

سياسي مترجم

من الثورة إلى التحالف

الأحزاب اليسارية في أوروبا

دراسات حالة في 2010 وتم تحديثها في 2011

اعداد: بيرغيت داير،

كورنيليا هيلدبراندت،

آنا ستريثورست

ترجمة: عباب مراد وإلهام عيداروس

مراجعة اللغة العربية: فرح برقاي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن آراء دار صفصافة ومؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا

The original English title of the Work: From Revolution to Coalition – Radical Left Parties in Europe. Country studies. Birgit Daiber, Cornelia Hildebrandt, Anna Striethorst (Ed.). Country studies of 2010 updated through 2011

The publication of this work was initiated and coordinated by the Rosa Luxemburg Stiftung North Africa Office

الطبعة الأولى ديسمبر 2014

رقم الإيداع:

الترقيم الدولي: 978-9938-12-865-9

تم نشر هذا العمل بمبادرة

مؤسسة روزا لكسمبورغ -

مكتب شمال إفريقيا



الفهرس

4

تمهيد - "من الثورة إلى التحالف"

8

رومانيا

32

اليسار البرتغالي

62

اليسار الأسباني المتحد

92

حزب اليسار في ألمانيا

122

اليسار البريطاني في نهاية عهد حزب العمال الجديد - تحليل انتخابي

144

اليسار في منطقة ما بعد يوغوسلافيا

170

الحزب التقدمي للشعب العامل (أكيل) في قبرص

184

اليسار اليوناني

210

حزب إعادة التأسيس الشيوعي الإيطالي: استمرارية ظاهرية وانقطاع فعلي

232

البحث عن الوحدة: اليسار في تركيا

252

حزب "الناس البسطاء": الحزب الاشتراكي الهولندي

“من الثورة إلى التحالف”

الأحزاب اليسارية في أوروبا

■ تمهيد

خلال السنوات الأخيرة الماضية، بدأت بعض البلدان والمجتمعات في المشرق والمغرب تشهد تغيرات هائلة، وتطورت فيها النضالات السياسية التي امتدت على مدى طويل إلى حركات جماهيرية. جزء من الجماهير التي أصيب في السابق بخيبة أمل عاد إلى التفاعل مرة ثانية مع الأحداث وبدأ صوته يعلو مطالباً بالحرية والعدالة الاجتماعية.

وبالتأكيد، فإن على القوى السياسية التكيف مع هذه التحولات ومع مطالب الجماهير، حتى لو كانت بعض البلدان لم تشهد حتى الآن تغييرات كبيرة. سياقات هذه القوى لا يمكن أن تكون أكثر تنوعاً مما هي عليه الآن. فعلى بعضها أن يناور ضمن أطر سياسية ضيقة فيما يحاول البعض الآخر أن يحضر نفسه للعمل البرلماني بعد أن أمضى سنوات طويلة في المنافي والسجون والعمل السري. إلا أن هناك تحديات تواجهها هذه القوى وتكمن في تطوير قواعدها الجماهيرية ومد جذور لها في السياسة المحلية، وفي إيجاد إجابات عملية للاحتياجات المحددة.

بالنسبة لليسار السياسي عموماً، فإن النضال من أجل العدالة الاجتماعية هو أمر محوري. لكن الحركة اليسارية تتشكل من مجموعة واسعة من الأحزاب والحركات، والمبادرات، التي تختلف في تحليلاتها وإمكانياتها ومقارباتها. وفي نفس الوقت، فإن التحديات العامة التي يواجهها اليسار متشابهة: الرد على تهديدات الاقتصاد المعولم والمُنتفعين الوطنيين، وتطوير استراتيجيات بديلة، وتطوير تحالفات مع القوى التي تشترك معه بنفس الأفكار، وإعادة إنشاء الروابط بين الأحزاب الراسخة وبين المبادرات القائمة على الجماهير ولكنها غير منضبطة من حيث التنظيم.

هذا الكتاب هو ترجمة لكتاب صادر باللغة الإنجليزية حول التطورات التي شهدتها الأحزاب اليسارية الأوروبية، بعنوان "من الثورة إلى التحالف" (الطبعة الثانية). ويجمع الكتاب عمل مكاتب مؤسسة روزا لوكسمبورغ في بروكسل وبرلين الذي بدأ في سنة 2008 وتم تحديثه خلال سنة 2011. وتحتوي النسخة الأصلية من الكتاب على ثلاثة وعشرين تقريراً قطرياً، ولكننا في هذه النسخة العربية اخترنا فصولاً ذات فائدة عملية للدول الواقعة في شمال أفريقيا وغرب آسيا.

وتستند المقالات المختلفة إلى استبيان يشير إلى تطور الأحزاب، ومفاهيمها السياسية وفهمها لذاتها، وهياكلها التنظيمية واستراتيجياتها وبرامجها، فضلاً عن قيمتها الاجتماعية الحالية في البنية السياسية للبلدان المعنية. ويختلف تركيز واضعي التقارير اختلافاً كبيراً وهناك عدة أسباب لذلك: أولاً، تختلف الأطر الوطنية اختلافاً كبيراً، ثانياً، هناك أيضاً اختلافات كبيرة في تقاليد هذه الأحزاب السياسية وأهدافها؛ وثالثاً وأخيراً، فإن العديد من الأحزاب صغير جداً بحيث أن تركيبتها لا تسمح بالحصول على أي تعبير واضح ومحدد وذو مغزى حول التركيبة الاجتماعية لعضويتها. وبالتالي، تقدم التقارير القطرية أجزاءً مختلفة لتاريخ الأحزاب اليسارية الراديكالية ولأوضاعها الراهنة.

كان جل تركيزنا، وما زال، منصباً بشكل أساسي على إمكانات الأحزاب اليسارية الأوروبية الراديكالية وفرصها في الخروج من الموقف الدفاعي الذي غلب عليها والذي ساد منذ سنة 1989، فكانت الأسئلة التالية: تحت أي من الظروف يمكن للأحزاب اليسارية الراديكالية أن تتنافس بنجاح مع الأطياف السياسية الموجودة في بلدانها؟ وما هو الدور الذي يلعبه البرنامج والصورة الذاتية لهذه الأحزاب؟ وإلى أي مدى يمكن لهذه الأحزاب أن تجمع الجهات الفاعلة من مختلف الاتجاهات اليسارية؟ كما ذهبنا أبعد من ذلك بطرح الأسئلة التالية: إلى أي مدى تستطيع هذه الأحزاب أن تجعل مختلف الثقافات الفرعية منحاذاة إلى ثقافتها، وأن تدخل في تحالفات تدفع قدماً نحو تحقيق المطالب اليسارية؟ هل تعالج الأحزاب المعنية في الواقع مسألة بناء تحالفات مجتمعية لمكافحة الهيمنة - أم أنها تفضل البقاء ضمن "معسكراتها"؟ ما هي الإجابات التي توفرها حول القضايا الوجودية للتنمية الأوروبية؟ وأين يمكننا أن نجد أمثلة على المشاريع التحويلية ذات الطابع الاستشراقي؟

يتراوح الطيف السياسي للأحزاب اليسارية في أوروبا بين الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، والأحزاب اليسارية التحررية وتشكيلات الأحزاب الخضراء البديلة وصولاً إلى الأحزاب الشيوعية الكلاسيكية. يركز هذا الكتاب على هذه الأحزاب اليسارية

التي، وفقا لمفهومها الخاص، تنتمي إلى اليسار السياسي، ولكنها لا تنتمي إلى عائلة الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية ولا إلى عائلة الأحزاب الخضراء البديلة. ونشير إلى هذه الأحزاب باستخدام مصطلح ”أحزاب اليسار“. ويمكن تصنيف ما مجموعه نحو 60 حزبا ضمن هذه العائلة الحزبية.

لمقارنة مشاكل وقضايا التنمية الحزبية المشتركة، والاستراتيجيات والبرامج، فإنه من الضروري استخدام الأدوات النظرية والتجريبية للبحوث الانتخابية والحزبية. عموما، تتعامل البحوث الأوروبية المقارنة (الغربية) عن تنمية الأنظمة السياسية في غرب وفي شرق ووسط أوروبا مع الأحزاب اليسارية الراديكالية - بحدود أهميتها السياسية - كجزء من الطيف اليساري، دون معالجة التطورات الخاصة بهذه الأحزاب بأي من التفاصيل. لذلك، يحاول هذا الكتاب الدخول في مناقشة مقارنة لتطور الأحزاب اليسارية الراديكالية في أوروبا على الرغم من أن الطلب على بحوث مبنية على أسس متينة عن هذه الأحزاب لم يتم تلبية حتى الآن.

أمل أن تتمكن تجارب القوى اليسارية الأوروبية المختلفة التي يتناولها هذا الكتاب من أن تساعد الأحزاب والحركات التي تحمل أفكارا مشابهة في مناطق المغرب والشرق.

بيتر شيفر

تونس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2014

رومانيا

البحث عن هوية يسارية جديدة

دوروثي دي نيقي وتينا أولتيانو

تعتبر رومانيا منذ زمن بعيد حالة خاصة، فخلال العقود التالية للحرب العالمية الثانية نشأ نظام حكم سلطاني الطابع مختلف بشدة عن الأنظمة القائمة في الدول المجاورة. وجاء التغيير في الحكم في 1990/1989 عنيفا ودمويا. وعلى عكس الحال في دول وسط أوروبا، فبحلول أوائل تسعينيات القرن العشرين كانت قوى اليسار تعتبر بالفعل بمثابة اللاعبين السياسيين الأكثر أهمية في الساحة. ونود أن نبين في هذه الورقة كيف تطوّر طيف الأحزاب اليسارية وكتلة ناخبي اليسار خلال العشرين سنة الأخيرة. علاوة على ذلك، سنحلل المواقع البرنامجية لليسار في مجالات السياسات المختلفة، بما في ذلك العلاقة بالاتحاد الأوروبي وسياساته. وتهدف الورقة - عن طريق تلك الملاحظات - لتوصيف البحث المعقد عن هوية سياسية جديدة لليسار في رومانيا.

■ تغيير التوجه في مرحلة التحول

في مطلع 2010، لم يكن هناك في البرلمان الروماني سوى حزب واحد يعتبر نفسه جزءا من اليسار السياسي. فرغم تأسيس عدد كبير من الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية، وخاصة أثناء بداية التسعينيات، حدث تغير كبير في المشهد السياسي الحزبي خلال العشرين سنة الأخيرة منذ سقوط نظام الحزب الشيوعي الروماني (PCR). ففي خريف 1989، ظهرت لأول مرة ما تسمى بـ"جبهة الإنقاذ الوطني (FSN)" بدعوى مجهلة لمندوبي المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الروماني. حتى اليوم، لا تزال الظروف الفعلية لاستيلاء جبهة الإنقاذ الوطني على السلطة أثناء "ثورة" ديسمبر 1989 غير واضحة بما يكفي (Siani-Davies [سياني ديفيز] 2007)، وتمت إدانة نيكولاوي (Nicolae) وإلينا تشاوتشيسكو (Elena Ceaușescu)

في محاكمة عاجلة في 25 ديسمبر 1989 وإعدامهما على الفور. لم يتم حل الحزب الشيوعي الروماني أو حظره رسمياً، لكنه ببساطة اختفى من الوجود بشكله القديم. أما جبهة الإنقاذ الوطني التي اعتبرت نفسها لاحقاً حركة ثورية طرحت نفسها باعتبارها السلطة الجديدة في الدولة. ومع الوقت، خرج منها عدد كبير من الأحزاب اليسارية وهو ما حدد بشكل حاسم طبيعة عملية التحول السياسي.

وقد وسمت خبرة سنوات ما بين الحربين العالميتين والنظام الشيوعي القومي بقيادة نيكولاي تشاوتشيسكو (1967 - 1989) بشكل قاطع تطور الأحزاب اليسارية بعد سنة 1989. فالنظام الروماني تحت قيادة تشاوتشيسكو وأسرته ذات الطابع السلطاني كان مختلفاً تماماً عن الأنظمة السياسية الاشتراكية الأخرى في وسط وشرق أوروبا. وعلى خلاف التطورات في شرق ووسط أوروبا، لم تبدُ هناك أي توجهات للتحرير الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي أثناء الفترة السابقة على عملية التحول. بل مضت جمهورية رومانيا الاشتراكية في سياسة اقتصادية قائمة على الاكتفاء الذاتي وسياسة انفصالية متطرفة عن الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو. وهذه السياسية - بالإضافة لأسلوب الحكم الجنوني المميز لنظام تشاوتشيسكو - أدت لأزمة اقتصادية وأزمة عميقة في جانب العرض تفاقمت خلال الثمانينيات.

أثناء مرحلة الاضطراب السياسي تلك، لم يكن هناك أية حركات معارضة في رومانيا، ولم يكن هناك أي تنظيمات معارضة يمكن أن تساعد سياسياً على تشكيل بداية جديدة. ونتيجة لهذا، وفر غموض الثورة وتمجيد سنوات ما بين الحربين العالميتين نقاطاً أساسية في تحديد طبيعة الأحزاب الجديدة. لكن إعادة تأسيس الأحزاب التاريخية مثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي (PSDR) والحزب الليبرالي الوطني (PNL) وحزب الفلاحين الوطني الديمقراطي المسيحي (PNȚCD)، والتي تضمنت في بعض الحالات استمرار نشاطها في التجارب الجديدة، لم تكن ناجحة بشكل واضح. ورغم أن بعض الشخصيات استمرت منذ فترة ما بين الحربين والنظام الشيوعي (ليس بالنسبة للأحزاب التاريخية فقط وإنما أيضاً في الأحزاب اليسارية والقومية)، فإن الصراع فيما بين القوى السياسية المعادية للشيوعية والقوى ما بعد الشيوعية لم يكن عنصراً أساسياً في التنافس الحزبي في رومانيا، وذلك على خلاف الدول الأخرى في المنطقة. وبحلول النصف الثاني من التسعينيات، ذهبت بلا رجعة فكرة حصد رأس المال السياسي من هذا العداء المفترض. ورغم نقطة الانطلاق الإشكالية هذه، يمكن من ناحية اعتبار المشهد الحزبي في رومانيا مستقراً بدرجة معقولة، فلم تحدث أي انتخابات مبكرة مثلاً منذ بدء عملية التحول، وكان الحزب الديمقراطي الاجتماعي (PSD) أحد الأحزاب السياسية الأكثر أهمية دائماً (رغم أنه غير اسمه كثيراً أثناء

هذه الفترة¹، لكن من ناحية أخرى، تتسم المنافسة بين الأحزاب بالسهولة الشديدة وتنخرط هذه الأحزاب في تحالفات متغيرة، كما حدثت انشقاقات عديدة داخل الأحزاب وتأسست أحزاب جديدة، وغالبا ما ينتقل أنصار الحزب وحتى نوابه المنتخبين أنفسهم من حزب إلى آخر. ونتيجة لهذا، عادة ما تكون ثقة المواطنين في الأحزاب منخفضة جدا بما في ذلك أحزاب اليسار، وهذه الثقة ازدادت ضعفا بسبب المحسوبية والفضائح السياسية والفساد. وقد أدى هذا لتوجه متشكك تجاه الحياة البرلمانية الرومانية وتجاه الأحزاب النشطة فيها، فاستطلاعات الرأي توضح أن عدد المواطنين الذين يريدون قائدا قويا يرتفع منذ سنوات. ففي 2005، وافق 78.3% من المبحوثين على عبارة "يجب أن يكون لدينا قائد قوي لا يهتم بالبرلمان والانتخابات"، أما في 1997، فلم يوافق على تلك العبارة سوى 47.3% من الناس، بينما في 2000 ارتفعت النسبة إلى 66.6%². ورغم ذلك، لا يعبر هذا التشكك الشعبي تجاه الأحزاب في البرلمان عن سخط عام تجاه الديمقراطية. ففي سنة 2005، أجاب 95% من المبحوثين بأن وجود نظام ديمقراطي للحكم أمر جيد. لكن الممارسة الديمقراطية في النظام الروماني في 2005 حصلت على تقييم أكثر تشككا، ف55.8% فقط من المبحوثين قيموا الأداء الديمقراطي في رومانيا تقييما إيجابيا أو شديد الإيجابية بشكل عام³. ويعد هذا أفضل من الإجابات في 1999 حينما قال 20.9% فقط من المبحوثين بأنهم راضون بشكل عام أو راضون جدا عن التطور الديمقراطي في بلدهم⁴.

بعد تغيير النظام بعشرين سنة، انتشر بوضوح وعلى نطاق كبير الميل النقدي تجاه الأحزاب والطبيعة الخاصة للديمقراطية الرومانية. ورغم ذلك، وهو الأمر المدهش حقاً، لم يؤدي هذا في رومانيا إلى نفس الصدمات التي حدثت في غيرها من الدول التي تمر بمرحلة تحول حيث كانت تنشأ مجموعات جديدة بين عشية

1. حمل الحزب أسماء عدة منها جبهة الإنقاذ الوطني، والجبهة الديمقراطية للإنقاذ الوطني (FDSN)، وحزب الديمقراطية الاجتماعية برومانيا (PDSR)، والحزب الديمقراطي الاجتماعي.

2. European Values Survey Romania (مسح القيم الأوروبية - رومانيا)، الموجة الثالثة إلى الخامسة، حسابات خاصة بنا.

3. في هذه النقطة، كان المبحوثون يُطلب منهم تقييم مستوى ديمقراطية الحكم الحالي في رومانيا وفقا لمقياس من 1 (ويعني: ليس ديمقراطيا على الإطلاق) إلى 10 (وتعني: ديمقراطي تماما). والقيمة المطروحة هنا تعتبر نتيجة التوجه الإيجابي (من 6 إلى 10 على هذا المقياس). European Values Survey Romania، الموجة الخامسة، 2005.

4. European Values Survey، الموجة الرابعة، 1999، حسابات خاصة بنا.

وضحاها⁵ وتدخل البرلمان، بل وتتولى مسئوليات حكومية أيضا. فحتى الطيف الواسع من الحركات السياسية خارج البرلمان الروماني كان مهمشا بدرجة كبيرة، واستعداده للمشاركة السياسية محدودا. وقد أثرت تلك العمليات على الطيف السياسي بأكمله بما في ذلك اليسار.

■ اليسار في رومانيا

يمكن تصنيف الجزء اليساري من الطيف السياسي لثلاث مجموعات مختلفة:

(1) اليسار البرلماني المؤسس ذو التوجه الديمقراطي الاجتماعي،

(2) اليسار الراديكالي المهمش غير الممثل في البرلمان و

(3) المشهد اليساري غير المنظم حزبيا.

(1) يتمثل تراث ما يطلق عليها بالأحزاب الوريثة لأحزاب الدولة القديمة في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا في: أولا: الأفكار الشيوعية القومية واليسارية كأسر فكرية سياسية - وثانيا: الاستمرارية الشخصية - وثالثا: ملكية البنية التحتية للحزب بما في ذلك العقارات. لقد تبنى اليسار المعتدل المؤسس والممثل في البرلمان هذا الميراث في كل الأبعاد الثلاثة بدرجة كبيرة، رغم أنه لم يعتبر نفسه أبدا بشكل صريح الحزب الوريث للحزب الشيوعي الروماني، بل إن جبهة الإنقاذ الوطني عرفت نفسها سنة 1990 بأنها رابطة سياسية نشأت من رحم انتصار الثورة. ووفقا لتعريفها لنفسها، كانت جبهة الإنقاذ الوطني في الواقع معارضة بشدة للنظام الشيوعي وأيديولوجيته (de Nève [دي نيفي] 2002: ص 65). وفي تطوره الأخير، ربط الحزب نفسه بهدرسة الديمقراطية الاجتماعية التاريخية.

ومنذ 2004، كان موقع الحزب الديمقراطي الاجتماعي في يسار الوسط، وكان الحزب اليساري الوحيد الممثل في البرلمان. ويعد أكثر الأحزاب نجاحا في رومانيا من الناحية السياسية، وقد اندمج فيه عدد من الأحزاب الأصغر على مدار العشرين سنة الأخيرة، بما في ذلك حزب الديمقراطية الاجتماعية برومانيا ذو الوجود التاريخي. وعلى

5. بشكل عام، هؤلاء شعبويون يمينيون أو يمينيون متطرفون كما هو الحال في بولندا والمجر وبلغاريا.

خلاف الطريقة التي يعرف بها الحزب نفسه، كان يُنظر له في أعين الناس (وخاصة أثناء التسعينيات) باعتباره الحزب الوريث مركزيا في حقبة ما بعد الشيوعية، وقد تعزز هذا التصور الشائع بدرجة كبيرة بسبب استمرار نفس الشخصيات في قيادة الحزب. كان إيون إيليسكو (Ion Iliescu) رئيسا ناجحا للحزب منذ 1990 إلى 2005، حينما تمت هزيمته بشكل مثير للدهشة في انتخابات مطعون فيها في المؤتمر العام للحزب الديمقراطي الاجتماعي أمام قائده السابق ميرسيا جيوانا (Mircea Geoană).

ولد إيليسكو في 1930، وكانت سيرته حافلة بالنجاح في الحزب الشيوعي حتى بداية السبعينيات حينما أجبر على الاستقالة من جميع مناصبه الحزبية. وقد حدث هذا أثناء ما يطلق عليه الثورة الثقافية الرومانية. رغم ذلك، استمر كئائب لرئيس الحزب الشيوعي الروماني في مقاطعة تيميش، وبعد ذلك استمر كمدير لدار نشر. كان يعتبر بكل تأكيد أكثر شخص نافذ في اليسار بعد بداية عملية التحول الديمقراطي. علاوة على ذلك، كان رئيسا لرومانيا منذ 1990 إلى 1996 ومن 2000 إلى 2004. وفي نهاية مدته الثانية، استمر في التمتع بشعبية كبيرة بين جماهير رومانيا، وما منعه من الترشح مرة ثالثة هو أن الدستور لا يتيح ذلك. وبالنظر لحالة التنافس الاستقطابي بين الأحزاب، وبخلاف الانشقاقات والاندماجات المتعددة، كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي - تحت قيادة إيليسكو - متحكما في العديد من التحالفات متنوعة التركيب، حتى أصبح القوة الرئيسية المنخرطة في تصميم السياسات منذ مرحلة صياغة الدستور وتطبيق التحول السياسي والاقتصادي ودفع البلد نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. وباعتباره الحزب الأكبر من حيث عدد الأعضاء، لدى الحزب الديمقراطي الاجتماعي (على خلاف الأحزاب الأخرى في النظام الحزبي الروماني المفتت) هيكل تنظيمي على المستوى الوطني، به منظمات نسائية وشبابية ومنظمات للمسنين ليس لعمليات صنع القرار الداخلية للحزب عليها سوى تأثير محدود. ويحافظ الحزب الديمقراطي الاجتماعي على الروابط مع الاتحادات؛ فقبل الانتخابات المحلية في 2008 على سبيل المثال، تم تجديد ميثاق ينص على التعاون اللصيق بين الاتحاد الكونفيدرالي الوطني لل نقابات العمالية الحرة (CNSLR) والحزب الديمقراطي الاجتماعي. وبالإضافة لرفع الحد الأدنى للأجور، تضمن الميثاق المشاركة في الحكومة القادمة. أما التعاون الدولي للحزب الديمقراطي الاجتماعي، فيتم باعتباره عضوا في الاشتراكية الدولية (SI) والحزب الديمقراطي الاجتماعي الأوروبي أو حزب الاشتراكيين الأوروبيين (PES). وفي السنوات الأخيرة، صار حزب آخر يعد منتما ليسار

الوسط، وهو الحزب الديمقراطي (PD)⁶ الذي نشأ أيضا من جبهة الإنقاذ الوطني، إلا أنه أثناء انتخابات 2004 مر بتحول كبير في برنامجه، وأصبح يعرف نفسه الآن باعتباره حزب الشعب ليمين الوسط. ومنذ اندماجه مع حزب آخر انشق عن الحزب الليبرالي الوطني (PNL)، صار يطلق عليه الحزب الليبرالي الديمقراطي (PD-L).

(2) أما اليسار الراديكالي فلا ينشط حاليا سوى خارج البرلمان، وذلك نظرا لأن الأحزاب التي تنتمي لهذا الطيف لا يمكن أن تحصل على عدد كافٍ من الأصوات للتغلب على العتبة الدنيا للتمثيل، و/أو لأنهم لا يجدون شركاء مناسبين يدخلون معهم تحالفات انتخابية. حزب العمال الاشتراكي (PSM) يدعي أنه الوريث الشرعي للحزب الشيوعي الروماني، لكن في 2002 تم منعه بموجب حكم محكمة من استخدام اسم حزب الدولة السابق. أما حزب التحالف الاشتراكي (PAS) فهو انشقاق يساري من حزب العمال الاشتراكي، وقد رفض في 2003 الاندماج مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي. وحزب التحالف الاشتراكي أحد الأعضاء المؤسسين لحزب اليسار الأوروبي. ومن بين أحزاب اليسار الراديكالي الأخرى الحزب الشيوعي الجديد (nPCR) والذي تأسس في 2003، وحزب الشعب من أجل الضمان الاجتماعي (PPPS). وعلى خلاف يسار الوسط، يقوم اليسار الراديكالي في رومانيا أساسا على تقاليد الماضي الشيوعي القومي والاشتراكية الديمقراطية. وبعد تغيير الأسماء والاندماجات والانشقاقات لأكثر من مرة، يعاني اليسار غير البرلماني اليوم من التهميش والتشطي والتطرف السياسي بدرجة ما، بل وحتى النزعة القومية.

(3) علاوة على ذلك، هناك مشهد يساري بديل آخر متسم بالضعف الشديد، ويتكون من تجمعات سياسية صغيرة شكّلها نشطاء أفراد منخرطون في أنشطة المجتمع المدني مثل المنتدى الاجتماعي الروماني أو منظمة آتاك رومانيا (منظمة فرض الضرائب على المعاملات المالية لمساعدة المواطنين)، وكذلك مبادرات ذات موضوع واحد مثل حركة إيقاف مشروع منجم الذهب في جبل روشيا في ترانسلفينيا. ويفتقر اليسار لحلفاء اجتماعيين، في مجالات مثل منظمات البيئة ومنظمات النساء. ويعود الضعف النسبي لهذه المنظمات إلى عدم التشبيك وضعف قاعدة التأييد التي تحظى بها بين المواطنين ونقص الموارد المتاحة لنشطاء المجتمع المدني بشكل عام. ونتيجة لهذا، لم تشهد رومانيا تطور أي ثقافة للاحتجاج اليساري البديل في السنوات الأخيرة، وربما كانت مثل هذه الثقافة ستساهم في تنظيم معارضة سياسية. وحتى

⁶. كان الحزب يسمى في البداية جبهة الإنقاذ الوطني والاتحاد الديمقراطي الاجتماعي (USD) والحزب الديمقراطي والآن يسمى الحزب الديمقراطي الليبرالي (PD-L).

في أوقات الأزمة الاقتصادية، التي كان لها العديد من العواقب السلبية في رومانيا كما في غيرها من البلدان، لم تكن هناك احتجاجات يسارية الطابع، فحتى النقابات لم تكن قادرة على التعبير عن أي احتجاج.

لقد تغير موقع اليسار داخل المنظومة الحزبية بشكل جوهري منذ بداية عملية التحول الديمقراطي. ففي سياق الانتخابات التأسيسية سنة 1990، نشأ نظام حزبي أكثر تنافسية. وبعد التفسخ البطيء لسلطة جبهة الإنقاذ الوطني وحزب الديمقراطية الاجتماعية برومانيا (PDSR)⁷، نشأ نظام حزبي تعددي استقطابي ذو هيكل قائم على التفاعل الثلاثي وتنافست فيه الأحزاب على احتلال المراكز السياسية. وفي هذا التنافس، من المرجح ألا يكون أي من الأحزاب المتنافسة في المستقبل قادرا على الفوز بأغلبية مطلقة من الأصوات. في نفس الوقت، يبقى الحزب الديمقراطي الاجتماعي القائم واحدا من أهم الأحزاب السياسية في الساحة التنافسية وأقوى قوة سياسية في المعسكر اليساري. ولا يوجد فعليا أي تشبيك داخل الطيف الحزبي اليساري، وخاصة بين الأحزاب البرلمانية المؤسسة واليسار غير البرلماني.

■ الإمكانيات الانتخابية لليسار

لسوء الحظ، لا تتوفر معلومات موثوقة عن التكوين الاجتماعي والاقتصادي لهياكل عضوية الأحزاب اليسارية حتى بالنسبة للحزب الديمقراطي الاجتماعي، وهو حزب برلماني قائم لمدة طويلة. لكن هذه الفجوة المعلوماتية يجب ألا تدهشنا، فبالنظر للسياق الروماني - وربما السياق الشرق أوروبي بوجه عام - هذه البيانات ليست متوفرة لأي حزب سياسي. ويعود هذا جزئيا إلى أن الأحزاب تتسم بشكل عام بضعف قاعدة العضوية - فيما عدا الأعضاء المتفرغين بها - ومحدودية رسوم العضوية والاشتراكات الدورية. علاوة على ذلك، لم تترسخ ثقافة الحوار الحزبي الداخلي مع الأعضاء عن طريق المستويات المحلية والإقليمية المتعددة. وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار التحرر من المشاركة السياسية، التي كثيرا ما كان لها طابع رسمي مسرحي يتم إخراجه بشكل مثالي، أحد عناصر النظام الشيوعي لتشاوتشيسكو. كان الحزب الشيوعي الروماني دوما حزبا له عضوية كبيرة مقارنة بأشقائه في البلاد الأخرى، فقد كان لدى الحزب حوالي أربعة ملايين عضو (Stoica [ستويكا] 2006: ص 457-458). وبعد تلك الخبرة من العضوية الحزبية التي كان يُنظر لها بأنها غير مجدية، كان انخفاض أعداد العضوية يعتبر

7. انظر الهامش رقم 1

إنجازا. لقد عززت محدودية عضوية الحزب في رومانيا مع الوقت الميول لتطورات شبيهة لتلك الملحوظة في بلدان شرق وغرب أوروبا الأخرى، ومنها انخفاض أو قلة أهمية عضوية الأحزاب مصحوبة بعملية تحول النخب الحزبية إلى الاحتراف، بحيث تنشأ للأحزاب هياكل تنظيمية قادرة على العمل بشكل جيد دون أعضاء. ومع تحول الأحزاب للطبيعة الاحترافية، اكتسبت جماعات المصالح والشركات الأخرى نفوذا على هذه الأحزاب. كما يدفع عدم تطور الجذور الاجتماعية للأحزاب عن طريق العضوية مع الوقت النخب الحزبية نفسها - وخاصة أثناء الحملات الانتخابية - إلى الوصول للناخبين بأنفسهم (de Nève 2008: ص ص 289-288). وتصبح هدايا الحملة والخدمات التعويضية والهدايا العينية من ثم وسائل تغلب بها الأحزاب على هذا العيب في التواصل. ورغم ذلك، من الممكن الوقوف على الإمكانات الانتخابية للأحزاب اليسارية على أساس استطلاعات الرأي المتاحة. فنتائج الانتخابات منذ بداية التسعينيات ونتائج استطلاعات الرأي تبين أن هناك انخفاضا في مستوى دعم المواقف اليسارية فيما بين المواطنين من ناحية، لكن من ناحية أخرى الإمكانات الانتخابية ليسار الوسط مستقرة ومرتفعة نسبيا.

جدول 1: تحديد المواطنين لمواقعهم السياسية

	اليسار	2	3	4	5	6	7	8	9	اليمن	
النساء	4.3	2.7	4.7	3.5	36.8	19	7.4	8.9	3.1	9.7	%100
الرجال	6.4	3.2	5	5.6	26.8	18.3	10.9	10.3	5	8.5	%100
الإجمالي	5.5	3	4.9	4.7	30.9	18.6	9.4	9.8	4.3	9	%100

المصدر: European Values Survey Romania (مسح القيم الأوروبية - رومانيا)، (1999-2004).

حجم العينة 635، حسابات خاصة بنا، الأرقام بالنسبة المئوية.

يعتبر 5.5% فقط من المواطنين الرومانيين أنفسهم على يسار الطيف السياسي، ونسبة الرجال بينهم أكثر من النساء. كما يعتبر حوالي ثلث من تم سؤالهم أنفسهم في يسار الوسط (36.8% نساء و26.8% رجال) (انظر جدول 1). وبوجه عام، يمكن من ثم أن نفترض أن حوالي نصف الناخبين يتعاطفون مع المواقف اليسارية أو الديمقراطية الاجتماعية. وبينما تفوز ائتلافات يسار الوسط في أغلب

الأحوال بالنصيب الأكبر من الأصوات في الانتخابات، لا تجذب الأحزاب اليسارية مثل حزب التحالف الاشتراكي وحزب الشعب للضمان الاجتماعي سوى عدد قليل من الأصوات (انظر شكل 1)⁸. ومنذ الانتخابات التأسيسية في 1990، حدث انخفاض مستمر في نصيب اليسار من الطيف الانتخابي، ورغم ذلك كان اليسار السياسي يحظى دوماً بدعم ما لا يقل عن 30% من الناخبين. وتنعكس الخيارات السياسية الواضحة للمواطنين على نتائج الانتخابات لدرجة أن يسار الوسط له دور مهمين. لكن اليسار لم ينجح حتى الآن في استغلال قدراته في التعبئة السياسية. فاليسار السياسي الحزبي المنظم في رومانيا تشوهت سمعته منذ 1989. ويؤدي هذا إلى وضع يتسم بالتناقض، فبينما يتعد اليسار عن وصف نفسه بـ"اليسار" بشكل واضح، تكتسب السياسات اليسارية الكثير من الدعم. ويمكن رؤية ذلك على سبيل المثال في التوجهات السياسية للمواطنين حيال التفاوت في الدخل. فالخصخصة والتحول الاقتصادي في رومانيا وغيرها من البلدان أديا إلى زيادة مفاجئة في التفاوت في الدخل. ويعتبر معظم المواطنين أن هذا التفاوت غير عادل، ويؤمنون بأن على الدولة أن تمارس الرقابة على الشركات وأن تؤمن المعاشات وتحسن فرص التعليم (جدول 2).

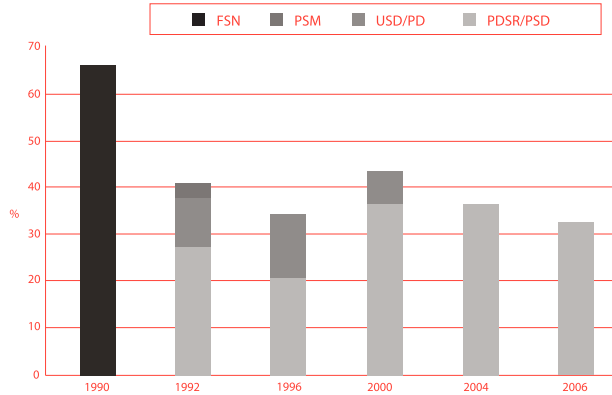
جدول 2: القضاء على التفاوت الكبير في الدخل

شديد الأهمية 1	2	3	4	غير مهم على الإطلاق
النساء	43.1	43.1	8.1	3.8
الرجال	45.7	38	8.5	4.7
الإجمالي	44.4	40.5	8.3	4.3

المصدر: مسح القيم الأوروبية - رومانيا (1999-2004)، حسابات خاصة بنا، حجم العينة 1052، الأرقام أعلاه بالنسب المئوية.

8. في الانتخابات البرلمانية عام 2008، فاز حزب التحالف الاشتراكي بـ585 صوتاً صحيح فقط في الغرفة الدنيا بالبرلمان (0.08%) وحزب الشعب من أجل الضمان الاجتماعي فاز بـ8,388 صوتاً (0.12%) من إجمالي 6,886,794 صوتاً، انظر http://www.becparlamentare2008.ro/rezul/COMUNICAT_PRAG.pdf تاريخ الاطلاع 3 مارس 2010.

شكل 1: نتائج الأحزاب اليسارية في الانتخابات البرلمانية منذ 1990



FSN = جبهة الإنقاذ الوطني

PSM = حزب العمال الاشتراكي

USD/PD = الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي / الحزب الديمقراطي

PDSR/PSD = حزب الديمقراطية الاجتماعية برومانيا / الحزب الديمقراطي الاجتماعي

المصدر: Autengruber [أوتنجروبر] 2006، ص ص 169-180، و Olteanu [أولتيانو] 2008، ص 165.

يعود النجاح الانتخابي للحزب الديمقراطي الاجتماعي من ناحية إلى تمتعه بحصص تصويتية فوق المتوسطة في شرق وشمال شرق البلاد، وفي مولدايا ومونتينيا وأولتينا ودوبروجا. علاوة على ذلك، حالف الحزب النجاح في التوجه لناخبين من مختلف الأجيال. فربع الناخبين الشباب (من سن 18 حتى 29) يصوتون للحزب الديمقراطي الاجتماعي (25.2%)، ونصيب الحزب من أصوات الأجيال الأكبر (فوق الستين عاما) يصل لـ39%⁹. ومن الواضح أن الأحزاب اليسارية الأخرى، وخاصة الحزب الشيوعي الجديد، تعد قاعدة أنصارها من الناخبين الأكبر سنا.

9. Biroul de Cercetări Sociale: Sondaj de opinie publică [هيئة البحوث الاجتماعية:

استطلاعات الرأي الجماهيرية]، 14-10 نوفمبر 2008.

تمت آخر انتخابات برلمانية في نوفمبر 2008¹⁰، وقد خاضها الحزب الديمقراطي الاجتماعي في إطار تحالف مع حزب المحافظين. وتميز هذا التحالف الساعي للسلطة بالتباين البرنامجي بدرجة متطرفة، وهو ما يمكن تفسيره إلى حد كبير بأن مؤسس حزب المحافظين دان فواتشولسكو (Dan Voiculescu) يمتلك العديد من المحطات التلفزيونية. ورغم أن حزب المحافظين كان الحزب الوحيد الذي ترأسه امرأة حتى الأول من مارس 2010، فقد كانت تلك السيدة تعمل تحت إمرة دان فواتشولسكو. وكان انعدام المساواة في تلك الشراكة واضحا حيث حصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي على 110 مقاعد من إجمالي 114 مقعدا حصل عليها التحالف في مجلس النواب، و48 مقعدا من 49 في مجلس الشيوخ. وبالعكس فشل حزب التحالف الاشتراكي مرة أخرى في الفوز بمقاعد، وهو ما كان يعود إلى البرنامج الذي كان يقدمه للجمهور وليس إلى ضعفه التنظيمي فحسب بالتأكيد. علاوة على ذلك، تغير قانون الانتخابات إلى نظام قائم على الأغلبية وأصبحت عناصر التمثيل النسبي فيه محدودة جدا. وبدا مرشحو حزب التحالف الاشتراكي غير معروفين للناخبين إلى حد كبير. وأثناء الدورة التشريعية نفسها، حدث تغير قوي نسبيا في المجموعات البرلمانية في رومانيا ليس بسبب استقالة العديد من النواب من مقاعدهم فحسب وإنما أيضا بسبب حدوث انتقال متكرر من مجموعة برلمانية لأخرى (Roth [روث و 1992: 2002]). وهكذا، بعد سنتين من الانتخابات، أصبح لتحالف الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب المحافظين 101 مقعدا فقط في مجلس النواب منهم اثنان فقط لنواب حزب المحافظين و99 لنواب الحزب الديمقراطي الاجتماعي، ومقاعدهما في البرلمان ككل انخفضت من 163 إلى 145 عضوا منهم ثلاثة أعضاء لحزب المحافظين.

أحدثت الانتخابات الرئاسية في خريف 2009 تغيرا حيويا، حيث قدّم حزب الخضر (PV) مرشحه غير التقليدي للرئاسة. فالمرشح ريموس سيرنيا (Remus Cernia) صاحب الشعر الطويل والملابس غير الرسمية لم يكن متماشيا مع الصورة النمطية للسياسيين الرومانيين ذوي البدل ورباط العنق. وقد كان أيضا متناقضا مع التصور العام المنتشر عن السياسيين المعنيين أساسا بصورتهم. وقد تحدى النظام السياسي

10. نظرة عامة على نتائج الانتخابات البرلمانية عام 2008، انظر Biroul Electoral Central [هيئة الانتخابات المركزية]، <http://www.becparlamentare2008.ro>، تاريخ الاطلاع 2 مارس 2010. في انتخابات 2004، الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب المحافظين عقدا اتفاقا مسبقا يحدد أن حزب المحافظين سيحصل على 30 مقعدا في البرلمان بغض النظر عن النتيجة. ثم غير اتجاهه بعد الانتخابات والتحق بالحكومة مع الأحزاب الأخرى، انظر أولتيانو 2008: ص 157.

باستخدامه للأدوات الرسمية للمشاركة بمهارة، وحاول مرارا جعل صوته مسموعا في الحوارات القريبة للمرشحين الأوفر حظا للرئاسة. وقد جلب له هذا مستوى عال نسبيا من الاهتمام الإعلامي حتى ولو كان مستوى نجاحه محدودا جدا (0.62% من الأصوات)¹¹. ويعبر حزبه عن القضايا البيئية الكلاسيكية، كما يعتبر محافظا فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية (الخصخصة والمشاركة الاقتصادية المحدودة للدولة)، وإن كان من منظور بيئي. ويعتبر طرحه الاقتصادي الاجتماعي بحد أدنى للأجر 350 يورو وحد أدنى لمعاش التقاعد 200 يورو مرتفعا بدرجة معقولة بالنسبة لرومانيا، ودليلا على وجود توجه يساري أصيل فيه، وإن كان مصحوبا بأطروحات حول الضوابط التي تحمي من استغلال نظام الرفاهية الاجتماعية. ومن المرشحين الآخرين للرئاسة المنتمين لليسار سورين أوبريسكو (Sorin Oprea)، وهو عضو سابق في الحزب الديمقراطي الاجتماعي حيث ترك الحزب لأنه رفض دعمه كمرشح في انتخابات عمدة بوخارست وترشح للانتخابات كمستقل، وتمكن في الانتخابات الرئاسية من الحصول على 3.18% من الأصوات¹². أما مرشح حزب التحالف الاشتراكي كونستانتين روتارو (Constantin Rotaru) فلم يشعر به الجمهور تقريبا وحصل على 0.44% من الأصوات¹³، بينما حصل مرشح حزب خضر آخر وهو الحزب البيئي الروماني (PER)¹⁴ على 0.23%. لكن هذا الحزب لا يمكن اعتباره حزبا يساريا، فبرنامجهم متناقض جدا ويميل بشدة لليبرالية الاقتصادية. أما المرشح اليساري الأوفر حظا ميرسيا جيوانا فخر في الجولة الثانية أمام ترايان بايسيسكو (Traian Băsescu) الذي فاز بالمنصب.

■ السلوك الائتلافي للحزب الديمقراطي الاجتماعي

يمكن توصيف السلوك الائتلافي للأحزاب اليسارية في البرلمان الروماني بأنه يتراوح بين البرجماتية والانتهازية. فالوضع القوي للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمح له في السنوات الأخيرة خاصة باستخدام عدد متنوع من الخيارات الائتلافية. فمن 1991

11. <http://www.bec2009p.ro/Documente%20PDF/Rezultate/Rezultate%20provizorii%20finale/>.

Date%20provizorii%20P.pdf، تاريخ الاطلاع 3 مارس

12. المصدر السابق. hh.

13. المصدر السابق.

14. المصدر السابق.

إلى 1996، شكل الحزب تحالفا مع الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة¹⁵، وبين عامي 2004 و2008 شكل الحزب تحالفا انتخابيا مع الحزب الإنساني برومانيا (PUR)¹⁶ والذي يمكن اعتباره ليبراليا من الناحية الاقتصادية وبتبنى القيم المحافظة. وفي سنة 2000، نجح الحزب الديمقراطي الاجتماعي في تشكيل حكومة أقلية بعد الحصول على 36.6% من الأصوات فقط والتي ترجمت إلى 44.9% من مقاعد البرلمان. وبعد ذلك، نجح الحزب الديمقراطي الاجتماعي تدريجيا في تجنيد نواب من الأحزاب الأخرى إليه ومن ثم حظي بالأغلبية. وأثناء الدورة البرلمانية من 2004 إلى 2008، دعم الحزب - بعد انهيار ائتلاف يمين الوسط - حكومة الأقلية التي يدعمها الحزب الليبرالي القومي، لكن لم يكن من الممكن تشكيل أي تحالف مع الحزب الديمقراطي والذي هو الأقرب سياسيا للحزب الديمقراطي الاجتماعي بسبب الخلافات الشخصية. وفقط في سنة 2008، وبعد التغير المذكور سابقا في برنامج الحزب الديمقراطي، تم التحالف بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الديمقراطي الليبرالي (الاسم الذي اكتسبه حينئذ)¹⁷، لكنه ما لبث أن انهار قبل الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2009، وأدى هذا إلى وجود حكومة أقلية حكمت حتى فبراير 2012 حين حل محلها حكومة رئيس الوزراء ميهاي أونجوريانو (Mihai Ungureanu) غير المنتمي لأي حزب حتى إجراء الانتخابات لاحقا في هذه السنة.

بينت هذه التطورات أن الانشقاق السياسي بين ما بعد الشيوعيين وأعداء الشيوعية الذي نشأ وتم استخدامه خلال العشرين سنة الأخيرة لم يعد مقنعا. ففيما يتعلق بالأشخاص، اجتذبت جميع الأحزاب في النظام السياسي الروماني مزيجا من الناس من النخب الجديدة والأعضاء السابقين في الحزب الشيوعي. ويعتبر السلوك الائتلافي الذي تميز غالبا بالانتهازية في السنوات الأخيرة مؤشرا على حقيقة أن هذه التحالفات عبارة عن ائتلافات محورها الأساسي هو السعي للمناصب، وتأتي الأهداف البرنامجية فيها كدرجة ثانية. أما الحزب الديمقراطي الاجتماعي فقد عاد لصفوف المعارضة حاليا، وقد خسر مرشحه في الرئاسة ميرسيا جيوانا (والذي دعمه في جولة الإعادة الليبراليون القوميون) بأقل من نقطة مئوية أمام المرشح الفائز ترايان باسيسكو

15. في ذلك الوقت، كان الحزب يسمى الجبهة الوطنية للإنقاذ الوطني، وتضمن شركاؤه في الائتلاف على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية حزب الاتحاد الروماني الوطني (PDNR) وحزب رومانيا العظمى (PRM).

16. يسمى اليوم بحزب المحافظين، انظر الهامش رقم 14.

17. انظر هامش رقم 6 لمعرفة الأسماء التي كان يستخدمها هذا الحزب في السابق.

(50.34% مقابل 49.66%)¹⁸.

لكن هذه الانتخابات كشفت عن سلوك تصويتي مثير للاهتمام فيما يتعلق بالدوائر الانتخابية في الداخل والخارج. فبينما حقق الرئيس الفائز نتائجاً جيدة في الخارج، فاز منافسه الديمقراطي الاجتماعي جيوانا بأغلبية الأصوات في الدوائر الواقعة داخل البلاد¹⁹. وكان هذا الفارق حاسماً، فبسبب الضعف التنظيمي المذكور أعلاه وقلة الدعم بين المواطنين، لم ينجح اليسار غير البرلماني في التأثير على عمليات صنع القرار السياسي الهامة.

■ التوجه البرنامجي لليسار

بغض النظر عن التوجه القومي التقليدي لكل الأحزاب السياسية، يتسم التوجه البرنامجي لليسار السياسي في رومانيا أساساً بعدد من القضايا الأساسية التي تكون أحياناً سبباً للصراع داخل اليسار السياسي نفسه:

(I) الخصخصة وسياسات سوق العمل

(II) الاتحاد الأوروبي

(III) سياسات تكافؤ الفرص

(IV) مناصرة فئات بعينها

(V) الدين

(VI) الخصخصة وسياسات سوق العمل

¹⁸. <http://www.bec2009p.ro/Documente%20PDF/Rezultate/Rezultate%20finale%20turul%20II/>

<http://www.bec2009p.ro/Documente%20PDF/Rezultate/Rezultate%20finale%20turul%20II/>، تاريخ الإطلاع 3 مارس 2010.

¹⁹. حساباتنا بناء على معلومات مأخوذة من -Presed- <http://www.bec2009p.ro/Procese%20verbale%20Presed->

<http://www.bec2009p.ro/Procese%20verbale%20Presed->، تاريخ الإطلاع 3 مارس 2010

فبينما دعا الديمقراطيون الاجتماعيون²⁰ في بداية التسعينيات لمسار تدريجي وخصخصة جزئية فقط لمشروعات الدولة، يدعم الحزب الديمقراطي الاجتماعي اليوم اقتصاد السوق الاجتماعي ويفرض بدرجة كبيرة تنظيم سوق العمل. وكما يتضح من سلوك الحزب في الائتلافات الانتخابية، هناك تفاوت كبير بين برنامجه وأفعاله. فمنذ 2000، كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي ضالعا في تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة حتى عندما كان يقود حكومة أقلية. وقد تعرض مسئولون كبار في الحزب ووزراء سابقون لمحاكمات وتحقيقات بتهمة الفساد، ولم يتم الفصل فيها بشكل نهائي بعد. وغالبا ما يعتبر الحزب الديمقراطي الاجتماعي أكثر الأحزاب فسادا، بل إنه نصب "بارونات" المحليين في المناطق المختلفة (Olteanu 2007). وليست الأحزاب الأخرى محصنة من هذه الظاهرة، لكن بالنسبة للحزب الديمقراطي الاجتماعي فمن اللافت للنظر كم التناقض لديه مع نقده الأصلي للرأسمالية. أما اليسار غير البرلماني فيطالب بالتحكم في اقتصاد السوق الحر أو حتى إلغاءه وبتوسع الدولة في سياسات التشغيل.

■ الاتحاد الأوروبي

تجاوز الحزب الديمقراطي الاجتماعي تحفظاته الأصلية على العضوية في الاتحاد الأوروبي، وأثناء فترة المشاركة في الحكومة دفع الحزب عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي للأمام عبر خطوات كبيرة. وبالنسبة للييسار غير البرلماني، فإن النقاش حول الاتحاد الأوروبي إما غير قائم أصلا مثل حالة الحزب الشيوعي الجديد أو أنهم يؤكدون على أن تحقيق الأهداف البرنامجية يمكن أن يتم بالتعاون أو بالانسجام مع الدول الأوروبية الأخرى. أما حزب التحالف الاشتراكي فهو الوحيد الذي يطرح الرغبة في أوروبا تضم كل الأمم ومن ثم يعبر عن نقد غير مباشر لفكرة الاتحاد الأوروبي كمؤسسة. وهذان المجالان يوضحان التشابهات والاختلافات البرنامجية بين الديمقراطيين الاجتماعيين أصحاب الشكل المؤسسي من ناحية واليسار غير البرلماني من ناحية أخرى.

■ سياسات تكافؤ الفرص

من الأمور التي تُحسب للييسار الديمقراطي الاجتماعي دعمه لسياسات تكافؤ الفرص. ورغم أن النظام السياسي في رومانيا بشكل عام ما زال يهيمن عليه الذكور

20. هم الآن الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحينئذ كانوا جبهة الإنقاذ الوطني، ثم الجبهة الديمقراطية للإنقاذ الوطني.

بقوة، فإن الحزب الديمقراطي الاجتماعي سنّ في لوائح هدف تحقيق مشاركة نسبية للنساء في المناصب السياسية بنسبة 25% على الأقل. لكن الحزب نفسه لم يحقق هذا الهدف، فهناك امرأتان فقط من بين الرؤساء الأربعة عشر الذين تولوا قيادة الحزب. وللحزب الديمقراطي الاجتماعي نصيب أكثر من المتوسط من النائبات في مجلسي البرلمان الروماني بالأرقام المطلقة لكن التمثيل النسائي ما زال منخفضا. وحاليا 14% من نواب الحزب الديمقراطي الاجتماعي في مجلس النواب هم من النساء وذلك مقارنة بـ 11.4% في الإجمالي، أما في مجلس الشيوخ فنسبته 8% بينما هي 5.8% بالنسبة لمجلس الشيوخ ككل. وفي إطار الاستجابة لمبادرة إحدى نائبات البرلمان عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي، تم تشكيل لجنة برلمانية معينة بتكافؤ الفرص لأول مرة في 2000. لكن أثناء الفترة الأخيرة للحزب في الحكومة من 2008 إلى 2009، لم يقدّم بتعيين سوى امرأة واحدة في الحقائق الوزارية التسعة لديه، أما شريكه في الحكومة - الحزب الديمقراطي الليبرالي - فلم يرشح هو الآخر سوى امرأتين بين أعضاء الحكومة الأحد عشر المنتمين له. ولا تتضمن الوزارة الحالية التي يشكّلها الحزب الديمقراطي الليبرالي والاتحاد الديمقراطي للمجرين في رومانيا (UDMR) 21 سوى امرأتين. وهذا التوجه المتحفظ تجاه النساء في السياسة ينعكس أيضا في استطلاعات الرأي. فعلى سبيل المثال، 55% من الذين أجري معهم الاستطلاع يوافقون (أو يوافقون بشدة) على مقولة إن "الرجال أفضل كقادة سياسيين". (مسح القيم الأوروبية - رومانيا - الموجة الخامسة 2005). والتوجه المحافظ حيال القضايا الاجتماعية ما زال قويا جدا كما يوضح هذا النموذج.

■ مناصرة فئات بعينها

بخلاف سياسات النوع الاجتماعي، تتمثل الفرصة الكبيرة أمام اليسار في التعبير عن مصالح المجموعات المهمشة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من بين السكان. فعلى سبيل المثال، يطالب حزب الشعب للضمان الاجتماعي بإنهاء الإبادة الجماعية للمساجين، ويدعو لاتخاذ تدابير واسعة النطاق من أجل دعمهم اجتماعيا. ويتضح هذا من الشعار الترويجي للحزب (اللوجو) وهو عبارة عن مظلة مفتوحة. علاوة على ذلك، من الملاحظ أن كل أشكال الرفض المعلنة لأشكال التمييز المختلفة يصاحبها ميول قومية، مثلما يحدث حين تُطرح قضايا متعلقة بالاقتصاد المحلي أو احتمالية فقدان التحكم في ترانسلفانيا (حيث تتركز الأقلية المجرية) أو حينما تعلق مطالب

21. الاتحاد الديمقراطي للمجرين في رومانيا يمثل الأقلية المجرية وله برنامج سياسي شديد العمومية.

كفرض عقوبات ضد أعضاء الأقليات الإثنية الذي يهينون ويسبون البلاد أو من أجل منع غنائهم للأناشيد الوطنية لبلدانهم الأصلية أو استخدام رموز وطنية غير رومانية. ومن ناحية أخرى، ليس لدى الأحزاب البرلمانية اليسارية أو اليمينية أي مشكلة في التعاون مع الاتحاد الديمقراطي للمجرين في رومانيا صاحب التوجه الإثني، والاستثناء الوحيد في ذلك هو حزب رومانيا العظمى الذي ليس له نواب في البرلمان حاليا. ومن السمات الأخرى المميزة لرومانيا أن المجموعات الإثنية المعترف بها لها امتياز خاص في دخول البرلمان يتمثل في النائب الخاص. ويوجد حاليا 18 نائبا للأقليات في البرلمان، وعادةً ما يصوتون مع الأغلبية الحكومية. لا يزال إدماج المهاجرين وطالبي اللجوء من القضايا ذات الأولوية في رومانيا، وذلك نظرا لأن البلاد تأثرت بنسبة كبيرة من الهجرة إلى أوروبا الغربية بما في ذلك هجرة العقول والكفاءات. والرومانيون بالخارج مجموعة كبيرة ومتنوعة، غير أنه لم يتوجه لها حتى الآن أي حزب من الأحزاب ككتلة من الناخبين. وكما هو موضح أعلاه، شكّل الرومانيون بالخارج كتلة حاسمة لصالح أحزاب يمين الوسط في الانتخابات الرئاسية في 2009 فقط. أما بالنسبة للقضايا الأخرى في رومانيا، فيتم تجاهلها إلى حد كبير من قبل أحزاب اليمين واليسار سواء. وتعتبر قضايا مثل التمييز ضد الغجر أو المعاقين والحقوق المتساوية لأصحاب العلاقات بين نفس الجنس من المحرمات تقريبا.

■ الدين

علاقة أحزاب اليسار بالدين مذهشة وتستحق الانتباه. فحزب الشعب من أجل الضمان الاجتماعي على سبيل المثال يدعم التعايش السلمي بين الأديان المسيحية الرسمية ويعارض توسع الطوائف. وتعتبر تلك الأحزاب نفسها أيضا وسطاء بين الكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية²². حزب التحالف الاشتراكي أيضا لا يعتبر الكنائس جزءا من الحوار المجتمعي فحسب، وإنما يؤكد أيضا في جزء مستقل من برنامجه على دورها في الحفاظ على "الهوية الثقافية" و"الطابع الروحاني الوطني" لرومانيا. وينسب للكنيسة دورا في الحفاظ على النظام من خلال القيم الأخلاقية والمشاعر الوطنية التي تساعد في تعزيزها بين أتباعها²³. ويتناول برنامج الحزب الديمقراطي الاجتماعي دور الكنيسة بلغة أقل وردية، لكنه رغم ذلك يؤكد على إدماج الكنيسة في النظام البحثي والتعليمي. وتُعد أهمية الدين هذه لدى اليسار الديمقراطي

22. <http://www.ppps.ro/program.html> ، تاريخ الاطلاع 3 مارس 2010.

23. <http://www.pas.ro/index.php/program> ، تاريخ الاطلاع 3 مارس 2010.

واليسار الراديكالي خاصية تنبع من أن الكنيسة الأرثوذكسية قامت على أساس وطني وحافظت تاريخيا على التواصل الوثيق مع النخبة السياسية في كل الأوقات وفي ظل مختلف الحكومات. وهكذا، فالمكونات الدينية والوطنية مندمجة بشكل قوي جدا. علاوة على ذلك، تعتبر مؤسسة الكنيسة والتدين أمورا جوهرية بالنسبة لكتلة كبيرة من السكان. وفي هذا الصدد، فإن المرشح الرئاسي للخضر ريموس سيرنيا - المذكور سابقا - قدم فكرة جديدة عن طريق المطالبة بالفصل التام بين الكنيسة والدولة. الأمر الذي قوبل بالرفض في سائر أنحاء البلاد.

وإجمالا، يمكن القول أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي بالتحديد يبادر بعمليات إصلاح هامة، ودعا على سبيل المثال إلى الحوار مع القوى الاجتماعية اليسارية²⁴، ولسياسات تكافؤ الفرص. لكن تلك العمليات الإصلاحية غالبا ما قوبلت بميل اجتماعي محافظ ومقاومة داخل الحزب نفسه. وغالبا ما يؤدي هذا إلى عدم تناول اليسار لقضايا مثل الشراكة بين أشخاص من نفس الجنس والتمييز ضد السكان الغجر وغيرها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

■ الديمقراطية داخل الأحزاب

إن الحزب الديمقراطي الاجتماعي حتى الآن هو الحزب الوحيد الذي ظهرت فيه تحركات متعلقة بالديمقراطية الداخلية²⁵. وقد حاول أيضا المثقفون داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي - مثل أعضاء البرلمان الأوروبي مونيكا ماكوفسي (Monica Macovey) وكريستيان بريدا (Christian Preda) - بدء نقاش عام حول توجه الحزب وأهدافه وإجراءات الترشيح لكن تم قمعهم بسرعة. وقد غير قانون الانتخاب الجديد القائم على الأغلبية منطق الترشيحات بشكل ما حيث يترشح في كل دائرة مرشح واحد عن الحزب، وتم إلغاء نظام القوائم الانتخابية السابق. وبعد أول انتخابات تعقد وفقا لهذا القانون الجديد، طُرحت انتقادات كثيرة حتى أنه من المحتمل بشدة أن تتم مراجعته قبل الانتخابات القادمة. ويعتبر النقاش داخل الحزب (ليس فيما يتعلق بشغل المناصب فقط) في كثير من النواحي مجرد مشروع داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي فحسب، كما اتضح قبل المؤتمر الأخير للحزب. ومن ثم، تعرض رئيس الحزب جيوانا لضغوط كبيرة بعد هزيمته بهامش

²⁴ في 2008، دخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي في حوار جديد مع القوى اليسارية من أجل حث المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية في غير عملية التصويت.

²⁵ في سياق الانتخابات البرلمانية في 2004، وضع الحزب الديمقراطي الاجتماعي آلية داخلية جديدة لتسمية المرشحين، وللأسف لم يتم تطبيقها بشكل متسق.

صغير في الانتخابات الرئاسية وتقدم خلفائه المحتملين للمنصب. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن جميع المرشحين لرئاسة لحزب من الذكور.

ومن المشاكل الكبرى الأخرى، التي تم طرحها بقوة في وسائل الإعلام، عملية اختيار النواب المحتملين في الانتخابات التمهيدية للمؤتمر. وقد انخرطت جميع الفرق داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي في خيارات عرّضت عملية الاختيار للخطر ومن ثم سهلت التلاعب بعملية الانتخابات. وتعتبر هذه إشارة مقلقة نظرا لأن الحزب الديمقراطي الاجتماعي قدم اتهامًا بتزوير الانتخابات الرئاسية. علاوة على ذلك، يعتبر عدم تطوير المرشحين المختلفين لأي مواقف برنامجية مشكلة كبيرة. فالعمليات البرنامجية من تفاوض وتفاهم يُنظر لها باعتبارها أقل أهمية بكثير من الصراع بين القادة الأفراد. وأكثر ما كان يميز الأشخاص المرشحين للانتخابات تنوع ارتباطاتهم والتزاماتهم تجاه أنصار الحزب الإقليميين. وفي الثاني من فبراير 2010، تم انتخاب فيكتور بونتا (Victor Ponta) البالغ من العمر 38 سنة رئيسا جديدا للحزب بفارق ضئيل وبشكل أدهش الكثيرين، بينما شغل معظم المناصب الحزبية الأصدقاء المقربون لرئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي السابق جيوانا. وقد وعد بونتا بضخ الهواء النقي داخل الحزب وتقوية التوجه الشعبي له بالإضافة للاهتمام بالتنظيمات الإقليمية، لكننا سرى إن كانت هذه مجرد وعود انتخابية أم أن خطوات فعلية ستتخذ بشأن هذه الأمور. وسحب أحد المرشحين، وهو كريستيان دياكونسكو (Cristian Diaconescu)، ترشيحه قبل التصويت بعشر دقائق. وقد اتضح أنه كان يتم التحقيق بشأنه بشكل سري وتم التوصل لأدلة مسيئة ضده. كما قد انسحب الآن من الحزب وانضم لقائمة المرشحين المستقلين التي تتكون أساسا من أعضاء سابقين في الحزب الديمقراطي الاجتماعي. ويفترض بعض المراقبين أن الحزب اليساري الجديد يمكن تكوينه من هؤلاء، لكن هذا سيكون مرهونا بتطورات الأمور التي سنراها لاحقا. وبشكل عام في السنوات الأخيرة، تؤدي الأسس التي يحددها الناس لإنشاء أحزاب جديدة بناء عليها إلى استيعاب هذه المجموعات - أو الشخصيات البارزة فيها - في الأحزاب البرلمانية القائمة.

■ اليسار والاتحاد الأوروبي

اتخذ الديمقراطيون الاجتماعيون خطوات هامة لدعم سياسة حسن الجوار مع أوروبا. وهم ينشطون بشكل خاص في الدعوة لانخراط أوروبي أقوى في جمهورية مولدوفا، وخاصة بهدف دعم عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي لتلك الدولة

الجارة. ومن الأمور الهامة أيضا العلاقات مع دول المحيط الأوروبي وخاصة أوكرانيا وجورجيا، بالإضافة للعلاقات مع منطقة البحر الأسود. وقد اكتسبت عمليات التعاون والتكامل الإقليمي هذه قوة دافعة جديدة، وستكون من الأولويات في المستقبل على أجندة الاتحاد الأوروبي، ومن الأمثلة المحتملة قريبا على هذا الاستراتيجية الأوروبية لمنطقة الدانوب. سيتوجب على الاتحاد الأوروبي الانخراط بشكل أقوى في هذا المضمار، ويمكن لليسر الروماني أن يلعب دور الوسيط. ومن ناحية أخرى (وهذا ينطبق على النظام الحزبي في رومانيا بأكمله) لا تطرح رومانيا حتى الآن أي سياسة استباقية بشأن أوروبا. ولا تقدم الأحزاب السياسية أي إشارات باتجاه سياسة أوروبية مستقلة للبلاد. علاوة على ذلك، كان أعضاء البرلمان المنتخبون للبرلمان الأوروبي محل جدل كبير على المستوى المحلي²⁶. بعد انضمام رومانيا للاتحاد الأوروبي الذي طال انتظاره، والذي تضمن تقييم الدولة كل ستة أشهر عن طريق المفوضية الأوروبية، تعاملت رومانيا بشكل شديد الحساسية مع المطالب المقدمة لها. وهنا، تضح حاجة اليسار الماسية إلى التحرر.

■ خاتمة

حدث في رومانيا تحول جوهري في النظام السياسي منذ انهيار نظام تشاوتشيسكو، وهو ما جعل من الضروري إعادة ضبط اليسار لتوجهه. لكن بسبب الهياكل المحددة في النظام الحاكم القديم يعتبر البحث عن هوية جديدة إشكالية بالنسبة لليسر نظرا لأن المثل الاشتراكية أو الشيوعية لم يكن لها سوى أهمية ثانوية في نظام نيكولاي تشاوتشيسكو الاستبدادي. وفي هذا الصدد، كان النقاش العام حول ميراث النظام القديم ورومانيا (والذي يتضمن سلطة أجهزة الأمن) مختلفا عما دار في الدول الأخرى في المنطقة. وكانت استراتيجية جبهة الإنقاذ الوطني في عدم تعريف نفسها بأنها الحزب الوريث للنظام السابق وإنما كحركة ثورية استراتيجية سياسية

²⁶ من الأمثلة البارزة على ذلك ابنة الرئيس صاحبة الخبرة السياسية المحدودة والتي تم انتخابها - بدعم الحزب الديمقراطي الليبرالي - كمرشحة مستقلة للبرلمان الأوروبي، ثم ما لبثت أن التحقت بمجموعة حزب الشعب الأوروبي (محافظون وديمقراطيون مسيحيون) وقد أحدث هذا بعض القلق داخل الحزب. أما حزب رومانيا العظمى اليميني المتطرف فقد خسر تمثيله في البرلمان الوطني عام 2008، لكن لديه ثلاثة نواب في البرلمان الأوروبي. فعلاوة على رئيس الحزب كورنيليو فاديم تودور (Corneliu Vadim Tudor)، يمثل الحزب في بروكسل أيضا جورج جيجي (George Gigi) من حزب الجيل الجديد، وهو مسيحي أرثوذكسي معروف بمواقفه المحافظة والأصولية المتطرفة. ويمثل الوفد الديمقراطي الاجتماعي في البرلمان الأوروبي مجموعة متنوعة إلى حد كبير.

ناجحة جدا، حتى لو لم يكن المواطنون والأحزاب المنافسة موافقين على تصوير الجبهة نفسها هذا التصوير الثوري الأسطوري.

كانت الأحزاب اليسارية من ضمن الفاعلين الأساسيين في عملية التحول السياسي. وكانت جبهة الإنقاذ الوطني القوة المركزية التي شكلت بدرجة كبيرة عمليات التحول السياسي والاقتصادي ودعمت تماسك النظام الديمقراطي في رومانيا. وبسبب الوضع التاريخي المتمثل في أن رومانيا كانت قد خففت من علاقتها القوية بحلف وارسو في مرحلة مبكرة، وبسبب عملية الديمقراطية الاجتماعية السريعة للحزب، كان دعم عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي أكبر كثيرا وأقل إثارة للجدل مما كان عليه الوضع في الدول الأخرى المرشحة للانضمام بالنسبة لليسار وبالنسبة للمواطنين بشكل عام.

وحتى لو لم يُعد الحزب الديمقراطي الاجتماعي اليوم هو اللاعب الأساسي في النظام الحزبي، واستمرت تفتت اليسار في نطاق اليسار غير البرلماني، يعتبر الحزب حزبا مهما في البنية التنافسية ثلاثية الأقطاب في البلاد، وهو بلا شك الحزب صاحب أقوى هيكل تنظيمي داخلي. وبرغم هذه العمليات السياسية، يبقى اليسار في أزمة هيكلية تعود جزئيا إلى السمات الخاصة بالنظام الحزبي في رومانيا، والتي تتضمن الضعف البرنامجي الأيدلوجي لكل الأحزاب، وسلوكه التحالفي الانتهازى والتغير الدائم للحكومة. وبدرجة ما، يعود هذا الضعف لفقدان الاهتمام الشعبي بعملية المشاركة السياسية الذي يعني أن الحركات والأحزاب اليسارية البديلة ليست هامة أو مؤثرة على الإطلاق للأسف. ويُثّل اليسار بشكل عام في البرلمان بالحزب الديمقراطي الاجتماعي صاحب التوجه الديمقراطي الاجتماعي. وفي هذه اللحظة، لا يمكن أن نتوقع قيام أي منافسة أخرى على يسار الطيف السياسي رغم أن هناك قضايا يسارية معينة تلقى دعما كبيرا من قبل المواطنين.

- . Autengruber, Christian 2006: Die politischen Parteien in Bulgarien und Rumänien. Eine vergleichende Analyse seit Beginn der 90er Jahre, Stuttgart: ibidem.
- . Gilberg, Trond 1972: Ceausescu "kleine Kulturrevolution" in Rumänien. In: Osteuropa 10/1972, pp. 717-728.
- . Gross, Peter/Tismaneanu, Vladimir 2005: The End of Postcommunism in Romania. In: Journal of Democracy 16/2, pp. 146-162.
- . Mungiu-Pippidi, Alina 2002: The Romanian Postcommunist parties. A success story. In: Bozóki, Andras; Ishiyama, John T. (eds.): The Communist Successor Parties of Central and Eastern Europe. Armonk: Sharpe. pp. 188-205.
- . de Nève, Dorothée 2002: Sozialdemokratische und sozialistische Parteien in Südosteuropa. Albanien, Bulgarien und Rumänien 1989 - 1997. Opladen: Leske & Budrich.
- . de Nève, Dorothée 2002: Koalitionen in Albanien, Bulgarien und Rumänien: Überwindung des régime divide mit Hindernissen. In: Kropp, Sabine; Schüttemeyer, Suzanne pp.; Sturm, Roland (ed.): Koalitionen in West- und Osteuropa. Opladen: Leske und Budrich. pp. 301-342.
- . de Nève, Dorothée 2008: Parteien in der Krise? In: Bos, Ellen; Segert, Dieter (eds.): Osteuropäische Demokratien als Trendsetter? Parteien und Parteiensysteme nach dem Ende des Übergangsjahrzehnts. Opladen: Barbara Budrich. pp. 281-302.
- . Olteanu, Tina 2007: Korruption in Rumänien – ein Erbe des Staatssozialismus?, in: Dieter Segert (ed.): Postsozialismus. Hinterlassenschaft des Staatssozialismus und neue Kapitalismen. "Studien zur politischen Wirklichkeit" series, vol. 18, ed.: Anton Pelinka, Vienna: Braumüller, pp. 65-85.
- . Olteanu, Tina 2008: Rumänien: Vom Einparteiensystem zum Einheitsbrei? , In: Bos et al, op. cit. pp. 147-166.
- . Pop-Eleches, Grigore 2008: A party for all seasons: Electoral adaption of Romanian Communist successor parties. In: Communist and Postcommunist Studies 41/4, pp. 465-479.

.Roth, Alexander; de Nève, Dorothée 2002: Rumänien – Zustimmungsmaschine oder "einzigster Gesetzgeber des Landes!?", In: Kraatz, Susanne; von Steinsdorff, Silvia (ed.): Parlamente und Systemtransformation im postsozialistischen Europa, Opladen: Leske und Budrich. pp. 183-206.

.Siani-Davies, Peter (2007): The Romanian Revolution of December 1989. Ithaca, New York: Cornell University Press.

. Stoica, Cătălin Augustin 2006: Once upon a Time There was a Big Party: The Social Bases of the Romanian Communist Party (Part II). In: East European Politics and Societies 20/3, pp. 447-482.

■ روابط

http://www.forumulsocialroman.ro/index2.php?page=1&lang=en (المنتدى الاجتماعي)

http://www.guengl.org (اليسار الأوروبي)

http://www.npcr.ro (الحزب الشيوعي الجديد برومانيا)

http://www.partidulverde.ro (حزب الخضر الروماني)

http://www.pasro.ro (التحالف الاشتراكي برومانيا)

http://www.pd.ro (الحزب الليبرالي الاجتماعي برومانيا)

http://peroman.wordpress.com (الحزب البيئي الروماني)

http://www.pes.eu (الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأوروبي)

http://www.pnl.ro (الحزب الليبرالي الوطني برومانيا)

http://www.ppps.ro (حزب الشعب من أجل الضمان الاجتماعي)

http://www.prm.org.ro (حزب رومانيا العظمى)

http://www.psd.ro (الحزب الديمقراطي الاجتماعي برومانيا)

http://www.pur.ro (حزب المحافظين)

http://www.socialistinternational.org (الاشتراكية الدولية)

اليسار البرتغالي

قصة انفصال

دومينيك هبليغ

■ مقدمة

تقدم هذه الورقة وصفا للأحزاب البرتغالية ذات التوجه اليساري منذ الإطاحة بديكتاتورية سالازار - كايانو (Salazar-Caetano) في 1974 وحتى الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران/ يونيو 2011. تتفحص هذه الورقة أولا الانتخابات التي جرت مؤخرا والقضايا ذات الصلة التي أثرت في هذا السياق من قبل اليسار البرتغالي، ومن ثم تتناول تاريخ الأحزاب التي هي على يسار الحزب الاشتراكي الديمقراطي. منذ سنة 1999، كان هناك في البرتغال حزبين يساريين على يسار الحزب الاشتراكي الديمقراطي ممثلين في البرلمان الوطني البرتغالي وكلاهما قد شارك في صياغة النظام الحزبي اليساري بدرجة متساوية، وهذا أمر نادر الحدوث في سياق الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. هذان الحزبان هما: الحزب الشيوعي البرتغالي (PCP)، وكتلة اليسار البرتغالية (BE). وهناك خصوصية أخرى يتسم بها النظام الحزبي البرتغالي وهي حقيقة أن الديمقراطيين الاجتماعيين في البرتغال يسمون أنفسهم بالحزب الاشتراكي (PS)، في حين اختار المحافظون إطلاق اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي (PSD) على حزبهم. إضافة إلى هذا الحزب، هناك أيضا حزب محافظ يميني/ شعبي له أيضا مقاعد في البرلمان وهو حزب الوسط الديمقراطي الاجتماعي المسيحي (PP-CDS).

■ انتخابات 2011 البرلمانية

لقد أصبحت الانتخابات البرلمانية المبكرة التي تمت الدعوة إليها في 5 حزيران/ يونيو 2011 ضرورة بعد فشل حكومة الأقلية بقيادة رئيس الوزراء الاشتراكي خوسيه

سقراطيس (José Socrates) للمرة الثالثة في البرلمان في الفوز بأغلبية لتمرير المرحلة الثالثة من برنامجها التقشفي. لم تكن كتلة اليسار والحزب الشيوعي البرتغالي وحدهما اللذين صوّتا ضد المرحلة الثالثة، كما فعلا في المرحلتين السابقتين، ولكن الجناح اليساري للمجموعة البرلمانية الاشتراكية أيضا صوّت ضد حزم التقشف الثالثة. لذا لم يتمكن سقراطيس من تمرير برنامج حكومته في 2010 إلا بدعم من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، أكبر أحزاب المعارضة. ولكن، في آذار/ مارس 2011، سحبت أحزاب اليمين دعمها واستقالت الحكومة في 24 آذار/ مارس من العام نفسه، مما حدا بالرئيس أنيبال كافاكو سيلفا (Aníbal Cavaco Silva) وهو من الحزب البرتغالي الاشتراكي (PSP) الدعوة إلى إجراء انتخابات في 5 حزيران/ يونيو 2011. لم يكن السبب وراء رفض الحزب الاشتراكي الديمقراطي تقديم الدعم تغيرا في مواقفه أو لخلاف مع الحزب الاشتراكي الحاكم، وإنما كان السبب ببساطة الارتفاع المطرد لشعبية الحزب الاشتراكي الديمقراطي في استطلاعات الرأي، والذي تزامن مع الانخفاض في شعبية سقراطيس، مما حمل وعودا بفوز المحافظين في الانتخابات.

بتاريخ 5 حزيران/ يونيو 2011، تم استدعاء 9.6 مليون ناخب مؤهل لانتخاب برلمان جديد، وكان أمام الناخبين 17 حزبا وجمعية سياسية ليختاروا من بينهم ممثلهم. في البرلمان السابق، لم يكن هناك سوى خمسة أحزاب ممثلة وهذه هي الأحزاب نفسها التي تم انتخابها في البرلمان الجديد وهي: الحزب البرتغالي الشيوعي، وكتلة اليسار، والحزب الاشتراكي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي المحافظ وحزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي- حزب الشعب، اليميني الشعبوي.

في الأسابيع التي سبقت الانتخابات، لم يكن بإمكان القيمين على إجراء استطلاعات الرأي تقديم أي توقعات معينة أو دقيقة بالنسبة للتفضيلات الانتخابية للناخبين. فم منذ فترة طويلة، كان السباق وجها لوجه بين الحزب الاشتراكي والحزب الاشتراكي الديمقراطي متوقعا. وقبل يوم الانتخابات بوقت قصير حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي في استطلاعات الرأي على 37% من الأصوات، بتقدم طفيف عن الحزب الاشتراكي والذي كان يتوقع له أن يحصل على 35% من الأصوات، في حين تراوحت نسب الحزبين اليساريين، كتلة اليسار والحزب الشيوعي بين 5% و 9%، وكانت هذه النسب تتغير بشكل شبه يومي. وكان من الصعب التفريق بين الحزبين الكبيرين سواء من خلال حملتهما الانتخابية أو من خلال مواقفهما المتعلقة بالقضايا المختلفة. فالحزبان كانا قد دعما برنامجين أو ثلاثة من برامج التقشف الخاصة بالبرتغال، وكانت السمات الأساسية لبرامج التقشف هذه ما يلي:

- وقف الاستثمارات العامة في المشاريع الكبرى، بما في ذلك جسر فوق نهر التاجية وتحسين خط السكك الحديدية إلى مدريد، وتحديث البنية التحتية،
- تجميد معاشات التقاعد والأجور في الخدمة العامة،
- تخفيض الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لرواتب التقاعد إلى 300 يورو شهريا،
- زيادة في ضريبة القيمة المضافة بنسبة 2% (حاليا 23%)، معدل الضريبة المؤقتة 13%)،
- وقف جميع الاستثمارات في الخدمات العامة، وخاصة التعليم والصحة، و،
- خصخصة ضخمة للشركات المملوكة للدولة في السنوات الثلاثة القادمة لتصل إلى ما مجموعه 5 مليار يورو.

وبالتالي فقد نظم الحزبان، الاشتراكي والاشتراكي الديمقراطي حملات استندت على الاستراتيجية بشأن مستقبل البلاد أكثر من استنادها على المحتوى، وبالتالي دعيا إلى أغلبية واضحة لهما. فقد قبل الحزبان الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الترويكا (الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي)، وبالتالي فقد وافقا على تدابير التقشف المنصوص عليها في ذلك الاتفاق. بسبب هذا الخط الغامض للانقسام بين أحزاب الوسط، حاول كل منهما، بشكل طبيعي حشد الدعم من الأطراف القريبة لكل منهما في النظام الحزبي. فقد دعى الحزب الاشتراكي الناخبين اليساريين التقليديين إلى عدم اضاءة أصواتهم وبالتالي التصويت لصالح الحزب الاشتراكي بدلا من التصويت لكتلة اليسار أو الحزب الشيوعي، والذي وقف مرة أخرى مع الخضر تحت مظلة "تحالف الوحدة الديمقراطي" في الانتخابات.

■ ردود فعل اليسار البرتغالي واستراتيجياته في 2011

■ كتلة اليسار

قدمت كتلة اليسار ثلاث إجابات على التحديات الاستراتيجية والسياسية للحملة الانتخابية:

التعاون بين أحزاب اليسار

على الرغم من أن الحزب الشيوعي البرتغالي وكتلة اليسار ومنذ تأسيس الأخيرة

كانا خصمين لا يمكن التوفيق بينها عمليا¹، فقد اجتمعا -وسط اهتمام كبير من وسائل الإعلام - في أوائل شهر نيسان/ أبريل 2011 لمناقشة التحالفات الممكنة والجهود التعاونية. وعلى الرغم من عدم وجود ترتيبات تعاون لمرحلة ما قبل الانتخابات، كان هناك اتفاق على اللقاء بعد فترة وجيزة من الانتخابات لمناقشة تحالفات ما بعد الانتخابات في البرلمان على الأقل. وعلى الرغم من أن كلا الحزبين كانا يصوتان معا في الفصل التشريعي السابق بنسبة 80% من المرات، إلا أنهما بقيا منفصلين يفرقهما فجوة ثقافية وتاريخية وبرامجية ذات أبعاد واسعة. فعدد من أفراد كتلة اليسار (والتي لم يتم تأسيسها حتى سنة 1999) كانوا في السابق أعضاء في الحزب الشيوعي البرتغالي، ولكنهم تركوا الحزب نظرا لدرجة "المركزية الديمقراطية" القوية جدا. وتابعت وسائل الإعلام هذا اللقاء الرسمي الأول بين الحزبين بعد اثنتي عشرة سنة باهتمام كبير، بل وجعلت جميع الصحف الوطنية هذا الخبر عنوانا لصفحاتها الأولى.

■ "يسار مسؤول"

كان المفهوم الأساسي للاستراتيجية الانتخابية لكتلة اليسار هو أن تُوضع نفسها باعتبارها جزءا من "اليسار المسؤول". وفي خوضه لانتخابات 2011، لم ير الحزب وجود إمكانية للتعاون بعد الانتخابات مع الحزب الاشتراكي الحاكم آنذاك. على الرغم من ذلك، كان الحزب يريد مواجهة التهمة الموجهة إليه والتي تقول بأنه مهتم بأن يكون في المعارضة، وبالتالي تجنب الاضطرار إلى تحمل مسؤولية الحكومة بعد الانتخابات. باستخدام مفهوم "اليسار المسؤول"، طور الحزب استراتيجية مثيرة للاهتمام: اتخذ رئيس كتلة اليسار، فرانسيسكو لوكا (Francisco Louça) موقفا هجوميا ودعا إلى أغلبية يسارية في البرلمان البرتغالي، مما زاد من احتمالية تعاون حزبه مع الحزب الشيوعي البرتغالي والجناح اليساري في الحزب الاشتراكي الذي رفض دعم جزم رئيس الوزراء سقراطيس التقشفية. في كانون الثاني/ يناير 2011، دعمت كتلة اليسار المرشح الرئاسي الاشتراكي الشاعر الوطني مانويل أليغري (Manuel Alegre) في حملته الانتخابية، والذي يعتبر ممثلا بارزا للجناح اليساري للحزب الاشتراكي. بالإضافة إلى ذلك، اقتربت كتلة اليسار علنا من النقابات العمالية من أجل حشد إمكانات اليسار العريضة "ليسارها المسؤول". مع هذه الاستراتيجية، التي لم يكن من السهل التعريف بها، حاول الحزب مواجهة حملة "لا تضيع صوتك" التي أطلقها الحزب الاشتراكي.

1. المزيد حول هذا الموضوع أدناه.

■ التحول الديمقراطي والتحول الأوروبي

في نهاية المطاف، اعتمدت كتلة اليسار على الشباب البرتغالي الذين، كنظرائهم الإسبانين في الفترة التي سبقت الانتخابات التي جرت في بلدهم في شهر أيار/ مايو، استخدموا الشبكات الاجتماعية لحشد الجماهير في مظاهرة 13 آذار/ مارس 2011. وقد كانت هذه المظاهرة الأكبر في البرتغال منذ مسيرة عيد العمال سنة 1974، التي تلت ثورة القرنفل - وقد نظمت هذه المظاهرة بدون أي مساعدة من أي من الأحزاب أو النقابات. لم يكن العديد من هؤلاء الشباب قد أدلوا بعد بأصواتهم في أية انتخابات حيث كانوا متشككين أو رافضين تماما للنظام السياسي القائم وجميع الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة. وقد رأت كتلة اليسار هذه البيئة واعدة جدا للعودة السياسية لليسار في البرتغال. كانت هذه الكتلة، ومنذ تأسيسها، تنظر إلى نفسها ليس فقط كحزب أو جزء من حركة اجتماعية، ولكن بوصفها حركة في حد ذاتها وفريدة من نوعها. وقد اغتنمت هذه الفرصة للمطالبة بالتحول المنهجي الشامل للبلد، على أساس اتباع مسار ديمقراطي راديكالي؛ أي أنها كانت في الواقع، تطالب بثورة قرنفل ثانية.

في نفس الوقت، رفضت كتلة اليسار جميع التوجهات المندادية بإعادة تأميم الاقتصاد والسياسة. بدلا من ذلك، فإنها دعت إلى "إعادة تأسيس الاتحاد الأوروبي" والنظام الاقتصادي الأوروبي.

■ الحزب الشيوعي البرتغالي

وضع الحزب الشيوعي البرتغالي مطلبين في صلب حملته الانتخابية:

إعادة التأميم والنقاش حول الانسحاب من الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو

على عكس كتلة اليسار، ربط الحزب الشيوعي البرتغالي مطالبته بوقف خصخصة الخدمات العامة بمطالبه المتعلقة بإعادة تأميم الصناعات المحلية الرئيسية. هنا، أشار الحزب إلى المطالب التي كان قد أثارها في المؤتمر الدستوري بعد ثورة القرنفل سنة 1975. في نفس الوقت، وضع الحزب، مثله في ذلك الحزب الشيوعي اليوناني، استمرارية عضوية البلاد في الاتحاد الأوروبي موضع تساؤل. وكان هذا الموقف أساسا مبنيا على مفاوضات البرتغال مع الترويكا والتي جاءت نتيجة التداعيات السلبية للغاية على البرتغال والأزمة الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد.

■ تحول ديمقراطي مقابل دولة الطبقة

رأى الحزب الشيوعي البرتغالي أن الاحتجاجات الشبابية الناشئة توفر له إمكانات كبيرة. إلا أنه رفض المحتوى السياسي لحركة الشباب وانتقد عدم وجود أي توجه ذو طابع سياسي أو طبقي في هذه الاحتجاجات. بالنسبة للحزب، لم تكن هذه المظاهرات تشبه بأي شكل من الأشكال مظاهرات 1974 و 1975 ولا يمكن مقارنتها بها. بدلا من ذلك، طالب الحزب الشيوعي البرتغالي بتحول جذري منهجي ودعا الشباب لتبني هذا المطلب. كان هذا الموقف الطلائعي على وجه التحديد هو الذي منع الحزب الشيوعي البرتغالي من الفوز بأي أصدقاء بين الشباب المحتجين. ورفض الحزب أي فكرة للتحالف مع الحزب الاشتراكي أو تقديم أي دعم لحكومة ذات الأقلية.

■ مطالب مشتركة بين الحزب الشيوعي البرتغالي وكتلة اليسار

يمكن تحديد بعض المطالب المركزية المشتركة بين الحزبين في حملة 2011 الانتخابية على الرغم من كل الاختلافات في الاستراتيجية والجوهر السياسي، وهي كالتالي:

1. خلق فرص عمل وإعادة تأميم الصناعات الرئيسية (هنا، ذهب الحزب الشيوعي البرتغالي بمطالبه أبعد بكثير من كتلة اليسار)،
2. وقف التخفيضات الاجتماعية،
3. وقف الخصخصة، وزيادة استثمارات الدولة،
4. رفض الاتفاق الذي تم التفاوض عليه مع الترويك،
5. النضال ضد المحسوبية والفساد في البرتغال.

■ نتائج الانتخابات

كانت نسبة مشاركة الناخبين في انتخابات 2011 حوالي 55% فقط من بين 9.6 مليون ناخب مؤهل، أي أقل بنسبة 4% مما كانت عليه في الانتخابات السابقة التي جرت في 2009. في بعض المجتمعات الجنوبية الصغيرة، قام المزارعون المحتجون على التخفيضات بعرقلة الانتخابات في مراكز الاقتراع، وفي حالة واحدة فتح المحتجون خلايا نحل لتعطيل عملية التصويت. وكانت حوالي 4% من الأصوات المبدلى بها

باطلة (أوراق بيضاء). كان واضحاً أن الخاسر الرئيسي في الانتخابات المبكرة هو الحزب الاشتراكي الحاكم برئاسة خوسيه سقراطيس والذي حصل على ما يقارب 28% من الأصوات. كما كانت كتلة اليسار أيضاً من بين الخاسرين، حيث انخفضت نسبة أصواتها من 9.8% إلى 5% فقط، في حين استطاع التحالف الديمقراطي الموحد، الذي يضم الحزب الشيوعي البرتغالي وحزب الخضر، الحفاظ على نسبته القديمة وهي 8% من الأصوات. وبالتالي تراجعت كتلة اليسار إلى المستوى الذي كانت عليه في انتخابات 2005. أما الفائز الأكبر فكان حزب المعارضة الرئيسي، الحزب الاشتراكي الديمقراطي المحافظ. فتحت قيادة زعيمه بيدرو باسوس كويلو (Pedro Passos Coelho)، والذي هو اليوم رئيس الوزراء، استطاع الحزب أن يفوز بنسبة 38% من الأصوات. وكان الفائز الثاني هو حزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي-حزب الشعب، الحزب اليميني الشعبوي والذي استطاع أن يرفع نسبة أصواته إلى 11.71% وهو الآن جزء من الائتلاف الحاكم.

الجدول 1: النتائج²

الحزب	النتائج في 2011 نسب مئوية	النتائج في 2009 نسب مئوية	المكاسب/ الخسائر نسب مئوية	مقاعد 2011 (2009)
الاشتراكيون (الحزب الاشتراكي)	28.05	36.56	-8.5	73 (97)
الديمقراطيون الاشتراكيون المحافظون (الحزب الاشتراكي الديمقراطي)	38.66	29.11	+9.6	105 (81)
الديمقراطيون والاشتراكيون الوسط (حزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي- حزب الشعب)	11.71	10.43	+1.3	24 (21)
التحالف الديمقراطي الموحد (الحزب الشيوعي البرتغالي وحزب الخضر)	7.90	7.86	+0.0	16 (15)
كتلة اليسار	5.17	9.81	-4.6	8 (16)

2. المصدر: http://en.wikipedia.org/wiki/Portuguese_legislative_election,_2011

الجدول 2: النتائج الأولية لكتلة اليسار والحزب الشيوعي البرتغالي في المقاطعات³

المناطق	النسب المئوية لكتلة اليسار	النسب المئوية للتحالف الديمقراطي الموحد
جزر الأزور	4.39	2.53
أفييرو	5.03	4.09
باجة	5.19	25.39
براغا	4.22	4.89
براغانسا	2.30	2.59
كاستيلو برانكو	4.19	4.89
كويمبرا	5.75	6.22
إيفورا	4.91	22.06
فارو	8.16	8.57
غواردا	3.34	3.48
ليريا	5.37	4.97
لشبونة	5.71	9.55
الماديرا	4.00	3.67
بورتاليجري	4.45	12.81
بورتو	5.13	6.23
شنترين	5.79	9.02
سيتوبال	7.03	19.65
فيانا دو كاستيلو	4.39	4.93
فيلا ريال	2.32	3.07
فيسيو	2.85	2.87
المجموع	5.19	7.94

3. المصدر: <http://www0.rtp.pt/noticias/eleicoes/legislativas2011/index.php?ano=2011&candida-to=B.E.> &<http://www0.rtp.pt/noticias/eleicoes/legislativas2011/index.php?ano=2011&candida-to=PCP-PEV>، تمت زيارته آخر مرة بتاريخ 6 حزيران / يونيو 2011 بناء على نسبة 99.91 من الأصوات التي جمعت.

لقد عملت هذه الانتخابات عمليا على تقسيم البلاد إلى قسمين. ففي حين كانت معاقل اليمينيين الشعبويين في شمال البلاد، تقدم الاشتراكيون في الجنوب. وكان الجنوب أيضا معقل الحزب الشيوعي البرتغالي، وعلى وجه الخصوص ألينتيخو، إيفورا، الباجة وسيتوبال، حيث فاز بنسبة 20% أو أكثر من الأصوات، في حين كانت معاقل كتلة اليسار في المراكز الحضرية واستطاعت أن تجمع في بورتو ولشبونة نسبة تجاوزت 5% في هاتين المنطقتين.

■ الاستنتاجات الأولية

بمشاركته في انتخابات 2011 المبكرة، كان من الواضح أن اليسار الراديكالي لم يكن فقط غير قادر على الاستفادة من الانتخابات المبكرة، ولكن هذه الانتخابات ساهمت أيضا بإضعافه خاصة بسبب النتائج السيئة لكتلة اليسار. السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو لماذا لم يكن لموجة الاحتجاجات في البلاد تأثير إيجابي على المشاركة في الانتخابات أو على النتائج التي حققها اليسار الراديكالي؟ وهذا السؤال يحتاج إلى مزيد من التحليل. هل الشباب في البرتغال، كما هم في أسبانيا، مندمجون بشكل ضعيف جدا في المؤسسة السياسية برمتها، بما في ذلك اليسار؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي استراتيجيات الأحزاب اليسارية لحشد هذه الإمكانات وهل هذه هي الاستراتيجيات المناسبة؟

لم تكن استراتيجية كتلة اليسار الداعية إلى "يسار مسؤول"، وبالتالي أخذ موضع مراقب في مكان ما بين خيارَي الحكم والمعارضة الثابتة، ولا استراتيجية الحزب الشيوعي الداعية لإعادة التأميم فعالة. فالناس في البرتغال، أقلهم أولئك الذين كلفوا أنفسهم عناء التصويت، كانوا يريدون أغلبية مستقرة. وهذا هو التفسير الوحيد لحدوثي الاحتجاج الجماهيري من جهة والانتصار الانتخابي الذي حققته على وجه الخصوص القوى المسؤولة عن العجز في الميزانية والتخفيضات الجذرية في الإنفاق الاجتماعي من جهة أخرى. وبالتالي كانت استراتيجيات الحزبين الكبارين في الاصطيد في التخوم السياسية ناجحة، وأدت إلى تضرر اليسار الراديكالي. وهكذا لم يتمكن اليسار الراديكالي من الاستفادة تلقائيا من الاحتجاجات الناشئة والقوية التي نظّمها الشباب، أو من ظواهر الأزمة في أعقاب الانهيار المالي سنة 2010/2009.

يبدو أن النظرة السائدة عن اليسار الراديكالي إذا حارب النظام السياسي أو وضع نفسه خارجه أو قدم نفسه باعتباره بديلا سياسيا له، هي أنه جزء من الطيف السياسي، وبالتالي فهو جزء من المشكلة أكثر مما هو جزء من الحل، وذلك بغض

النظر عن المطالب السياسية التي يثيرها. لقد فضل العديد من المتظاهرين عدم المشاركة في الانتخابات حتى لا يصوتوا لبديل سياسي يساري، أو لأي من الطرفين اللذين كانا باستمرار معترضين وصوتا ضد حزمة التقشف الحكومية.

العامل المثير هو السؤال التالي: إلى أي مدى ستكون الأحزاب اليسارية الراديكالية مرنة داخليا بعد هذه النتيجة الانتخابية؟ وإلى أي مدى ستكون الرغبة المعلنة في التعاون الوثيق بين كتلة اليسار والحزب الشيوعي البرتغالي مرنة في ضوء نكسة الانتخابات؟ فالحاجز الوحيد الذي يقف أمام تطور يسار قوي إلى جانب الحزب الاشتراكي هو الانقسام والعداء المتبادل بين هذين الحزبين اليساريين الراديكاليين. وتعود أسباب الانفصال الذي دام لفترة طويلة وما زال مستمرا إلى تاريخ هذين الحزبين. لهذا السبب، دعونا نلقي نظرة فاحصة على تاريخ كتلة اليسار والحزب الشيوعي البرتغالي.

■ تاريخ اليسار البرتغالي: بين الثورة والإصلاح

على الرغم من كل الخلافات والنزاعات والآمال غير المحققة لنجاحات انتخابية كبيرة سنة 2011، ما زال اليسار البرتغالي بشكل عام، من أقوى القوى اليسارية في أوروبا حتى بعد نتيجة الانتخابات المخيبة للآمال. فأحزاب اليسار مجتمعة كانت قادرة على الحصول على 13% من أصوات الناخبين. والعديد من اليساريين في أوروبا مفتونون ومدهوشون من تجربة البرتغال، أرض ثورة 1974 وأرض نضال الحزب الشيوعي السري ضد ديكتاتورية الفاشي سالازار، وأرض الوعد الجميل “بالاشتراكية” خلف الستار الحديدي. كل شيء الآن أصبح ماضيا بعيدا. خلال السنوات الأولى ما بعد الثورة سافر إلى هذه الأرض الواعدة، “جمهورية البرتغال الاشتراكية” الآلاف من التروتسكيين والماويين وأنصارهم والجماعات الشيوعية الموالية للألبان ليساهموا في إزالة هيكل السلطة القديمة بعد ثورة القرنفل، ورغم ذلك وجدوا أنفسهم وسط النزاعات الداخلية اليسارية التي لم تتغير والتي تركوا أوطانهم هربا منها إلى البرتغال التي حملوا عنها أفكارا رومانسية. فعام 1974 لم يكن مجرد عام تحرري. كان عام بزوغ فجر عصر جديد، وكان اليسار الراديكالي يسير متقدما الصفوف. رغم ذلك، لم تصبح لليسار اليد العليا وبقي حتى اليوم عالقا في كوة نسبة تأييد شعبي ضئيلة تتراوح ما بين 5% و 8% على التوالي. لفهم هذه المعادلة فإننا بحاجة إلى أن ننظر إلى الوراثة كي نتمكن من النظر إلى الأمام.

■ الحزب الشيوعي البرتغالي

قبل سبعة وثلاثين سنة تم القضاء على ديكتاتورية الفاشيين سالازار / كاتانو بثورة قادها صغار الضباط الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "حركة القوات المسلحة". في ذلك الوقت، لم تكن البرتغال على هامش مجتمع الدول الأوروبية جغرافياً فقط؛ فالنموذج الشركاتي الاستبدادي لـ "استادو نوفو" (Estado Novo) - الدولة الجديدة، المستند بقوة على البنى التقليدية والكنيسية والذي رفض التعليم والتصنيع لصالح القيم التقليدية مثل الأسرة، والنظام، والانضباط، والعمل والتواضع، عمل على عزل البلاد اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً على مدى عقود. وعملت الدعاية التي أعلنت عن امبراطورية متعددة الثقافات، من خلال استحضار الأساطير البطولية لأمة ما وراء البحار، على إبقاء البلاد متجذرة في القرن التاسع عشر حتى وقت متأخر من 1974. ومن أجل الحفاظ على هذه العزلة، استخدمت الدولة الفاشية الاستبدادية الرقابة المشددة ونظام الحزب الواحد، وحظرت جميع المنظمات السياسية. وقد أدخلت سياسة ثقافية موجهة غير مرنة عملت بدقة على إبقاء الحدود ضيقة، ومنعت العمل النقابي واستخدمت أدوات مثل التعذيب والنفي والقتل. وكانت حرية الرأي والصحافة والتجمع غير موجودة. لذلك، كانت الحياة الاجتماعية في البرتغال غير مسيسة على الإطلاق وبقيت على هذا الحال على مدى عدة عقود. وعلى عكس العديد من الدول الاستبدادية الأخرى، استغنت البرتغال تماماً عن أي محاولة لحشد الجماهير، وقد سار كل شيء بطريقة هادئة ومنظمة.

بعد هذه العقود، جاء ربيع 1974 حاملاً معه عاصفة من التجديد. الاشتراكية الديمقراطية والتحرر والحرية، كانت جميعها مؤشرات في متناول اليد. في الأشهر الأولى التي تلت الإطاحة بالديكتاتورية الفاشية الاستبدادية، تصرف كل مجموعة متنوعة من الشيوعيين والاشتراكيين وكل أيديولوجية بعنف وبدون أية ضوابط. وأطلق الفوضويون والماويون والراديكاليون اليسارون والمنظمات النقابية والأحزاب العنان "لعاصفة من النشاط" خلال أيام ثورة نيسان/ أبريل وخلال الأسابيع والأشهر التي تلتها.

كان هناك رسم كاريكاتوري سياسي أظهر بدقة وضع اليسار الراديكالي في ذلك الوقت: خارطة على الجدار تظهر مخطط البرتغال. أمامها أقلام الرصاص ودفاتر ملاحظات

4. أنظر - Cf. Frank Bochow: Revolution und Konterrevolution. Zum 30. Jahrestag der April revolution in Portugal, in: Junge welt, April 24 2004

محمولة بالأيدي وجميعها أيدي ثوار ومفكرين من الحركة الاشتراكية والشيوعية العالمية- ماركس وإنجلز ولينين وماو وستالين وهوشي منه، غرامشي ولوكسمبورغ، وكاسترو وتشيتشي. نشر هذا الرسم الذي رسمه جواو أبيل مانتا (João Abel Manta) في البرتغال في 11 تموز/ يوليو 1975 مع تعليق "مشكلة صعبة" لا يظهر أي حركة على الإطلاق. كان اليسار في ذلك الوقت - ولكن ليس اليسار فقط - كان يراقب باهتمام الوضع في البرتغال.

كما لفت هذا البلد الصغير الكثير من اهتمام الشركات والحكومات الغربية، والأحزاب المحافظة والديمقراطية والاجتماعية. ولم يكتفوا بالنظر فقط ، ولكنهم أيضا بدأوا ينشطون بسرعة لأنهم هم أيضا كانوا مستبشرين من قبل الدكتاتورية. ومع ذلك، لم يؤخذ الجميع على حين غرة. فمنذ أن بدأ النظام بالترنح بشكل ملحوظ في بداية السبعينيات من القرن الماضي، شمرت الاشتراكية الدولية، على سبيل المثال، عن ساعديها لتخوض معركة الغنائم. في 19 نيسان/ أبريل 1973، في حانة دير راوخن في بلدة مونستريرفل جنوب بون، تأسس الحزب الاشتراكي البرتغالي بمساعدة من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني (SPD) ومؤسسة فريدريش إيبيرت القريبة منه. كانوا يريدون أن يكونوا مستعدين. ولكن ماذا عن اليسار الراديكالي؟

أما علاقة اليساريين ببعضهم البعض، وكذلك علاقتهم بالحزب الشيوعي، أقوى قوى اليسار، فكانت تتميز بالضوابط والحدود بدلا من التعاون والتضامن. بعد سنة 1974، تفككت الأحزاب الصغيرة جدا التي كانت نشطة وبالكاد تمكنت من البقاء كمنظمات في الأشهر التي تلت الثورة. ولكن الحزب الشيوعي البرتغالي ما زال موجودا حتى اليوم. وعلى الرغم من وجوده لعقود في المعارضة، ما زال له تأثير كبير على السياسة وخاصة على ثقافة البلد.

تأسس الحزب الشيوعي البرتغالي في 6 آذار/مارس 1921 كفرع برتغالي للأممية الشيوعية. وكان للحزب جذوره في الحركة النقابية والعمالية في الجمهورية الأولى، التي انتهت بعد انقلاب جرى في 1926، وحل محلها نظام ديكتاتوري. وبالتالي، فلقد عنت ثورة نيسان/ أبريل 1974 للحزب الشيوعي البرتغالي نهاية فترة ما يقرب من 50 سنة من اللاشريعة، وعاد ألفارو كونهال (Álvaro Cunhal) الأمين العام للحزب إلى لشبونة من منفاه في موسكو وبراغ ليستقبله بفرح الألوف من الناس والمتعاطفين مع الحزب. في أول مناسبة عامة للحزب الشيوعي البرتغالي نظمت في 1 أيار/ مايو 1974، تجمع نصف مليون برتغالي ليصفقوا بحماس لأول خطاب لكونهال.

مع خروج الحزب من الحالة التشريعية التي كان عليها والتي أجبرته على العمل سرا وبوتيرة واحدة، بدأ الحزب يدرك بأن عمله بشكل قانوني قد تسبب في تصدع تنظيمه. استدعى هذا الإدراك، أولاً وقبل كل شيء، إجراء تقييم لأحداث نيسان/أبريل 1974 الثورية. فعلى الرغم من الوقت والنشاط الذي قام به الحزب أثناء عمله بشكل سري، إلا أن ما يسمى بثورة القرنفل لم تكن ثورة الحزب الاشتراكي بمفرده ولم تكن حتى انتفاضة تحت قيادة هذا الحزب. كان لهذه الثورة مكونان رئيسيان واحد عسكري والآخر مدني. وعلى الرغم من التأثير الكبير للحزب على المكونين لكنه لا يستطيع أن يدعي الدور الطبيعي في أي منهما. في الأيام التي تلت الثورة، لم يكن الحزب الاشتراكي، الضباط الصغار الذين نفذوا الانقلاب، ولا اليساريين الراديكاليين على استعداد لإخضاع أنفسهم للدور القيادي الذي ادعاه الحزب الشيوعي البرتغالي لنفسه. ولذلك كانت الصراعات بين اليسار السياسي والراديكالي أمراً محتملاً وعملت هذه الصراعات على إضعاف اليسار الثوري.

كانت قيادة الحزب الشيوعي البرتغالي في منفاها السوفيتي وخلال الستينيات من القرن الماضي تعمل على وضع برنامج سياسي لمرحلة ما بعد نهاية الدكتاتورية. والآن، وبعد أكثر من عشر سنوات، بدأ الحزب بتنفيذ النقاط البرنامجية التي وضعها في السابق، ولكن دون تقليب الرأي بما فيه الكفاية بالعهد الجديد الذي بزغ لفجره. كجزء من الحكومة الانتقالية الأولى، دفعت قيادة الحزب الشيوعي البرتغالي قبل أي شيء آخر باتجاه مصادرة وتأميم الصناعات الرئيسية والبنوك والعقارات الكبرى.

أخذ العمال في العديد من الأماكن زمام الأمور بأيديهم مدفوعين بحماس الحزب الشيوعي البرتغالي. احتل "الشعب العامل" 245 بنكاً وشركة وشركات تأمين مصادرة، و33 مؤسسة عامة و216 شركة كبرى. وتم تحويل أكثر من 780 شركة صغيرة ومتروكة بسرعة إلى تعاونيات. ولكن كان هناك مطلب رئيسي واحد لم يستطع الحزب الشيوعي البرتغالي أن ينفذه في الحكومة الانتقالية الأولى: مصادرة الإقطاعيات الكبيرة في جنوب البلاد، وهي المنطقة التي كان الحزب الشيوعي تقليدياً متجذراً فيها بقوة، حتى في الزمن الذي كان فيه وجود الحزب لا شرعياً، وما زال الحزب حتى اليوم متجذراً فيها. في ربيع 1975، ودون انتظار إقرار الحكومة للقانون اللازم، دعا الحزب لاحتلال الإقطاعيات الكبيرة واستجاب له الآلاف من الفلاحين. وخلال بضعة أسابيع، كان هناك 500 تعاونية فلاحية، ما يسمى بـ "وحدات الإنتاج الجماعية"، التي أوجدت في فترة وجيزة عشرات الآلاف من الوظائف المدفوعة الأجر والتي توفر تأمينات اجتماعية. ولكن، وبقيامه بذلك، عزل الحزب الشيوعي نفسه أكثر داخل ائتلاف الأحزاب الديمقراطية، والتي كان لا يزال ينتمي إليها سنة 1975.

لا يمكن اقتلاع دكتاتورية استمرت على مدى ما يقارب من 50 سنة، وكان في متناول يدها عقود طويلة لتخترق وتعيد تشكيل المجتمع والسياسة والاقتصاد، في عام واحد، حتى من قبل أكبر حركة شعبية. كان رجال الدرك والشرطة وضباط الجيش، والموظفين الإداريين والمسؤولين في النظام القديم ما زالوا في مناصبهم. وعلى الرغم من أنهم قد تظاهروا بالتكيف مع العصر الجديد، إلا أنهم كانوا ما زالوا يحتفظون بأرائهم القديمة. وبالنظر إلى الوضع السياسي غير مستقر، طأطأ العديد من أنصار النظام القديم رؤوسهم في البداية في انتظار اللحظة المواتية "ليخرجوا سيوفهم من أغمادها مرة أخرى" وهو الوصف المعبر الذي استخدمه كلاوس شتاينغر (Klaus Steiniger) في وصفهم.

من ناحية، كان هناك ضباط حركة القوات المسلحة الذين كانوا يتناحرون على أمور تافهة، ومن ناحية أخرى، شكلت الدوائر المحافظة بقوة، ويتمويل من الخارج ومن قبل الكنيسة الكاثوليكية، منظمات وأحزاب سياسية منفصلة وعملت على زعزعة استقرار الثورة تحت عباءة المنافسة الحزبية الديمقراطية. كان الضغط السياسي الذي مورس على الحكومة المؤقتة هائلاً. أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية سفراء مدربين لوكالة المخابرات المركزية وطافت سفن حربية للناتو قبالة السواحل البرتغالية، وانتقلت وحدات مسلحة إلى الحدود الأسبانية. عمل الضغط الممارس من الخارج على تعزيز العزلة الذاتية للحزب الشيوعي البرتغالي، الذي رأى نفسه أنه قد غبن في جني ثمار تاريخه الطويل من المقاومة. وفي الأشهر التي تلت الثورة، ومع المخاوف من غزو قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تزايدت الخلافات بين مختلف القوى اليسارية حول المسار الذي يجب أن تسير فيه البلاد.

تصرف اليسار الراديكالي، والذي يعتبر الحزب الشيوعي عموماً جزءاً منه، بنفس الطريقة التي تصرف فيها في أوروبا الغربية لعقود طويلة -وهي الطريقة نفسها التي لا تزال تتبعها حتى يومنا هذا: تغليب النقاء على الوحدة، وتغليب الأيديولوجية على المنطق، والبلاغة على السياسة. بينما، في ضوء الوضع الصعب، دعا طرف داخل الحزب الشيوعي البرتغالي إلى تغيير المسار باتجاه جانب حركة الشيوعية الأوروبية، بقي الطرف الآخر عالقاً في أسرهِ وامتنانهِ لاشتراكية الدولة التي تتبناها الكتلة الشرقية. وعلاوة على ذلك، كان من الصعب على الحزب الشيوعي البرتغالي، والذي عمل بشكل سري على مدى عقود طويلة، أن يفتح فجأة تنظيمه، وأن يطور أنماط سلوك سياسي وعادات تنظيمية قد تجعل المنافسة في الأفكار والأيديولوجيات - أي عبارة أخرى الديمقراطية الداخلية للحزب - ممكنة. رفض الحزب كل تغيير تنظيمي وسياسي، وتشبث بـ "موسكو" - وهي تهمة ليست بالكامل غير عادلة - لم

يواصل الحزب إلى النجاحات المأمولة في أول تجربة انتخابات حرة في 1975. لقد قللت قيادة الحزب من أهمية ردود فعل المنافسة السياسية، والتي، مع تزايد خطر انتقاد اليسار في أوروبا وأفريقيا، دعت إلى دعم هائل من بلدان أوروبا الغربية الأخرى من أجل محاربة اليسار الراديكالي - وحصلت عليه. في أسبانيا، كان فرانكو يحتضر، وفي إيطاليا، كانت الصراعات السياسية خطيرة، وكان احتمال استيلاء الحزب الشيوعي الإيطالي على السلطة قائما. حتى في فرنسا، كان لا يزال هناك حزب شيوعي فرنسي قوي وعميق الجذور. في أول انتخابات حرة للجمعية الدستورية في 25 نيسان/أبريل 1975، حقق الحزب الشيوعي نتائج مخيبة للآمال بحصوله على 12% من الأصوات.

في الانتخابات التي تلتها، تحسنت نسبة الحزب لتصل إلى 18%، ولكنه وعلى الرغم من ذلك استبعد من المشاركة في الحكومة، وظل مستبعدا منها حتى يومنا هذا. بحلول نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، بدأ نجم الحزب بالاقول. ففي انتخابات 1991، لم يحصل التحالف الديمقراطي الموحد الذي يجمع الحزب الشيوعي وحزب الخضر على أكثر من 8.8% فقط من الأصوات، وبالتالي انخفضت نسبته إلى أقل من حد 10%، ولم يتمكن الحزب بعد ذلك من تجاوز هذا الحد. في انتخابات 1995، حصل الحزب على 8.6% من الأصوات، وفي 1999 حصل على 9%، وفي 2002 حصل على 7%، وفي 2009 حصل على 7.8% وتمكن من الإبقاء على هذه النسبة في انتخابات 2011. وبالتأكيد فإن تراجع نسبة الحزب في 1991 إلى حد 10% كان أيضا نتيجة انهيار جدار برلين وانهيار ما يسمى بالكتلة الشرقية، على النقيض من العديد من الأحزاب الشيوعية الشقيقة الأخرى، كان الحزب الشيوعي البرتغالي قادرا على تحقيق استقرار على مستوى مقبول بالنسبة للوضع في البلاد. ومع ذلك، فإن الأحداث التي جرت في أوروبا في فترة التسعينات لم تقدر الحزب لإجراء إعادة توجيه جوهري.

بعد مناقشات صعبة أحيانا جرت خلال مؤتمر الحزب الخاص الذي عقد في 1990، تم التأكيد على تمسك الحزب بالماركسية-اللينينية، على الرغم من كل التغيرات السياسية. وتم الإبقاء على اسم الحزب، واستمر ألفارو كونهال، أشد المدافعين عن التشبث بالمواقف القديمة في منصبه. وفي الوقت الذي سارت فيه الأحزاب الشيوعية الأخرى في غرب وشمال أوروبا - سواء كانت سابقا إصلاحية أم لا - مسار التجديد، وتحطيم هياكل وأنماط التفكير القديمة، تشبث الحزب الشيوعي البرتغالي بعناد بالتقاليد البرنامجية والهيكلية الموروثة من أيام عمله السري. وما زال الحزب حتى هذا اليوم، يعرف الحزب نفسه في برنامجه بأنه "طليعة الطبقة العاملة" وأن

الماركسية-اللينينية هي "الأساس النظري" لأفعاله وأهدافه⁵. وما زال الحزب حتى اليوم يستند إلى مطالب ثورة القرنفل، ويرى في تنفيذها هدف نشاطه السياسي الحالي.

وما زالت البنية الداخلية للحزب حتى اليوم تقوم على مبدأ المركزية الديمقراطية. وعلى الرغم من عضويته الكبيرة، تعقد مؤتمرات الحزب الوطنية كل أربع سنوات فقط، وعند انعقادها لا يكون صنع القرار الحقيقي بيد المندوبين⁶.

مع ذلك، ووفقا لنظامه الأساسي، فمؤتمر الحزب هو الهيئة القيادية للحزب، ويتألف من مندوبين منتخبين يتم اختيارهم في الفروع الإقليمية للحزب بشكل متكافئ مع أرقام عدد العضوية. أعضاء اللجنة المركزية هم تلقائيا مندوبون، كما هو أيضا الحال بالنسبة لأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة شباب الحزب. ينتخب المندوبون اللجنة المركزية، والتي ينظر إليها على أنها الهيئة الجماعية التي تقود الحزب بين مؤتمراته. وتتكون من أكثر من 150 عضوا، وتجتمع على الأقل مرة كل أربعة أشهر. لا توجد كوتا جندرية، وتنتخب أمانة عامة مكونة من تسعة أعضاء من بين أعضائها، وأحد أعضائها لمنصب الأمين العام، وهو الممثل الأعلى للحزب.

الجدول 3: النتائج الانتخابية للحزب الشيوعي البرتغالي في الانتخابات الوطنية منذ 1975⁷

سنة الانتخاب	التحالف	النتائج / نسب مئوية	المقاعد
1975	التجمع الدستوري	12.5	30
1976	الحزب الشيوعي البرتغالي	14.5	40
1979	تحالف الشعب الموحد	18.9	47
1980	تحالف الشعب الموحد	16.8	41
1983	تحالف الشعب الموحد	18.2	44
1985	تحالف الشعب الموحد	15.5	38

5. أنظر: برنامج الحزب الشيوعي البرتغالي، http://www.pcp.pt/pcp_programme. ادعاء الحزب بأنه طليعي جاء في الفقرة الرابعة وكذلك ادعى أن مرتكزاته النظرية هي الماركسية-اللينينية.

6. بعد فترة وجيزة من ثورة القرنفل، كان يقال أن عدد أعضاء الحزب أكثر من 150 ألف. وتشير التقارير الحالية إلى أن عدد أعضائه أقل من 100 ألف عضو. ومع ذلك، لا توجد إحصاءات موثوقة ومتاحة للجمهور. يرسل الحزب 1200 مندوب تقريبا لمؤتمر الحزب الوطني والذي يعقد كل أربع سنوات.

7. أول تحالف شارك فيه الحزب الشيوعي البرتغالي كان اسمه تحالف الشعب الموحد.

1987	التحالف الديمقراطي الموحد	12.1	31
1991	التحالف الديمقراطي الموحد	8.8	17
1995	التحالف الديمقراطي الموحد	8.6	15
1999	التحالف الديمقراطي الموحد	9.0	17
2002	التحالف الديمقراطي الموحد	7.0	12
2005	التحالف الديمقراطي الموحد	7.6	14
2009	التحالف الديمقراطي الموحد	7.8	15
2011	التحالف الديمقراطي الموحد	7.9	16

تُركز سياسة الحزب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على تأميم السياسة والاقتصاد. ويرفض الحزب الشيوعي تماماً النموذج الحالي للتكامل الأوروبي، بما في ذلك اليورو. في السياسة الخارجية والعسكرية، يرفض الحزب مشاركة البرتغال في أي من التحالفات، وهو بالتالي يدعو إلى انسحابها من حلف شمال الأطلسي. من حيث السياسة الاقتصادية، عمل الحزب بالتأكيد على تكييف محتواه البرنامجي على مدى العشرين سنة الماضية، وهو يفضل اليوم النظام الاقتصادي المختلط، بحيث تكون الصناعات الرئيسية مثل الطاقة والاتصالات والخدمات العامة تحت سيطرة الدولة. وما زالت المعازل الرئيسية للحزب حتى يومنا هذا الفلاحين من ألبنتيخو في جنوب البلاد، حيث بدأت منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي الإقطاعات الكبيرة تهيمن مرة أخرى، وحيث ليس للكنيسة أي تأثير يذكر. أما المعقل الآخر للحزب فهو بين العمال الصناعيين في البلاد، في الحزام الصناعي حول لشبونة⁸، على الرغم من التراجع الحاد في أعداد هؤلاء العمال منذ التسعينيات من القرن الماضي.

وعلى الرغم من العزلة السياسية التي مر بها الحزب على الصعيد الوطني بحلول موعد الانتخابات لأول مرة سنة 1975، وعلى الصعيد الدولي بين الأحزاب الشيوعية الأوروبية وغيرها من الأحزاب الشيوعية الأخرى خلال مرحلتهم الإصلاحية الأولى في السبعينيات من القرن الماضي، ولكن بصفة خاصة بعد 1990، عندما كان الحزب متشبهاً بقوة بالمواقف الأيديولوجية الأرثوذكسية السوفيتية، حتى في ذلك الحين

8. انظر: Joaquim Aguiar: Partidos, Eleicoes, DinamicaPolitica (1975-1991), in: Analise Social, 1994, 14, p.196.

وعلى الرغم من كل شيء " أثبت الحزب الشيوعي البرتغالي أنه حزب أقل مناهضة للنظام من مناهضة الحكومة. وبطريقة مماثلة للحزب الشيوعي الفرنسي في السبعينيات من القرن الماضي، قام بدور المدافع عن عامة الشعب من خلال قيامه بدور المتحدث باسم المهتمين والجماعات الراديكالية في العملية السياسية الرسمية، وبالتالي راقب ووجه قدراتهم على زعزعة الاستقرار. وهكذا، فإن الحزب الشيوعي البرتغالي ساهم، بشكل ينطوي على تناقض ظاهري، في إضفاء شرعية أكبر على النظام الذي رفض برنامجه وخطابه، بدلا من نزع الشرعية عنه⁹.

قد يفسر هذا التقييم أيضا السبب وراء عدم اقتراب حركة الاحتجاج الشبابية الحالية باتجاه الحزب الشيوعي وسبب رؤيتها له باعتباره جزءا من النظام السياسي التقليدي. في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، ظهر حزب يساري إضافي في البلاد، وهو كتلة اليسار؛ وأصبح هذا الحزب اليوم حزبا راسخا في النظام السياسي البرتغالي.

■ كتلة اليسار

جاء تأسيس كتلة اليسار البرتغالية نتيجة الواقع الذي كانت تعيشه أحزاب اليسار الراديكالية في البرتغال مع اقتراب حلول قرن جديد. أولا، لقد ثبت أن الحزب الشيوعي البرتغالي بعد أكثر من عقدين من الزمن، وكما هو موضح أعلاه، أنه غير قادر على تأسيس نفسه كقوة سياسية حقيقية في الطيف الحزبي للبلاد، مما أدى إلى عزله الذاتية على العديد من المستويات، خارجيا وداخليا. لم يكن هيكله التنظيمي، ولا برنامجه السياسي ولا ثقافته السياسية، قادرين على استقطاب أعضاء أو ناخبين جدد. ولم يلحظ الحزب بالكامل تقريبا الحركات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت خلال المرحلة القصيرة ولكن الحيوية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، وإمكاناتها السياسية ومطالبها. ولم يتعامل الحزب أيضا كما ينبغي مع التغييرات الهيكلية للعمل والطبقة العاملة البرتغالية، خصوصا بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (في منتصف الثمانينات). خلال نفس الفترة، فشل الحزب أيضا في تمثيل أو دمج المطالب والمصالح السياسية لليسر الراديكالي.

ثانيا، مع بداية التسعينيات، رأت الأحزاب الصغيرة، ومعظمها مجموعات وأحزاب يسارية راديكالية، أن الوقت قد حان للتحرك. فهذه الأحزاب كانت

9. انظر: توماس برونو / أليكس ماكلويد: السياسة في البرتغال المعاصر، بولدر 1986، ص 56.

قد هُشمت أو عُزلت من قبل النظام السياسي والمجتمع بشكل عام على مدى أعوام طويلة، وهي ظاهرة واضحة في جميع أنحاء أوروبا بالنسبة للجماعات الراديكالية اليسارية الصغيرة. في ضوء هذا التاريخ وتجاربهم الخاصة في الفشل، كانت نوايا قدامى الذين أسسوا كتلة اليسار إنشاء حزب من نوع جديد من شأنه أن يوحد الخبرات الإيجابية التي مر بها الكثيرون في الحركات الاجتماعية الجديدة. كانت تقاليد النضال السياسي لليسار في البرتغال المرتكزات التاريخية لتأسيس حزب يساري جديد من ناحية، ومن دون تشويهه إلى المستقبل من ناحية أخرى. وكان الهدف هو توفير وسيلة لليسار البرتغالي للخروج من هيمنة الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي في الطيف الحزبي لفترة ما بعد الثورة.

في 1999، قررت أربعة أحزاب تجميع قواها في منظمة جديدة. هذه الأحزاب هي: الحزب الاشتراكي الثوري، الفرع البرتغالي للتروتسكية الدولية الرابعة عشر، واتحاد الشعب الديمقراطي، وهو حزب ماركسي ثوري دعم تاريخيا الماوية وفيما بعد النموذج الألباني؛ الحزب الماوي لإعادة بناء البروليتاريا؛ وحركة بوليتيكا XXI، وهي مجموعة تتألف أساسا من أعضاء الحزب الشيوعي البرتغالي السابقين الذين تركوا الحزب في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. لم تكن كتلة اليسار، التنظيم الجديد، في نظر الأعضاء المؤسسين مجرد ائتلاف سياسي من المجموعات المشاركة فيه، وإنما حزبا جديدا منفصلا تماما. ومن أجل تمييز نفسها، خصوصا عن الحزب الشيوعي، تم التأكيد بقوة على الديمقراطية الداخلية للحزب. كما وصيغ نظامها الأساسي بطريقة تؤكد على إمكانية التعايش بين مختلف الاتجاهات والمنابر السياسية¹⁰. وعلاوة على ذلك، لم يكن الحزب يريد أن يصبح "مجموع الأحزاب المؤسسة له"، حتى تنظيما¹¹. خلافا لحالة اندماج حزبي اليسار الألماني، حزب "الخيار البديل: عمل وعدالة اجتماعية" (WASG) والحزب الديمقراطي الاشتراكي (PDS) التي حدثت بعد ثماني سنوات من تأسيس كتلة اليسار، الاتفاق الذي تم التوصل إليه وقت اندماج الأحزاب البرتغالية الأربعة نصّ على أن يكون أكثر من نصف أعضاء الهيئات القيادية من غير الأعضاء السابقين في أي من المنظمات الأربعة السابقة. بهذه الطريقة، يتم تجنب الصراع المستمر على قيادة الحزب بين المجموعات المؤسسة - الأمر الواضح جدا في حزب اليسار الألماني.

10. أنظر: خوسيه سويرو: كتلة اليسار وإعادة تأسيس اليسار الجديد في البرتغال، في: كورنيليا هيلدبراندت / بيرجيت داير. (محرران): اليسار في أوروبا، برلين 2009، ص 135.

11. المراجع نفسه.

من حيث المضمون والبرنامج، حاولت كتلة اليسار سد الفجوة بين اليسار الجديد والأحزاب التقليدية وهما الحزب الشيوعي البرتغالي والحزب الاشتراكي. فإذا ما نظرنا إلى الطيف الحزبي البرتغالي من اليمين إلى اليسار، يمكن وضع كتلة اليسار ما بين الحزب الشيوعي البرتغالي على الحافة اليسرى للمقياس والحزب الاشتراكي في منتصفه. حاولت كتلة اليسار بشكل علني، ولا تزال تحاول، استقطاب أعضاء الجناح اليساري للحزب الاشتراكي. وكان رد فعل بعضهم إيجابيا وانضموا إلى الكتلة، في حين بقي أعضاء آخرون في الحزب الاشتراكي، ولكنهم الآن يرون في هذا الحزب اليساري حليفا يتنامى تأثيره داخل البرلمان وخارجه. وهذا قد أدى إلى تنامي تأثير الاشتراكيين اليساريين داخل الحزب الاشتراكي حتى وإن لم يصبحوا حتى يومنا هذا أقلية مهيمنة، ناهيك عن أغلبية داخل الحزب الاشتراكي. تحاول كتلة اليسار ربط نضالات العمال التاريخية بالنضالات الجديدة ضد التمييز الجنسي والعنصري، وتنظر إلى نفسها باعتبارها تشكيلا إيكولوجيا ومناهضا للرأسمالية والذي يفهم الاشتراكية بأنها النضال ضد جميع أنواع الظلم. هذه "الهوية الأيديولوجية للكتلة"، كما يقول خوسيه سويرو، "جاءت من برنامج للحاضر، وليس من أي نقاش حول الماضي أو حول النقاء الأيديولوجي"¹². ويتجلى "برنامج الحاضر" هذا في تحليل شامل للتدفقات المالية والاقتصادية المعومة، وتأثيرها على البرتغال والاتحاد الأوروبي.

تنظيميا وعمليا، وكذلك برمجيا وثقافيا، كانت كتلة اليسار منذ البداية على النقيض من كل من الحزب الشيوعي البرتغالي والحزب الاشتراكي على حد سواء. وحقيقة أنها كانت تسعى إلى أن تكون نوعا جديدا من الأحزاب يظهر في حقيقة أنها وإن كانت حزبا مسجلا قانونيا، فإنها كانت ترى نفسها كحركة وحزب في ذات الوقت. كما أن المنظمات الأربعة التي أطلقت تأسيسها قانونيا لا تزال موجودة. استراتيجيا، يشبه الحزب أحزاب اليسار المتجددة أو الأحزاب الشيوعية السابقة في أوروبا الغربية والشمالية. في مقال طويل حول استراتيجية الأحزاب اليسارية التي جرى إصلاحها في شمال أوروبا قبل عدة سنوات، وصفت هذه العملية على النحو التالي: "مع اعتماد نهج سياسي بيئي مستدام، كان اليسار الاسكندنافي قادرا على جذب شرائح جديدة من السكان والتي كانت ما تزال ترفض الأحزاب الشيوعية. وفي ضوء التغيرات الهيكلية الاجتماعية الحالية والانحلال المتزايد للبيئة التقليدية للعمال، عوضت هذه القطاعات، التي تمتد بعيدا في البرجوازية الليبرالية، على الأقل من الناحية الكمية،

12. المرجع نفسه.

عن فقدان الدعم للأحزاب الشيوعية في أوساط البروليتاريا الكلاسيكية، بل وفتحت لها أيضا منافذ جديدة في المجتمع. كان المثقفون والحركات الاجتماعية الجديدة موضوعات بيئة لإصلاح الأحزاب اليسارية في أوروبا¹³.

كانت كتلة اليسار قد حضرت نفسها أيضا لمثل هذا النهج الاستراتيجي. تبلغ أعمار غالبية أعضائها ما بين 40-50 سنة ومعظمهم هم من الحاصلين على التعليم العالي. أما المهنة الأكثر شيوعا بينهم فهي التعليم والمحاماة والطب والصحافة والفن والعمل كموظفين في الجامعات. لذا فلدى الكتلة صيت بأنها كتلة المثقفين¹⁴.

منذ تأسيسها في 1999، شهدت كتلة اليسار نموا سريعا في تأييد الناخبين لها وكانت نتيجة 2011 أول انتكاسة لها. لكن هذا النمو في العضوية توقف عند عدد 4000 عضو. لذلك، فإن كتلة اليسار هي إلى حد بعيد الأقل عضوية في البرلمان البرتغالي. ولدى الكتلة عدة مئات من المستشارين المحليين، وعضوين في البرلمان الأوروبي¹⁵ - كما هو حال الحزب الشيوعي البرتغالي - وهما عضوان من أعضاء المجموعة الكونفدرالية لاتحاد اليسار الأوروبي واليساريين الخضر الاسكندنافيين (GUE / NGL). في نفس الوقت، فكتلة اليسار هي أيضا عضو في كل من حزب اليسار الأوروبي (EL) وتحالف اليسار الأوروبي المناهض للرأسمالية (EAL). من حيث المضمون البرنامجي والاستراتيجية أيضا، لا يجب أن يكون هذا الأمر ممكنا، وإعما هو تعبير عن التعايش المتساوي بين مختلف الاتجاهات داخل الحزب. وفيما يتعلق بنتائج الانتخابات، شهد الحزب لمدة عقد من الزمن دعما متزايدا وحصة أكبر من الأصوات. وفي أول مشاركة له في انتخابات 1999، حصل على 2.4% من الأصوات. وبما أن البرلمان البرتغالي لا يتطلب حصول الحزب على عتبة الحد الأدنى للتمثيل، كان الحزب قادرا على الحصول على مقعدين في الجمعية الوطنية الجمهورية. في سنة 2002، حصل الحزب على 2.8% من الأصوات، وفي 2005 ارتفعت النسبة لتصل إلى 6.4%. أما في الانتخابات البرلمانية السابقة التي جرت في 2009، فقد حصل الحزب على 9.8% من الأصوات، وبالتالي تجاوز لأول مرة نسبة الحزب الشيوعي البرتغالي، الذي حصل على 7.8% في 2011. ولكن الحزب شهد انتكاسة حادة في انتخابات 2011، وتراجع مستوى التأييد له إلى مستوى يمكن القول بأنه يعتبر واقعا.

13. دومينيك هيليغ، Vereinigte oder vereinte Linke? Vereinigung der Linken stößt an ihre Grenzen [A unified or a united left? Unification of the left reaches its limits], in: "Z" - Zeitschrift Marxist-ische Erneuerung, No. 75/9, 2008, p. 60.

14. أنظر: هيلموت إتينغر: معلومات عن المؤتمر الخامس عشر لكتلة اليسار، برلين 2005، ص 2.

15. بالأساس كان هناك ثلاثة ولكن واحدا منهم ترك الحزب في 2011.

مؤتمر الحزب، الذي يجتمع مرة كل سنة، هو أعلى هيئة في الحزب. ويقوم المندوبون الـ 600، والمعينون وفقا لقوة المنظمات الإقليمية المعنية، بانتخاب لجنة تنفيذية كبيرة كل سنتين، وهيئة قيادية صغيرة، ورئيس، بحيث توكل إليهم مهمة إدارة الحزب بين مؤتمراته. على عكس الحزب الشيوعي، لا تعمل اللجنة التنفيذية كجهاز جماعي، لذا تكون مواقف الأقلية ممكنة.

الجدول 4: نتائج كتلة اليسار في الانتخابات الوطنية منذ 1999

سنة الانتخابات	التحالف	النتائج (نسب مئوية)	المقاعد
1999	الانتخابات الأوروبية	1.7	0
1999	الانتخابات البرلمانية	2.4	2
2002	الانتخابات البرلمانية	2.7	2
2004	الانتخابات الأوروبية	4.9	1
2005	الانتخابات البرلمانية	6.5	8
2009	الانتخابات الأوروبية	10.7	2
2009	الانتخابات البرلمانية	9.8	16
2011	الانتخابات البرلمانية	5.19	8

■ النظام الحزبي البرتغالي

من أجل أن نكون أكثر قدرة على تصنيف تأثير وفاعلية الحزبيين اليساريين في البرتغال، من المفيد تفحص النظام الانتخابي والحزبي في البلاد. وما هو مثير للاهتمام خصوصا هنا هو التطور الذي حدث بعد نصف قرن من الديكتاتورية في البرتغال. حتى التغيير الدستوري لأول مرة سنة 1982، كان البرلمان يسمى "برلمانا بدون أي هيبة"¹⁶. فلم تصبح الجمعية الوطنية الجمهورية برلمانا حقيقيا يشارك في النقاش والعمل التشريعي إلا مع مع الانتقال من النظام شبه الرئاسي الذي جاء بعد ثورة القرنفل إلى النظام البرلماني كامل العضوية. أما سابقا، فكان البرلمان والحكومة يخضعان بشدة للرئيس. وفي الفترة ما بين 1976 و1982، كان على الأحزاب الممثلة في البرلمان مرغمة توجيه نشاطها بقوة أكبر خارج البرلمان. هنا، تفرد الحزب الشيوعي

¹⁶. أنظر: برونو/ماكلويد، مرجع سابق.

مميزة، لأنه حتى في عهد أول حكومة ضمت جميع الأحزاب في 1974، كان يرى أن تركيز نشاطه لا يجب أن يكون في الحكومة، وإنما بين أوساط العمال والفلاحين البرتغاليين.

في سنة 1982 مع التوسع في حقوق البرلمان ومجلس الوزراء مقارنة مع حقوق الرئيس، الذي احتفظ بوظيفة "التمثيل" فقط، تم إضفاء صفة الاحترافية على عمل البرلمان. وتجري الانتخابات في البرتغال باتباع نظام التمثيل النسبي، مع وجود 230 مقعدا في البرلمان الوطني "الجمعية الوطنية للجمهورية". تنسق المجموعات البرلمانية في الجمعية عمل ممثليها وتراقبه بحزم شديد، بحيث يسود انضباط حزبي صارم¹⁷. ولا يتبع النظام الانتخابي عتبة الحد الأدنى. وما زال قادة المجموعات البرلمانية حتى هذا اليوم يحددون ماذا الذي يجب لأعضائهم أن يقولوه، ويقومون أيضا بتحرير خطبهم. بموجب الدستور، يتم انتخاب البرلمان كل أربع سنوات. ولكن نظرا لوجود عدد كبير من حكومات الأقلية التي كانت موجودة منذ 1974، كان صعبا جدا على أية حكومة من الحكومات أن تنهي فصلا تشريعيا كاملا. "حتى سنة 1987، شهدت البرتغال درجة عالية نسبيا من عدم الاستقرار الحكومي. خلال هذه الفترة، كانت هناك عشر حكومات متوسط عمر كل منها 13 شهرا"¹⁸. حتى أن بعض هذه الحكومات لم يستمر أكثر من أسابيع قليلة فقط. في سنة 1987 فقط استطاع حزب واحد، وهو الحزب الديمقراطي الاشتراكي، أن يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات، وأن يحكم بمفرده لفترة تشريعية كاملة حتى 1991. استطاع الحزب الديمقراطي الاشتراكي تحت قيادة كافاكو سيلفا أن يكرر هذا النجاح في انتخابات 1991، ومن ثم البقاء في السلطة لفترة ولاية أخرى مدتها أربع سنوات حتى 1995. ويرجع سبب عدم الاستقرار في النظام السياسي بالنسبة لاستمرارية الحكومات إلى حقيقة أن أيا من الأحزاب لم تكن قادرة على الحصول على أغلبية مطلقة أو على تشكيل تحالف مستقر حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

في النظام الحزبي البرتغالي، كان الحزب الديمقراطي الاشتراكي بشكل خاص هو الذي أخذ دورا معتدلا. فمن جانب، نجح هذا الحزب في بعض الأحيان في الدخول في تحالفات ما قبل انتخابية أو في ائتلاف مع حزب الوسط الديمقراطي الاجتماعي المسيحي-حزب الشعب، ومن جانب آخر، في عقد اتفاقات مع الحزب الاشتراكي لتحالفات أو

17. أنظر: فولغانغ ميركل / فولكر ستيل: النظام السياسي في البرتغال، في: فولغانغ إسماير: الأنظمة السياسية في أوروبا الغربية، أوبلادن 2003، ص. 659.

18. أنظر المرجع السابق، ص 661.

للتعايش مع حكومات الأقلية. في 1991، عندما رشح الزعيم الاشتراكي الرئيس ماريو سواريز (Mário Soares) نفسه للانتخابات، لم يرشح الحزب الديمقراطي الاشتراكي مرشحا من بين أعضائه أخذا بالاعتبار "التعاون الجيد" بين الحزبين. وبعد بضعة أشهر، فاز سيلفا (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) في الانتخابات البرلمانية وأعيد انتخابه رئيسا للوزراء. عمل سواريز وسيلفا معا بشكل وثيق لسنوات، وإلى حد كبير بدون صراع. ولكن الحزب الاشتراكي أيضا دخل بتحالفات مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي أو اعتمد على دعمه في حكومات الأقلية. ومع ذلك، لم تستمر مثل هذه الترتيبات بين الطرفين طويلا، لأن كليهما كانا منذ الثمانينيات يتنافسان على أصوات ناخبي ما يسمى الوسط السياسي¹⁹. ورفض الحزب الاشتراكي دائما التحالف أو التعايش مع الحزب الشيوعي البرتغالي، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هذا الأخير يرى نفسه حزبا مناهضا للنظام.

على الرغم من النظام شبه الرئاسي الذي ساد في الفترة بين 1976 و 1982، أعطيت الأحزاب دورا محوريا في "تمثيل المصالح المجتمعية" بموجب دستور 1976. النظام الحزبي البرتغالي كما يظهر اليوم كان قد ظهر بالفعل في وقت انتخابات الجمعية الدستورية لسنة 1975. وتراجع استقطاب النظام بقوة في الفترة ما بين 1980 و 1990، مع التراجع المستمر في شعبية كل من الحزبين على كلا الطرفين، الحزب الشيوعي البرتغالي وحزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي - حزب الشعب. إضافة إلى ذلك، لا يمكن اعتبار أي من الحزبين مناهضا للنظام، على الرغم من رؤيتهما لنفسيهما بأنهما كذلك. في حالة الحزب الشيوعي البرتغالي، فقد شرحنا سابقا الحجج التي تدعم هذه المقولة، وينطبق الشيء نفسه إلى حد كبير على حزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي - حزب الشعب. على الرغم من أنه في بداية المرحلة الديمقراطية الأولى في البرتغال، دخل عدد من المؤيدين السابقين للسلازار أو كاتنانو في صفوفه، كان لهذا أيضا تأثير على استيعاب القدرة على زعزعة نظام النخب القديمة إلى درجة معينة.

على عكس نظيره الأسباني، يعكس النظام الحزبي البرتغالي تناقض بنى المجتمع البرتغالي على طول خطوط اجتماعية واقتصادية بقوة أكبر بكثير من الخطوط العرقية واللغوية. على الرغم من أن بُنى الصراع الاجتماعي يتم تعزيزها بعوامل محددة إقليميا، وهذا صحيح إلى درجة أقل بكثير مما هو عليه في البلاد الأيبيرية

¹⁹. راجع. اليكس ماكلويد: الأحزاب وتوطيد الديمقراطية في البرتغال. ظهور النظام ثنائي الحزب المهيمن، في: ديان إيثر: الانتقال الديمقراطي وتوطيد في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، لوس أنجلوس 1990، ص. 165.

المجاورة. بعد ثورة 1974، وخلال عملية التحول الديمقراطي، رفضت مطالب تقسيم البلاد إلى أقاليم، لا إصلاح للاستادو نوفو²⁰، وبالتالي لم يتم تقسيم البرتغال إلى أقاليم وبقيت البلاد دولة وحدوية²¹. علاوة على ذلك، فإن حضور الصراع بين الكنيسة الكاثوليكية والعلمانية ليس بقوة ما هو عليه في أسبانيا، وهو أخذ في التراجع أيضاً. مع ذلك، كان تأثيره في عملية عزل اليسار السياسي في البرتغال لا يستهان به، وبالتالي لا ينبغي التقليل من شأنه.

على الرغم من أن النظام الحزبي البرتغالي كان له بالفعل هيكله الحالي في الوقت الذي جرت فيه أول انتخابات حرة سنة 1975، إلا أنه لا يمكن اعتبار أن هذا النظام قد أصبح راسخاً حتى نهاية الثمانينيات. بالنسبة للتشردم والاستقطاب والتقلب، وهي المؤشرات الثلاثة للتقييم العام للنظام الحزبي، تعكس نظم الأحزاب البرتغالية المتوسط الأوروبي الغربي من حيث وتيرة الانتخابات المبكرة وعدد حكومات الأقلية. في البرتغال كما في أماكن أخرى، كان من الصعب اقتحام النظام الحزبي "الجامد" - مع استثنائين: الأول هو حزب الاحتجاج المسمى بحزب التجديد الديمقراطي الذي تأسس في 1985 على يد الرئيس أنطونيو رامالهو ايانس (António Ramalho Eanes)، والذي حصل بشكل مفاجئ على 18% من الأصوات وبعد فترة وجيزة شكل ائتلافاً مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي. ومع ذلك، فإنه سرعان ما اختفى مرة أخرى، وانخفضت نسبته إلى 4.9% في 1987 واختفى تماماً من البرلمان في 1991.

حدث التصعد الثاني في طيف الأحزاب البرتغالية "الجامد" مع تأسيس كتلة اليسار والنجاحات الانتخابية اللاحقة التي حققها في 1999. خلافاً لذلك، في الوقت الذي تم فيه التخلي عن تحالف جميع الأحزاب في 1975، أخذ نظام الأحزاب البرتغالي مسار معظم الأحزاب الموجودة في بلدان أوروبا الغربية، والتي، كقاعدة عامة، يوجد فيها أربعة أو خمسة أحزاب ممثلة في البرلمان، تغطي مجموعة كاملة من الطيف السياسي من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. بالتالي كان ظهور نظام الأحزاب البرتغالية على النموذج الأوروبي الغربي خطوة أخرى نحو تراجع الهياكل الثورية ومطالب

20. راجع. ستيفان ريث / هيلموت ويتلبرغر: اتحاد القوميين: مسار البرتغال إلى الاتحاد الأوروبي، وموقفها في النقاش النهائي، في: 3.2003، Auslandsinformationen der Konrad-Adenauer-Stiftung (KAS)، ص. 36.
21. على الرغم من صدور القانون الخاص بتقسيم الأقاليم في 1991، إلا أنه لم يتم تنفيذه. فشل الإستفتاء حول هذه القضية في 1998 بسبب المشاركة غير الكافية. حشد الحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي- حزب الشعب ضد قانون الأقاليم ودعمه الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي من أجل زيادة التأثير السياسي لمعاقلمهم الإقليمية.

عام 1974. فهذا النظام فُصل بشكل خاص الحزبيين الوسطيين وهما الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي الاشتراكي. ولم يكن الحزبان فقط هما المستفيدين ولكنهما كانا أيضا المنفذين لعملية إضفاء هذا الطابع المؤسسي، والذي كان مدعوما إلى حد كبير من قبل عائلته الأوروبية، الديمقراطيون الاشتراكيون، على الأقل في حالة الحزب الاشتراكي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي. خارجيا، كان لظهور عدد قليل من الأحزاب الجديدة، وبالتالي أيضا دمج النخب القديمة في الحقبة الجديدة إثباتا للاستقرار، وتأكيدا للحلفاء بأن البرتغال لن يدخل مسار الدول الاشتراكية²². محليا، ظهور ودعم هذا النظام السياسي على وجه التحديد، مع إلغاء المجلس الثوري واتساع خيارات التحالف بين الأحزاب، جنباً إلى جنب مع عزل الطرف السياسي اليساري، أكد أن الإنجازات والعديد من الأفكار اليسارية بشأن مستقبل البرتغال والتي جاءت إلى حيز الوجود أثناء الثورة لن يتم ترحيلها إلى العهد الجديد. وبالتالي، فإن النظام السياسي لا يعمل فقط على ترسيخ نفسه، بل أيضا على تطبيع نفسه. وسرعان ما اختفت منظمات صغيرة تقع في المقام الأول على هامش اليسار من الطيف الحزبي، وحرم البعض الآخر بشكل دائم من إمكانية المشاركة السياسية. وهذا أيضا جانب من جوانب الطبيعة "الجامدة" للنظام الحزبي.*

■ حزبان بدون وجود يسار قوي

في استجابة لدعوة تأسيس كتلة اليسار، حاول الحزب الشيوعي البرتغالي تصوير المدافعين عن هذه الكتلة بأنهم لا يتمتعون بالمصداقية. فحقيقة أن من بين مؤسسي الحزب الجديد أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي لم يكن العامل الوحيد لتعزيز العداء المتبادل بين الحزبين. فقد عزز هذا العداء أيضا كتلة اليسار في نفسها، لأنها أشارت صراحة إلى أشكال تنظيمها الديمقراطي في رسم الحدود بينها وبين الحزب الشيوعي. في نظر قيادة الحزب الشيوعي البرتغالي، كان النهج الاشتراكي الديمقراطي لكتلة اليسار وشروطها الأساسية المجتمعية المزعومة بشكل خاص، تشكل انحرافا عن المثل العليا لنضال المقاومة الشيوعية وثورة القرنفل. لسنوات، كان التعاون بين الحزبين غير وارد على الإطلاق. لم تكن عدم ثقة الحزب الشيوعي بكتلة اليسار نابعة فقط من ظهور منافس محتمل عند الحافة اليسرى من الطيف الحزبي، ولكن أيضا انفتاح كتلة اليسار تجاه الحزب الاشتراكي. في دراسته عن الحزب، وصف

22. على سبيل المثال، نشرت مجلة دير شبيغل الأسبوعية الألمانية يوم 2 يونيو 1979 قصة تحت عنوان: "أمة الناتو البرتغال الشيوعية"

سوويرو (Soeiro) استراتيجية الكتلة قائلا: "إن تعريف استراتيجية تدخل الكتلة ... فيما يتعلق بقضايا محددة هي أنها تتميز بسياسة الاندماج مع أولئك الذين كانوا غير راضين عن الحزب الاشتراكي والسياسات الليبرالية الجديدة لخوسيه سقراطيس، والذين كانوا ينتقدون الأغلبية المطلقة للحزب الاشتراكي"²³.

وفي حين رفضت كتلة اليسار باستمرار الدخول في ائتلاف مع الحزب الاشتراكي ما لم يغير مساره، كانت هناك أصوات داخل الكتلة تقول باستمرار بإمكانية التعايش مع حكومة أقلية يقودها الحزب الاشتراكي²⁴. وعلاوة على ذلك، أدى دعم كتلة اليسار المباشر للجناح اليساري في الحزب الاشتراكي أيضا إلى مضاربات واستنكارات قوية غير صحيحة. في الواقع، فإن كتلة اليسار تنتهج استراتيجية فسخ الجناح اليساري للحزب الاشتراكي بهدف تعزيز كتلتها. حتى الانتخابات التي جرت في 5 حزيران/يونيو 2011، كانت فرص الكتلة في القيام بذلك ليست سيئة. وجميع محاولات التعاون بين أعضاء الجناح اليساري في الحزب الاشتراكي وكتلة اليسار ترتبط بإسم اليساري في الحزب الاشتراكي اليساري مانويل ألبيري²⁵. ويبدو أن بعد الهزيمة الكارثية لكتلة اليسار والحزب الاشتراكي في الانتخابات البرلمانية الأخيرة وضعت كل هذه الأفكار في الانتظار. قد يبدو الأمر محيرا، ولكن هزيمة حكومة الأقلية الاشتراكية تحت رئيس الوزراء سقراطيس قد أدت أيضا إلى إضعاف الجناح اليساري في الحزب الاشتراكي، والذي ليس لديه الآن سوى عدد قليل من الأعضاء في البرلمان.

يمكن اعتبار أن موضوعة حزب يساري إصلاحي المنحى إلى جانب حزب شيوعي ثوري من جهة، وحزب اشتراكي ذو نزعة ديمقراطية اشتراكية من جهة أخرى، في الوقت الراهن، قد باء بالفشل. فمن الواضح أن الناخبين قد فقدوا الثقة بأن إصلاح البلاد سيأتي من اليسار، وهو أمر ربما يرجع أساسا إلى أعمال الحزب الاشتراكي. ومثل هذه التجارب هي مألوفة جدا في الأحزاب اليسارية الاشتراكية أو الديمقراطية كتلك الموجودة في ألمانيا أو إيطاليا.

ومع ذلك، فبالنسبة للعلاقة بين الحزب الشيوعي وكتلة اليسار، كانت هناك تغيرات إيجابية في الأشهر التي أدت إلى انتخابات 2011. على الرغم من أن كتلة اليسار لا تزال تحمل موقفا نقديا للغاية تجاه قيادة الحزب الشيوعي، فقد كثفت اتصالاتها من أجل "إصلاح" الجناح الشيوعي للحزب، والذي هو موجود بالتأكيد. فعلى

23. أنظر: خوسيه سوويرو، مرجع سابق، ص 136.

24. أنظر: دومينيك هيليج: الإشتراكيون يريدون شركاء، في Neues Deutschland، أيلول / سبتمبر، 30، 2009.

25. أنظر: دومينيك هيليج: خريف ساخن ينتظر البرتغال، في: Neues Deutschland، أيلول / سبتمبر 7، 2010.

سبيل المثال، نظمت كتلة اليسار منتدى حول مسألة الخدمات العامة في البرتغال شارك فيه إلى جانب أليغري وماريو كارفالو دا سيلفا الذي ينتمي إلى الاتجاه نفسه، وهو زعيم اتحاد العمال البرتغالي الكونفدرالي (CGTP) أكبر جمعية نقابية برتغالية، وعضو في الحزب الشيوعي البرتغالي. وينتقد كارفالو بنفسه كثير القيادة الأوثوذكسية والأسلوب السياسي لحزبه²⁶. ومثل هذه الأنشطة تعزز تصريحات قيادي كتلة اليسار والتي تعني بأنهم يهتمون "بعملية عميقة لإيجاد تعريف جديد للمشاهد السياسي وإعادة توجيه اليسار"²⁷.

وبالتالي، وعلى الرغم من جميع التحفظات، استطاع اليساريون الأعضاء في الحزب الاشتراكي، وكتلة اليسار والحزب الشيوعي البرتغالي أن يعثروا الناس معا في الاحتجاجات التي جرت على نطاق أوروبا ضد قمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة، خريف 2010، وأن يتعاونوا في تحالفات. على الرغم من ذلك، ظل رفض الحزب الشيوعي البرتغالي لاستراتيجية وسياسة كتلة اليسار من جهة، وانتقادات كتلة اليسار للسياسة التقليدية للحزب الشيوعي من جهة أخرى على حاله بشكل واضح ودون أي تغيير. من ناحية أخرى، لم يصبح الجناح اليساري في الحزب الاشتراكي حتى الآن على استعداد للتخلي عن الحزب لصالح مشروع حزب اشتراكي يساري جديد في الوقت نفسه، رفضت قيادة الحزب الاشتراكي بشدة أي تعاون مع كتلة اليسار على أساس فرضية تغيير سياسي بالطبع من جانبها. بالتالي، تتجلى مأساة الأحزاب اليسارية البرتغالية أساسا في عدم وجود التضامن والرغبة في التعاون مع بعضها البعض. على الرغم من أن الحزب الشيوعي البرتغالي وكتلة اليسار معا يجمعان ما يقارب من 13% من أصوات البرلمان البرتغالي - وقبل الانتخابات الأخيرة، أكثر من 20% - ما زال تعميق التعاون بين هذين الحزبين غير وارد. فباستطاعة تحالف يساري برلماني مشترك يمثل هذا الحجم أن يتحدى الحكومة اليمينية الجديدة بفاعلية أكبر وأن يمارس عليها ضغوطا كبيرة أكثر من أي وقت مضى. فالهجمات التي يشنها كل من الحزب الشيوعي وكتلة اليسار على بعضهما البعض بسبب المنافسة المفترضة على أصوات الناخبين لا لزوم لها على الإطلاق على ما يبدو وهي أيضا غير مبررة، في ضوء حقيقة أن النتائج الانتخابية للحزب الشيوعي لم تشهد أي إنخفاض على الإطلاق بسبب تأسيس كتلة اليسار. فمنذ 1991، حافظ الحزب الشيوعي على مستوى ثابت نسبيا من تأييد الناخبين، سواء من حيث النسبة المئوية وكذلك من حيث الأرقام المطلقة. أما كتلة اليسار، من ناحية أخرى، فقد نجحت في جذب

26. أنظر: خوسيه سوويرو، مرجع سابق، ص 137.

27. مصدر سابق.

واستبقاء مجموعات من الناخبين اليساريين ومجموعات الناخبين اليمينيين اليساريين والليبراليين، وهي مجموعات، نظرا للأسباب التي أوردناه أعلاه، لا يمكن للحزب الشيوعي الوصول إليها. ومع ذلك، فالصراعات بين اليسار والاقتتال الداخلي لا يحد فقط من إمكانية الضغط على الحزب الاشتراكي لتغيير سياساته والابتعاد عن أية فكرة ائتلاف نظري مع اليمين، ولكنه أيضا وعلى المدى البعيد يميل إلى زعزعة احتجاجات وإضرابات العاملين والشباب في البرتغال.²⁸

ونتيجة لهذا الجدل العقيم، قد يستمر اليسار الراديكالي في التهالك وسيكون صعبا عليه أن يناضل ضد النيولبرالية، وضد تفكيك الدولة الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الظالمة. وقد يواجه أيضا صعوبة البقاء في خضم هذا النضال، وفي النجاح في تنفيذ رؤى بديلة للبرتغال. ومرة أخرى، يتنازل اليسار عن فرص للهيمنة السياسية والثقافية، على الرغم من قوته الاجتماعية والانتخابية. ففشله في السنوات التي تلت ثورة القرنفل متعدد الأوجه، ولا يمكن وصفه بعبارة بسيطة. مع ذلك، يمكن تحديد ثلاثة أسباب رئيسية لهذا الفشل: أولا، يمكن العثور على أسباب ضعف اليسار الراديكالي في البرتغال في بنيته، كما ذكرنا أعلاه فيما يتعلق بالحزب الشيوعي البرتغالي. ثانيا، أصبحت البرتغال، بعد أحداث 1974، الموقع البديل للكفاح المنظم، وبالتالي خضعت لتأثير كبير من الخارج. ثالثا، إضفاء الطابع المؤسسي لنمط النظام السياسي الأوروبي الغربي "الجامد"، والذي ما زال مهيمنا حتى يومنا هذا، والذي وجه أولا ثم قتل هوية الحركة الشعبية للعصر الثوري، وكذلك سحق "الدستور الثوري" سنة 1976، منع إقامة الجمهورية الاشتراكية البرتغالية، وبالتالي من وجود يسار قوي. وقد نفذت التعديلات الدستورية وشرعت القرارات السياسية والاقتصادية التي اتخذت في الثمانينيات من القرن الماضي التي مررتها أحزاب الوسط بالتحالف مع مؤسسات النخبة القديمة من الدكتاتورية. ولقد عمل التعديل الدستوري في 1989 بشكل خاص على تفويض سيادة الدولة إلى أيدي قلة من النخبة الاقتصادية النيولبرالية.

28. أنظر: دومينيك هيلينغ، واحد، اثنان أم جمع من ثلاثة؟ في: Neues Deutschland، القسم الخاص في نهاية الأسبوع عن تقاطع الأحمر-الأحمر-الأخضر، 9 أيلول/أكتوبر، 2010.

اليسار الأسباني المتحد

دومينيك هيلينج

■ مقدمة

لا تصف هذه الورقة حزبا واحدا بل تحالفا من الأحزاب، وهو التحالف اليساري الأسباني المعروف باسم اليسار المتحد، حزب "إزكويردا يونيدا" (Izquierda Unida/IU)، الذي على الرغم من كونه حزبا أسبانيا مرخصا بشكل رسمي منذ 1992، إلا أنه "مجرد" حاضنة وطنية لعدد كبير من الأحزاب اليسارية والشيوعية والبيئية المنتشرة في مختلف مناطق البلاد. هذه المجموعة المتنوعة تجعل التحليل العلمي لليسار في أسبانيا صعبا للغاية.

ضمن حزب اليسار المتحد، يعد الحزب الشيوعي الإسباني المنظمة الوحيدة في صميم الموضوع لأنه يمتلك قاعدة وطنية في حين أن الأحزاب الأخرى الأعضاء هي ذات جذور إقليمية. لهذا السبب، فإن هذا التحليل سيتفحص الجوانب التالية: أولا، الحزب الشيوعي الأسباني، باعتباره أكبر قوة جماهيرية ووطنية منظمة في اليسار المتحد؛ وثانيا، الهياكل والتطورات الأخيرة، ونتائج اليسار المتحد كمنظمة حاضنة في الانتخابات؛ وثالثا، تاريخ البلاد؛ ورابعا، النظام الانتخابي الأسباني الذي يؤثر على اليسار المتحد وموقعه داخل النظام البرلماني إلى درجة غريبة.

وعلاوة على ذلك، فمن الضروري أن نأخذ في الاعتبار المشهد السياسي الأسباني الذي نشأ عن ديكتاتورية فرانكو الفاشية التي استمرت حتى 1975، والذي تميز منذ ذلك الحين، وبعد أول انتخابات حرة جرت في سنة 1977، بدرجة كبيرة من الجهوية وفي النهاية أيضا بدرجة كبيرة من الاستقطاب بين كتلتين سياسيتين رئيسيتين. أولى هذه الكتل هي حزب العمال الاشتراكي الأسباني، والثانية هي الحزب الشعبي المحافظ والكاثوليكي بشدة. بينهما، وعلى الهوامش السياسية لكل منهما، هناك أيضا عدد من التشكيلات والأحزاب السياسية الصغيرة. ومع ذلك، فإن الجهوية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية الشديدة في أسبانيا قد حابت حتى يومنا هذا ظهور الأحزاب الجهوية على يمين ويسار الطيف الحزبي. ومع ذلك، منذ الانتخابات

الوطنية التي جرت في مطلع الألفية الجديدة، كان هناك تركيز واضح في الكتلتين وتقارب كبير بين نتائجهما، مما يؤدي إلى ظهور نظام الحزبين. وقد تعزز هذا التقارب خلال الانتخابات الأخيرة التي جرت في شهر تشرين ثاني/نوفمبر من سنة 2011.

■ الحزب الشيوعي في أسبانيا: لمحة تاريخية

بدأ تاريخ الحزب الشيوعي الأسباني، كما هو حال العديد من الأحزاب في البلدان الأوروبية الأخرى، خلال العشرينيات من القرن الماضي، نتيجة النزاعات الداخلية بين الديمقراطية الاجتماعية، والأحزاب العمالية. في 15 نيسان/أبريل سنة 1920، تم تأسيس الحزب الشيوعي الأسباني من منظمة شباب حزب العمال الاشتراكي. في نفس الوقت، حاول بعض أعضاء هذا الحزب تحريكه نحو التعاون مع الأممية الشيوعية - ولكن دون جدوى، حيث انضم حزب العمال الاشتراكي الأسباني إلى الاتحاد الأممي للأحزاب الاشتراكية، وهي مجموعة وسيطة بين الأممية الاشتراكية والأممية الشيوعية. بناء عليه، انسحب أنصار الأممية الشيوعية، وفي 13 نيسان/أبريل من سنة 1921 أسسوا حزب العمال الشيوعي الأسباني. اندمج هذان الحزبان الشيوعيان الجديدان، الحزب الشيوعي الأسباني وحزب العمال الشيوعي الأسباني في 14 تشرين ثاني / نوفمبر من سنة 1921، لتشكيل الحزب الشيوعي الأسباني.

في نهاية العشرينيات من القرن الماضي، أصبح للتوجه الموالي للاتحاد السوفييتي اليد العليا في الحزب الذي كان لا يزال صغيرا جدا، مما أدى إلى المزيد من الانقسامات والاستقالات. عندما تم إعلان الجمهورية الأسبانية الثانية في سنة 1931، كان الحزب في حالة عزلة؛ وكانت صراعاته الداخلية قد أوصلته إلى حافة الانهيار. على الرغم من ذلك، تمكن الشيوعيون بعد عامين من الفوز بمقاعد في البرلمان الأسباني.

في الفترة التالية، شارك الحزب الشيوعي الأسباني بنشاط في الانتفاضات العمالية في المحافظات والتي بدأت في سنة 1934، وفي سنة 1936 انضم إلى الجبهة الشعبية لخوض الانتخابات. فازت الجبهة الشعبية ذات التوجه اليساري بأغلبية برلمانية في الانتخابات التي تلت ذلك، ولكن فقط بفارق ضئيل جدا. أما خلال الحرب الأهلية الأسبانية 1936-1939، جذب الحزب الشيوعي العديد من الأعضاء الجدد، وارتفعت

عضويته لتصل إلى 200 ألف عضو¹، معظمهم كانوا يقاتلون إلى جانب الجبهة الشعبية التي يهيمن عليها الاتحاد السوفييتي. مع سحق الجمهورية، تم حظر الحزب الشيوعي وتعرض أعضاؤه والمتعاطفين معه للاضطهاد والتعذيب والقتل في ظل ديكتاتورية فرانكو. ذهب العديد إلى المنفى، وخاصة إلى الاتحاد السوفييتي وفرنسا. وحتى إضفاء الصفة القانونية عليه من جديد في 9 نيسان 1977، عمل الحزب بصورة غير قانونية من مقراته في الخارج².

وفي أول انتخابات حرة جرت في سنة 1977، استطاع الحزب، والذي تمكن مرة ثانية حتى ذلك التاريخ أن ينظم 200 ألف عضو، أن يحصل على 9.4% من الأصوات، وأن يفوز بعشرين مقعدا في مجلس النواب. في ذلك الوقت، كان الحزب لا يزال في تحالف مع حزب العمال الاشتراكي في ما يسمى بـ "التنسيق الديمقراطي"، في مواجهة ممثلي النظام القديم. في الانتخابات التي تلتها سنة 1979، استطاع الحزب أن يرفع نسبة أصواته لتصل إلى 10.8% وأن يحتل 24 مقعدا في المجلس.

في هذا البحث قسمنا تاريخ الحزب الشيوعي في أسبانيا إلى خمس مراحل، وهو تعديل أصفناه على تصنيف راينر شولتز (Rainer Schultz)، الذي حدد أربع مراحل³:

المرحلة الأولى: من الانفصال عن الحزب الاشتراكي وحتى تأسيس الحزب الشيوعي الأسباني.

المرحلة الثانية: الحرب الأهلية الأسبانية وتأسيس الحزب الشيوعي الأسباني.

المرحلة الثالثة: مرحلة اللاشعرية والتوجه نحو الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي.

المرحلة الرابعة: الاعتراف الرسمي بالحزب وقبوله بالملكية الدستورية.

المرحلة الخامسة: التحول الاشتراكي وإنشاء تحالفات جديدة.

1. راجع. أندرياس بومر: ما وراء جبال البرانس: النظم الحزبية والصراعات المجتمعية في أسبانيا والبرتغال، في: أولريش إيبث / جيرد ميلكه، الصراعات المجتمعية في النظم الحزبية، دراسات قطرية وإقليمية، فيسبادن عام 2001، ص. 144.

2. المرجع نفسه.

3. راجع. دراسة مؤسسة روزا لوكسمبورغ - راينر شولتز: الأحزاب اليسارية الديمقراطية في أسبانيا: الملامح والتطور، يناير 2003، ص. 4.

منذ ستينيات القرن الماضي، بدأ الحزب الشيوعي بتقديم نفسه على نحو متزايد على أنه حزب معتدل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى احتمالية إضفاء الشرعية عليه، الأمر الذي تحقق على أرض الواقع سنة 1977⁴. وفي حين أسفرت الاستراتيجية الجديدة بالفعل عن بعض النجاحات، كما انعكست في انتخابات 1979، إلا أنها قد ولدت أيضا نزاعات حزبية داخلية، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الحزب مع الاتحاد السوفييتي. في نهاية المطاف، حرر الحزب نفسه من الحزب الشيوعي السوفييتي، واتجه نحو النموذج الشيوعي الأوروبي وتقبل النظام البرلماني الديمقراطي في أسبانيا⁵. وفي انتخابات سنة 1982 انخفضت أصواته لتصل إلى 4.1% فقط من الأصوات، وفاز بأربعة مقاعد. واصلت هياكل الحزب المركزية الوقوف في طريق انفتاحه السياسي والبرنامجي، وفي طريق إعادة توجيهه نحو الشيوعية الأوروبية. ومع ذلك، يمكن إرجاع أحد أسباب خسارة الحزب في انتخابات 1982 بالتأكيد إلى الاستقطاب في الممارسة السياسية بين الحزب الاشتراكي والحزب الشعبي.

■ التحول الاشتراكي في 1982

في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، أسس الحزب الاشتراكي نفسه كبديل لحزب اتحاد الوسط الديمقراطي الحاكم، وهو حزب وسطي-يميني برجوازي والذي كان ممسكا بالسلطة حتى ذلك الحين. من خلال رفع قضية دخول أسبانيا في حلف شمال الأطلسي في 1982، وهي مسألة لا تحظى بشعبية، كشعار في حملته، والوعد بإجراء استفتاء حول انسحاب البلاد من الحلف في حال الفوز في الانتخابات، فاقم الحزب الاشتراكي الأزمة مع حزب اتحاد الوسط. في انتخابات تشرين أول/أكتوبر، فاز الاشتراكيون بأغلبية مطلقة، وكانوا قادرين على الحكم دون انقطاع حتى سنة 1996. مع الدخول في الاتحاد الأوروبي سنة 1986، شهدت أسبانيا طفرة نمو اقتصادي كبيرة، والتي غالبا ما تقارن في الأدبيات بمرحلة "المعجزة الاقتصادية" ما بعد الحرب في ألمانيا. جلبت هذه المعجزة الاقتصادية الأسبانية معها تغييرات كبيرة في التوجه السياسي والسلوك الاجتماعي والتوجه الثقافي.

4. راجع. فريد لوبيز: الدولة البرجوازية وصعود الديمقراطية الاجتماعية في أسبانيا، في: رونالد شيلكوت وآخرون. الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. دراسات مقارنة: أسبانيا والبرتغال واليونان، نيويورك 1990، ص 53-54.

5. راجع. ماريتا مولر: الأحزاب السياسية في أسبانيا: الصراعات الداخلية والسلوك الانتخابي، ساربروكن 1994، ص 46 والصفحات التالية.

لم يكن لدى اليسار الراديكالي، أو بكلمات أخرى الأحزاب والحركات على يسار الحزب الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي، سوى عدد قليل من الإجابات على العولمة المتزايدة للتطورات الاقتصادية والمالية. وقد أدت إعانات صندوق المفوضية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي لاحقاً) للهيكلية إلى حلّ البروليتاريا الكلاسيكية في أسبانيا، الأمر ذو الآثار بعيدة المدى، مما جعل الحزب الشيوعي يخسر جزءاً كبيراً من قاعدته. كما أدت سياسات الخصخصة النيوليبرالية التي اتبعتها الحزب الاشتراكي الحاكم، كجزء من استراتيجيته المسماة "الديمقراطية الاجتماعية الجديدة"، والاحتجاجات المتواصلة ضد العضوية في الناتو إلى إعادة توجيه الحزب؛ وفي نفس الوقت، أعاد اليسار الراديكالي أيضاً بناء نفسه من جديد. قبل انتخابات سنة 1982، كان الحزب الاشتراكي قد غير موقفه بشأن عضوية أسبانيا في حلف شمال الأطلسي. وبعد انضمام أسبانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة سنة 1986، تم بالفعل إجراء الاستفتاء الذي وعد به في الحملة الانتخابية سنة 1982 حول عضوية أسبانيا في حلف شمال الأطلسي، ولكن فجأة كان الحزب الاشتراكي مع البقاء في التحالف. في الاستفتاء، صوتت أغلبية بسيطة من الناخبين 52% لصالح حلف الأطلسي.

■ الاحتجاجات ضد منظمة حلف شمال الأطلسي وتأسيس اليسار المتحد

اليسار المتحد هو اليوم أهم حزب يساري راديكالي في أسبانيا. بدأ الحزب ليس كحزب بل كتحالف انتخابي فضفاض، جمعته مسألة عضوية أسبانيا في حلف شمال الأطلسي. على الرغم من أن أسبانيا كانت قد قدمت منذ سنة 1950 قواعد عسكرية للولايات المتحدة، وبالتالي استطاعت تحرير نفسها من العزلة الدولية المفروضة على الدكتاتورية بسبب علاقاتها مع دول المحور المهزومة، إلا أن دخول أسبانيا إلى حلف شمال الأطلسي في 1982، في الوقت الذي تجدد فيه اشتعال الحرب الباردة بسبب التسلح النووي الهجومي لإدارة ريغان، كان نقلة نوعية للديمقراطية الأسبانية الشابة. بعد انتخابات سنة 1982، أصيب الكثير من الناخبين بخيبة أمل من الحزب الاشتراكي، وتحولوا بعيداً عنه، ونشطوا بعد ذلك في حركات المواطنين والأحزاب اليسارية الأخرى المعارضة لعضوية أسبانيا في الناتو. وعلى الرغم من خسارة تحالف اليسار العريض لاستفتاء سنة 1986، استطاع تحالف سياسي جديد على يسار الحزب الاشتراكي من تأسيس نفسه حول مسألة حلف شمال الأطلسي. فمن "منبر المواطنين لانسحاب أسبانيا من حلف شمال الأطلسي"، تشكل تحالف انتخابي يساري للانتخابات البرلمانية لسنة 1986 والمعروف باسم منبر اليسار المتحد،

والذي فاز بنسبة 4.6% من الأصوات وبسبعة مقاعد⁶. في الانتخابات المحلية لسنة 1987، زاد التحالف الانتخابي من أصواته لتصل إلى 7.18%، وعززها لتصل إلى 9.07% في الانتخابات الوطنية التي جرت سنة 1989، والتي ترجمت بحصوله على 17 مقعدا في مجلس النواب. أخيرا، في 1992، تم تسجيل اليسار المتحد رسميا كحزب.

الأحزاب الثمانية المؤسسة لليسار المتحد هي⁷:

- الحزب الشيوعي في أسبانيا،
- الحزب الشيوعي لشعوب أسبانيا (PCPE)،
- حزب العمل الاشتراكي،
- اليسار الجمهوري،
- الاتحاد التقدمي،
- الحزب الكارلي،
- الحزب الإنساني،
- الوحدة الجماعية لعمال الأندلس / كتلة يسارية أندلسية.

وبالتالي، فإن اليسار المتحد هو في المقام الأول تحالف من الأحزاب، إذ أنه على الرغم من حقيقة أنه مسجل كحزب سياسي في حد ذاته، وينشط علنا، إلا أن المنظمات الأعضاء والأحزاب المكونة له ما زالت تحتفظ باستقلالها الرسمي والقانوني والتنظيمي والسياسي. وقد أدى هذا الواقع مرارا وتكرارا إلى وجود توترات بين المنظمات الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بترشيح القوائم الانتخابية، وإدارة الموارد المالية لليسار المتحد، وتحديد التوجه البرنامجي للتحالف.

6. راجع. خوان لينز، خوسيه رامون مونتيرو: النظم الحزبية في أسبانيا. الانقسامات القديمة والحديثة، في: لوري كارفون، شتاين كونله: النظم الحزبية ومراجعة اصطفااف الناخبين الأحراف، لندن ونيويورك 2001، ص 163 وما يليها.

7. ومع ذلك، انسحب جميع الأعضاء المؤسسين باستثناء الحزب الشيوعي الأسباني والوحدة الجماعية من اليسار المتحد في الفترة ما بين عامي 1987 و 2001. ومع ذلك، ومنذ ذلك الحين انضم العديد من الجماعات الإقليمية والمحلية الصغيرة، بما في ذلك الكاتالونية المتحدة واليسار البديل، واليسار البديل - الفضاء التروتسكي البديل، والوحدة الجماعية، والمجموعات الأممية الرابعة التروتسكية الصغيرة، والوضوح الجديد، وحزب العمال الثوريين وحزب العمال الثوري / اليسار الثوري.

الهيئة العليا اليسار المتحد هي الجمعية الاتحادية (مؤتمر الحزب)، الذي ينتخب المجلس السياسي الاتحادي، وهو مجلس مكون من مائة عضو ويدير المنظمة بين مؤتمرات الحزب. بدوره يقوم المجلس بانتخاب المكتب التنفيذي، الذي يرأسه المنسق العام، الذي يشغل منصب الناطق باسم اليسار المتحد. وعلاوة على ذلك، ينقسم الحزب إلى 17 منظمة إقليمية، تنفذ سياسته محليا، بالتوازي مع المنظمات الإقليمية للأحزاب الأعضاء في اليسار المتحد في تلك المناطق. منذ تأسيسه، حاول اليسار المتحد تعزيز مكانته التعددية، والانفتاح على منتقدي العولمة والحركات الاجتماعية الجديدة، وأن يكون نشطا كجزء من الحركة النقدية للعولمة في أسبانيا في مختلف المحافل الاجتماعية على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الوطني والأوروبي والعالم. في التقرير السابع عشر للجمعية الاتحادية اليسار المتحد في ديسمبر 2003، جاء بوضوح أن اليسار المتحد يدعو صراحة إلى الاشتراكية، ويريد مجتمعا يتسم بـ "المشاركة، والنقد وبديلا للنموذج السائد"⁸.

من وجهة نظر الأعضاء، يشمل هذا السلمية، والمواقف البيئية وتحرير المرأة. وعلاوة على ذلك، يدعم الحزب وضع حد أدنى للأجور يساوي 1100 يورو في الشهر، وأسبوع عمل من 35 ساعة، وفرض ضريبة على البنوك نسبتها 35%، وحد أدنى مقداره 800 يورو في الشهر لمعاشات التقاعد، وقانون إجهاض لأجل محدد، وإصلاح النظام الانتخابي.⁹

يتم الحفاظ على علاقات الحزب مع النقابات من قبل الحزب الشيوعي الأسباني في المقام الأول، والذي يرتبط تاريخيا ارتباطا وثيقا مع أكبر نقابة في البلاد، وهي نقابة اللجان العمالية. منذ المؤتمر النقابي الذي عقد كانون الثاني/ ديسمبر لسنة 2008، جرى إحياء تأثير الحزب الشيوعي الأسباني على النقابات، والذي انخفض بشكل حاد مع نهاية القرن الماضي، والذي جرى فيه انتخاب أجناسيو فرنانديز توكسو (Ignacio Fernández Toxo) زعيما للنقابة. على الرغم من أن اللجنة التنفيذية لنقابة اللجان العمالية تتكون من 90% من أعضاء الحزب الشيوعي الأسباني إلا أن 50% فقط من أعضاء النقابات البالغ عددهم 300 ألف هم من مؤيدي أو ناخبي الحزب أو اليسار المتحد.¹⁰

8. إزكويردا يونيدا: قرار الجمعية الاتحادية السابع عشر للييسار المتحد في كانون الأول/ ديسمبر 2003، ص. 3، <http://www1.izquierda-unida.es>. تمت زيارته في 19 كانون الثاني / يناير 2009.

9. راجع. باولا كياكولي (Paola Giaculli) الانتخابات البرلمانية في أسبانيا، في: DIE LINKE الدولية، يوليو 2008.

10. راجع. هارالد باريوس: النظام السياسي في أسبانيا، في: فولفغانغ أسماير، الأنظمة السياسية في أوروبا الغربية، الطبعة الثالثة 2003، Opladen، ص. 634.

إن حقيقة أن الحزب الشيوعي الأسباني قرر في وقت مبكر من سنة 1986 التعاون في تشكيل اليسار المتحد كتحالف انتخابي، وفي نهاية المطاف إلى تحويل هذا التحالف إلى حزب، قد خففت من وطأة انهيار المعسكر الشرقي بالنسبة للحزب. في الواقع، تم تجاوز النتائج الجيدة جدا للتحالف الانتخابي في الانتخابات البرلمانية لسنة 1989 في سنة 1993 مع حصوله على 9.55% من الأصوات و18 مقعدا، وفي سنة 1996، فاز اليسار المتحد بـ 10.54% من الأصوات و21 مقعدا في مجلس النواب. ومع ذلك، لم يتمكن التحالف من الحفاظ على هذه النتيجة الممتازة في الانتخابات الوطنية التي تلت ذلك في السنوات 2000 و2004 و2008. ولم يتمكن الحزب مرة أخرى من زيادة عدد أصواته إلا سنة 2011. وسنتحدث في المزيد حول هذا الموضوع لاحقا.

الجدول 1: نتائج اليسار الموحد في الانتخابات: البرلمان الأوروبي ومجلس النواب، 1986-2009¹¹

الانتخابات	الأصوات	النسبة المئوية
مجلس النواب، 1986	935504	4.63
البرلمان الأوروبي، 1987	1110830	5.25
مجلس النواب، 1989	1858588	9.07
البرلمان الأوروبي، 1989	961742	6.06
مجلس النواب، 1993	2253722	9.55
البرلمان الأوروبي، 1994	2497671	13.44
مجلس النواب، 1996	2639774	10.54
البرلمان الأوروبي، 1999	1221566	5.77
مجلس النواب، 2000	1263043	5.45
مجلس النواب، 2004	1284081	4.96
البرلمان الأوروبي، 2004	643136	4.15
مجلس النواب، 2008	969946	3.77
البرلمان الأوروبي، 2009*	588248	3.71

* في الانتخابات الأوروبية في عام 1119، شكل اليسار المتحد تحالفا مرة أخرى مع مبادرة الحزب الكتالوني من أجل كتالونيا / الخضر وفاز بمقعدين في البرلمان. ويجلس ويلى ماير بليت، واحد من أعضاء البرلمان الأوروبي عن اليسار المتحد مع الكتلة البرلمانية للييسار الموحد والخضر ببلدان الشمال GUE / NGL في البرلمان الأوروبي ويجلس عضو المبادرة من أجل كتالونيا الآخر تقليديا مع مجموعة الخضر في البرلمان الأوروبي.

بالتوازي مع عدم النجاح الانتخابي للحزب حتى سنة 2011، تزايدت الخلافات السياسية والاستراتيجية والبرنامجية داخل اليسار المتحد. بعد الانتخابات البرلمانية الوطنية المخيبة للآمال في سنة 2008، بدأ الحزب الشيوعي الأسباني، الذي طالما كان في موقف دفاعي داخل التحالف، وكان متحفظا بعض الشيء، بالمطالبة مرة أخرى بنفوذ أكبر في الهيئات القيادية للييسار المتحد. خلال الدورة البرلمانية 2004-2008، دعم اليسار المتحد حكومة الأقلية لحزب العمال الاشتراكي الأسباني بقيادة خوسيه ثاباتيرو

11. المصدر: على سبيل المثال <http://www.generales2008.mir.es>, Elecciones a Cortes Generales, in: accessed January 19, 2009, and supplemented

(José Zapatero)، ولكن كان من الصعب عليه الدفع باتجاه تنفيذ أي من سياساته. ومن العوامل الأساسية وراء النتائج الانتخابية الهزيلة للييسار المتحد في سنتي 2008 و2009، هو حقيقة أنه في عدد من القضايا الرئيسية الهامة بالنسبة للييسار المتحد، كان الحزب الاشتراكي يتحالف مع الحزب الشعبي المعارض. وكان العامل الآخر هو استراتيجية الحزب الاشتراكي الانتخابية والتي دعت الناخبين كي "لا يضيعوا أصواتهم"، أو "التصويت لمخاوفهم" من انتصار الجناح اليميني.

حتى قبل الجمعية الاتحادية بتاريخ 15-16 تشرين الثاني / نوفمبر 2008، أعلن المنسق العام للييسار المتحد غاسبار لامازاريس (Gaspar Llamazares) انسحابه من قيادة الحزب بسبب المفاهيم الاستراتيجية المتباينة داخل اليسار المتحد والخلافات المستمرة. تلك الجمعية، التي اتسمت بصراعات سياسية قوية، كانت قادرة على انتخاب مكتب تنفيذي جديد، ولكنها لم تتمكن من الاتفاق على منسق عام جديد. أخيراً، يوم 14 ديسمبر، انتخب أعضاء المكتب التنفيذي للييسار المتحد كايو لارا (Cayo Lara)، العضو في الحزب الشيوعي الأسباني ليكون المنسق العام الجديد للييسار المتحد. قام كايو لارا بعد ذلك بحل التحالف الاستراتيجي الذي دخله سلفه لامازاريس مع الحزب الاشتراكي الحاكم، وبدأ التأكيد على استقلالية اليسار المتحد مرة أخرى. يبدو أن نجاح اليسار المتحد في الانتخابات الإقليمية والبرلمانية سنة 2011 قد أكد صحة هذه الاستراتيجية. لذا كان لارا بالتالي قادراً على تعزيز موقفه في اليسار المتحد، وهو الآن أكثر من أي وقت مضى زعيم الحزب بلا منازع.

■ الأنشطة الدولية للييسار المتحد

حتى خلال مرحلته الأولى، كان اليسار المتحد نشطاً دولياً، وشارك في تشكيل الهياكل الأوروبية المختلفة للييسار الراديكالي. منذ الانتخابات الأوروبية في سنة 1989، احتل اليسار المتحد مقاعداً في البرلمان الأوروبي، وكان عضواً مؤسساً للكتلة البرلمانية للييسار الموحد والخضر ببلدان الشمال. واليسار المتحد هو أيضاً واحد من الأحزاب المؤسسة لمنتدى اليسار الأوروبي الجديد، الذي تأسس في مدريد سنة 1991 كمساحة للحوار وتبادل الرأي بين الأحزاب اليسارية. في 2004، أصبح اليسار المتحد من الأعضاء المؤسسين لحزب اليسار الأوروبي في روما. بالإضافة إلى اليسار المتحد، فإن الحزبين العضوين فيه وهما حزب اليسار المتحد والبدل لكتالونيا، والحزب الشيوعي الأسباني، هما أيضاً عضوان بصفتهم الحزبية في اليسار الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن اليسار المتحد نفسه، والعديد من الأحزاب الأعضاء فيه، هم أيضاً أعضاء

في اليسار الأوروبي المناهض للرأسمالية (EAL)¹². برمجيا، ينظر اليسار المتحد إلى عملية التكامل الأوروبي بشكل إيجابي، ويرى المستوى الأوروبي باعتباره منطقة ممتدة للعمل السياسي اليساري. ومع ذلك، ينظر الحزب إلى الهيكل الحالي للاتحاد الأوروبي نظرة نقدية، لا سيما بسبب العجز الاجتماعي والديمقراطي والبيئي والاقتصادي الضخم للسياسة الحالية للاتحاد الأوروبي. لذا يدعو اليسار المتحد لتوسيع حقوق البرلمان الأوروبي. وبالإضافة لذلك، فإنه يفضل الدستور الأوروبي، ولكنه بعد ذلك رفض بشدة التصديق على معاهدة لشبونة. في مجلة "يوروباروت" (Europarot)، كتب عضو اليسار المتحد السابق بيدرو مارسيت (Pedro Marset) يقول: "نحن مقتنعون بأن أوروبا النيو ليبرالية التي نشأت عن معاهدة ماستريخت يجب تنقيحها. في نفس الوقت، فإن العقود الاجتماعية بهدف الوصول إلى العمالة الكاملة وتعزيز الخدمات العامة يجب أن تدمج في المعاهدات. وهذا يتطلب إلغاء استقلالية البنك المركزي الأوروبي، وإلغاء معاهدة الاستقرار. ونحن نؤمن بأن الدستور الأوروبي المستقبلي يجب أن يحمي الحقوق الديمقراطية للمواطنين"¹³.

■ خطوط الصراع داخل اليسار المتحد بعد انتخابات 2008 و 2009

تسببت النتائج المتواضعة لانتخابات مجلس النواب سنة 2008 بصراعات مستمرة داخل اليسار المتحد خرجت إلى العلن. وكانت أطراف النزاع الرئيسية في الصراع الاستراتيجي على السلطة داخل الحزب هما الحزب الشيوعي والمنسق العام للييسار المتحد غاسبار لامازاريس. انتقد الحزب الشيوعي الأسباني في المقام الأول استراتيجية لامازاريس في التحرك للتقارب مع الحزب الاشتراكي خلال أول حكومة أقلية لرئيس الوزراء ثاباتيرو. خلال الأشهر بين الانتخابات التي جرت في آذار/ مارس 2008 ومؤتمر اليسار المتحد الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام، تركز الصراع في المقام الأول على انتخاب المندوبين الثمانية في الجمعية الاتحادية للتحالف. وأثير اتهام بأن أرقام العضوية قد تم التلاعب بها في المناطق من أجل توفير المزيد من المندوبين لجمعية 2008 الاتحادية¹⁴. لأول مرة في تاريخ اليسار المتحد، تم فحص أرقام العضوية تحت إشراف المكتب التنفيذي، وتم تحديثها. كشفت الأرقام الأولى الحالة البائسة للحزب. في سنة 2007، كان لدى اليسار المتحد رسميا قبل انعقاد جمعيته الاتحادية

12. تشمل الأحزاب الأعضاء في اليسار الأسباني المناهض للرأسمالية اليسار المتحد، البديل اليساري المتحد، والفضاء البديل.

13. بيدرو مارسيت، اليسار المتحد في أسبانيا، في: يوروباروت 2003/15، تشرين أول /أكتوبر 2003، ص. 7.

14. راجع. خوافا روميرو: الانتهاء من عد أعضاء اليسار المتحد ينتهي باقتتال داخلي، في: بوبليكو، 26 تموز / يوليو 2008.

الثامنة عشر 78 ألف عضو، والآن، في سنة 2008، يكاد هذا العدد بالكاد يصل إلى 50 ألفاً. هنا بدأت الأطراف ذات الميول المختلفة في الأحزاب باتهام بعضها البعض بالتلاعب. والحقيقة هي أنه منذ نهاية ديكتاتورية فرانكو، عانى الحزب من خسائر فادحة في العضوية. في 1977، كان عدد أعضاء الحزب الشيوعي الأسباني، وفقاً لإحصاءاته 200 ألف عضو، بقي منهم أقل من ثلث هذا العدد في سنة 2008. ومرة أخرى، ووفقاً لأرقام الحزب نفسه، كان عدد أعضاء الحزب الذين هم أعضاء في اليسار المتحد 20 ألفاً من أصل 50 ألفاً هم أعضاء اليسار المتحد. لم تكن هناك إحصاءات عضوية مفصلة تحتوي على معلومات مثل نسبة النساء أو الوضع المهني أو التعليمي للأعضاء. كما ولا توجد أيضاً أرقام يمكن الاعتماد عليها حول تطور عضوية الحزب الشيوعي أو اليسار المتحد في الفترة الممتدة ما بين اكتساب الحزب صفة الشرعية سنة 1977 وحتى 2010. الأرقام الوحيدة المتاحة الآن هي تلك القليلة التي يقدمها أنطونيو إيلورزا (Antonio Elorza) في ورقته "الشيوعية في أسبانيا: إعادة الإعمار وراء قناع"، في كتاب باتريك موريو (Patrick Moreau) "الأحزاب الشيوعية ومرحلة ما بعد الشيوعية في أوروبا"، ولكن ولأنه لا يقتبس أي مصادر، فيجب التعامل مع هذه الأرقام بحذر.

الجدول 2: تطور عضوية الحزب الشيوعي الأسباني وفقاً لأنطونيو إيلورزا¹⁵

السنة	أرقام عضوية الحزب الشيوعي الأسباني
1978-1977	201.000
1979	153.000
1980	132.000
1981	112.000
1984	68.000
1987	62.500
1991	37.000
1994	34.000

¹⁵ بالألمانية: Antonio Elorza: Kommunismus in Spanien: Wiederaufbau hinter einer Maske, in:

Patrick Moreau (ed.): Der Kommunismus in Westeuropa. Niedergang oder Mutation, Hans-Seidel-Stiftung, Olzog-Verlag, Landsberg am Lech, 1998, p. 179, Table 2

الجدول 3: إحصاءات العضوية ومندوبي الجمعية الاتحادية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2008¹⁶

الإقليم	الأعضاء	المندوبون
جاليسيا	697	18
أستورياس	4602	66
كانتابريا	178	15
إقليم الباسك	1877	39
كاستليو وليون	2001	32
لاريوجا	132	13
نافار	550	21
كاتالونيا	3.704	70
إكستريمادورا	465	21
مدريد	10264	110
أراجون	897	23
فالنسيا	3413	46
الأندلس	16429	160
كاستيلا لا مانشا	1299	28
مورسيا	852	23
سبتة	40	5
ملييلة	2383	10
جزر الكناري	481	14
جزر البليار	477	20
الوفود الأجنبية		
منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو		40
بلجيكا		5
فرنسا		5
لوكسمبورغ	5	
السويد		5
سويسرا		5
الإجمالي	50801	799

16. راجع. روميرو، مرجع سابق. الذكر.

ويتم تحديد عدد مندوبي المنظمات الإقليمية في الجمعية الاتحادية من خلال نظام معقد للغاية، يتم بموجبه منح 50% من المقاعد لمنظمات إقليمية وفقا لعدد أعضائها المنظمين والمسجلين، والـ 50% الأخرى وفقا للأصوات التي يحققها الحزب في المؤتمر السابق للانتخابات النيابية. تشارك كل منظمة إقليمية على قدم المساواة في الهيئات في الجمعية الاتحادية. لهذا الغرض، فإن مندوبي كل منظمة إقليمية ينتخبون رئيسا للوفد، وترسل كل واحدة منهم عضوا لرئاسة الجمعية، وعضوا واحدا للهيئة اختبار الانتداب للجمعية الاتحادية. مع انتخاب المكتب التنفيذي الجديد والحالي تحت قيادة كايو لارا في الجمعية الاتحادية التاسعة عشر في نوفمبر 2008، بدأ اليسار المتحد مسار "إعادة تأسيس أحزاب التحالف". كانت الخطوة الأولى تنفيذ نظام تعبئة مستمر للعضوية وتسجيل العضوية مبني على نموذج نقابة اللجان العمالية القريبة من اليسار المتحد. وموجب قرار من المكتب التنفيذي لليسار المتحد اتخذ في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، أصبح تسجيل بيانات العضوية أمرا مستمرا بشكل دائم، وقدمت النتائج إلى المكتب التنفيذي في اجتماعه في يونيو 2010. كان الهدف من ذلك هو توسيع الديمقراطية التشاركية داخل الحزب، وتحسين السلوك السيء للغاية في دفع رسوم العضوية. علاوة على ذلك، صدرت بطاقات عضوية جديدة في سياق تأكيد العدد الفعلي للأعضاء. نفذت هذه العملية للمرة الأولى بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية والمكتب الوطني التنفيذي، من أجل تجنب النزاعات حول مسائل مثل حساب انتداب الوفود للجمعية الاتحادية سنة 2010.

بالتوازي مع إعادة هيكلة منظمة الحزب، نفذت منتديات لإصلاح المنظمات الإقليمية للحزب في الفترة الواقعة ما بين تشرين أول/ أكتوبر 2009 وأيار/ مايو 2010. وشملت القضايا التي نوقشت موضوعة التحالف في مجالات البيئة، والحركة النسوية، وتطوير العالم، والدفاع عن الدولة الاجتماعية والتغلب على الأزمة، بالارتباط مع وضع برامج للحد من البطالة وإيجاد حل لمسائل الهجرة والدفاع عن الحريات المدنية الملحة. في نهاية أيار/ مايو 2010، تمت مناقشة النتائج الأولى للمشاورات الإقليمية في منتدى عقد على الصعيد الوطني. وتم أخيرا عرض نتائج عمليات الحوار، الذي صُمم من أجل توضيح المسائل السياسية التنظيمية والاستراتيجية بشأن مستقبل اليسار المتحد في الجمعية الاتحادية سنة 2010. على أساس هذه الحوار، والتقدم في إعادة الهيكلة، هدف الحزب خوض الانتخابات الإقليمية والوطنية في 2011. كان هدف لارا وقيادة حزبه هو إنهاء مدة العامين من "عملية إعادة التأسيس" في الوقت المناسب للانتخابات الإقليمية 2011، واستطاعا تحقيق ذلك. وقد كان قرار مواصلة عملية إعادة التأسيس التي كانت قد بدأت للتو، بعد الانتخابات الأوروبية

سنة 2009 التي حقق فيها اليسار المتحد نتائج متواضعة للغاية، كان قرارا حكيما، وذلك بغرض عدم نسف العملية بنزاعات داخلية جديدة.. كان واضحا بالنسبة لجميع المشاركين أنه من المستبعد كثيرا تحقيق نجاح فوري في الانتخابات الأوروبية بعد الهزيمة القاسية في الانتخابات البرلمانية في 2008. في الواقع، كان الحزب سعيدا بحقيقة أن دخوله في تحالف مع الخضر الكاتالونيين، قد أثبت أنه من الممكن على الأقل الإبقاء على نتيجة الانتخابات البرلمانية لسنة 2008.

التحدي الذي واجه الحزب وقيادته خلال هذه العملية برمتها هو التغلب على القضايا الداخلية والهيكلية والمواضيع السياسية الأعمق. ويظهر مدى الخلاف في المفاهيم الاستراتيجية للجماعات والأحزاب المشاركة ضمن اليسار المتحد لاستعادة قوة التحالف القديمة من خلال تقييمات الانتخابات الأوروبية لسنة 2009 داخل الحزب الشيوعي وداخل اليسار المتحد، على التوالي.

فبينما رأى لارا، المنسق العام، وهو نفسه عضو في الحزب الشيوعي الأسباني، أن السبب في ضعف اليسار المتحد يعود بشكل أساسي للصراعات الداخلية، ودعا إلى مزيد من انفتاح الحزب تجاه الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النقابية الأخرى غير نقابة اللجان العمالية، مثل الاتحاد العام للعمال والكونفدرالية العامة للعمل وكونفدرالية اتحاد نقابات العمال¹⁷؛ كان خوسيه لويس كينتيللا (José Luis Centella)، الأمين العام للحزب الشيوعي، المنتخب حديثا، يفضل استراتيجية التركيز على نقابة اللجان العمالية. على الرغم من أن الحزب الشيوعي أيضا، دعا إلى إعادة تأسيس اليسار المتحد، وكان هو أيضا يريد أن يكون القطب الأقوى والمسيطر فيه، إلا أن المفاهيم السياسية المختلفة حيال المسار والهدف من عملية إعادة التشكيل كانت متباعدة. وهكذا، واجهت اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي في مؤتمر الحزب الذي عقد في 6 - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، اقتراحات من الأعضاء تدعو للانسحاب من اليسار المتحد ومن حزب اليسار الأوروبي¹⁸. على الرغم من رفض هذه المقترحات بأغلبية كبيرة، سعى العديد من أعضاء الحزب الشيوعي مرة أخرى إلى ممارسة تأثير قوي على توجه اليسار المتحد. ومع انتخاب المنسق العام للييسار المتحد كايو لارا سنة 2008، كانت هذه المقترحات قد تم

17. راجع. التقرير السياسي للمنسق الوطني للييسار المتحد، في: دي لينكه انتراشونال، 2009/2، 27 تموز / يونيو، 2009، ص 40 وما يليها.

18. راجع. ويلى فان أوين: مؤتمر الحزب متناغم، في: دي لينكه انتراشونال، 2010/1، تشرين الثاني /نوفمبر 2009، ص 35 وما يليها.

بالفعل استيعابها، ولكن ليس إلى الحد الذي تمناه العديد من أعضاء الحزب. لذا فقد تم رفض انفتاح اليسار المتحد سياسيا تجاه المنظمات النقابية الأخرى غير نقابة اللجان العمالية بأغلبية أكثر من 70% من المندوبين في مؤتمر الحزب.

ومع ذلك، إذا كان اليسار المتحد يريد الاستمرار في العمل كحزب على الصعيد الوطني، فإنه سيحتاج ليس فقط إلى قاعدة مجتمعية بل أيضا إلى قاعدة برلمانية. حتى سنة 2011، كان اليسار المتحد نائب واحد فقط في البرلمان، ونائب واحد في البرلمان الأوروبي وهو ويلي ماير بليت (Willy Meyer-Pleite)، الذي يجلس مع الكتلة البرلمانية للييسار الموحد والخضر ببلدان الشمال في البرلمان الأوروبي في حين يجلس نائب البرلمان الأوروبي الآخر الذي انتخب على قائمة مشتركة مع المبادرة من أجل كاتالونيا مع مجموعة الخضر في البرلمان الأوروبي. علاوة على ذلك، حتى سنة 2011، كان الحزب ممثلا فقط في تسعة مجالس تشريعية من أصل سبعة عشر مجلسا تشريعيًا في الأقاليم، مع ما مجموعه 38 مقعدا. بالإضافة إلى احتلال اليسار المتحد وحلفائه لحوالي 2000 مقعد فقط في المجالس البلدية على الصعيد الوطني، وارتفع هذا العدد بشكل ملحوظ مع الانتخابات الإقليمية سنة 2011.

■ العوائق التي تواجه اليسار المتحد نتيجة النظام الانتخابي الحزبي الأسباني

يتألف البرلمان الإسباني، الكورتيس (the Cortes)، من مجلسين، هما مجلس نواب ومجلس شيوخ. هذا الأخير، والذي ينتخب بأغلبية الأصوات، لديه قوة أقل بكثير من مجلس النواب. ويتم توزيع المقاعد في مجلس النواب على أساس التمثيل النسبي لمدة أربع سنوات¹⁹. ولأغراض انتخابية، يتم تقسيم أسبانيا إلى 52 دائرة انتخابية، هم الخمسون محافظة بالإضافة إلى مدينتي الحكم الذاتي في سبتة ومليلة على الساحل المغربي. ويتم توزيع المقاعد على الدوائر قبل كل انتخابات: تحصل كل محافظة على مقعدين اثنين على الأقل، وتحصل المدينتين على مقعد لكل منهما. ويتم توزيع المقاعد الـ 248 المتبقية بين المقاطعات وفقا لعدد سكانها، ليصبح المجموع 350 مقعدا. هذان المقعدان هما بمثابة مكافأة واضحة للمقاطعات ذات العدد القليل من السكان، حيث أنها تختلف اختلافا كبيرا في الحجم وعدد السكان؛

¹⁹. راجع. ويلي فان أوين: مؤتمر الحزب متناغم، في: دي لينكه انترناشونال، 2010/1، تشرين الثاني /نوفمبر 2009، ص 35 وما يليها.

فلدى برشلونة على سبيل المثال 31 مقعدا بينما هناك 16 مقعدا فقط لفالنسيا. وبالتالي فإن لهذا النظام مضار كثيرة على الأحزاب الصغيرة التي لها ناخبون على الصعيد الوطني، حيث أنها في الدوائر الانتخابية الصغيرة التي لها أقل من عشرة مقاعد بالكاد تمتلك أي فرصة للفوز، لذا فإن الأصوات التي تحصل عليها هي أصوات ضائعة؛ وليس لهذه الأحزاب إلا أمل ضعيف بالفوز في الدوائر الانتخابية الكبيرة.

هذا له تأثير مزدوج على اليسار المتحد: فاليسار المتحد متجذر بشكل أساسي في المراكز الحضرية مثل مدريد، لذلك، فمن الصعب عليه الفوز بمقاعد في الدوائر الصغيرة، حتى بوجود ظهور انتخابي قوي. وعلاوة على ذلك، ونظرا لحقيقة أن الأصوات المدلى بها في الدوائر الانتخابية الأخرى هي أصوات ضائعة، يتوجب على اليسار المتحد تحقيق نسبة أعلى من الأصوات لكل مقعد يحصل عليه مقارنة مع الأحزاب الإقليمية الصغيرة على سبيل المثال. فمثلا، في انتخابات 2000، كان اليسار المتحد ثالث أقوى حزب على المستوى الوطني، وفاز بعدد من الأصوات يساوي 969,871 صوتا (حوالي 4%)، ولكنه لم يحصل إلا على مقعدين اثنين من مقاعد مجلس النواب - أقل من 1% على النقيض من ذلك، فاز حزب التقارب والوحدة الإقليمي الكاتالوني بعشرة مقاعد مع حصوله على 779,425 صوتا فقط. في عام 2004، كان اليسار المتحد بحاجة إلى ما مجموعه 245 ألف صوت لكل مقعد يفوز به، في حين كان الحزب الاشتراكي يحتاج فقط إلى 66 ألف صوت لكل مقعد. في ظل نظام تمثيل نسبي نقي كان من شأن اليسار المتحد أن يحصل على 18 مقعدا بدلا من خمسة مقاعد فقط. وبالتالي فإن النظام الانتخابي الأسباني يضعف بنيويا التمثيل البرلماني لليساار الراديكالي. وينتقد اليسار المتحد منذ سنوات هذا النظام ويطالب باستمرار بتغييره.

علاوة على ذلك، يهيمن على المجتمع الأسباني والنظام الحزبي الأسباني المحسوبية والأبوية. هذا التقليد السياسي الاستبدادي، الذي يعود إلى فترة ديكتاتورية فرانكو، ما زال ينعكس حتى يومنا هذا في النزعة الشخصية للأحزاب وفي المشاركة السياسية الهزيلة²⁰؛ مقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى، لدى أسبانيا مستوى منخفض جدا

20. راجع. رافائيل أرياس-سالغادو: ظهور وبنية النظام الحزبي الأسباني، في: Zeitschrift FÜR Parlaments-fragen، برلين 1988، ص. 379.

من العضوية في الأحزاب²¹. إضافة إلى ذلك، في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، تم إعطاء الأحزاب دورا داخل الهياكل المؤسسية للبلاد، ومن نقطة الانطلاق هذه لم تتمكن هذه الأحزاب إلا بصعوبة كبيرة من التطور كقوى تعبئة مجتمعية. وفي حين غيّر ظهور وسائل الإعلام الحديثة الاتصالات بين النظم الفرعية الاجتماعية وبين الأحزاب والناخبين²² لم يؤد هذا التطور إلى أي زيادة في تعبئة الناخبين من قبل الأحزاب بين الانتخابات.

أخيرا، رافق الانتقال من الديكتاتورية الفاشية إلى النظام الملكي الدستوري ظهور النزعة الإقليمية التي هيمنت حتى يومنا هذا على جزء كبير من الخطاب السياسي. ولا تهيمن الأحزاب الإقليمية فقط على المشهد الحزبي في مناطقها بل لديها أيضا تمثيل برلماني قوي في مجلس النواب²³. لقد منعت خطوط الصراع الخاصة بأسبانيا بين الدولة والكنيسة، والأحزاب والبنى المؤسسية، والمركز والأطراف، حتى اليوم الأحزاب الوطنية مثل اليسار المتحد من أن تكون قادرة على بناء وتوسيع قاعدة حزبية وطنية. وكان لدى اليسار المتحد صعوبة في تقديم مفهوم سياسي وبرنامجي منسجم ومستمر للناخبين. كما عمل حجب الصراعات الطبقية بالجهوية بشكل خاص على تعميق مشاكل إنشاء الأحزاب اليسارية الراديكالية والمواقف التي تهدف إلى العمل بفعالية في سياق وطني. ونتيجة لذلك، دخل الحزب أراض غير مستكشفة تماما عندما بدأ في تطوير برنامجه الانتخابي للانتخابات البرلمانية سنة 2011، وجلب المواطنين في عملية برنامجية حزبية داخلية بطريقة غير معروفة حتى الآن. وفعل ذلك بنجاح.

■ انتخابات سنة 2011 الإقليمية: يسار أسباني أقوى

كان حزب رئيس الوزراء ثاباتيير، وهو الحزب الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي، الذي أخرج من السلطة في الانتخابات التي جرت في نهاية سنة 2011، قد عانى من هزيمة مؤلمة وساحقة في الانتخابات الإقليمية التي جرت في أيار/ مايو 2011، حيث جرى انتخاب البرلمانات الإقليمية والبلدية في 13 منطقة من أصل 17، ومقارنة

21. راجع. جوناثان هوبكن: إسبانيا: الأحزاب السياسية في ديمقراطية ناشئة، في: ديفيد بروتون، مارك دونوفان (محرران): تغيير النظم الحزبية في أوروبا الغربية، لندن ونيويورك 1999، ص 224-225.

22. راجع. ميلاني هاس: النظام الحزبي في إسبانيا، في: أوسكار نيدرماير، ريتشارد ستوس (محرران): النظم الحزبية في أوروبا الغربية، فيسبادن 2006، ص. 427.

23. راجع. ديتراون، النظام والنظام الحزبي، الطبعة 3، أوبلادن، 2000، ص 332 وما يليها.

مع الانتخابات الإقليمية لسنة 2007، انخفضت نسبة أصوات الحزب من 35% إلى 27.8%، وفقد معاقلا مثل شيبيلية وبرشلونة للمرة الأولى منذ سنوات عديدة. كان المستفيد الأول من ضعف الحزب الاشتراكي هو الحزب الشعبي، الحزب المعارض اليميني المحافظ، والذي فاز بنسبة 38% من الأصوات على الصعيد الوطني، ودخل إلى جميع الحكومات الإقليمية تقريبا. كانت نسبة المشاركة في الانتخابات عالية بشكل مستغرب ووصلت إلى 66%، مقارنة مع 64% في 2007. ومع ذلك، فإن العديد من الأسبان اختاروا أن يضعوا في صناديق الاقتراع أوراقا باطلة كتعبير عن احتجاجات "حركة 15 مايو" الحاشدة التي استمرت منذ 15 مايو 2011، في بويرتو ديل سول في مدريد. بالنسبة لليسر المتحد، وفرت الانتخابات الإقليمية أول بصيص من الأمل بعد نتائج الانتخابات المتهوابة باستمرار في العقد السابق. ومن خلال جذب ناخبي الحزب الاشتراكي الذين يشعرون بخيبة أمل من الحزب، استطاع اليسار المتحد أن يزيد من أصواته لتصل إلى 6.3% على الصعيد الوطني، بعد أن كان قد فاز فقط بما نسبته 3.7 من الأصوات في الانتخابات الأوروبية سنة 2009، وبالتالي استعاد مكانته كثالث أقوى حزب في أسبانيا. استفاد الحزب اليساري أيضا من الاحتجاجات الجماهيرية الحاشدة في البلاد ضد البرنامج التقشفي للحكومة وتفكيك الخدمات الاجتماعية، والفقر. وبالتالي فإن مركز الثقل السياسي قد انتقل بالفعل إلى اليمين في أيار/ مايو 2011 مع انتصار الحزب الشعبي. وقد كان إقليم الباسك بمثابة استثناء؛ فهناك، كان كل من الحزب الاشتراكي والحزب الشعبي قد خسرا الدعم، وأصبح تحالف يسار الباسك أقوى قوة سياسية في المنطقة. ومع ذلك، فبعد الانتخابات الإقليمية، كان لليسر المتحد ثقل سياسي أكبر. وأصبح لدى الحزب اليساري الأسباني الآن 58 رئيس بلدية على المستوى المحلي منتخبون بأغلبية مطلقة، و53 منتخبون بأغلبية. واستطاع اليسار المتحد أيضا أن يزيد عدد أعضائه في البرلمانات الإقليمية²⁴. وبالتالي، دخل كل من اليسار الراديكالي والمحافظين اليمينيين الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/ تشرين الثاني من تلك السنة بوضع بداية جيد، بينما تحمل الحزب الاشتراكي عبء صورة الخاسر.

²⁴ راجع. هيلينغ، دومينيك: بصيص من الأمل لليسر: تقييم مختصر للانتخابات الإقليمية في أسبانيا، من منظور اليسار، في:

<http://dominic.linkeblogs.de/2011/05/26/eine-kurze-einschätzung-der-regional-wahlen-in-spanien-aus-linker-sicht>

الجدول 4: نتائج الانتخابات البلدية على الصعيد الوطني²⁵، أيار/ مايو 2011

الحزب	مقاعد المجالس	أصوات
الحزب الشعبي	37.53%	8474031
حزب العمال الاشتراكي	27.79%	6276087
اليسار المتحد	6.31%	1424119
التقارب والوحدة	3.45%	778679
الاتحاد الديمقراطي التقدمي (UPyD)	2.06%	465125
الحزب القومي الباسكي	1.45%	327100
Bildu-EA (يسار الباسك)	1.39%	313231

■ أسبانيا: بلد مزقته الأزمة

بعد فترة وجيزة من الانتخابات الإقليمية المخيبة للآمال، دعا رئيس الوزراء ثاباتيرو إلى انتخابات مبكرة يوم 20 نوفمبر 2011، وفي الوقت نفسه أعلن أنه لن يرشح نفسه كمرشح لحزبه لمنصب رئيس الوزراء²⁶. وبالتالي تبعت أسبانيا نموذجي أيرلندا والبرتغال كثالث دولة عضو في الاتحاد الأوروبي في الدعوة لانتخابات مبكرة في 2011 في مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؛ أما اليونان، وهي "بلد الأزمة" الرابعة، فقد شهدت تغييرا في الحكومة دون انتخابات، والتي كان من المقرر أن تجري في شهر نيسان/ أبريل 2012.

عانت أسبانيا على وجه التحديد بشدة من الأزمة العالمية. أصبحت "طفرة" السنوات السابقة الطويلة ماضيا بعيدا وكانت طفرة واقفة على أقدام من صلال. استفادت قطاعات البناء والعقارات بشكل خاص من طفرة الأسواق المالية والأسهم مع نهاية القرن. حول أطراف المدن الأسبانية الكبرى، تمت مدن تابعة جديدة بوحدات سكنية مقلدة بالديون تصل إلى 120%. كانت نتيجة فرقة فقاعة العقارات في أسبانيا مثيرة للقلق بشكل خاص. كان هناك 700 ألف وحدة سكنية غير مباعة في

²⁵ راجع. الباييس: 22 ، <http://resultados.elpais.com/elecciones/2011/municipales/> مايو 2011

²⁶ عقدت الانتخابات المبكرة، عن طريق الصدفة، في الذكرى 36 لوفاة الديكتاتور فرانكو.

السوق، بانتظار المشتريين، ووفقا للبنك المركزي الأسباني، كان هناك 176 بليون يورو رهون عقارية هشة معلقة. لم يعد بإمكان العديد من العاطلين عن العمل دفع الفائدة على هذه القروض العقارية، ونتيجة لذلك، تأثر حوالي 300 ألف أسباني من عمليات الإخلاء سنة 2008. بالتوازي مع الأزمة الاقتصادية والمالية، ارتفع معدل البطالة في أسبانيا إلى مستوى أوروبي قياسي. في 2008، تم تسجيل 2 مليون عاطل عن العمل رسميا، وارتفع هذا العدد ليصل إلى 3.6 مليون في العام الذي تلاه وإلى 4 ملايين في بداية 2010، وأخيرا إلى 4.4 مليون في 2011 - أي بنسبة 22% بين الشباب، نصفهم تقريبا - 45.8% رسميا - عاطلون عن العمل.

نتيجة للسياسات التقشفية للحزب الاشتراكي، ارتفع عدد العاطلين عن العمل الذين اضطروا إلى العيش بدون دعم الدولة إلى 1.7 مليون نسمة؛ ووصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 21.8% بما في ذلك العديد من المتقاعدين²⁷. تم رفع سن التقاعد إلى 67، وفي أيلول/ سبتمبر من سنة 2011، صوت البرلمان، بأصوات أكبر حزب معارضة في ذلك الوقت، وهو الحزب الشعبي، لصالح تعديل دستوري ينص على وضع حد إلزامي للديون، اتباعا للنموذج الألماني. وصفة حكومة ثاباتيرو من أجل حل الأزمة هي وصفة عديمة الفائدة وهي الوصفة نفسها التي يدعمها اشتراكيو اليونان والبرتغال: خفض الإنفاق على حساب السكان في التعليم والصحة والمعاشات وأجور الخدمة العامة. بالإضافة إلى ذلك، كان من المفترض سد عجز الخزينة العامة عن طريق خصخصة الخدمات العامة. وانتهى هذا المسار في أجزاء كبيرة منه بالفشل، ولم يوفر عائداً للدولة حتى على المدى القصير. على النقيض من ذلك، كان هناك دعم ائتماني للبنوك واعتمدت الاعفاءات الضريبية التي تبلغ المليارات للشركات.

■ الحملة الانتخابية البرلمانية الفاترة في 2011

في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 20 تشرين ثاني/ نوفمبر 2011، كان هناك ما مجموعه 350 مقعدا في مجلس النواب و208 مقعدا في مجلس الشيوخ لتتنافس عليها الأحزاب في الانتخابات. ولكن حتى يوم الانتخابات، لم يكد أي من الـ 36 مليون ناخب مؤهل يعرف ما هي السياسات التي كان سيصوت لصالحها أو ضدها. كما هو الحال في البرتغال واليونان، لم يكن بين أي من الحزبين الكبيرين في أسبانيا أي

²⁷. وفي تقرير المعهد الوطني للإحصاء، حدد خط الفقر 7500 يورو للشخص الواحد، 11.300 يورو للأسرة المكونة من شخصين.

اختلافات استراتيجية أو برنامجية وكان لكليهما برامج انتخابية غامضة جدا. مع إعلان رئيس الوزراء ثاباتيرو بعدم ترشيح نفسه لولاية أخرى، رشح الحزب الاشتراكي وزير الداخلية السابق ألفريدو بيريز روبالكابا (Alfredo Pérez Rubalcaba) كمرشح عن الحزب، وحاول عن طريق التحول إلى اليسار درء الهزيمة التي تنبأت بها الاستطلاعات. ومع ذلك، بدت نتائج الاقتراع وكأنها قد تجمدت لعدة أشهر مع احتفاظ الحزب الشعبي المحافظ بنسبة تقدم تبلغ 15% على الاشتراكيين، الذين ما زالوا عالقين عند نسبة 30%.

عكس ماريانو راخوي (Mariano Rajoy)، مرشح الحزب الشعبي لمنصب رئيس الوزراء، صورة باهتة جدا من حيث المحتوى خلال الانتخابات، وظل لغزا محيرا بالنسبة للكثير من الناخبين. فهذا المرشح المحافظ البالغ من العمر 56 عاما من غاليسيا في شمال أسبانيا ليس سياسيا مثيرا للمشاعر وليس سياسيا صاحب رؤية مستقبلية. دعا كلا المرشحين إلى اعتماد سياسة التخفيضات، على الرغم من أن راخوي بالأخص، وهو الأوفر حظا، كان غامضا بشأن السياسات الملموسة. وكانت رسالته الانتخابية الوحيدة هي الدعوة للتغيير²⁸؛ إلا أنه لم يحدد ما هو نوع التغيير الذي يمكن أن يحدث. وقد أعلن راخوي بشكل غامض خلال الحملة الانتخابية أنه يريد خفض العجز في الميزانية إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2013، من 4.4% في 2012، دون أن يقول كيف أنه خطط للقيام بذلك. في نهاية المطاف، كان برنامجه السياسي يتألف من مجرد وعد "بدولة أكثر نحوًا"، وبخفض الضرائب، والتخفيف من قبضة قوانين سوق العمل، وتفكيك البيروقراطية. كانت ترجمة ذلك على ما يبدو: خصخصة الخدمات العامة وخفض الضرائب على الأغنياء والشركات، وتخفيضات في التعليم والصحة والإنفاق الاجتماعي، ومواصلة فتح السوق أمام الاستثمار الأجنبي.

من جهة أخرى، اعتبر اليسار الموحد قادرا على الاستفادة من خسارة كل من الحزب الاشتراكي ومن ظهور حركة الاحتجاج الجديدة، وحركة 15 مايو، ودخول البرلمان مع مجموعة أقوى مما كان عليه الحال في الانتخابات الكارثية في سنة 2008 (3.77% ومقعدين). في هذه الانتخابات، كان مدعوما من قبل أكبر اتحاد عمال أسبانيا، وهو نقابة اللجان العمالية. ظهر المنسق العام لارا في الحملة بأنه "البرلماني الساخط"، ودعا الناس إلى عدم مقاطعة الانتخابات، بل إلى التصويت لصالح اليسار المتحد، من أجل أن يكونوا قادرين على "مواجهة السياسات النيوليبرالية وجها لوجه". لم تكن

28. تحتوي الملصقات الانتخابية للحزب الشعبي على دعوات على النحو التالي: "كن جزءا من التغيير".

هذه الحملة بمثابة دعاية رخيصة، لكنها تضمنت مشاركة جادة لحركة الاحتجاج الأسبانية من قبل اليسار البرلماني، كما تبين عملية صياغة البرنامج الانتخابي للحزب. بالمعنى الدقيق للكلمة، لم يكن برنامجا انتخابيا على الإطلاق، وإنما دعوة للناخبين من قبل اليسار المتحد من أجل "النضال ضد الأزمة والتعبئة لبدل اجتماعي وديمقراطي حقيقي"²⁹. وعلاوة على ذلك، كانت نتيجة لتوافق واسع بين أولئك الذين يشكلون "بديلا وكتلة اجتماعية ضد الهيمنة النيو ليبرالية".

في نهاية المطاف، شارك في عملية الصياغة التي دعا الحزب الشعب إليها مائتا جمعية ومنظمة على النطاق القومي. وقد شارك نحو 15 ألف عضو ومتعاطف مع اليسار المتحد في أكثر من خمسمائة اجتماع عام وفي العديد من المناقشات المفتوحة على شبكة الإنترنت. ويرغب الحزب بالإبقاء على هذه الطريقة في العمل كأداة للمشاركة والديمقراطية، حتى إلى ما بعد الانتخابات: "إنها أداة دائمة من المشاركة الاتصالية"، كما تقول "الدعوة"³⁰. وقد تم تجميع نتائج التشاور في "الثورات السبع لليسار المتحد"

■ الثورات السبع لليسار المتحد:

1- من أجل ثورة اقتصادية

وينظر اليسار المتحد إلى الثورة الاقتصادية كأساس لبدل عالمي للرأسمالية: "إن الأزمة التي نعيش فيها هي أزمة عالمية للنظام الرأسمالي. ويتجلى طابعها العالمي بأزمة متعددة الأوجه تطال الاقتصاد والنظام المالي، والبيئة، والمواد الخام والمواد الغذائية والطاقة، وفي نهاية المطاف، السياسة والثقافة والأيدولوجيا [لهذا] يجب أن يكون لدى المقاومة هدف: التغلب على النموذج النيوليبرالي الاجتماعي والسياسي والثقافي السائد حاليا، وتهيئة الظروف للتخلص من الرأسمالية المقاومة هي البديل. المقاومة هي الهجوم. المقاومة هي مطلب اليوم. المقاومة هي الثورة".

²⁹. راجع: ميثاق الثورات الاجتماعية السبعة: [http://www.convocatoriasocial.org/sites/default/files/](http://www.convocatoriasocial.org/sites/default/files/documentos/7_revoluciones_0.pdf)

³⁰. راجع. المرجع نفسه.

2- من أجل ثورة ديمقراطية

”يجب أن يكون هدف قوة اليسار البديل تنفيذ ديمقراطية متقدمة في سياق دولة فدرالية، جمهورية وقائمة على التضامن، دولة توسع من حدود الحرية والمشاركة، وتضمن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمواطنين“. التحول الديمقراطي للمجتمع وهيكل صنع القرار هي بالنسبة لليسار المتحد نقطة انطلاق التنمية الاجتماعية والبيئية المستدامة في أسبانيا.

3- من أجل ثورة بيئية

”يجب علينا أن نغير التوجه نحو الاستهلاك المتزايد للموارد الطبيعية [و] الزيادة في الانبعاثات ... من خلال تعزيز التنمية المستدامة اجتماعيا وبيئيا. نحن بحاجة إلى مجتمع يعزز التنمية البشرية ... وعلاقة بين البشر والطبيعة تضمن سلامة النظم الإيكولوجية“.

4- من أجل ثورة في الخدمات العامة

”يواجه اليسار مهمة الدفاع عن أنظمة الرعاية الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى بناء ... نموذج دولة اجتماعية متقدمة ... فالتعليم، ورعاية الأطفال والعجزة والمسنين، والرعاية الصحية، وتوفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، والطاقة، والنقل العام، والخدمات البريدية، والرياضة والثقافة ليست سلعاً، بل هي خدمات عامة تعتمد على مسئولية الدولة“. يطالب اليسار بحصول الجميع على هذه الخدمات وغيرها، والتي يجب أن تكون موجهة نحو احتياجات المواطنين، وليس تجاه المصالح الاقتصادية، ويرفض بشدة الخصخصة في هذه المجالات.

5- من أجل ثورة للمساواة

تحرير المرأة بالنسبة لليسار المتحد هو فلسفة وهو الذي يحدد لغة الحزب وأعماله وممارسته السياسية. لذا فتحرير المرأة هو العمود الفقري لسياسات اليسار المتحد من أجل تحويل المجتمع. يناصر اليسار المتحد المساواة بين مثليي الجنس والشراكات الغيرية، ويعارض جميع أشكال التمييز أو الهيمنة على أساس التفضيل الجنسي.

6- من أجل ثورة ثقافية

علاوة على ذلك، يدعم اليسار المتحد الثورة الثقافية، ويسعى إلى دعم العمل الثقافي بقوة أكبر وجعل الوصول إلى الثقافة غير معتمد على الدخل. مثل التعليم، يجب أن لا يكون العمل الثقافي خاضعا لآليات السوق. في هذا السياق، يدعو اليسار المتحد إلى ثقافة سياسية جديدة في أسبانيا.

7- من أجل ثورة من أجل السلام

من وجهة نظر اليسار المتحد، فإن "الأزمة الإنسانية" هي نتاج النظام الرأسمالي والإمبريالية، والتي دمّرت المؤسسات الدولية والديمقراطية. استخدام العنف، وانتهاك للقانون الدولي، والتأخير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والنمو في تجارة الأسلحة الدولية، في نظر اليسار الأسباني، هي أدوات في الصراع على الموارد. هذا الصراع يعرقل التنمية في العديد من البلدان ويعرض الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم إلى الموت والجوع والفقر. وينادي الحزب بإجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة، وينتقد العجز الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، في منندياته ومناقشاته، وافق الحزب مع المواطنين على برنامج فوري من 20 نقطة، تضمنت أكثر المطالب المركزية الملحة لليسر المتحد، مثل:

- حد أدنى للأجور مقداره 1100 يورو
- دخل أساسي مضمون، مقداره مبدئيا 586 يورو
- وضع سقف للمدخلات العالية
- نظام بنوك عامة
- وضع حد لخصخصة الخدمات العامة
- إصلاح النظام الانتخابي
- مزيد من الديمقراطية المباشرة، مثل التشريعات الشعبية على جميع المستويات
- ديمقراطية الثقافة والاتصالات، على سبيل المثال من خلال حرية الوصول إلى البرامج

- إغلاق جميع قواعد حلف شمال الأطلسي في أسبانيا
- سحب القوات الأسبانية من أفغانستان وليبيا
- خفض سن التقاعد، أولاً إلى 65 سنة وعلى المدى الطويل إلى 60 سنة.

■ نتائج الانتخابات والاستنتاجات الأولية

الجدول 5: نتائج انتخابات 2011 بالمقارنة مع نتائج 2008³¹

الحزب	التوجه	الأصوات في 2011	النواب في 2011	النواب في 2008	الأصوات في 2008
الحزب الشعبي	حزب محافظ	10866566	44.63%	186	10278010
حزب العمال الاشتراكي	حزب ديمقراطي اجتماعي	7003511	28.76%	110	11289335
التقارب والوحدة	حزب ليبرالي كاتالوني	1015691	4.17%	16	779425
اليسار المتحد/ القائمة الخضراء	حزب يساري راديكالي / الكاتالونيون الخضر	1685991	6.92%	11	969946

31. راجع. وزارة الداخلية الأسبانية: http://www.generales2011.mir.es/99CG/DCG99999TO_L1.htm

تحالف أمايور *Amaiur	حزب يساري باسكي	334498	%1.37	7			
حزب الاتحاد، التقدم والديمقراطية	حزب ليبرالي	1143225	%4.70	5	1	306079	%1.19
الحزب القومي الباسكي	حزب باسكي محافظ	324317	%1.33	5	6	306128	%1.19
اليسار الجمهوري في كتالونيا	حزب كتالوني يساري قومي	256393	%1.05	3	3	298139	%1.16
الكتلة الجاليزية القومية	حزب قومي يساري جاليزوني	184037	%0.75	2	2	212543	%0.83
الائتلاف الكناري	حزب إقليمي وسطي كناري	143881	%0.59	2	2	174629	%0.68
تحالف الالتزام	حزب جهوي يساري فالنسي	125306	%0.51	1		29760	%0.12
منتدى مواطنين أستريّة	حزب جهوي يميني أستري	99473	%0.40	1			
ائتلاف نعم للمستقبل**	حزب محافظ نافاري باسكي	42415	%0.17	1			

* اسم موقع تاريخي في بلاد الباسك. وتشمل هذه القائمة المجتمعّة يوسكال هاريا بلدو وهو تحالف لأحزاب يسارية انفصالية. خاضت انتخابات الباسك الإقليمية في مايو 2011 تحت اسمه.

** (بالباسكية: Geroa Bai)

فاز الحزب الشعبي المحافظ بأكثر من 44% من الأصوات، مقارنة مع 39.94% في انتخابات سنة 2008، واحتل 186 مقعدا للحصول محققا غالبية مطلقة. وهذه الأغلبية تتيح له تنفيذ سياساته في السنوات المقبلة بدون أية مشاكل لأنه يحكم أيضا في غالبية المناطق في أسبانيا. بعد عدد من السنوات، أصبح بالتالي لدى أسبانيا أغلبية سياسية واضحة مرة أخرى، وهي ليست تحت حكم حكومة أقلية. أما حزب العمال الاشتراكي الذي كان حاكما حتى ذلك الوقت فله أحد عشر مقعدا فقط ونحو 28% من الأصوات (2008: 43.87%)، وكانت هذه أسوأ نتيجة انتخابية له منذ أن أصبحت أسبانيا بلدا ديمقراطيا في نهاية السبعينيات من القرن الماضي. ومع ذلك كان نصر المحافظين وكأنه هزيمة للاشتراكيين، حيث خسر الحزب الاشتراكي نحو 4 مليون صوت مقارنة مع الانتخابات السابقة، في حين حصل الحزب الشعبي على 600 ألف صوت فقط. وقد كشفت استطلاعات ما بعد الانتخابات أن زهاء 2 مليون من الناخبين السابقين للحزب الاشتراكي قد بقوا ببساطة بعيدا عن صناديق الاقتراع. وللأغلبية المطلقة التي حققها الحزب الشعبي شائبة أخرى: فمجموعه كان 1.2 مليون صوت أقل من الأصوات التي فاز بها الحزب الاشتراكي في سنة 2008 - ونتيجة لذلك كان بالكاد قادرا على تشكيل حكومة أقلية.

وقد اتبعت أسبانيا النموذج البرتغالي في استبدال الحكومات التي يقودها الاشتراكيون بحكومات يقودها المحافظون؛ اليونان هي الدولة الوحيدة التي من غير المرجح أن تتبع هذا النموذج في 2012. مع ذلك، يجب أيضا أن ينظر إلى الانتخابات على أنها انتصار لليسر الأسباني، لأن اليسار المتحد كان قادرا على زيادة أصواته بنسبة 3.2%، في أعقاب "بارقة الأمل" التي قدمتها الانتخابات الإقليمية في أيار/ مايو. مقارنة مع الانتخابات الماضية، ضاعف اليسار المتحد أصواته تقريبا، وهو الآن مرة أخرى واحد من أقوى أحزاب اليسار الراديكالي في الاتحاد الأوروبي، مستعيدا الدور الذي لعبه خلال التسعينيات من القرن الماضي. كان اليسار المتحد قادرا على كسب أصوات ناخبي الحزب الاشتراكي الذين خاب أملهم بالحزب وأيضاً من حركة الاحتجاج. ومن خلال دمج الفئات الاجتماعية الواسعة في صياغة أهدافه السياسية والبرنامجية، أعاد الحزب مرة أخرى تأسيس علاقاته مع المجتمع، وبالتالي استعاد الموقع الذي احتله خلال الثمانينيات من القرن الماضي، عندما ظهر اليسار المتحد كمشروع سياسي من حركة السلام ومناهضة الناتو. والشئ المثير للاهتمام في تطور اليسار المتحد في السنوات الأخيرة هو أن الحزب كان على شفا الانقسام أو الحل ولكنه استطاع أن يتطور إلى حزب بدرجة عالية من الثقة بالنفس سنة 2011، وهو تحول يستند في المقام الأول على الإصلاحات الداخلية. فالمنسق العام لليسر المتحد، كايو لارا، دفع

برنامجه "لإعادة التأسيس والديمقراطية" باستمرار واستطاع أخيراً أن يحقق النجاح. لذا فإن الحزب هو بالتالي لا يزال، أو قد أصبح مرة أخرى، موضوعياً وبرامجياً، الأكثر حداثة وتقدمية بين أحزاب اليسار الراديكالية الأوروبية. فلقد نجح في الجمع بين كونه حركة معارضة للسلطة على المستوى البرلماني وخارج البرلمان أيضاً، وتمكن في الوقت نفسه من تعزيز صورته البرنامجية كتحالف للأحزاب الحمراء والخضراء.

حزب اليسار في ألمانيا

كورنيليا هيلدبراندت

يرفض حزب اليسار في ألمانيا (دي لينكه DIE LINKE) أن يخضع لعالم "تقرر فيه بضع مئات من الشركات آفاق حياة المليارات من الناس، تنقطع فيه أية آمال لدول كاملة في المستقبل بسبب الاستغلال الوحشي والحروب على المواد الخام والأسواق وبسبب الإمبريالية" لذلك سيتحد حزب اليسار مع قوى النقابات العمالية والحركات الاجتماعية، وغيرها من الأحزاب اليسارية، والمواطنين من ألمانيا وأوروبا والعالم في البحث عن بديل اجتماعي، "من أجل بناء مجتمع الاشتراكية الديمقراطية الذي تكون فيه حرية كل فرد هي الشرط لتطوير جميع الأفراد تضامنياً". ولهذا السبب صاغ حزب اليسار نهجه الاستراتيجي في المسودة الأولى لبرنامج الحزب في 2011.

كانت هناك ثلاث أفكار أساسية جمعت مع بعضها البعض في البرنامج:

أولاً: الحرية الفردية وتطوير إمكانيات كل شخص عن طريق التقسيم المتساوي اجتماعياً في الظروف لإتاحة حياة من حرية الإرادة من خلال التضامن؛

ثانياً: إخضاع الاقتصاد وسبل الحياة إلى تنمية التضامن والحفاظ على الطبيعة؛ و،

ثالثاً: تحقيق هاتين الفكرتين من خلال عملية تحريرية "يتم فيها التغلب على سيادة رأس المال من قبل القوى الديمقراطية والاجتماعية والبيئية وينشأ من خلالها مجتمع قائم على الاشتراكية الديمقراطية"².

الهدف من هذه المقالة هو إظهار قدرة حزب اليسار على متابعة مثل هذا المسار الطموح.

1. هيئة البرنامج، برنامج حزب اليسار (دي لينكه) - http://www.die-linke.de/fileadmin/download/do-kumente/englisch_die_linke_programm_erfurt.pdf?PHPSESSID=1ce0462ad3138d351c1c93c65d-8159fe

2. المرجع السابق.

■ مكان الحزب في النظام الحزبي

عمل وجود حزب اليسار في ألمانيا على تغيير النظام الحزبي الألماني. مع وجوده المستقر منذ سنة 2005، والذي تأكد في انتخابات البوندستاغ (مجلس النواب الألماني) في 2009، تجمد النظام الحزبي الألماني غير واضح المعالم والمكون من 5 أحزاب في بنية من حزبين جماهيريين كبيرين هما الحزب المسيحي الديمقراطي (المحافظون) والحزب الديمقراطي الاشتراكي (ديمقراطيون اشتراكيون)، وثلاثة أحزاب متوسطة الحجم هي: الخضر، والحزب الديمقراطي الحر (الليبراليون)، وحزب اليسار. وجميع هذه الأحزاب الخمسة تتنافس مع بعضها البعض تنافسا مفتوحا ولا يوجد هناك تماثل بنيوي، بمعنى أنه ليس لدى أي من المعسكر البرجوازي الليبرالي المحافظ أو المعسكر اليساري المحتمل الذي يتألف من الحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الخضر وحزب اليسار أغلبية بنيوية.

”هذه الصفة الفضاضة تفسر ميلا لخيارات ائتلافات مفتوحة، و التي تغيرت جذريا لأن قدرة الأحزاب الجماهيرية على الحفاظ على السيطرة على داعميها قد تآكلت على مر السنين، ونظرا أيضا لتأسيس حزب اليسار الجديد. في حين أنه في سنة 1998 كان الحزبان الجماهيريان، الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاشتراكي، يمثلان 37.5 مليون ناخب، أو 76.1% من الأصوات المدلاة، و 61.7% من كامل الناخبين، إلا أنه وبحلول سنة 2009 انخفضت هذه الأرقام والنسب إلى 24.6 مليون صوت، و 56.8% من الأصوات و 39.7% من كامل الناخبين، مما يعني أن هذين الحزبين قد فقدوا ثلث أصواتهما منذ 1998“³.

وكانت النتيجة الحاجة المتزايدة لائتلافات من ثلاثة أحزاب. ولقد فشلت محاولات تشكيل ائتلاف حاكم أحمر- أحمر- أخضر في انتخابات هيس في 2008 وفي ويستفاليا شمالي نهر الراين في 2010، بسبب رفض الحزب الاشتراكي الديمقراطي أية مشاركة في الحكومة لحزب اليسار ورفضه أيضا للمشاركة في أية حكومة تتسامح معه. في سارلاند في سنة 2009، تم نسف إمكانية تحالف أحمر - أحمر- أخضر من قبل حزب الخضر، الذي رأى حزب اليسار في إبعاده عن برلمان الولاية بمثابة ”أفضل ضمانة لتغيير الحكومة“⁴.

3. هورست كارس (2009): رابحان وخاسر (Zwei Gewinner ein Absturz) تقييم مباشر للأحزاب والحركات الاجتماعية في دوائر مؤسسة روزا لوكسمبورغ للحوار: <http://www.rosalux.de/themen/parteien-und-soziale-bewegungen/deutsch/parteien-und-bewegungen/wahl-demokratie/specials/parteien-und-soziale-bewegungen/deutsch/parteien-und-bewegungen/wahl-analysen/zwei-gewinner-ein-absturz.html>; accessed July 1, 2010

4. أوسكار لافونتين: أغلبية حمراء- حمراء وإمكانية تغير الحكومة إذا فشل حزب الخضر، Rot-rote Mehrheit und Regierungswechsel möglich bei Scheitern der Ökopartei، آب / أغسطس 2009.

مع الانهيار المبكر لحكومة الولاية المشككة من المحافظين والليبرالي والخضر سنة 2012، فإن الخيار الوحيد الذي لم يكن مفتوحا عندما تحركت الولاية إلى انتخابات جديدة هو تحالف الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب اليسار، والآن بسبب فيتو الحزب الاشتراكي الديمقراطي على هذا الخيار. في انتخابات البوندستاغ في 2009، أصبح حزب اليسار رابع أقوى حزب بحصوله على 11.9% من الأصوات و76 مقعدا في البوندستاغ الألماني. ولدى الحزب أيضا ثمانية مقاعد في البرلمان الأوروبي، وفي اليسار الأوروبي المتحد / واليسار الأخضر الشمالي، وأكثر من 200 مقعد في برلمانات 13 ولاية من أصل 16 وأكثر من 6200 مقعد في المجالس المحلية.

كان العامل الحاسم في نجاح حزب اليسار في انتخابات البوندستاغ هو المسألة الاجتماعية. اجتذب الحزب الأصوات كحزب يعبر عن احتجاج جميع الألمان على تفكيك النظم الاجتماعية والديمقراطية تحت ما يسمى بـ "أجندة 2010"، وحزب يمكن أن يضمن أجورا لائقة، وكرامة العمل، وأمن معاشات الشيخوخة وسياسة تعليمية جيدة. كان معظم ناخبي حزب اليسار من العمال من ذوي الياقات الزرقاء والعاطلين عن العمل والنقابيين والمتقاعدين. ولقد صوت لحزب اليسار شخص واحد عاطل عن العمل من أصل أربعة. ويميل الحزب بشكل متزايد ليصبح "حزبا للرجال"، بحصوله على 13.3% من أصوات الذكور في 2009، مقابل 10.6% من أصوات الإناث. ورغم نجاحه الانتخابي، فقد كان الحزب غير قادر على الوصول إلى مجموعات الناخبين التحررية الاجتماعية. أما نتائجه الانتخابية في معاقلة السابقة في ألمانيا الغربية - مثل المدن الجامعية - فقد فشلت في تلبية التوقعات.

ارتبط نجاح حزب اليسار أيضا مع خيار السلطة السياسية الذي اتخذته الحزب كجزء من مشروع سياسي محتمل لمنع وصول حكومة ليبرالية- محافظة، على الرغم من أن أبسط الشروط المسبقة، من حيث السياسات الحزبية، لمشروع أحمر - أحمر - أخضر على المستوى الاتحادي كانت غائبة. فالمعضلة السياسية، كما أشار إليها يورغ برييل (Jörg Prell) في تحليله لنتائج انتخابات هيس - تكمن في أن "الكثير من الرفاق كانوا بالفعل يراهنون على قوة دفع من اتجاه مختلف: دفع من "الشوارع" كرد فعل جماهيري على الأزمة"⁵. فالقوة البرلمانية لحزب اليسار منذ تأسيسه في 2007 لم تترافق حتى الآن مع أي تعزيز مقاوم من خارج البرلمان.

5. يورغ برييل (2009)، مسائل هيسية في انتخابات البوندستاغ (Hessische Aspekte der Bundestagswahl).

<http://www.rosalux.de/themen/parteien-demokratie/publikationen/publikation/datum/2010/01/24/der-blick-in-die-laender-1/thema/sprachen/parteien-demokratie/priorisierung-regional.html>

الشيء الوحيد الذي يميز حزب اليسار عن بقية الأحزاب الأخرى أنه يتوجب عليه أداء مهام متناقضة في النظام الحزبي الألماني، نتيجة استمرار الاختلافات الإقليمية بين الناخبين في شرق وغرب ألمانيا. وهكذا، في انتخابات البوندستاغ في 2009، فاز حزب اليسار بما يعادل 26.4% من الأصوات في ست ولايات شرقية، ليصبح أقوى أو ثاني أقوى حزب في كل واحدة منهم. أما في الولايات الغربية العشرة، حيث يؤدي حزب اليسار في المقام الأول دور المناصر لدولة الرفاه وحزب الاحتجاج، فقد كانت نسبة أصواتها 8.3%. في هذه الولايات، ينحدر ناخبو الحزب بشكل أساسي من الطبقات الاجتماعية الدنيا، وهم غالبا ما يكونون من الرجال في منتصف العمر من ذوي المؤهلات التعليمية المتوسطة أو المنخفضة. أما في الولايات الشرقية، فحزب اليسار "هو حزب للجميع - لا ينبغي استبعاد أحد"، سواء من داعميه الانتخابيين أو من حيث صياغة مواقفه السياسية. ومع أن ناخبيه أيضا هنا هم من الطبقات الاجتماعية الدنيا، ولكن هناك أيضا ذوو الياقات البيضاء والموظفون المدنيون والمزارعون والمثقفون النقديون، والتلاميذ الصناعيون وهناك أيضا بشكل خاص المتقاعدون. وفي الولايات الشرقية أيضا، فإن ناخبي حزب اليسار هم من الرجال والنساء وبأعداد متساوية، وتُظهر نتائج صورة أكثر اتزاناً فيما يتعلق بالمؤهلات التعليمية الرسمية.*

الجدول 1: نتائج حزب اليسار حسب مهنة وتعليم وعمر الناخبين / نسب مئوية

الولايات	الولايات	المجموع	
الشرقية	الغربية	11.9%	
26.4%	8.3%	أصوات حزب	
أصوات حزب	أصوات حزب	اليسار	
اليسار	اليسار		
31	12	17	العمال ذوو الياقات الزرقاء
29	8	12	العمال ذوو الياقات البيضاء
26	6	8	موظفو الخدمة المدنية
21	6	8	العاملون لحسابهم الخاص
28	9	12	الحاصلون على الدراسة المتوسطة
30	9	14	الحاصلون على شهادة ثانوية أولى (O-Level)
28	6	1	الحاصلون على شهادة ثانوية ثانية (A-Level)
23	10		أقل من 30-
26	9		30 - 44 -
33	10		45 - 59 -

الاختلافات في مواقف الناخبين في الشرق والغرب تجاه الحزب أدت إلى بروز وجهات نظر مختلفة عن الحزب حتى بين قياداته: فالزعماء الإقليميون في الغرب ينظرون إليه باعتباره حزبا احتجاجيا؛ فيما يراه الزعماء في الشرق حزبا جماهيريا. من جهة، يسود الرأي القائل بأن مفهوم الحزب الجماهيري يخفف من تركيزه على المحرومين اجتماعيا، هو مفهوم غير محدد، ويتناقض مع الصورة الذاتية للحزب كحزب طبقي يمثل الطبقة العاملة والعاطلين عن العمل. أما الرأي المناقض لهذا فيقول أن مقارنته في كونه حزبا احتجاجيا ينتمي إلى الجماعات المحرومة اجتماعيا تستثني مجموعات مهمة من الناخبين في وسط المجتمع من التصويت لحزب اليسار، وبذلك يتمسح الحزب في دوره المعارض، وبالتالي التخلي عن أي فرصة لصياغة السياسات الألمانية كحزب حاكم. ولكن هذا هو بالضبط ما يتوقعه الناخبون من حزب اليسار في الولايات الشرقية

وكما انعكس في نتائج الانتخابات بفوز الحزب بأكثر من 20% من الأصوات. وكان حزب اليسار في حكومات ائتلافية في مكلنبورغ هيثر بوميرانيا، وفي برلين لمدة عشر سنوات قبل 2011؛ وهو حاليا في حكومة البراندنبورغ، وفي جميع الحالات جنبا إلى جنب مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي . في الشرق، وكذلك في سارلاند، يفوز حزب اليسار أيضا بنسبة 20% أو أكثر، ويُنظر إليه بأنه ”الحزب الذي يهتم“. في الغرب، فإنه لا يزال غير موجود في جميع برلمانات الولايات، ولا توجد هناك آفاق لدخوله حكومات الولايات، وقد فاز بأقل من 23% من مقاعد مجالسها.

بعد انتخابات البوندستاغ في 2009، تغير موقع حزب اليسار في النظام الحزبي، فمع تشكيل تحالف ليبرالي - محافظ، أصبح الآن يتشارك دوره في المعارضة مع الاشتراكيين الديمقراطيين وحزب الخضر. وقد ضاعت الأغلبية الحسابة لثلاثة أحزاب على يسار الوسط، والتي كانت موجودة في 2005⁶، ولا يعود ذلك كثيرا إلى قوة أحزاب يمين الوسط بل إلى انهيار الحزب الاشتراكي الديمقراطي، والذي شهد تراجع الدعم له إلى النصف مقارنة مع سنة 1998 حتى وصل إلى 23%، وهو أسوأ حضور له منذ 1890⁷. فلقد خسر 1.49 مليون ناخب لحزبي اليسار والخضر فقط 1.05 مليون ناخب للحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الحر، في حين بقي 1.6 مليون ناخب من ناخبي الحزب الاشتراكي الديمقراطي في منازلهم. لقد خسر ناخبين من جميع الفئات العمرية، ولا سيما من بين الشباب: 20%، وأكثر من ذلك، 21%، بين الشباب. كما وعانى أيضا خسائر فوق المتوسطة في صفوف ناخبيه التقليديين: العاملون ذوو الياقات البيض والزرق والنقاييون. وعلى الرغم من أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد تعافى بعض الشيء في صناديق الاقتراع وكذلك في انتخابات الولايات، ولكنه يبدو عالقاً عند نسبة الـ 30% على الصعيد الوطني، بعد أن تعزز موقع كل من حزب اليسار وحزب الخضر على المدى الطويل، جزئياً على حساب الحزب الاشتراكي. في أية حال، لم يعد بإمكان حزب اليسار أن يعرف نفسه بالإشارة إلى ضعف الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

لذلك، وفي حال كانت هناك إمكانية لوجود أغليات اجتماعية وسياسية من أجل التغيير السياسي للمسار، يجب على حزب اليسار أن يحدد علاقته بالحزب الاشتراكي الديمقراطي بشكل أكثر وضوحاً. حالياً، يعمل حزب اليسار، والحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الخضر في المعارضة بشكل مستقل عن بعضهم البعض، مع عدم وجود مشروع سياسي أو اجتماعي مشترك واضح. وعلاقة حزب اليسار بالحزب الاشتراكي الديمقراطي

6. فارن. كارس (2009) مرجع سابق.

7. ترك الانتخابات جانبا قبل استيلاء النازيين على السلطة بقليل وبعد ذلك أيضا.

غير واضحة. جيسين لوتزج (Gesine Löttsch)، واحدة من الرئيسين المشتركين لحزب اليسار، لا تنظر إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي باعتباره عدواً بل كحزب يمكنها تخيل إمكانية التعاون معه.⁸ على النقيض من ذلك، فإن زميلها، كلاوس إرنست (Klaus Ernst) كان قد أعلن أن انسحاب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الجزئي من برنامج إصلاح سوق العمل المعروف بإسم هارتس 4 منذ انتخابات البوندستاغ هو في الواقع خطوة أولى، ولكنها لا تزال غير كافية. فهو يؤمن بأن على الحزب الاشتراكي، كي يكون قادراً على الحكم، ولتلقى الدعم من حزب اليسار، أن يخضع لعملية تغيير في أفرادها وأن يأخذ خطوات مثل فرض الضرائب على الثروة، أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فعليه أن يطالب بانسحاب الجيش الألماني من أفغانستان.

في البرنامج الجديد لحزب اليسار، الذي نشر في تشرين أول/أكتوبر 2011، كانت الإشارات الوحيدة للاشتراكيين الديمقراطيين إشارات تاريخية، لأن حزب اليسار يرى في المفاهيم المؤسسة للحزب الاشتراكي الديمقراطي جزءاً من تراثه التاريخي هو كحزب. من ناحية أخرى، كانت الإشارات إلى حزب الخضر انتقادية إلى حد كبير لحكومة الأحمر والأخضر في الفترة 1998 - 2005. تتحدث الديباجة بشيء من الغموض أن حزب اليسار يختلف عن كل تلك الأحزاب التي تخضع بإيمان لرغبات قوى الاقتصاد وبالتالي فإنه من الصعب تمييزهم عن بعضهم البعض. ويرى حزب اليسار نفسه في المعارضة الاجتماعية والسياسية الأساسية للنيلولبرالية والسيادة الرأسمالية والسياسة الإمبريالية والحرب.

فهو يصف واحدة من أهم مهامه تغيير ميزان العلاقات الاجتماعية للسلطة من أجل تنفيذ تحول مبني على التضامن للمجتمع وللديمقراطيين اليساريين، والسياسات الاجتماعية والبيئية والسلامية من خلال تغيير علاقة القوة والملكية. وهذا يشمل نظاماً اقتصادياً ديمقراطياً "من أجل نظام اقتصادي ديمقراطي مختلف يخضع تنظيم السوق للإنتاج والتوزيع لتأطير وضوابط ديمقراطية واجتماعية وبيئية. عليه أن يكون مبنياً على أساس ملكية عامة مسيطر عليها ديمقراطياً لخدمة المصلحة العامة، والبنية التحتية الاجتماعية، وفي صناعة الطاقة وفي القطاع المالي. إننا نريد تنشئة اجتماعية ديمقراطية لمجالات بنوية أخرى ذات صلة على أساس الدولة والبلدية، والتعاونيات أو ملكية القوى العاملة".⁹

8. جيسين لوتزج، الحزب الاشتراكي الديمقراطي ليس عدواً، (<http://www.welt.de/politik/deutschland/article6292554/Gesine-Loetzsch-Die-SPD-ist-nicht-mein-Feind.html>; accessed July 1, 2010).

9. هيئة البرنامج، برنامج حزب اليسار (دي لينكه) - (http://www.die-linke.de/fileadmin/download/doku-memento/englisch_die_linke_programm_erfurt.pdf?PHPSESSID=1ce0462ad3138d351c1c93c65d8159fe).

من أجل تحقيق ذلك، ستكون هناك حاجة لتحالف يساري مجتمعي واسع. أما التحالفات السياسية الضرورية لهذا، فيعتقد المؤلفون، بأنها يجب الدخول فيها فقط إذا ما كانت تدفع باتجاه تغيير سياسي في توجه الحكومة والمجتمع، وإذا تمت الموافقة على المطالب الأساسية لحزب اليسار، مثل انسحاب الجيش الألماني من أفغانستان، وإلغاء قوانين العمل النيوليبرالية هارترس 4، وإدخال حد قانوني أدنى للأجور، والتخلي عن خطة رفع سن التقاعد إلى 67 عاما، وتنفيذها بجدية.

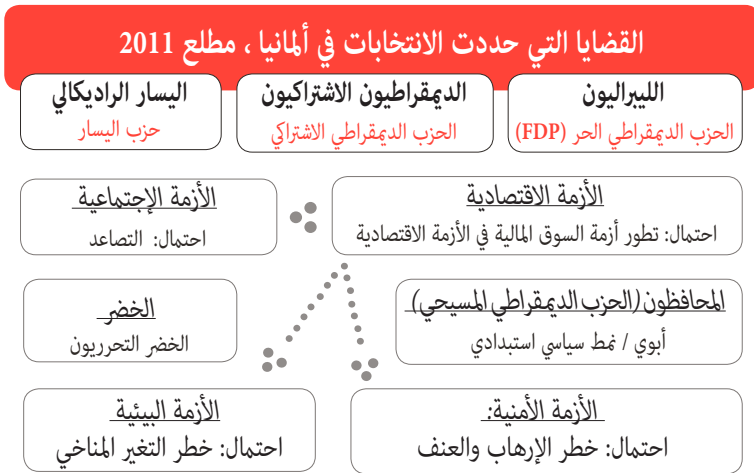
■ حزب اليسار بعد انتخابات 2011

كانت انتخابات برلين التي جرت في شهر أيلول/ سبتمبر 2011 آخر انتخابات في دورة تلك السنة الانتخابية لسبع ولايات واثنين من الانتخابات البلدية على مستوى الولاية. كان حزب اليسار قادرا على فرض نفسه كقوة سياسية من أجل العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، في كل هذه الانتخابات تراجعت نتائج الحزب تراجعا ملحوظا مقارنة مع نتائجه في انتخابات البوندستاغ في 2009، والتي فاز فيها بـ 11.9% من الأصوات على الصعيد الوطني.

وعلى الرغم من أن المعسكر البرجوازي لم يكن لديه استراتيجية موحدة للأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، لم ينجح حزب اليسار في أن يصبح جزءا من تحالف اجتماعي وسياسي بديل. على العكس من ذلك، يجري مناقشة خيارات تحالف بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي والخضر، لا تشمل حزب اليسار، كبداية سياسية ممكنة. وقد مكن القبول الاجتماعي المتزايد لحزب الخضر سنة 2011 مكنه من أن يوصل مرشحه لمنصب رئيس وزراء ولاية فورتمبيرغ - الولاية الكبيرة المزدهرة في الجنوب الغربي - للمرة الأولى في تاريخ ألمانيا الحديثة. نظرا للتطورات الحقيقية نحو إحياء النيوليبرالية بوسائل استبدادية، والتكامل النيوليبرالي العميق للاتحاد الأوروبي، بدت فكرتهم عن "صفقة خضراء جديدة" البديل السياسي الوحيد المقبول والقادر على الفوز بدعم من قطاعات رئيسية في المجتمع. هذا التطور نحو رأسمالية خضراء وجد أول تعبير سياسي واضح له في التخلص التدريجي من المحطات النووية الذي أعلنت عنه الحكومة الاتحادية في مارس 2011، في أعقاب الكارثة النووية في فوكوشيما باليابان. نتيجة لذلك، أصبحت الطاقة والمناخ قضايا حاسمة في انتخابات برلمانات ولايات بادن فورتمبيرغ وراينلاند بالاتينات المجاورة لها، حيث دخل حزب الخضر الحكومة أيضا كشريك ثانوي للحزب الاشتراكي الديمقراطي. وقد فشل حزب اليسار في الولايتين بالفوز بمقاعد.

وبالتالي فإن التركيبة المتغيرة للصراع الاجتماعي غيرت أيضا في مدى إدراك الأزمة المالية والاقتصادية والبيئية وأزمة الطاقة فضلا عن أزمة الأمن المزعومة (الإرهاب، وموجات الهجرة وما إلى ذلك) والتأكيد على هذه الأزمات. فمن خلال تقديم لوائح عمل منخفضة الزمن، وحزم التحفيز الاقتصادي ومخطط المكافأة "النقد مقابل السيارات القديمة"، تم في الواقع صد التراجع الاقتصادي في سنة 2009 بالنسبة لغالبية الناس بواسطة تدابير بنيوية محافظة. وهكذا تم الحفاظ على الشروط من أجل إعادة توسيع الإنتاج والحد من البطالة بسرعة، فور تجدد الطلب. في هذا السياق، فإن المسألة الاجتماعية خسرت أهميتها، لا سيما في شتوتغارت، المقر الرئيسي وموقع إنتاج شركة مرسيدس بنز - وعاصمة بادن فورتمبيرغ. طور الحزب الديمقراطي المسيحي استراتيجية اقتصادية محافظة موجهة للتصدير، جنبا إلى جنب مع زيادة مكافحة الإرهاب والسياسة الأمنية الاستبدادية. ورد الخضر بـ "الاتفاق الأخضر الجديد" والذي يهدف إلى الربط بين السياسات الاقتصادية والتغيير في سياسة الطاقة مع التأكيد أيضا على ضرورة زيادة الدمج الاجتماعي والديمقراطية. وبالتالي فإن مطالب حزب اليسار للتوزيع العادل اجتماعيا لأعباء الأزمة فشلت في أن تحدث صدى لدى الجمهور.

الشكل 1: الصراعات التي أثرت في انتخابات ربيع 2011



في بادن فورتمبيرغ، أدت هذه التركيبة إلى هزيمة حكومة الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الحر من قبل أول تحالف أخضر وأحمر في ألمانيا - رئيس وزراء من حزب الخضر يحكم بدعم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بدلا من العكس. وبالكاد لعب حزب اليسار أي دور في النقاش العام الذي كان يهيمن عليه ليس فقط التركيز على قضايا الطاقة والمناخ، ولكن التباين في الأسلوب السياسي: النمط السلطوي مقابل المثل التحررية.

في انتخابات ولاية بريمن في شهر مايو، كانت قضية البيئة/الطاقة تزال مهمة، ولكنها لم تعد هي القضية الحاسمة؛ حيث عادت المسألة الاجتماعية مرة أخرى إلى قمة جدول الأعمال السياسي. ومع ذلك، لم يتمكن حزب اليسار مرة أخرى من تحقيق النتائج التي حققها في انتخابات الولاية السابقة في 2007 وفي انتخابات البوندستاغ في 2009. وينطبق الشيء نفسه على الانتخابات التي تلت في سبتمبر 2011 في الولايات الشرقية من مكلنبورغ فوربومرن وبرلين. يمكن لحزب اليسار فرض نفسه كحزب يطالب بالعدالة الاجتماعية، ولكنه جوبه (وخاصة في برلين، حيث كان حزبا في الحكومة) بزيادة عمليات التجزئة نتيجة للتدابير النيوليبرالية التي فرضت على المستويين الاتحادي والأوروبي والتي كان يجب أن ينفذها محليا. لذلك، فإن مشاريعه الاجتماعية الناجحة، وخاصة في مجالات سوق العمل والسياسة الاجتماعية، كانت بالنسبة للناخبين أقل أهمية.

ولكن مع نهاية الانتخابات في 2011، بقي حزب اليسار ذا مصداقية كحزب مدافع عن العدالة الاجتماعية وكحزب لا يزال قادرا على ضمان ولاءات العمال والعاطلين عن العمل. وهو يحقق نتائج فوق المتوسط بين الناخبين من الفئة العمرية 45 - 59 عاما وفي شرق ألمانيا يجتذب الناخبين الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة. ومع ذلك، فإن جاذبيته للناخبين الأصغر سنا ما زالت أقل من المتوسط، وما زال يخسر قوته على نحو متزايد لدى الفئة العمرية من 34 - 45 سنة، وهو الجيل الذي تهيمن على خبرته الاجتماعية والسياسية ظروف عمل ومعيشة التطور ما بعد الفوردي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجديدة.

الجدول 2: البنية الاجتماعية لناخبي وأعضاء حزب اليسار

الأعضاء 2009	انتخابات البوندستاغ 2009	ساكسونيا انهالت في الشرق (2011)	بادن فورتمبيرغ في الغرب (2011)	برلين (منقسمة سابقا) (2011)
18%	11%	25%	5%	14%
32%	5%	22%	3%	10%
12%	4%	15%	1%	11%
53%	4%	26%	2%	15%
4%	6%	n.k	n.k	n.k
8%	15%	35%	12%	16%

وهكذا، فإن النتائج في انتخابات 2010 و2011 تعكس الأثر الاجتماعي لحزب اليسار، والقيمة العملية الحالية التي يضيفها عليه الجمهور، وجاذبية مقترحاته السياسية، وأيضاً جاذبية قيادته. ما أصبح واضحاً هو قوة الحزب كشريك في مسائل العدالة الاجتماعية، ولكن أيضاً عجزه في تطوير برنامجه واستراتيجيته وتنظيمه، والأهم من ذلك كله، افتقاره إلى التأصيل الاجتماعي فيما هو أبعد من التمثيل في برلمانات الولايات والبلديات وفي أكبر الولايات. ولذلك يجب على حزب اليسار أن يستخدم حضوره المتزايد في ولايات مثل ساكسونيا السفلى في شمال غرب البلاد، حيث لديه عدد كبير من المقاعد، وحيث لديه المزيد من الموارد، باعتبارها "المحرك" لتأصيل نفسه في المجتمع الأوسع، الأمر الذي ينبغي أن يكون مبنياً على أساس المعرفة بأن الوجود البرلماني ليس بديلاً عن تطوير المنظمات الشعبية المحلية.

اليوم، لا تزال نتائج حزب اليسار في استطلاعات الرأي الحالية أقل من عتبة الـ 5% في خمس من أصل عشر ولايات غربية، وتتجاوز حاجز الـ 20% في ثلاث ولايات شرقية فقط. وما زال الحزب يخسر الدعم أيضاً في معاقله الحضرية السابقة، بما في ذلك برلين. في 2011، فشل الحزب في تحقيق هدفه في الاستمرار في /أو في إقامة مشاريع ائتلافية جديدة "أحمر - أحمر" مع الحزب الديمقراطي

الاشتراكي : فقد خسر قوته في برلين، وبذلك، انتهت الحكومة التي دامت عشر سنوات هناك. وفي مكلنبورغ- بوميرانيا الغربية تراجع إلى المركز الثالث وراء المحافظين، الذين هم الآن شركاء صغار للحزب الاشتراكي الديمقراطي هناك. يفتقد حزب اليسار الآن إلى الرياح الخلفية المجتمعية التي ساعدته بين 2007 و 2009 لترسيخ نفسه كقوة سياسية ناجحة في 13 ولاية وعلى المستوى الوطني. مفهومه الاجتماعي الجديد الذي أعلن في سنة 2009 كنموذج لدولة الرفاه الاجتماعي في القرن 21 والذي يربط المسائل الاجتماعية والبيئية يفتقر إلى محرك، حيث لا توجد خطة مضادة جذابة تؤدي إلى التحول الاجتماعي والبيئي. حتى الآن، كان حزب اليسار هو الحزب الوحيد الذي "يقول الحقيقة كما هي"، والحزب الذي يسأل الأسئلة الصحيحة، ولكنه فشل في إثبات جدارته فيما يتعلق بالحلول للمستقبل. وقد وجد نفسه أيضا أنه لا يحتكر شرف رفع القضايا أو التشكيك في الظروف السائدة. في برلين على مستوى الولاية، قام بهذا الدور مؤخرا قوة سياسية جديدة تماما، هي حزب القراصنة، الذي يعتبر نفسه حزبا يساريا.

■ العضوية والتكوين الاجتماعي للحزب اليسار

لدى حزب اليسار أكثر من 78,400 عضو، نحو 37% منهم من النساء. وتبلغ نسبتهم في أحزاب الولايات الشرقية ما بين 44% و 46%. أما في أحزاب الولايات الغربية، فمتوسط هذه النسبة هو 24%. وينطبق الشيء نفسه على الأعضاء الجدد في الحزب¹⁰. لا يمكن إعطاء سوى بيانات غامضة جدا بشأن البنية الاجتماعية، بسبب نقص البيانات؛ وتعتمد هذه البيانات على منشورات حزب اليسار¹¹، وتصريحات موظفي الحزب - حيث توافرت - وقواعد بيانات وتقارير لجان الاعتمادات في مؤتمرات الحزب. وتتوافق عضوية حزب اليسار بشكل وثيق تباعا مع تأييد الناخبين الإقليمي، بمعنى أن معظم الأعضاء في الولايات الغربية هم في الأغلب من بين المنتسبين إلى الفئات المحرومة، بما في ذلك جزء كبير من عاطلين عن العمل. ولا تزال لدى العضوية في الولايات الشرقية عدد غير متناسب من المتقاعدين، رغم أن هذا ليس صحيحا بالنسبة للعضوية النشطة. ويتجسد هذا الأمر بالمندوبين لمؤتمرات الحزب، حيث أن أكثر 90%

10. المعلومات عن نزعات العضوية مستقاة من اللجنة التنفيذية لحزب اليسار، أيار / مايو 2010.

11. قارن. سورن ميسنجر/ جوناو روغنستاين: نجاح حزب اليسار: الانضمام في ضبابية برامجية (Der Erfolg der Partei die Linke. Sammlung im programmatischen Nebel) في: فيليكس بوتزلوف/شتاين هارم/ فرانز والتر (محررون): أزمة جمود أو تغيير عميق، (Patt oder Gezeitenwechsel) ألمانيا، 2009، فيزبادن، 2009.

منهم هم من الناشطين في المنظمات القاعدية أو الذين لهم أدوار في المناطق أو في هياكل الحزب في الولايات¹². في 2010، كانت نسبة ذوي الياقات الزرق وذوي الياقات البيضاء بينهم 33.8% (2008: 32.6)؛ ومن بين العاملين لحسابهم الخاص 19.5% (2008: 17.3)؛ ومن الطلاب 2.8% (2008: 2.7)؛ ومن تلاميذ المدارس 0.7% (2008: 2.0)؛ ومن العاطلين عن العمل 2.3% (2008: 3.4)؛ ومن أصحاب المعاشات التقاعدية 6.0% (2008: 5.2)¹³. إذا قارنا هذه البيانات مع تشكيلات مندوبي حزب الاشتراكية الديمقراطية ومعظمهم من ألمانيا الشرقية في سنة 1999 و 2002 و 2004، نجد أن نسبة ذوي الياقات الزرق وذوي الياقات البيضاء انخفضت من 60% في 1999 إلى 41% في 2006؛ ومنذ سنة 2007، فقد شكلوا حوالي ثلث المندوبين. أما نسبة العاملين لحسابهم الخاص فقد بقيت ثابتة نسبياً عند حوالي 20%، في حين انخفضت نسبة العاطلين عن العمل بين المندوبين لمؤتمرات الحزب. في 1999 كانت هذه النسبة 6.9%، ومنذ 2007 تأرجحت ما بين 2% و 3%. ومنذ سنة 2008 أيضاً، شكلت نسبة المتقاعدين حوالي 5% من المندوبين.

ومن بين الأعضاء الجدد، شهدت نسبة العاملين إلى العاطلين عن العمل تحولا بين 2004 و 2007. ففي حين كانت نسبة العاملين 48% ونسبة العاطلين عن العمل 52% سنة 2004، إلا أنه وبحلول سنة 2007 أصبحت نسبة العاملين 56% ونسبة العاطلين عن العمل 44%. أما الدوافع التي جعلت الأعضاء الجدد ينضمون إلى الحزب ترتبط أساساً بقضايا العدالة الاجتماعية. وتشمل هذه القضايا: التزايد في عدم المساواة الاجتماعية، وفرص عمل توفر أجراً كافياً للعيش، واستحقاقات الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية التي تسمح بحياة كريمة وحقوق متساوية للجميع، أما مسائل مثل السلام والبيئة والقضايا التربوية فكانت أقل أهمية بالنسبة لهؤلاء الأعضاء¹⁴.

12. مقارنة تقارير التحقق للمندوبين من مؤتمرات الحزب في 2004، 2006 و 2010 تبين أن نسبة المندوبين النشطين في المنظمات المحلية القاعدية ارتفعت بشكل طفيف من 22% في 2006 إلى ما يقرب من 26% في 2010. حصة المندوبين في وظائف الولايات والمناطق بقيت إلى حد ما ثابتة عند معدل 45%. ويرد في التقارير مشكلة الوظائف المزدوجة - أولئك الذين يحملون منصبا حزبيا وانتخابيا - مجموع كل البيانات منذ 2006 تنتج دائماً مجاميع تزيد عن 100%. ويبرز بشكل خاص في التقارير التغيير في نسبة المندوبين الذين هم أعضاء في النقابة، والتي ارتفعت من 44% في سنة 2006 إلى ما يقرب من 60% في سنة 2010.

13. دي لينكه (2010)، تقرير لجنة التحقق من مندوب المؤتمر الثاني للحزب

14. كاجو تنزلاف/ألكسندر ريتز (2009): بحث إحصائي عن الأعضاء الجدد في حزب اليسار، 2004/2007، (Statistische Untersuchung) der Parteieintritte DIE LINKE 2004/ 2007

الارتباط الوثيق بين الأعضاء والمؤيدين الانتخابيين يمكن إيجاده في البنية العمرية. يمتلك حزب اليسار أكبر إمكانات انتخابية بين المجموعة العمرية 46-60، وهناك ما نسبته 50% من أعضاء منظمات الولايات الغربية تتراوح أعمارهم بين 41 و60، وحوالي 25% تبلغ أعمارهم 35 سنة أو أقل، وأكثر من 3% ممن هم أكبر من 70 سنة. وتختلف هذه النسب في مؤسسات الولايات الشرقية، حيث تبلغ نسبة الأعضاء ممن هم في عمر 35 أو أقل 7% فقط، في حين أن حوالي 24% منهم تتراوح أعمارهم بين 41 و60، وأكثر من 50% ممن هم أكبر من 70 سنة. ومع ذلك، فإن البنية العمرية للعضوية النشطة، كما هو مبين، على سبيل المثال، من خلال التكوين الاجتماعي للمندوبين لمؤتمرات الحزب، مختلفة جداً.

أولاً، بقيت هذه البنية العمرية ثابتة نوعاً في السنوات ما بين 1999 و2010. نسبة المندوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 أو أقل بقيت بين 6% و7%، والذين تتراوح أعمارهم بين 25 و45، بين 13% و17%. وكانت نسبة المندوبين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 سنة و55 سنة حوالي 30%. وقد ارتفعت حصة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 55 و65 سنة قليلاً من 18% إلى 23% في 2010. منذ سنة 1999 وحتى الآن، بقيت حصة أولئك الذين أعمارهم أكثر من 65 سنة ما بين 5%.

ومع تزايد نسبة أعضاء الحزب في ألمانيا الغربية، أصبح حزب اليسار يغير من لغته ويضفي على نفسه صورة حزب شرقي. في سنة 2006، كان ما يقارب 80% من أعضائه من الولايات الشرقية، ولكن بحلول سنة 2009 انخفض هذا الرقم إلى 63%. ومنذ 2006، فقدت أحزاب الولايات الشرقية ما مجموعه حوالي 5000 عضو، في حين تمكنت أحزاب الولايات الغربية من تجنيد 13,000 عضو جديد. نشأ الوزن الشرقي والغربي في بنية الحزب في اتفاقات التعاون التي تم التوصل إليها خلال عملية اندماج الحزبين الأصليين، حزب ألمانيا الشرقية الاشتراكية الديمقراطية (PDS) وحزب البديل الانتخابي من أجل العمل والعدالة الاجتماعية (WASG)، ومعظم أعضائه هم من الحزب الديمقراطي الاشتراكي السابق في ألمانيا الغربية. بموجب هذا الاتفاق، الذي ينطبق أيضاً على صيغة اختيار المندوبين لمؤتمرات الحزب، يجب أن يكون لكل حزب سابق ممثلون متساوون العدد في جميع الهيئات. وبالتالي، فإن متوسط عدد مندوبي الولايات الشرقية شكل حوالي ثلاثة أضعاف عدد مندوبي واحدة فقط من الولايات الغربية.

هناك توقعات متناقضة أو تبادلية حصرية متناقضة من الحزب، بما في ذلك تقديم المساعدة لحياة الناس. بالنسبة للكثيرين، الحزب هو مكان للسعي المشترك للعدالة و/أو للبداية الاجتماعية، وهو بالنسبة لآخرين ملاذ لتاريخ مشترك، أو لتبادل الآراء والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية. ولكن هناك أيضا من يرى في الحزب فرصة وظيفية وفرصة لممارسة السلطة والنفوذ، أو لإيجاد حلول لمشكلته. لا يريد جميعهم أن يكونوا ناشطين؛ البعض يسره فقط دفع مستحقته، والبعض الآخر لم يجد بعد الظروف المناسبة ليصبح ناشطا. وليس من الواضح ما إذا كان حزب اليسار يريد تنظيم نفسه على المستوى الشعبي بمشاركة المبادرات المحلية والمواطنين حيث هناك مجالا واسعا للتنظيم الذاتي المحلي، أم أنه يريد التركيز على بناء مراكز الكفاءة من أجل توسيع اختصاصاته وقاعدته البرلمانية. سيكون كلا الأمرين مهمين ويجب أخذهما بعين الاعتبار عند النظر في الأهداف والعمل الجاري لبناء الحزب - على صعيدي المتطلبات المحددة والمسؤوليات العامة للحزب.

■ مسألة التنظيم والديمقراطية داخل الحزب

لحزب اليسار جذوره في تاريخ حركة الطبقة العاملة الدولية وحركة السلام، وهو حزب ملتزم بمعاداة الفاشية. إنه قريب من النقابات والحركات الاجتماعية، ويستمد قوته من الحركة النسائية والحركة البيئية. وهو يرى في نفسه حزبا تعدديا منفتحاً "لكل من يريد تحقيق الأهداف نفسها من خلال الوسائل الديمقراطية"¹⁵. وينقسم الحزب إلى منظمات على صعيد الولايات وكل عضو ينتمي إلى منظمة مناطقية تكون عادة في مكان سكناه. ويعطي حزب اليسار الأعضاء حقوقا واسعة، بما في ذلك الحق في تكوين الجمعيات مع الآخرين داخل الحزب، والحق في اقتراح التحركات في جميع أجهزة الحزب. ويمكن للأعضاء الأفراد أيضا اقتراح الحركات في جميع أجهزة الحزب كما يمكن لأعضاء الحزب تقديم هذه المقترحات على مستوى مؤتمر الحزب الوطني. ويمكن إعطاء فرصة المشاركة في العمل الحزبي للأعضاء الضيوف على الحزب الذين يتمتعون تقريبا بجميع الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء فيما عدا الحق في الاشتراك في اقتراح الأعضاء، والتصويت على المسائل المتعلقة بالنظام الأساسي،

¹⁵ دي لينكه (2007): اللائحة الوطنية لحزب اليسار، 1. هدف الحزب و اسمه، Auftrag und Name der

والترشح لانتخابات الهيئات التنفيذية، والتصويت على تسمية المرشحين للهيئات البرلمانية والبلدية. ولدى الأعضاء الحرية في تكوين الجمعيات داخل الحزب، والتي يتم الاعتراف بها على المستوى الوطني إذا ما تم الاعتراف بها على مستوى الولاية من قبل ما لا يقل عن ثمانية أحزاب في الولاية. هذه الجمعيات تعمل بشكل مستقل، وتتلقى تمويل الحزب، وغير مسموح لانتخاب المندوبين لمؤتمرات الحزب. في الوقت الحاضر هناك 22 جمعية على المستوى الوطني، بما في ذلك الاتجاهات السياسية مثل المنهاج الشيوعي، واليسار الاشتراكي والمنتدى من أجل الاشتراكية الديمقراطية، وجمعيات العمل/الفائدة التي تركز على قضايا محددة. ومن الأمثلة على ذلك منهاج البيئة، ومجموعة العمل والفريق العامل النقابية، ومجموعة عمل المعني بسياسات السلام والأمن.

يجوز إجراء عملية تصويت من قبل الأعضاء على جميع القضايا السياسية. ويمكن أن تجرى عملية تصويت الأعضاء بناء على طلب مؤسسات الدولة أو المنطقة التي تمثل ما لا يقل عن ربع الأعضاء. يمكن تقديم الطلبات من قبل ثماني منظمات على مستوى الولاية، 5000 عضو حزبي أو بقرار من مؤتمر الحزب أو اللجنة الوطنية. وتكرس المساواة غير التمييزية والديمقراطية الجندرية¹⁶ في النظام الوطني الأساسي. كما يجب أن يكون نصف جميع أصحاب المناصب في هيئات الحزب من النساء. أعضاء اللجان التنفيذية للحزب وطنية أو دولة، يجب أن يكون أصحاب المقاعد في البرلمانات الاتحادية أو دولة أوروبية أقل من نصف المجموع.

■ تطور الحزب

التكافؤ في الهيئات القيادية للحزب إلى جانب الدرجة العالية من الاستقلالية التي تتمتع بها المنظمات الإقليمية وعلى صعيد الولايات لم يشكل فقط عملية الاندماج، ولكنهما أيضاً بقيا حتى يومنا هذا الطريقة التي تم فيها الحفاظ

¹⁶ حددت المساواة غير التمييزية في الهيئات التنفيذية للحزب وفي المنظمات الإقليمية. (النظام الأساسي، الفقرة 9، حيث يرد منع أي نوع من أنواع التمييز كمبدأ أساسي للحزب). المادة 2 تنص على ما يلي: "حقوق الأقليات الاجتماعية والعرقية والثقافية في العضوية، ولا سيما الحق في تقرير المصير، تتمتع بحماية خاصة من اللجان التنفيذية الوطنية والإقليمية. يجب دعم تمثيلهم ومشاركتهم في عملية صنع القرار في الحزب". المرجع نفسه، ص 10.

على التباين السياسي والاجتماعي والثقافي في الحزب. فالقيادة التنفيذية الوطنية المنتخبة في مؤتمر الحزب الوطني الأخير في 2010 في روستوك هي، باستثناء أمين الصندوق، مبنية على أساس ازدواجية متكافئة شرقية - غربية بين حزب الاشتراكية الديمقراطية والحزب البديل من أجل العمل والعدالة الاجتماعية. وهذا ينطبق على الرئيس ونوابه ومدير الحزب والقائمين على تطوير الحزب. هذه التسوية لمسألة قيادة الحزب بمشاركة الرؤساء الإقليميين كانت بمثابة حل لاندلاع التوترات في بداية 2010، بعد استقالة الرئيسين المشاركين أوسكار لافونتين (Oskar Lafontaine)، الرئيس السابق للحزب البديل من أجل العمل والعدالة الاجتماعية ولوثار بيسكي (Lothar Bisky)، الرئيس السابق لحزب الاشتراكية الديمقراطية والذي خلق فراغا في السلطة. وعلى المحك كان تفسير الحزب وتوجهه، ودوره في النظام الحزبي، ووظيفته وقيمتة العملية. داخل الحزب، الذي لا يزال مشروع حزب لحزبين فرعيين يعتمدان على بعضهما البعض، ما زالت هذه المواضيع موضع جدل يستفحل جراء الأفكار المختلفة بشأن السياسة الحزبية، والسير الذاتية السياسية، والتنشئة الثقافية والثقافات السياسية المتباينة. وقد أظهر انتخاب القيادة الجديدة هذه الأمور إلى السطح. كان التمديد الضروري للأنظمة الانتقالية بحاجة إلى تأكيد من خلال إدخال تعديل على النظام الأساسي لمؤتمر الحزب. ومن أجل ضمان الأغلبية اللازمة لهذا الأمر في مؤتمر الحزب - هناك حاجة لأغلبية الثلثين من أجل تعديل النظام الأساسي - أجرى مؤتمر الحزب تصويتا لأعضائه شارك فيه 48% من الأعضاء، وافق خلاله أكثر من 80% من بينهم في حين أعلن 94% تأييدهم لوضع برنامج الحزب الجديد للتصويت في اقتراع عضوية آخر يجري بحلول نهاية 2011.

■ الشروط الأساسية لعملية الاندماج

ظهر حزب الاشتراكية الديمقراطية من رحم الحزب الشيوعي الحاكم السابق في ألمانيا الشرقية. وهو الحزب الوحيد الذي حول نفسه إلى حزب راديكالي يساري ديمقراطي. أما الأحزاب الأخرى المذكورة في أماكن أخرى من هذا الكتاب، فإما أنها انتقلت إلى معسكر الديمقراطيين الاشتراكيين، أو في بعض الحالات بقيت وافية لتقليد "الماركسية اللينينية" السلطوي. بعد هزيمته في انتخابات 2002، كان

الحزب الاشتراكية الديمقراطية ممثلين اثنين فقط في البرلمان¹⁷.

ظهر حزب البديل من أجل العمل والعدالة الاجتماعية في 2004 كجمعية مشكلة من نشطاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي والنقابات العمالية معظمهم من ألمانيا الغربية نتيجة خيبة الأمل من المسار الذي اتخذته الحكومة التي يقودها الحزب الديمقراطي الاشتراكي. وتأسس كحزب في يناير 2005. كان العديد من أعضائه راديكاليين يساريين منذ زمن بعيد. وبالوصف البريطاني، فإنهم كانوا "دخوليين" داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

في انتخابات أيار/ مايو 2005 في شمال الراين وستفاليا، أكبر ولاية في ألمانيا، فشل الحزب البديل وحزب الاشتراكية الديمقراطية في تجاوز عتبة الـ 5% اللازمة للحصول على مقاعد في ألمانيا، وحصلوا على 2.2% وأقل من 1%، على التوالي. مشروع إنشاء حزب ناجح له نفوذ اجتماعي وبرلماني كبديل لسياسات الحزب الاشتراكي الديمقراطي النيوليبرالية وبهدف تحقيق مجتمع أكثر تضامنا كان بوضوح يتجاوز قوة الحزب البديل وحده. فلقد كانت موارده ضئيلة نسبيا، في حين كان نفوذه في الولايات الشرقية، باستثناء برلين، لا يزال هامشيا. وعلى الرغم من تمكن حزب الاشتراكية الديمقراطية من التعافي من هزيمته في 2002 ومن ترسيخ موقعه في الانتخابات الأوروبية سنة 2004، إلا أنه واجه أيضا احتمالات غير مؤكدة، حيث أن قدرته على التجديد التنظيمي والسياسي الداخلي قد استنفذت إلى حد كبير. أما محاولته لتأسيس نفسه في الغرب، بالكاد حققت أي تقدم.

في حين أن تآكل دعم الحزب الاشتراكي الديمقراطي لم يؤدي إلى زيادة مقاعد الحزب البديل من أجل العمل والعدالة الاجتماعية، إلا أنه تسبب في سقوط المعقل التقليدي للحزب الاشتراكي الديمقراطي بيد تحالف الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الديمقراطي الحر، وبشكل غير مباشر، إلى سقوط الحكومة الفدرالية المشكلة من تحالف الأحمر والأخضر في ذلك الصيف. مع انتخابات البوندستاغ المبكرة، كان "لزاما" على الحزبين اليساريين أن "يتعاونوا" ويحاولوا الاتفاق على إجراءات تمكنهما من الوصول إلى قائمة مشتركة في الانتخابات. كان التركيز

¹⁷. حصل حزب الاشتراكية الديمقراطية على أقل من 5% من الأصوات على الصعيد الوطني، وبالتالي فإن مثل هذه النتيجة عادة لا تؤهل الحزب للحصول على أي مقاعد. غير أن مرشحين قد فازا بمقاعد الفرد الواحد في برلين الشرقية، وهكذا أصبحا نائبين. لو فاز ثلاثة أشخاص بنفس الطريقة لتمكن الحزب من التأهل للحصول على إعفاء من عتبة الـ 5% (انظر الملحق حول النظم الانتخابية).

المشترك على رفضهما لخطة الحكومة لسنة 2010، الذي كان يُنظر إليها على أنها جوهر مشروع النيولبرالية من حيث التخفيضات الاجتماعية والديمقراطية. كان دخولهما إلى البرلمان، ورفض الحزب الديمقراطي الاشتراكي التعاون معهما، سببا في تشكيل حكومة أنجيلا ميركل (Angela Merkel) الأولى، والمشكلة من تحالف الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاشتراكي. في 2006، جرى اندماج حزبي البديل من أجل العمل والعدالة الاجتماعية والاشتراكية الديمقراطية لتشكيل حزب اليسار "دي لينكه".

تم تأجيل القضايا التنظيمية المتعلقة ببناء حزب جديد، وبشكل خاص القرارات الاستراتيجية بشأن برنامج جديد، إلى ما بعد الحملات الانتخابية لسنتي 2008 و 2009. وبقيت الأسئلة التي يجب توضيحها عالقة، مما شجع الجماعات السياسية المتباينة، والتي بقيت مع بعضها البعض فقط بوجود القيادة العليا، أن تنتظم داخل الحزب. وجلبت هذه المجموعات معها إلى الداخل جزءا من مخاوف أحزابها الأصلية، وعكست صراعاتها الداخلية، متسببة بتحميل الخلافات بين الأحزاب القديمة إلى المشروع الجديد. تحت مظلة حزب اليسار الموحد، قدموا نطاقا لمختلف الخطابات والمشاريع والأنشطة الواقعية الملموسة. من جهة، يمكن تجميع هذه الجماعات مع بعضها في الحملات الانتخابية لاتخاذ إجراءات مشتركة، مثل تلك ضد هارتس 4، والحد الأدنى للأجور، وللدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، وسياسة سلام، أو للتعاون مع الحركات الاجتماعية في حالات مثل معارضة قمة الكبار الثمانية G8 في هيلجندام في 2008. من جهة أخرى، فإنها سهلت التعايش بين وجهات نظر متباينة سياسيا وتنظيميا، وأساليب سياسية مختلفة، والعديد من الثقافات السياسية، والرموز الثقافية التي برزت في سياق خبرة سياسية ملموسة وخطابات نظرية. وهذا عنى على وجه التحديد، التعايش بين مجموعات سلطوية ومجموعات ذات منحنى مطالب بدولة الرفاه، وأخرى شيوعية وتروتسكية واشتراكية إصلاحية تحررية. وهم يصفون حزبهم بأنه حزب معاد للرأسمالية أو حزب ينتقد الرأسمالية، أو حزب يعارض الرأسمالية، والنيولبرالية أو الديمقراطية الاجتماعية ذات التوجه النيولبرالي؛ وكحزب يدافع عن دولة الرفاه؛ أو كحزب نقدي تجاه النظام ويرغب في الاستفادة من إمكانات المجتمع البرجوازي التحررية.

منذ 2006، تطورت هذه التجمعات إلى اتجاهات رسمية لها نظامها الأساسي، ووثائقها المؤسسية، ومواقعها على شبكة الإنترنت، وأحداثها، ومؤتمراتها، ومدارسها الصيفية، وكل ذلك تسبب في تغيير الطريقة التي تنظر بها هذه

التجمعات إلى نفسها. لقد أصبحت كل واحدة منها مهمة بالحفاظ على وزنها السياسي وتوسيعه داخل الحزب، وبإيصال مرشحها إلى الرئاسة، وفي طبيعة الحال بالدفع قدما بخطها السياسي. وقد تواجعت المواقف المختلفة المتعلقة بالمواضيع ذات الأهمية مع بعضها البعض. في مؤتمر الحزب الأوروبي في 2009، قدم حزب اليسار نفسه ثقافيا كتحالف لاتجاهات متباينة. إلا أنه، وفي مؤتمر الحزب الذي عقد في برلين في ذلك العام نفسه للتحضير لانتخابات البوندستاغ، كانت الأمور مختلفة جدا. الآن، وتحت ضغط الحملات الانتخابية، نجح حزب اليسار في التحامل على نفسه، وفي أن يقدم نفسه على أنه حزب العدالة الاجتماعية، ودعم هذا الأمر بالمطالب الرئيسية الأربعة المذكورة أعلاه.

واليوم، تمكن حزب اليسار من أن يعكس صورته كقوة متسقة من أجل العدالة الاجتماعية والسلام. فمنذ انتخابات 2009، أعطى الحزب هذه الصورة شكلا ملموسا في برنامجه الفوري من عشر نقاط، والذي، مع ذلك، لا يرقى إلى مستوى مطلبه المعلن بوضع النظام موضع الشك. وليمكن من فعل ذلك، عليه أن يربط مطالبه الحالية بـ"فكرته الاجتماعية الجديدة"، حيث هناك اتفاق على رفض النيوليبرالية، ولكن لا يوجد اتفاق حول تقييم الرأسمالية. فنقد الرأسمالية وإمكانات تطوير بدائل اجتماعية لها معرّفة بأشكال مختلفة أو مثيرة للجدل. وتنتج هذه الاختلافات صورا متباينة عن الذات وأيضا توقعات متباينة من الحزب وشركائه الاستراتيجيين، ومن فعالية استراتيجياته السياسية وبرامجه ومشاريعه. وتنعكس هذه التباينات في وثائق مختلف الاتجاهات السياسية في الحزب: معاداة الرأسمالية أو نقد الرأسمالية، الراديكالية و/أو الإصلاح.

■ ما هي الاختلافات بين مختلف المواقف اليسارية¹⁸؟

سنحاول هنا توضيحها عن طريق أمثلة عن 4 قضايا خلافية مركزية يسارية، ومثيرة للنزاع في الوقت نفسه: تحليل الرأسمالية؛ وصف خطوط الصدع الاجتماعية؛ مسألة الملكية؛ ومسألة المشاركة اليسارية في الحكومة. وجميع هذه القضايا هي حاليا موضع جدل، وخاصة فيما يتعلق في المناقشات البرنامجية.

18. يمكن العثور على المواقف المقدمة هنا في الوثائق البرنامجية للاتجاهات المعنية.

أولاً: تحليل الرأسمالية والآفاق الاجتماعية

على الرغم من أن السؤال عن قدرة الرأسمالية على التطوير والابتكار قد تظهر بسيطة، إلا أن هناك مواقف متباينة جداً موجودة بالفعل داخل حزب اليسار بهذا الخصوص. هل هذه القدرة ناجمة ببساطة عن استغلال الناس والطبيعة وقمع الأمم، أم أن الرأسمالية، من خلال تطوير أنواع جديدة من الإنتاج والتكنولوجيات الجديدة والمنتجات الجديدة، فإنها تؤدي إلى نوعية جديدة من وسائل الإنتاج وسبل المعيشة تشير إلى الطريق إلى الأمام ما بعد الرأسمالية؟ إذن، هل إنجازات - مثل دولة الرفاه - هي رحيل عن قاعدة الرأسمالية، أم هل هي عنصر تأسيسي أصيل من النظام الرأسمالي لا تركز حصراً على الربح، والذي هو باستمرار موضع صراع، ويمثل مجالا للصراع الاجتماعي؟ هل ينبغي أن يكون هدف حزب اليسار القطيعة التامة معه، أم ينبغي أن يركز استراتيجيته وبرامجه على دحر دور الربح المهيمن على الرأسمالية؟

بالنسبة لأولئك الذين يدعمون موقفا صارماً مناهضاً للرأسمالية، القدرة التدميرية للـ "كازينو" (المقامرة) أو "الضارية" للرأسمالية وعدم قدرتها على الاستجابة لتحديات الأزمة الحالية هي قضايا مركزية للتحليل. من وجهة نظرهم، القدرة على الإصلاح تخدم فقط غرض التكيف مع الظروف الوجودية المتغيرة، أو هي نتيجة لنضالات طبقية. وهم يؤكدون على التطور المعرض للأزمة للرأسمالية المرنة القائمة على السوق المالية. أولئك الذين يدعمون موقفاً أكثر توجهها نحو الإصلاح يميلون إلى وصف التناقض بين الإمكانات الإنتاجية للرأسمالية والواقع الملموس للظروف الاجتماعية. إلا أن هناك آخرون يفترضون أنه على الرغم من الهيمنة السائدة لرأس المال، وفي صلبها تعظيم الربح، قد تظهر عوامل لا تخضع لمنطق الربح، وبالتالي يمكن أن تعزز تطورات بديلة، في ظل ظروف هيمنة متغيرة. وبالتالي، فإن هؤلاء يدعمون مفهوم عملية التحول التي لا يمكن أن تتحقق في الواقع العملي إلا من خلال تشابك جذلي بين التغييرات الإصلاحية والثورية.

وتختلف تفسيرات الاشتراكية أيضاً كبديل اجتماعي. بالنسبة للبعض، فإنها لا تزال الهدف والمسار ومجموعة القيم، كما هي موضحة في برنامج حزب الديمقراطية الاشتراكية لسنة 2003، والذي ينظر إلى الاشتراكية بأنها مجتمع يحصل فيه كل فرد على فرص متساوية في الوصول إلى السلع الأساسية للحياة الحرة بالتضامن. وفي حين أن الهدف أساسي، فإن الوسائل المحددة يجب أن

تقرر ديمقراطيا. الحرية هي نقطة مرجعية للسياسات الاشتراكية، والمساواة مقياس للمشاركة في منافع الحرية التي تسمح لجميع أفراد المجتمع بالحصول المتساوي على الشروط الأساسية الأولية لحياة يصنعها لنفسه تكون جذيرة بالبشر. وتشمل هذه الضمان الاجتماعي والقانوني، والصحة، والعمل، والتعليم، والثقافة، والهواء النظيف والمياه النظيفة، وأكثر من ذلك بكثير¹⁹. على مستوى السياسة البرلمانية الملموسة، وخاصة على مستوى الدولة، فإن الارتباط الجدلي بين الأهداف والممارسة، و السياسة اليومية والبدائل الاجتماعية، ما زالت غائبة حتى الآن على الرغم من أن الممثلين البرلمانيين قد أشاروا مرارا إلى "المثلث الاستراتيجي" لحزب اليسار كما يلي:

أولا، صياغة رؤية بديلة للتنمية الاجتماعية (الاشتراكية الديمقراطية)؛ ثانيا، مقاومة التخفيضات الاجتماعية، وتقييد الديمقراطية، والتلوث البيئي والحروب. وثالثا، التشكيل السياسي للمجتمع داخل وخارج البرلمانات.

فن استراتيجية سياسية يكمن في الجمع بين كل هذا وتطوير المشاريع التي تهين الظروف لمسار بديل للتنمية الاجتماعية، وكسب الأغلبية المجتمعية لها.

ثانيا: مسألة الملكية

يختلف حزب اليسار عن الأحزاب الأخرى بكونه يطرح السؤال المنهجي من حيث العلاقة بين الملكية والإنتاج. يجب التغلب على حكم الملكية الرأسمالية الخاصة من خلال التنشئة الاجتماعية الحقيقية. إن إلغاء نظام الملكية الرأسمالي يعني نقل ملكية جميع الشركات الهامة في القطاعات الرئيسية إلى الملكية العامة، أي جميع المنشآت البنيوية الحيوية. وهناك اتفاق في حزب اليسار أن هذا يشير إلى مجالات المرافق الأساسية العامة والبنية التحتية وشبكات الطاقة، وشبكات المعلومات، والنظام المالي. ولكن هناك اختلافات في الرأي فيما يتعلق بالتوسع في الملكية العامة. هل يجب تأميم جميع الشركات، على سبيل المثال؟ أم هل نحن أيضا بحاجة إلى قطاع أعمال خاص ذي صلة مجتمعا ومنظم على أساس لا مركزي، والذي يسمح بوجود وحدات اقتصادية منتجة متنافسة تعمل على مسؤوليتها الخاصة وتنتج على "حسابها الخاص"؟ هل يعني النظام الاشتراكي للملكية نقل جميع وسائل الإنتاج الهامة إلى الملكية العامة، أم أنه يعني اقتصادا متعدد القطاعات مع قطاع عام قوي تحت الرقابة الديمقراطية؟

¹⁹. راجع برنامج حزب الاشتراكية الديمقراطية سنة 2003.

ثالثاً: مسألة المصالح والتصدعات الاجتماعية في المجتمع

مصالح من ينبغي لحزب اليسار أن يمثلها؟ هل عليه تمثيل مصالح الشعب العامل والعاطل عن العمل، أي هل ينبغي أن يمثل مصالح محددة، أم أنه يرى نفسه كممثل للمصالح العامة لغالبية الشعب؟ ما هو واضح أن الهيمنة اليسارية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال صياغة وجمع المصالح المختلفة مع بعضها البعض. ومن الواضح أيضاً أنه سيكون من الضروري التوفيق بين المصالح المتناقضة التي تواجه بعضها البعض عبر خطوط من الصراع المجتمعي، مثل العلاقة بين الأجراء والعاطلين عن العمل، وخصوصاً الصراع بين رأس المال والعمل. غلبة هذا الصراع، والذي تُشتق منه النزاعات الأخرى - مثل العلاقة بين الجنسين وبين الجنس البشري وبيئته الطبيعية - يميل إلى تأكيدها أولئك الذين يحملون وجهات نظر معادية للرأسمالية. لذا فإن المهمة الرئيسية لحزب اليسار هو أن يكون منظمة مجتمعية تسعى إلى توزيع عادل للوظائف المدفوعة وغيرها من أنواع الأعمال الضرورية. المساواة بين الجنسين تعني المساواة في الحصول على فرص العمل، والأجر المتساوي، والتوفيق بين الأسرة والمهنة. في هذا المعنى، يجب أن تكون سياسة حزب اليسار سياسة موجهة طبقياً. وتتمثل في الحزب مواقف مختلفة من قبل أولئك الذين يقولون أنهم تحريريون، وبالتالي يرون أيضاً قيمة الحرية بأنها تشمل الحرية من العمل المستلب في ظل الرأسمالية. وبالتالي، فهم يطالبون بالحق في دخل أساسي غير مشروط. هذا النهج يؤكد مدى اتساع الأشكال المختلفة من الاستغلال والاضطهاد والذي يجب أن يطور في مواجهته مدى متسع من النضالات التحريرية القائمة على التضامن، والتي هي جميعها ضرورية بنفس القدر لحزب اليسار. فقط بهذه الطريقة سيكون من الممكن خلق تحالف يسار وسط بديل، تنتمي إليه المجموعات التحريرية وذات التفكير المبني على التضامن والتي تنتمي إلى الوسط اجتماعياً وثقافياً، مثل الطبقات الوسطى المهددة، والمجموعات الأساسية من السكان كاسبي الأجر والعاطلين عن العمل أو العاملين بوظائف غير مستقرة، والمهمشين، والمهاجرين واللاجئين.

وبالرغم من صياغة أهداف التغيير الاجتماعي والمطالب الملموسة، إلا أن المزايم التي تضمنتها؛ بأن يكون الحزب "واقعيًا وراديكاليًا ويصل إلى جذر الأشياء"، أن يكون قوة احتجاج سياسي ومقاومة في النظام الحزبي الألماني، أو الزعم بأن يكون قوة يسارية خلاقة تربط ما بين السياسة البرلمانية ووجهات النظر الاشتراكية

من أجل خلق الشروط المسبقة لمسار بديل - فقد تمت تليتها لحد الآن بشكل بدائي من قبل حزب اليسار ككل، سواء من حيث المفاهيم أو من الناحية العملية. لا يوجد أي مفهوم متسق للتحويل الاجتماعي والبيئي لجميع المجتمع على أساس من الوسائط المتغيرة للإنتاج والمعيشة وتقدير المصير الذاتي والتضامن. في الوقت الحاضر، جدول أعمال حزب اليسار يرقى أساسا للدفاع عن الحقوق الاجتماعية والديمقراطية، والتي أصبحت مقيدة مع تزايد عدم المساواة الاجتماعية، وخطر تفكيك الديمقراطية من خلال تحويل القرارات إلى المستوى التنفيذي - كما هو الحال في عمليات الإنقاذ وحزم التحفيز على الصعيدين الوطني وعلى صعيد الولايات - وتمرير أعباء الأزمة إلى كاهل المحرومين، خاصة المستفيدين من مدفوعات التحويلات الاجتماعية تحت هارتس 4 وغيرها من الأنظمة الأخرى. يعمل الحزب كقوة مجتمعية ضد انعدام الأمن لدى العمال والبطالة الجماعية، ودفاعا عن دولة رفاه تعمل بشكل جيد. فهو يجمع بين مطالب لدمقرطة الاقتصاد ومطالب لتوسيع المشاركة في الإدارة ديمقراطيا للموظفين ومشاركة النقابات العمالية في الإدارة وملكية القوى العاملة.

رابعاً: مسألة مكانة حزب اليسار في النظام الحزبي، والشركاء الاستراتيجيون، ومشاركة حزب اليسار في الحكومة

كانت مسألة المشاركة اليسارية في الحكومة بالنسبة لحزب اليسار الذي تأسس حديثاً مسألة مثيرة للجدل منذ البداية. في الواقع، لقد رفض فرع برلين لحزب البديل الانتخابي من أجل العمل والعدالة الاجتماعية منذ البداية المشاركة وخاض معركته الانتخابية على صعيد الولاية بمفرده في 2006 لمعارضة سياسية حكومة الولاية التي شاركه فيها بعد ذلك حزب اليسار. ولكن ذلك لم يعكس صراعاً شرقياً - غربياً (على الرغم من أن حزب البديل كان إلى حد بعيد مجموعة برلين الغربية)، كما أنه لم يكن صراعاً مزعوماً بين ميول جذرية وإصلاحية داخل حزب اليسار. لا يوجد أي توجه داخل حزب اليسار يرفض المشاركة في الحكومة أو تحمل حكومات الأحمر والأخضر من حيث المبدأ. لم يكن تحالف الأحمر - الأحمر - الأخضر على مستوى الولاية مستبعداً لا في هيس في 2008، ولا في سارلاند أو تورينجيا في 2009، ولا في شمال الراين وستفاليا في 2010، من حيث المبدأ؛ إلا أن موقف الحزب الديمقراطي الاشتراكي هو الذي منع مثل هذا الخيار.

وهذا ينطبق أيضا على المستوى الوطني. القضية الصعبة هي الشروط التي يقبل بها حزب اليسار ليكون مستعدا للانضمام إلى حكومة - كما كان الحال دائما، بما في ذلك في برلين في 2006. في هذا الشأن، صاغ الحزب أساسيات سياسة اليسار قبل دخول الحكومة: لا رسوم على التعليم في الجامعات، لا لخصخصة المرافق العامة، إنشاء قطاع العمل العام والمدارس الشاملة، وبرنامج مدعوم من الدولة ضد التطرف اليميني. هناك وجهات نظر مختلفة داخل حزب اليسار حول ما إذا كان هناك "خطوط حمراء" - تضع حدودا للتسوية ومن يمكنه أن يقرر ما هي هذه الخطوط. فعلى سبيل المثال، قال أوسكار لافونتين (Oskar Lafontaine) في 2010 "نحن بالتأكيد مستعدون للمشاركة إذا توقفت التخفيضات الاجتماعية في ألمانيا في المجلس الاتحادي"²⁰. في مسودة برنامج حزب اليسار صيغت شروط الحكومات اليسارية على النحو التالي: "سيطمح حزب اليسار في المشاركة في الحكومة فقط إذا كانت هذه المشاركة تمكننا من إحداث تحسن في الظروف المعيشية للسكان. إنه لن ينضم لأية حكومة تنفذ الخصخصة، ولا لحكومة تقطع الرفاه و/أو الوظائف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليسار لن ينضم إلى حكومة اتحادية تشن الحروب وتسمح بمهام قتالية خارجية للجيش الألماني، أو لحكومة تشارك في تكديس الأسلحة أو العسكرية"²¹.

هناك خلاف داخل حزب اليسار - بشكل رئيسي بين أولئك الذين يرون أنه قوة خارج البرلمان، وأولئك الذين يرغبون بتنفيذ سياسات يسارية كحزب حاكم على مستوى الدولة - على استثناء خفض الوظائف في الخدمات العامة. هذا أمر صعب، خصوصا من وجهة نظر الولايات الشرقية، لأنه يتجاهل الظروف المختلفة السائدة في الغرب والشرق، وخاصة مستويات الهجرة الجماعية من الولايات الشرقية والبالغة نحو 50 ألف شخص سنويا، معظمهم من الشباب. فمعدل البطالة لا يزال في الشرق ضعفي ما هو عليه في الغرب، والدخل في الشرق يبلغ 70% فقط مقارنة مع الغرب، والنقابات أضعف بكثير في الشرق. خطر الفقر في بادن فورتمبيرغ 10%، وفي مكلنبورغ فوربومرن، يكاد يكون 30%. وهذا الطلب أيضا يتجاهل العلاقة المختلفة للقوى السياسية في هذه الولايات. فهذه الولايات الغربية، مثل بادن فورتمبيرغ هي معاقل للنقابات - وخاصة

²⁰. أوسكار لافونتين: خطابه في اليوم الأول من المؤتمر الحزبي الثاني لحزب اليسار في 15 مايو 2010 في روستوك. المجلس الاتحادي (مجلس البونديسرات (Bundesrat) المكون من مندوبي الولايات (اللاندرات) عن طريق حكوماتهم، بحيث يمكن له في الواقع التأثير على السياسات الوطنية.

²¹. دي لينكه (2010)، p. 24. 1. Entwurf für ein Programm der Partei DIE LINKE.

نقابة أي جي ميتال القوية. هناك، حصل حزب اليسار على 7.2% من الأصوات في انتخابات البوندستاغ، في مقابل 32.4% في ولاية سكسونيا أنهالت، الولاية الشرقية التي لديها نقابات ضعيفة. وهكذا فإن حزب اليسار يجد نفسه في مأزق عندما يربط تطلعاته للدخول في حكومة ائتلافية بالنتخابات العمالية القوية والحركات الاجتماعية القوية خارج البرلمان، وخاصة في أماكن مثل ولاية سكسونيا أنهالت، حيث لا وجود له. كان بإمكانه أن يخرج من الانتخابات كأقوى حزب، ولكن قاعدته الاجتماعية المنظمة ضعيفة. وبالتالي، فإن طلب نهج وطني موحد هو نهج إشكالي.

تحتاج الحكومات اليسارية إلى قبول اجتماعي وقبول سياسي أيضا. حتى الآن - وخاصة بعد انهيار مفاوضات التحالف في شمال الراين وستفاليا في 2010 - لم يحدث هذا الأمر إلا في بعض الولايات الشرقية. شهدت بداية 2010 ظهور مشاريع متقاطعة جديدة أطلقها اليساريون والاشتراكيون الديمقراطيون والخضر والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية بحماس. وعلى الرغم من أنها قد قوبلت بقبول مجتمعي سريع وديناميكية إلا أن أهميتها السياسية سرعان ما تلاشت. ومع ذلك يجب على اليسار التمسك بتلك المشاريع بهدف توضيح مواقفه الخاصة والمواقف المشتركة على حد سواء من أجل تطوير بديل اجتماعي - وهو ما يسميه اليساريون اشتراكية.

الجدول 3: مقارنة بين المواقف المتباينة داخل حزب اليسار

الموقف أ	الموضوع	الموقف ب
المجتمع رأسمالي، أي أن جميع جوانبه رأسمالية. تنشأ التغييرات نتيجة عمليات تكيف جوهريّة للنظام، أو أنها نتيجة للنضالات الطبقيّة، التي تخفف بعض الشرور لبعض الوقت.	النظرة إلى العالم كما هو	يتطور المجتمع الرأسمالي باعتباره صراعا بين اتجاهين: سيادة منطق رأس المال والمنطق الاجتماعي الذي يتطور نتيجة للصراعات الاجتماعية والديمقراطية؛ لدى المجتمع الذي يسيطر عليه رأس المال إمكانات تحررية يجب على اليسار الاستفادة منها.
ترتبط أزمة الأسواق المالية الرأسمالية بأزمة الحضارة الشاملة، تتزامن فيها أزمات في الأسواق المالية والاقتصاد والمناخ والغذاء. هناك سيناريوهات مختلفة ممكنة: الرأسمالية الاستبدادية مع تخفيضات في الديمقراطية والرفاه، والصفقة الجديدة الخضراء، والتحول الاجتماعي والبيئي.	تفسير الأزمات	
الرأسمالية دخلت مرحلة توسعية وعدوانية جديدة.	التوازن الحالي للقوى	وقعت أزمة عضوية لرأسمالية الأسواق المالية النيوليبرالية.
أولوية التناقض بين رأس المال والعمل، والتي تشتق منها التناقضات الأخرى.	خطوط الصدع الرئيسية	تعدد الصراعات - رأس المال والعمل، العنصرية، التمييز على أساس الجنس، والصراع بين الشمال والجنوب.
تحول المجتمع مرفوض كوهم. كل ما هو مطلوب هو مقاومة الكتلة الحاكمة، ضد البطالة الجماعية، والنضال من أجل الحفاظ على دولة الرفاه وتوسيعها.	الآفاق الاجتماعية	الاشتراكية على المدى المتوسط، وتوجه أساسي نحو الاشتراكية اليسارية الديمقراطية كمسار تحولي، مجتمع قائم على التضامن.
نظام اجتماعي تحل فيه الاشتراكية الحقيقية محل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من خلال التنشئة الاجتماعية / التأميم.	النظرة إلى الاشتراكية	الأهداف والمسار والقيم كما في برنامج حزب الديمقراطية الاشتراكية لسنة 2003.

الديمقراطية الاقتصادية، وخاصة التنظيم الديمقراطي للأسواق المالية. سياسة اقتصادية بديلة مع تعزيز الطلب المحلي.	السبل والوسائل	التحول الاجتماعي والبيئي، وتعزيز الرقابة الشعبية والديمقراطية الشاملة للاقتصاد والمجتمع.
جميع أشكال ملكية وسائل الإنتاج تصبح تحت السيطرة العامة، مع إدارة مشتركة للموظفين. نقل ملكية المجالات الرئيسية للاقتصاد، بما في ذلك المرافق، إلى الملكية العامة.	مسألة الملكية	نظام ملكية تعددي قائم على التضامن؛ مشاركة مختلف القوى في التصرف (القوى العاملة، وممثلي المناطق، والمصالح البيئية)، دون إلغاء استقلالية المشروعات في العملية.
الأجراء (سواء العاملين منهم أو العاطلين عن العمل، أو الذين يتقاضون معاشات تقاعدية) من الذين لا يملكون شيئاً أو يملكون القليل في المجتمع الرأسمالي.	مصالح من يجب أن تكون ممثلة بشكل رئيسي (الفئات المستهدفة)؟	تحالف يساري وسطي، النظرة إلى حزب اليسار في الشرق كحزب جماهيري، أي أن سياسات الحزب توضع للجميع، بناء تحالفات يسار - وسط سياسي.
تحسين الظروف الملموسة للناس، وأن تكون المشاركة في الحكومة مرتبطة بظروف: لا لتخفيضات الرعاية الاجتماعية، لا لخصخصة المرافق العامة، لا لتخفيضات في الخدمات العامة؛ على المستوى الوطني سحب الجيش الألماني من أفغانستان.	المشاركة في الحكومة	تحسين الظروف الملموسة للناس، المشاركة في الحكومة تعمل على تشكيل السياسة من أجل تمرير المشاريع التحولية. طرق تغيير توازنات القوة الداخلية والخارجية: مثلث استراتيجي - مزيج من الاحتجاج والمقاومة والمشاريع البديلة.
لا بعثات للجيش الألماني في الخارج (مع أو بدون تفويض من الأمم المتحدة).	سياسة السلام	رفض المهام القتالية غير المكلفة من الأمم المتحدة.
المطلب الرئيسي: الأجر المتساوي للعمل المتساوي، المساواة في الحصول على عمل مدفوع الأجر وبالتالي الهدف الرئيسي التوفيق بين الأسرة والمهنة. تاريخياً، الحركات النسائية لها جذورها السياسية في اليسار.	العلاقات بين الجنسين	العلاقات بين الجنسين ليست "تناقضا ثانوياً" ولكن بنفس أهمية التناقضات الاجتماعية الأخرى؛ حل الأدوار التقليدية بين الجنسين؛ العدالة بين الجنسين، أيضاً في العمل المجاور؛ التوفيق بين الأسرة والوظيفة.

لا لخصخصة الممتلكات العامة، والتي ينظر إليها على أنها "الحامي الداخلي"، بدلا من ذلك مسؤولية اجتماعية ومسؤولية الدولة والبلدية عن التعليم والصحة والمياه والطاقة؛ التوسع في الخدمات العامة.	الاختلافات في المطالب الرئيسية	لا لخصخصة المرافق العامة؛ استكشاف أشكال الملكية العامة: الطابع العام وحده لا يكفي؛ إعادة هيكلة الخدمات العامة.
الوصول إلى العمل وإلى توزيع أكثر عدلا لفرصه، والحد الأدنى للأجور، والوظائف التي تغطي نفقات المعيشة؛ تقليص ساعات العمل دون فقدان الأجور.	العمل	الحصول على عمل يمكن المرء من العيش بكرامة، ولكنه أيضا يعالج استلاب العمالة المأجورة في ظل ظروف الرأسمالية. لا للعمل الإجباري
سيادة القيم الجماعية مثل التضامن في الحياة اليومية والوعي اليومي؛ القيم الفردية ثانوية الحرية من خلال الاشتراكية.	القيم	الحرية والمساواة والتضامن والتحرر والعدالة والحفاظ على الطبيعة؛ التركيز على الحرية الفردية. الاشتراكية من خلال الحرية.

أزمة الإفراط في التراكم تؤدي إلى تكثيف المنافسة باستمرار بين الدول الرأسمالية الكبرى. ويجري فرض إعادة توزيع راديكالي للدخل القومي على حساب أولئك الذين يعتمدون على العمالة، في حين يتم تنفيذ تخفيضات وخصخصة النظم الاجتماعية والمرافق العامة بها.²²

22. انظر: <http://www.antikapitalistische-linke.de/article/149.sondernewsletter-zur-finanz-marktkrise.html>، تاريخ الاطلاع 1 تموز/ يوليو 2010.

اليسار البريطاني في نهاية عهد حزب العمال الجديد - تحليل انتخابي

توماس كاشيل

”كانت فرصة جيلنا، لكن بلير بددها... يجب أن يكون أملنا في الجيل الجديد.“

روبرت هاريس، كاتب، في فيلم وثائقي من إعداد بي بي سي بشأن إرث بلير

في نيسان/ أبريل 1999، نشر المستشار الألماني جيرهارد شرودر (Gerhard Schröder) ورئيس الوزراء البريطاني طوني بلير (Anthony Blair) إعلانهما المشترك بشأن ”طريق ثالث للديمقراطية الاجتماعية“. وفي هذا الإعلان، ابتكر الزعيمان المنتخبان حديثاً مخططاً لـ ”عصر جديد كلياً“ من الحكم الديمقراطي الاجتماعي في أوروبا، وأعلننا نهاية الانقسام السياسي بين يسار ويمين في المجتمعات الغربية. وقد اقترحت المقدمات الفكرية لهذه الديمقراطية الاجتماعية الجديدة أن الطابع الرأسمالي للمجتمعات الغربية قد تحول إلى ”اقتصاد ما بعد الندرة“، بحيث أن كل ما تبقى للسياسة القيام به هو إدارة ”التحديث المجتمعي“ أو ”السياسة الحياتية“ - أو كما سماها غيدنز (Giddens)، ”القضايا السياسية التي تنبثق من عمليات تحقيق الذات في سياقات ما بعد تقليدية¹“. وبإيحاء من كل هذا التركيز على الـ ”ما بعد“، كانت حكومة حزب العمال الجديدة برئاسة طوني بلير وغوردون براون (Gordon

1. أنتوني غيدنز، الحداثة والهوية الذاتية. النفس والمجتمع في العصر الحديث المتأخر، 1991

Brown) الحكومة الأوروبية الأولى والأكثر نفوذاً التي تدعي اتّباع هذه الأفكار². وبالتالي فإن أفول شمسها ليس ذي مغزى بالنسبة لبريطانيا فحسب، ولكن أيضاً بالنسبة إلى الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية المطوّقة الموجودة في جميع أنحاء أوروبا. لكن سيتعيّن على اليسار البريطاني أيضاً، داخل وخارج حزب العمال، أن يتكيف مع العواقب الوشيكة لهذا التحول.

أياً كان الرأي بشأن طبيعة حزب العمال الجديد في الحكومة، يتفق جميع المراقبون السياسيون على أن الانهيار المذهل في التصويت لحزب العمال الذي أذن لحكومة رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون بالقيام ثم أقي بزوالها، ذهب أعمق بكثير من مجرد عدم إعجاب عابر بزعيم حزب متخبط؛ وإنما كان يعكس أزمة شرعية لنموذج الاقتصاد الرأسمالي البريطاني التقليدي "المفضل"، ولنظام التمثيل السياسي القديم الذي أشرف حزب العمال الجديد عليه. ومع ذلك، فإن السؤال البعيد المدى المطروح على اليسار البريطاني هو ما إذا كان يمكنه أن ينتزع النصر يوماً ما من بين فكي الهزيمة التي لحقت بحزب العمال الجديد. ليس لدى حزب اليسار الأوروبي حالياً أي شريك حزبي تابع له رسمياً في بريطانيا، لكن البداية الجديدة قد تؤدي، في المدى المتوسط، إلى وضع تنظيمي جديد، وإلى إعادة موضوع اليسار داخل النظام الحزبي البريطاني، وبالتالي، أيضاً، إلى إعادة صوغ موقعه المعزول حتى الآن إزاء اليسار الأوروبي.

■ من الذي يجمع الشظايا؟ بريطانيا ونهاية حزب العمال الجديد

على الرغم من أن الحكومة البريطانية قد تحدّث علناً في مناسبات عديدة مصالح الغالبية العظمى من السكان، فإن الصرخة الدفاعية التي يطلقها حزب العمال الجديد - "لا يوجد بديل" - قد وضعت طويلاً أي إعادة تشكيل تقدمية بناءً للسياسة البريطانية في موضع حرج. وبالتالي، كان ضعف حزب العمال إلى حد كبير من صنع يديه، وهو ناجم عن ثلاث معضلات متزامنة لم يكن يرغب في حلها أو كان يعجز عن هذا الحل.

2. خطاب الأكاديميين الذين ينتقدون "الطريق الثالث" بدأ يختلف: إنهم يرون جدول الأعمال السياسي، منذ البداية، على أنه كان خطاب المصلحة الطبقية: يرى ستيفارت هول أن غرض مشروع حزب العمال الجديد هو في "تحول الديمقراطية الاجتماعية إلى متغير معين من ليبرالية السوق الحرة"، في حين يرى ديفين / بروير / بوردي يرى أنه، بحلول عام 1990، لم تكن [التاتشرية] جندت بالكامل كتلة تاريخية جديدة ومستقرة في بريطانيا لمصلحة مبادئ وسياسات الليبرالية الجديدة العالمية. هذه ستصبح المهمة التاريخية لحزب العمال الجديد. اقتصادياً، شرع حزب العمال الجديد... في توسيع "دولة الأعمال" لتشمل كل جانب من جوانب حياتنا 2009 Feel-Bad Britain, Red Pepper.

أولاً وقبل كل شيء، كان ثمة عدم رغبة من جانب الحكومة لكبح جماح رأس المال الكبير في تعامله مع الأزمة المالية، وخاصة عجز الموازنة، وخطة إنقاذ البنوك. واليوم ليس من المؤكد أبداً إلى أي درجة ستضطر تلك البنوك إلى تسديد قروضها أو حتى ما إذا كانت ستسددها حقاً إلى دافعي الضرائب - وهي التي يبلغ مجموعها 850 مليار جنيه استرليني أو ترليون يورو³. فقد امتنعت الحكومة عن الاستحواذ الفعلي، وبدلاً من ذلك استثمرت في أسهم هذه البنوك. بل إن براون خرب الجهود المبذولة من أجل تنظيم مالي أكثر صرامة. ويواصل كامرون (Cameron) القيام بالشيء ذاته وسط إجماع أوروبي ظاهري على أن هناك حاجة إلى ما لا يقل عن الحد الأدنى من الخطوات في هذا الاتجاه⁴. فبدلاً من تأمين سداد المبالغ المنفقة العامة المترتبة على البنوك من خلال فرض ضرائب على الأرباح، أعلنت حكومة براون في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 عن هدف مرعب يتمثل في خفض عجز ميزانية المملكة المتحدة السنوية البالغة 176 مليار جنيه استرليني إلى النصف على مدى السنوات الخمس المقبلة، وذلك أساساً من خلال تخفيضات في النفقات. بل إن رئيس الوزراء المحافظ ديفيد كامرون ونظيره الليبرالي الصديق الحميم نيك كليج (Nick Clegg) قدما طبعا نسخة محسنة بشكل كبير عن هذا البرنامج، تسعى إلى القضاء على العجز تماماً خلال فترة ولايتهما، التي تنتهي في 2015. وقد قلّصت التخفيضات المروعة العجز فعلاً - إلى أقل من 120 مليار جنيه استرليني لسنة 2011⁵. أما من أين يأتي الباقي، في حين أن الاقتصاد يتجه إلى الركود، فهو أمر متروك لتخمينات الجميع.

ثاني المعضلات هو تصاعد التفاوت الاجتماعي في ظل حزب العمال الجديد. فعلى الرغم من بعض التحسينات الانتقائية في توظيف الشباب⁶، فإن فجوة

3. الشكل وفقاً ل AP 4 ديسمبر 2009.

4. بناء على ضغط بريطاني، تحول إعلان وزراء مالية مجموعة العشرين G20 الداعي إلى فرض ضريبة توبين إلى توصية لصندوق النقد الدولي بـ "دراسة آثارها على صناعة الخدمات المالية" - راجع Guardian Weekly, Dec. 17, 2009. في أوائل عام 2012، كانت الأزمة اليونانية المستمرة جعلت مثل هذه الخطوة ملحة، بعد رفض بريطانيا التزحزح.

5. Gonzalo Vina , U.K. Budget Deficit Narrows as Osborne's Squeeze Bites, Bloomberg Business-Week (Online), Nov. 22, 2011, <http://www.businessweek.com/news/2011-eleven-22/u-k-budget-deficit-narrows-as-osborne-s-squeeze-bites-economy.html>, accessed Feb. 3, 2012

6. انظر على سبيل المثال وSefton/Stewart: Towards a more Equal Society? Poverty, Inequality and the Hills, Policy since 1997, 2009.

الثروات في المجتمع البريطاني ظلت على ما كانت عليه⁷. وأي إعادة توزيع للثروات وقعت إلى حد كبير في النصف الأدنى من السكان، وفقط عن طريق ذلك الفتات الذي سقط من مائدة مستوى مريح سابق للنمو الاقتصادي. كما تقلص الحراك الاجتماعي أيضاً⁸، وعلى الرغم من "التباهي" بخامس أقل حد أدنى للأجور في أوروبا الغربية⁹، حدث الركود في "الاقتصاد الحقيقي" ليجعل من البطالة مشكلة مزمنة¹⁰. ولا تزال الخدمات العامة، خصوصاً الخدمات الصحية القومية، تعاني نقصاً في التمويل: بدأت محلات السوبر ماركت تعرض مجموعات المعالجة الذاتية للأسنان على الناس غير القادرين على تحمل تكاليف طبيب الأسنان. ومبادرات التمويل الخاص (PFIs) آخذة في التكاثر وتمنح المستثمرين من القطاع الخاص القدرة على التأثير، مثلاً، في المناهج الدراسية في المدارس التي يرعونها. وأخيراً، مع انتعاش أسعار المساكن بسرعة مجدداً، تقلص توفير السكن الاجتماعي أكثر فأكثر؛ ففي 2008، كان ما يقرب من 80 ألف عائلة في إنجلترا مصنفة على أنها بدون مأوى و 1.8 مليون أسرة على قوائم الانتظار¹¹. كان كل هذا "مثابة إطلاق... أجزاء من المجتمعات نفسها ليأخذ بعضها بخناق بعض في الصراع على الموارد"¹² التي يجري تقليصها بصورة متزايدة، ما سمح للحزب القومي البريطاني (BNP) بكسب موطن قدم، واستثارة العنصرية مرة أخرى: ففي استطلاع أُجري سنة 2009، رأى 47% من المستطلعين البريطانيين أن المهاجرين لا يستحقون الفوائد الاجتماعية نفسها التي يستحقها البريطانيون¹³. وظلت المناطق المحرومة في الشمال الإنجليزي محور هذه التطورات المتقيحة¹⁴. كان كل هذا حقيقياً بالفعل تحت حكم حزب العمال الجديد؛ وجاء الانفجار - في هيئة اضطرابات - سنة 2011 تحت حكم كامرون.

7. وفقاً لمعهد أبحاث السياسة العامة، وهو مستوعب فكري من يسار الوسط، ظل 50% من سكان بريطانيا ذوي الدخل المنخفض لأكثر من 30 عاماً حتى الآن، عالقين عند 7% فقط من الثروة الوطنية - من دون تغيير في ظل حزب العمال الجديد.

8. انظر Paul Gregg/Stephen Machin: "Social mobility: low and falling", CentrePiece Spring 2005. London.

9. اعتباراً من أكتوبر 2011، كان £ 6.08، راجع Eurostat Data in Focus, 2011.

10. بلغ معدل البطالة أعلى مستوياته (8,8%) في 16 عاماً ومن المتوقع أن يواصل الارتفاع في فصل الربيع. راجع BBC News, Jan. 2012.

11. الأرقام من: // 3_homes#building_issues/housing_england.shelter.org.uk

12. كيران فارو في مقالة مثيرة للتفكير.

13. Guardian Weekly, December eleven, 2009.

14. راجع: 1054. Centre for Cities, Outlook 2010 http://www.centreforcities.org/index.php - id=

أما المعضلة الثالثة، وهي دالة المعضلتين السابقتين، فهي انهيار الثقة في العملية السياسية الديمقراطية وممثليها. ففي الانتخابات الأوروبية والمحلية في 2009، اهتم 34.7% فقط من الناخبين بالإدلاء بأصواتهم. هذا الانسحاب الجماعي من السياسة ليس من الصعب شرحه: في عيون الرأي العام البريطاني، أصبحت السياسة فاسدة، بسبب إقدام طوني بلير بشكل مكشوف إلى هذا الحد أو ذاك على "بيع" المقاعد في مجلس اللوردات ("النقود مقابل الألقاب"). وفي الأشهر الأولى من 2010، قدمت لجنة تشيلكوت (Chilcot) التي تحقق في الحيل الملتوية التي لجأت إليها الحكومة في التحضير لحرب العراق، قدمت للجمهور تذكيرا آخر بكيفية إدخال بريطانيا على يد بلير في ذلك المستنقع بصورة مكلفة ومميتة¹⁵. وفي أي حال، حوت "فضيحة النفقات"¹⁶ هذا الانعدام للثقة في السياسيين إلى خسارة فادحة في شرعية البرلمان والثقة في أداء الديمقراطية في بريطانيا، حيث قامت أغلبية من بعض القطاعات العمالية أو المنتمية إلى الطبقة الدنيا بسحب دعمها للديمقراطية البرلمانية¹⁷. وقد ردت الدولة على خسارة الشرعية هذه بقمع شديد القسوة للحقوق المدنية على نحو متزايد¹⁸.

لقد كانت نتيجة كل هذا لامبالاة سياسية هائلة وعلى نطاق واسع، يعكسها الانخفاض المفاجئ في التصويت في الانتخابات العامة في ظل حزب العمال الجديد (انظر الرسم البياني الأول). وفي الأعوام الأخيرة، تركز امتناع الناخبين والخسائر التي مني بها حزب العمال في معاقل العمل في الشمال الغربي الإنجليزي والشمال الشرقي¹⁹. وليس من قبيل الصدفة أن هذه هي المناطق التي تم فيها انتخاب اثنين من أعضاء البرلمان الأوروبي لأول مرة عن الحزب القومي البريطاني العنصري.

15. وفي الوقت نفسه، 52% من البريطانيين كانوا مقتنعين بأن طوني بلير كذب عمدا عليهم بشأن العراق، ومن الملحوظ أن 23% يريد أن يرى محاكمته بتهمة ارتكاب جرائم حرب. راجع استطلاع يوجوف، صنادي تايمز، 17 يناير 2010.

16. اضطر نواب بارزون لأن يعترفوا بأنهم طالبوا بنفقات لمنازل ثانية أو أفراد خاصين، بعلم من رئيس مجلس العموم، مرشح حزب العمال السيد مارتن. أصبح أول رئيس منذ العصور الوسطى يستقيل تحت ضغط مزاعم الفساد.

17. على سبيل المثال، في استطلاع للرأي أجرته بي بي سي العام الماضي، رأى المستجوبون من الدرجات الاجتماعية D و E بأغلبية ساحقة أن النواب الذين قد يسيئون استخدام ولايتهم يجب أن يستقيلوا نتيجة لذلك - راجع على سبيل المثال كومرس بول 15 PollComress، مايو 2009

18. من الأمثلة على ذلك تهديد الحق في الاعتقال للشركة بدون محاكمة بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وخطة استحداث بطاقات الهوية، وهي خطة تتعارض تماما مع التقاليد المدنية البريطانية.

19. انظر:

www.europarl.org.uk/section/european-elections/results-2009-european-elections-uk

www.europarl.org.uk/section/european-elections/results-2009-european-elections-uk

ولكن في الوقت نفسه، دخلت مسائل الطاقة والتمثيل في المجتمع إلى دائرة النقاش السياسي العام في بريطانيا بحيوية جديدة، ويفكر مزيد من الناخبين بوعي في التصويت لصالح الأحزاب الصغيرة. وحتى برامج القنوات التلفزيونية الشعبية النهارية تجرؤ الآن على طرح أسئلة أساسية مثل "هل ما زلنا على ثقتنا بنوابنا؟"²⁰

هذه المعضلات الثلاث توضح أن تحليل "الطريق الثالث" لبريطانيا باعتبارها "مجتمع ما بعد الندرة" شبه المزههر قد تحول إلى أسطورة. كما أن "المسألة الاجتماعية" قائمة تماما، وقد وجدت أخيرا التعبير عنها في مسائل الحقوق السياسية والتمثيل. وعلاوة على ذلك، فإن السؤال هو: كيف يمكن اليسار أن يحول هذه الفرصة إلى تقدم إيجابي بناء في السياسة اليسارية، وإلى تمثيل سياسي ذي صلة، والذي أن يكون برلمانيا أيضا. ما هي المفاصل السياسية - المؤسسية التي يمكن أن تساعد على تسهيل مثل هذه البداية الجديدة؟

■ حزب العمال واليسار بعد حزب العمال الجديد: الاستيقاظ للناخبين - مرة أخرى؟

أحد الأسئلة الاستراتيجية التي نوقشت بحرارة في المدونات اليسارية في بريطانيا هو ما إذا كان على "اليساريين" أن ينضموا أو يعيدوا الانضمام إلى حزب العمال، في حين يبدو الآن أن الوقت ينفذ أمام طائفة حزب العمال الجديد. هذا النقاش وحده يدل على أنه لا يزال يُنظر إلى حزب العمال، شئنا أم أبينا، على أنه أقوى مركز منفرد لأي مشاركة في الطيف السياسي البريطاني الذي يمثل يسار الوسط. ومع ذلك، فإن الحزب يمارس التفوق اليوم على أساس أوهى بكثير من أن يمكنه من خوض الانتخابات الأخيرة، وخاصة بالنظر إلى تداعي موارده المالية²¹. ويشير النقد داخل حزب العمال إلى سجل حزب العمال الجديد في الحكومة باعتباره السبب الرئيسي

²⁰ في حين يُنظر إلى النخب والمسؤولين التنفيذيين في قاعة المجلس، كما النواب، على أنهم يتصرفون فوق القانون، يتم تطبيق القانون أكثر من أي وقت مضى بشكل كبير على المعارضة السياسية. على سبيل المثال، تم استدعاء "المصلحة الوطنية" من أجل حظر صحيفة الغارديان من نشر تفاصيل عن تورط جنائي من قبل شركات بريطانية في نيجيريا، في حين لجأت دعوى قضائية في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى الإعلان عن أن تكتيكات التوقيف والتفتيش الخاصة بالشرطة البريطانية هي جزئيا "غير مشروعة" (الغارديان ويكلي 23 أكتوبر 2009، و22 يناير 2010).

²¹ في نهاية عهد بلير، واجه حزب العمال عجزا قدره نحو 40 مليون جنيه استرليني. صحيفة ديلي تلغراف، 28 يناير 2007. وبحلول موعد انتخابات عام 2010، كان الحزب يواجه الإفلاس. الغارديان أون لاين، 19 أغسطس 2010.

لهذا التطور. إنهم في معسكرات مختلفة، لكن الجامع لوجودهم هو أن حزب العمال لا يزال الأرضية الرئيسية للنضال من أجل طرح الأفكار اليسارية والمثل العليا في السياسة البريطانية، وأن الحزب يجب ويمكن أن "يُستعاد" من حزب العمال الجديد.

■ من يصوّت لحزب العمال الجديد؟ الانتقادات المشتركة لليسر العمالي

في سنوات التيه التي عاشها حزب العمال، كان كبار المفكرين في حزب العمال الجديد يصرون على أنه سيترب على الحزب "الاستيقاظ للناخبين" (فيليب غولد 1996)، مما كان يعني اتساع أرضية الصيد الانتخابي لحزب العمال عميقاً في داخل المركز البرجوازي. ووفقاً للأرقام، فإن هذا تم تحقيقه بالفعل - وإن كان، كما هو مبين أعلاه، على خلفية انخفاض كبير في الأعداد المطلقة من الأصوات. إن حجة "التغيير الاجتماعي" لا تكفي لتفسير هذا الاختيار في "مبادلة الناخبين". فمعظم الناس لم يتغيروا؛ بل إنه في حين أن أشخاصاً جدداً "انتقلوا إلى" القاعدة الانتخابية لحزب العمال، انتقل آخرون إلى خارجها - وهم الآن أصبحوا جزءاً راسخاً من شبه الغالبية الصامتة من غير الناخبين.²²

يتفق جميع النقاد اليساريين داخل حزب العمال على أن هذه الاستراتيجية لم تقتصر على التخلي عن المبدأ الديمقراطي الاجتماعي، بل كانت أيضاً سوء تقدير كبير²³: فحين تبنى حزب العمال الجديد الأيديولوجيات التاتشيرية بشأن استيعاب رأس المال بالقيمة الإسمية، فإن الخوف من هروب رؤوس الأموال وقُر سقفاً زجاجياً ضد تدابير إعادة التوزيع ذات المغزى - وركز حزب العمال الجديد على كسب الأصوات "الأقل طلباً" من الفئات الاجتماعية الجيدة الحال A، B و C1. ومع ذلك، وفي تناقض مباشر، كانت أصوات الدوائر الخاصة بالمجموعات المنخفضة الدخل C2، D و E الغالبة اجتماعياً وثقافياً تُعتبر ببساطة أمراً مفروغاً منه. ومنذ 2005 فصاعداً، أصبح التفكك الواضح في الأصوات الخاصة بحزب العمال في هذه المجموعات يشير أخيراً إلى أن "سياسة حزب العمال في الحلق بالجميع أصبحت سياسة" التخلي عن

22. في أحدث استطلاع يوجوف أن نسبة الناخبين من الفئات الاجتماعية C2، D، E الذين قالوا انهم سيصوتون لحزب العمال في الانتخابات القادمة، قد انخفضت إلى 32%. استطلاع يوجوف، 5 يناير 2010.

23. في 1997، "كان الناخب العادي (في ذلك الوقت) أكثر حرصاً على التأميم..... (حتى لو كان ذلك يعني زيادة الضرائب)، وعلى محاولات الحكومة للحد من عدم المساواة"، لكن بلير تجاهل العرض.

www.crest.oCf.x.ac.uk/beps9297.htm

بعضهم²⁴، وذلك الـ "بعض" بدأ، تحت حكم براون، يسأل عن ماذا يمثل حزب العمال. وبحلول سنة 2009، كان 57% فقط من ناخبي حزب العمال في انتخابات سنة 2005 على يقين من أنهم سيدلون بأصواتهم على الإطلاق في المرة القادمة. وفي حين عادت أصوات الناخبين من الطبقة المتوسطة إلى المحافظين، تبخرت كتلة التصويت الأساسية لحزب العمال، إذ أظهرت استطلاعات الرأي أن غالبية ناخبي حزب العمال الساخطين كانوا يخططون للامتناع عن التصويت أو التصويت لصالح الأحزاب الصغيرة - حيث اتخذ واحد من كل خمسة الخيار الثاني²⁵. كان هذا التذبذب المزدوج المسار الأخير في نعش الأثرية القديمة لحزب العمال في منطقة الشمال²⁶. وردًا على ذلك، بذلت قيادة الحزب جهدًا ضخمًا لتصوير الحزب على أنه بطل الرجل العادي / المرأة العادية. ولكن هذه التطورات لم تكن ذات شأن في مؤتمر حزب العمال سنة 2009. وحتى الحديث خلف الكواليس عن زعامة براون تركز حول شخصيته، لا حول سياساته²⁷. وبالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل سيكون النقاد قادرين، في أعقاب الهزيمة الانتخابية، على تحدي الكتلة المهيمنة على السلطة السياسية داخل الحزب؟

■ صلة النقابات العمالية وديناميتها

بإمكان النقابات أن تكون أكبر مصدر للتغيير السياسي في الحزب. فمن بين أعضاء نقابة الاتصالات البالغ عددهم 4.7 مليون، هناك أكثر من النصف يدفعون الضريبة السياسية، أي أنهم أعضاء منتسبون لحزب العمال. والنقابات هي أحد أقوى المساهمين في ميزانية الحزب. أين تقف النقابات من مسألة حزب العمال الجديد؟

في بداية أيام حزب العمال الجديد، استطاع الأمين العام للحزب جون مونكس، وهو من دعاة تأييد النموذج الأوروبي الخاص بـ "رأسمالية أرض الراين"²⁸ في العلاقات الصناعية، استطاع أن يكسب النقابات إلى جانب نمط الشركات في التشغيل. وبهذه العقلية التوافقية، تغاضى زعماء النقابات عن انتخاب بليز زعيمًا للحزب. ووافقوا

24. Driver/Martell : New Labour. Polity 2006, p. 21.

25. راجع Populus poll، 23 يونيو 2009.

26. راجع فاينانشيال تايمز، 23 سبتمبر 2009.

27. راجع تحليل غاب في <http://www.social-europe.eu/2009/10/the>

28. مصطلح ألماني أصبح ذا شعبية من قبل زعيم الخضر وزير الخارجية يوشكا فيشر، يصف "الرأسمالية ذات الوجه الإنساني"، التي ولدت في راينلاند "الليبرالية" بعد الحرب، على النقيض من، الرأسمالية العسكرية البروسية القديمة الصارمة.

على مزيد من إضعاف الأصوات النقابية في مؤتمرات حزب العمال، و "بالتالي...دعموا تأسيس الليبرالية الجديدة في حزبهم"²⁹. وكان الأكثر إثارة للدهشة لدى النقابات هو أن قيادة الحزب، بعد عدة سنوات من حكومة حزب العمال الجديد، لم تكن تريد رد المعروف: لقد رفض بلير إلغاء القوانين التاتشيرية المعادية للنقابات³⁰. وكان هذا يعني التدعيم الطويل الأجل لقطاع خاص خالٍ تقريباً من النقابات. وبعد حرب العراق، كانت قيادة حزب العمال الجديد مستعدة، تحت ضغوط قاسية، لتقديم تنازلات إلى حد ما³¹.

ومع ذلك، أظهر بلير وبراون احتقارهما للنقابات من خلال استمرار رفضهما أحكام "التوجيهات بشأن أوقات العمل"، وهي أحكام للاتحاد الأوروبي رفضت بريطانيا وحدها أن تعتمدها، منتهكة بذلك قانون الاتحاد الأوروبي، في حين دعما "التعليمات بشأن العمال المعيّنين"، التي تسمح بإعطاء أجور تقل عن جدول الأجور للعمال الرخيصة الأجنبية، وغيرها من التشريعات الليبرالية الجديدة في الاتحاد الأوروبي. ولئن كانت اللهجة تحسنت إلى حد ما تحت حكم براون، فإن الجوهر لم يتغير: فهو وقف بقوة إلى جانب التشريعات المناهضة للعمل النقابي، ومنع النقابات من طرح الاقتراحات في مؤتمرات حزب العمال³². وقد شدد الوضع المالي من التوتر: ففي حين أن أكبر النقابات البريطانية آنذاك، وهو "يونايت" (Unite) وتعني "تصدوا"، قبل وغيره من النقابات تجميد الأجور في القطاع العام لسنة 2009، فإن أكبر اتحاد لذوي الياقات البيض، وهو اتحاد الخدمات العامة والتجارية (PSC) بزعمارة مارك سيرووتكا (Mark Serwotka)، نظم مسيرات حاشدة وإضرابات في الفترة التي سبقت الانتخابات. وهناك جيل من النشطاء النقابيين الأكثر تمرداً، ينتظر في الجوانب، اقترح تمويل نواب حزب العمال الأفراد، بدلا من تمويل الحزب، في انتخابات. وأحد هؤلاء هو جيري هيكس (Jerry Hicks)، الناشط النقابي البارز ذو الخلفية التي تعود إلى حزب العمال الاشتراكي (SWP)³³، الذي تحدى المرشح "المعتدل" في انتخابات الأمين العام لنقابة "يونايت" في 2010، وأبلى بلاء حسناً إلى درجة أن حملته "Hicks for GS"

29. McIlroy in Daniel/McIlroy, 2007, 54. وهو يعطي موجزا شاملا عن تكييف النقابات مع حزب العمال الجديد.

30. وهذا يعني على سبيل المثال أن العمال الذين يجرون على المشاركة في الإضراب لا يزال من الممكن إقالتهم في وقت لاحق بعد اثني عشر أسبوعاً فقط.

31. مع اتفاق ارويك (2004)، وافق بلير على إلغاء القوى العاملة من مستويين في القطاع العام وإدخال مجالس الأعمال (فقط في القطاع العام) أنظر ماكلروي في Daniles / ماكلروي، 2007، 79.

32. راجع غوردون براون: تمديد وتجديد ديمقراطية الحزب، حزب العمال، 2007.

33. انظر أدناه للحصول على لمحة عن هذه المجموعة اليسارية الصغيرة.

(انتخبوا هيكس أميناً عاماً) لا تزال هي "التسمية" التي يواصل اليساريون موجهها تحدي القيادة ضمن هذا الاتحاد³⁴.

■ لجنة التمثيل العمالي / مجموعة الحملة الاشتراكية / الفريق الاستشاري الاقتصادي اليسار

كما هو الحال في العديد من البلدان، فإن حزب بريطانيا الاشتراكي وحزب العمال ومؤتمر نقابات العمال نشأوا معاً عند منعطف القرن العشرين، مع مساعدة المؤتمر سنة 1900 في تشكيل لجنة التمثيل العمالي (LRC)، التي هي النواة الأصلية للحزب. وحتى يومنا هذا، ترتبط النقابات في معظمها ارتباطاً بنحويًا بحزب العمال. وفي 3 تموز/ يوليو 2004، تم تأسيس لجنة تمثيل عمالي جديدة، كان من بين أعضائها نحو دزينة (12) من "الأحزاب العمالية التأسيسية" (CLPS)، وهي الوحدات الفرعية الرئيسية لحزب العمال، جنباً إلى جنب مع الاتحادات المحلية والجهوية والقومية، وكذلك أعضاء أفراد. وهي اليوم النواة التنظيمية الأكثر تأثيراً للييسار داخل حزب العمال، مع نحو 150 لجنة منتسبة و1000 عضو منفرد، وهي ترتبط بمجموعة الحملة الاشتراكية (SCG) في البرلمان مع ستة نواب، بما في ذلك جيريمي كوربين (Jeremy Corbyn) المعروف جيداً. ومجموعة الشباب في لجنة التمثيل العمالية هي "شبكة الشباب الاشتراكي"؛ والذي يرأس كلاً من لجنة التمثيل ومجموعة الحملة الاشتراكية هو جون ماكدونيل (John McDonnell)، الذي حاول الترشح لزعمامة حزب العمال في 2010، لكنه فشل في الحصول على العدد المطلوب من الترشيحات.

في حين أن ست نقابات، بما فيها اتحاد عمال المواصلات القوي الذي يضم 25,000 عضو، والنقابة القومية لعمال المناجم القوية في ما مضى انتسبا إلى لجنة التمثيل العمالي، لم ينشق عن حزب العمال سوى نقابة عمال السكك الحديدية والنقل البحري والنقل الصغيرة نسبياً ونقابة فوج مكافحة الحرائق³⁵. وقد تلحق بها نقابات أخرى مما يجعل الفرصة سانحة لتحصيل أموال كافية لتأسيس حزب جديد يساري. وفي سنة

³⁴ <http://jerryhicks.wordpress.com/>، تاريخ الاطلاع 3 شباط/ فبراير 2012.

³⁵ يتبع لها أيضاً مجتمع لوكوموتيف المترايط من مهندسين ورجال إطفاء، واتحاد عمال الخبز والأغذية المتحالفون (BFAWU)، فضلاً عن العشرات من الأحزاب العمالية التأسيسية ولجان التمثيل العمالي، راجع: http://en.wikipedia.org/wiki/Labour_Representation_Committee_%282004%29.LRC

صفحة ويب: <http://www.lrc.org.uk/>

تاريخ الاطلاع 3 شباط/ فبراير 2012.

2009 نشر مؤتمر النقابات العمالية ورقة خضراء دعا فيها القاعدة الشعبية النقابية إلى مناقشة مزايا تغيير النظام الانتخابي في المملكة المتحدة إلى التمثيل النسبي³⁶.

هذا يدل مرة أخرى على أنه لا توجد استجابة نقابية موحدة لحزب العمال الجديد. وكما العادة، فإن القادة النقابيين "يتأرجحون بين التعاون والمقاومة"³⁷.

تذكر لجنة التمثيل النقابي في بيان رسالتها أن هدفها هو "مناشدة عشرات الآلاف من الذين ابتعدوا عن حزب العمال في حالة من خيبة الأمل واليأس". وممثل قيام اللجنة مؤخرًا بتوسيع العضوية والتأسيس الجديد لهيئات إقليمية الخطوات الأولى نحو تنظيم معقل بديل داخل حزب العمال.

وتتضمن الممارسة السياسية اليومية للجنة التمثيل النقابي تنظيم حملات بشأن قضايا سياسية محددة، خصوصاً حملات نقابية أو إضرابات محلية. وما يضاهاى ذلك في الأهمية هو دعوة بريطانيا إلى سياسة عدم التدخل الخارجي وتعزيز العدالة العالمية، المرتبطة أساساً بعمل الناشط البارز جيريمي كوربين. وقد أظهرت الحملات الأخيرة التي شنتها لجنة التمثيل النقابي/ مجموعة الحملة الاشتراكية إرادة تجاوز اليسار التقليدي خارج النقابات: قام نشطاء اللجنة بدور محوري في استضافة المنتدى الاجتماعي الأوروبي في لندن سنة 2004، وشاركوا في 2008 في تأسيس "مؤتمر اليسار" (انظر أدناه). ومنذ قيام حكومة المحافظين / الأحرار، كانت اللجنة تشارك في العديد من الإجراءات الدفاعية ضد تدابير هذه الحكومة، بما في ذلك دعم إضراب العاملين في القطاع العام في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، والمعركة ضد "إصلاح" مشروع قانون الرعاية الاجتماعية سنة 2012. لكن، وكما يشير الأمين العام المشارك لها أندرو فيشر (Andrew Fisher)، تعاني المجموعة نقصاً في ترسيخ نفسها في المجالات الثقافية الأخرى في المجتمع البريطاني: "إن لجنة التمثيل النقابي تبحث في سبل معالجة النقص النسبي في التنوع العرقي بين أعضائها"³⁸.

36. راجع: Getting it in Proportion! TUC discussion paper, 2009. لا يزال حزب العمال، مستريحاً بما يفترض أن لديه من قواعد انتخابية آمنة في أوساط الطبقة العاملة، لا يزال يدعم النظام الانتخابي البريطاني غير الديمقراطي الحالي؛ أنظر أدناه.

37. ماكروبي في دانيلز / ماكروبي، 2007، ص، 192.

38. استبيان بالرد على هذا المقال، يناير 2010.

يبدو أن قيادة مكدونيل حققت منعطفًا بناءً: التزمت مجموعة الحملة الاشتراكية تقليدياً، خصوصاً وقد كانت تُدان بوصفها من الراضين، بمكافحة سياسات حزب العمال الجديد في جميع المجالات. وبالفعل، فهي غالباً ما كانت الوحيدة التي تثير مسألة الإجراءات الصناعية في البرلمان ووسائل الإعلام. إلا أنها بدأت في السنوات الأخيرة ترسم بديلاً من حزب العمال الجديد، من خلال تدابير مثل الفريق الاستشاري الاقتصادي للييسار (LEAP). لقد ظلت أوراق السياسات لتلك المجموعة بشكل واضح ضمن إطار المرجعية الاجتماعية الديمقراطية، لكنها قدمت عدداً من الأفكار حول الكيفية التي يمكن بها تنفيذ هذه السياسات: ففي بيئة نافرة للمدرسة الاقتصادية الكينزية إلى حد كبير، حتى داخل حزب العمال، فإنها شرحت بوضوح شديد مزايا سياسة مالية توسعية، ومزايا الاقتصاد المختلط - في مقابل اقتصاد يعتمد على التمويل. ومن المثير للاهتمام لهيئة سياسية كان أسلافها يفخرون بالموقف الذي اتخذه ذات مرة في مناهضة للأسرة الاقتصادية الأوروبية أن الأوراق السياسية للجنة التمثيل العمالي تشير الآن إلى معايير الاتحاد الأوروبي، التي تقارن أمامها بالسلب المعايير البريطانية لمعاشات التقاعد، والعلاقات الصناعية أو توفير الرعاية الصحية في ظل حزب العمال الجديد. وبحسب تعبير فيشر، فإن اللجنة ترى الآن عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي على أنها "حقيقة قاطعة من حقائق الحياة"، على الرغم من أنه يجب مكافحة "المذاهب الليبرالية الجديدة" في الاتحاد الأوروبي³⁹. لكن يبدو أن لجنة التمثيل العمالي لا تزال تتخذ مقاربة حذرة إزاء بعض القضايا الخاصة بسياسة "الييسار الجديد"، وخاصة أحزاب الخضر⁴⁰. وعلى الرغم من الانتقادات القائلة بأن لجنة التمثيل العمالي/ مجموعة الحملة الاشتراكية تفتقر إلى أي استراتيجية طويلة الأجل⁴¹، فإن المجموعة تنفتح على اليساريين خارج حزب العمال، وتدعم عريضة "ميثاق الشعب" (انظر أدناه). كما تم مؤخراً مناقشة ورقة عن التمثيل النسبي (ولكن ليس التصويت عليها) في المؤتمر السنوي للجنة التمثيل العمالي. ومع ذلك، فإن اللجنة/ المجموعة لم تكن راغبة في كسر الولاء لحزب العمال في الانتخابات العامة سنة 2010⁴².

³⁹ المرجع نفسه.

⁴⁰ تمثل الاستثناء بالحملة الملتزمة للغاية ضد مدرج ثالث في مطار هيثرو.

⁴¹ انظر على سبيل المثال نقد على www.shirazsocialist.wordpress.com/2009/11/12.

⁴² راجع www.lrc.org.uk/ge2010candidates.

■ "الكومباس" والجدل بشأن "المجتمع الصالح"

أنشئت "الكومباس" (ويعني اسمها: البوصلة) في 2003، والتي غدت الآن أهم محاولة لتنشيط اليسار العمالي. وقد تأسست كجمعية خيرية، وبالتالي فهي ليست من الناحية الفنية جزءاً من حزب العمال، لكن تسمية "مستوعب فكري" هي أيضاً مضللة، فـ "الكومباس" هي منظمة ذات عضوية ويمكنها أن تفخر بأنها تضم أكثر من 4000 عضو، وما يقدر بـ 30,000 عضو منتسب ومؤيد. يقول جافين هايز (Gavin Hayes)، الأمين العام لـ "الكومباس"، إن معظم الناشطين هم "الأشخاص الذين كانوا متحمسين لانتصار بلير سنة 1997، ولكن خاب أملهم مع حكومة حزب العمال الجديد". وهو يعترف بأن "الكومباس" عبارة عن "إعادة ائتلاف حزب العمال الانتخابي لسنة 1979، الذي جمع الليبراليين ذي الميول اليسارية، والمثقفين، والناخبين من الطبقة الوسطى المتدنية، والطبقة العاملة"⁴³. والقوة السياسية الدافعة لـ "الكومباس" هو جون كرووداس (Jon Cruddas) الذي جعلت منه الحملة الملهمة، وإن لم تكن الناجحة، المؤيدة لنائب زعيم حزب العمال واحداً من أكثر النواب رفعة مستوى داخل حزب العمال⁴⁴.

انطلق الجدل بشأن "بناء مجتمع صالح" سنة 2009 ببيان مشترك لكل من جون كرووداس والأمين العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD الألماني أندريا ناليس (Andrea Nahles)، والذي بيّن أن "الكومباس" حددت فجوة في أيديولوجيا الاشتراكية الديمقراطية في بداية القرن الحادي والعشرين. فالبيان يعترف بأن "عهد الطريق الثالث" قد ولى، وأن التفاوت الطبقي يظل البنية المحددة للمجتمع، وأوفاً إلى اليسار الجديد بالقول بأن البدائل المستقبلية يجب أن تتضمن سياسات تحررية وتتناول مسألة "دولة مدنية" تتجاوب مع المواطنين الأفراد ومصالح الأعمال الصغيرة، وليس "احتكار دولة جديد"⁴⁵. ومع ذلك، فإن بنى المصالح الرأسمالية القائمة حالياً في المجتمعات الغربية المعاصرة والعوامل الهيكلية الأخرى

⁴³ مقابلة مع غافين هايز لهذا المقال، أكتوبر 2009. هذا هو تناقض واضح مع تفضيل حزب العمال الجديد الائتلاف الانتخابي سنة 1997.

أرقام الأعضاء والمنتسبين من: تقرير الكومباس السنوي 2009.

⁴⁴ إن كرووداس صريح حول هذه القضايا المحرمة لدى حزب العمال الجديد مثل السكن الاجتماعي، و تصويت الطبقة العاملة الأساسية، وصعود الحزب القومي البريطاني BNP. ومع ذلك، هو وسلفه في رئاسة "الكومباس" النائب جون تريكت، لديهما مشكلة مضادة، بعد أن صوت أولهما لصالح الحزب على العراق، وهذا الأخير لأنه شغل منصب السكرتير الشخصي لغوردون براون.

⁴⁵ جون كرووداس / أندريا ناليس: طريق جديد لأوروبا.

تترك عوامل بنيوية أخرى من دون تحليل - مثل: كيف أمكن للبرالية الجديدة الحصول على موطنٍ قدم كهذا في الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية؟ ومن ناحية أخرى، فإن المستوعب الفكري لا ينشر ولا يروج لأفكار سياسة جذرية وإبداعية. والملاحظ حتى الآن هو الاهتمام بربط جوانب العدالة الاجتماعية مع القضايا السياسية الحديثة، مثل سياسة الخضر، وحقوق المواطن والعدالة العالمية. فعلى سبيل المثال، تشجع "الكومباس" فرض ضريبة على الشركات يتم تخصيصها للتعليم، وتفرض وفقاً لأعداد الخريجين الذين توظفهم الشركة، وحملات لفرض ضريبة على المكاسب غير المتوقعة من التدفئة، تفرض على الأرباح التي حققها شركات الوقود خلال فترات الشتاء، وتُستعمل عائداتها في تمويل عزل المنازل حرارياً والتدابير الخضراء الأخرى.⁴⁶

يؤكد غافن هايز (Gavin Hayes) على الطبيعة المفتوحة والشفافة لـ "الكومباس" وعلى مبادئها الديمقراطية، ما يتجلى في عمليات الاقتراع المتكررة لأعضاء البريد الإلكتروني، وعدد وافر من الأصوات من كل ركن من أركان الحزب في الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة بهم: "نريد إعادة الاتصال مع الأرضية الشعبية للحزب"⁴⁷. وتدار الحملات من قبل فريق صغير لكنه مخلص جداً ومحنك في النشاط السياسي ومتصل بشكل جيد مع المجتمع المدني. كما أن "الكومباس" نشطة جداً في التعامل مع المنظمات غير الحكومية للعدالة العالمية مثل "الحرب على العوز" وأوكسفام. ومع ذلك، يبدو أن هذا الانفتاح الجديد لا يمتد إلى غيرها من المنظمات اليسارية: ففي حين يصف هايز العلاقة بين "الكومباس" ولجنة التمثيل العمالي/ مجموعة الحملة الاشتراكية بصورة أقرب إلى الفتور على أنها "تعاون في القضايا اليومية"، يبدو أن الجهات الفاعلة الأخرى خارج حزب العمال لا تقع في إطار ما تشير إليه إبرة "الكومباس"⁴⁸. إن تركيزها يتجه إلى داخل حزب العمال، وخاصة منذ انتصار "يساري الوسط المعتدل" إدوارد ميليباند في السباق على زعامة حزب العمال.

46. انظر موقع "الكومباس": <http://www.compassonline.org.uk>.

47. مقابلة غافن هايز لهذا المقال، أكتوبر 2009.

48. كان الاستثناء النائب في البرلمان الأوروبي آنذاك كارولين لوكاس (الآن عضو البرلمان البريطاني) التي دعت إلى مؤتمر "الكومباس" سنة 2009.

■ خارج حزب العمال: من تروتسكي إلى "الاحترام"

تقليدياً، كانت السمة الغالبة لأقصى اليسار البريطاني هي مدى تفككه⁴⁹: زمرة من الطوائف التروتسكية الصغيرة أمضت سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين في "صنع الثورة"، وأحياناً في محاولات التسلل إلى حزب العمال، وهما نشاطان اعتبرهما كثيرون متطابقين. وكان الممارس الأكثر أهمية في النشاط الأخير هو "الاتجاه المناضل"، الذي ضمّ عدة آلاف من الأعضاء، من بينهم ثلاثة نواب، وسيطر لبعض الوقت على مجلس مدينة ليفربول. إلا أن قيادة حزب العمال طردت أعضاء المجموعة في عهد تاتشر، وانتهى من تبقى منها إلى تأليف الحزب الاشتراكي لإنجلترا وويلز (SPEW) في سنة 1997. وقد تم تشكيل الحزب الاشتراكي الاسكتلندي بصورة منفصلة في الوقت نفسه تقريباً، استناداً إلى عدد من المجموعات المحلية هناك.

كان المنافس الرئيسي لـ "الاتجاه المناضل" في الطيف التروتسكي هو حزب العمال الاشتراكي (SWP)، الذي لا يزال لديه نحو 4000 عضو، ولديه تاريخ طويل من الحملات الناجحة، بما في ذلك، كما في حملته خلال الانهيار المالي وانتخابات 2010، الاحتجاجات المضادة لقمة العشرين الكبار G20، والتظاهرات تحت شعار "نحن لن ندفع ثمن أزمته". وقد دعم حزب العمال الاشتراكي تشكيل "التحالف الاشتراكي" كبديل انتخابي يساري ابتداء من سنة 1999؛ تمّ تحويله في 2001 من تحالف بين منظمات إلى حزب ذي عضوية فردية، ما مكّن حزب العمال باتساعه وحسن انضباطه من إدارته، لكنه لم يحظ قط بتأثير كبير وجرى حله في نهاية المطاف.

في 2004، انبثق تحالف يسمى "الاحترام" (Respect) من الحركة ضد الحرب في العراق، وفعل الكثير لدفع اليساريين إلى خارج حزب العمال تحت قيادة طوني بلير، بالإضافة إلى تركيزه المناهض للحرب، وكان "الاحترام" متوجها بقوة نحو نضالات المهاجرين غير الأوروبيين، وخاصة المسلمين. وفي وثائقه، يسمى تحالف "الاحترام" "حزباً يسارياً"، ويدعو إلى سياسات مثل زيادة نسبة الضريبة على شرائح الدخل

49. من أجل تصنيف سياسي- أيديولوجي لأقصى اليسار البريطاني، أنظر:

Peter Ullrich, Die Calaghan, The Far Left in British Politics, 1987
Linke, Israel und Palästina, Nahostdiskurse in Großbritannien und Deutschland (The left, Israel and Palestine: The Middle-East discourse in Britain and Germany), Berlin 2007
اليسار البريطاني في الفصل الثالث، وتركيزه على صراع الشرق الأوسط لا كثير من الجديد فيه: أي بحث في الشبكة عن "أقصى اليسار البريطاني" يعود بمادة ذات صلة في الغالب بهذا الموضوع.

العلوية، ووقف الخصخصة. وينظر إلى الأزمة المالية على أنها "نتيجة لطريقة العمل الرأسمالية". وقد شارك في انتخابات 2005، وانتخب النائب العمالي السابق جورج غالوي (George Galloway) عن مقعد في منطقة من لندن مسلمة في معظمها، متفوقا على نائب حزب العمال⁵⁰، وجاء في المرتبة الثانية في عدد من السباقات الأخرى؛ وقد كانت المرة الأولى منذ عقود التي يفوز فيها يساري من غير حزب العمال بمقعد برلماني في إنجلترا. وخلال السنوات اللاحقة، انتخب "الاحترام" ستة أعضاء مجالس في شرق لندن، أحدهم في نيوهام (في لندن أيضا)، واثنين في بيرمنغهام، وأبلى بلاء حسنا في بعض المناطق غير المسلمة.

في سنة 2007، انشق جناح حزب العمال الاشتراكي، شاكيا من أن سياسة غالوي بالغت في التنازل أمام تقليدية مجتمعات المهاجرين المسلمين - مع أن الحزب نفسه كان يقبل إلى حد كبير علاقات القوة الداخلية والنمط المحافظ في هذه المجتمعات، من خلال عمله مع نخبها⁵¹. ثم وضع حزب العمال "قائمة اليسار" الخاصة به في الانتخابات المحلية التالية. وقد شفي هذا الصدع في تحالف "الاحترام" - أو أقله جرت تغطيته - في سنة 2008، وشارك الحزب في انتخابات 2010. وكان نشطاء نقابيون يساريون قد أطلقوا في سنة 2008 "ميثاق الشعب"، في محاولة منهم لبدء عملية بناء ائتلاف سياسي وأيديولوجي، وليس انتخابيا فقط⁵². وفي الوقت نفسه، جرى إحياء "مؤتمر اليسار"⁵³ لإيجاد برنامج مشترك للتبادل السياسي عبر طيف سياسي متنافر ثقافيا. وكان جميع اللاعبين المهمين من أقصى اليسار حاضرين في الاتفاقين الماضيين، لكنهم فشلوا في 2009 في الاتفاق على برنامج انتخابي رسمي. وبدلاً من ذلك، تشكل تحالفان مؤقتان خلال تلك السنة:

■ الائتلاف النقابي والاشتراكي (TUSC)

كان التحالف الأول هو الائتلاف النقابي والاشتراكي (TUSC)، وهو ائتلاف انتخابي أطلقه الحزب الاشتراكي لإنجلترا وويلز (انظر أعلاه؛ يُقدر عدد أعضائه بـ 800 عضو) والحزب الشيوعي لبريطانيا (يقدر عدد أعضائه بـ 1000 عضو)، وهو أحد جناحين

⁵⁰ غالوي، وهو اسكوتلندي أبيض، تفوق على مرشح حزب العمال أونا كينغ، الذي هو نصف أفريقي، بأقل من 1000 صوت.

⁵¹ راجع <http://libcom.org/library/croissant> الورود الجديد للعمال المسلمين في بريطانيا.

⁵² راجع www.thepeoplescharter.com.

⁵³ راجع <http://www.conventionoftheleft.org>.

انشقا عن الحزب الشيوعي البريطاني التقليدي؛ وكان بوب كرو (Bob Crow)، الأمين العام لنقابة عمال النقل، وعضو الحزب الشيوعي لبريطانيا القوة المحركة وراء الائتلاف. ولم يشر بالخير لهذا الجهد حقيقة أن كرو لم يتمكن من الحصول على دعم نقابته لهذا المجهود ولا أن يبقى حزبه مبحرا، إذ إن الحزب الشيوعي لبريطانيا انسحب وأنشأ تحالفا مصغرا خاصا به. وعلاوة على ذلك، فإن وافدا متأخرا إلى الائتلاف هو حزب العمال الاشتراكي، نقل حالة الانقسام نفسها إلى هذه المجموعة كما كانت قد فعلت في "الاحترام"؛ هذه المرة قامت مجموعة هامة لها كوادرها الخاصة بها بالقفز إلى السفينة، في سنة 2010.⁵⁴

تعود أصول الائتلاف النقابي والاشتراكي إلى الترشح لـ "الاتحاد الأوروبي رقم 2" ("No2EU") في الانتخابات الأوروبية سنة 2009، التي كانت تهدف إلى اجتذاب العمال منخفضي المهارة أو شبه المهرة الذين يُفترض أن يكونوا ضحية تشريعات الاتحاد الأوروبي. وقد لمس بيان بشأن هذه الانتخابات خطر "ولايات متحدة أوروبية، رأسمالية وعسكرتارية"، واستهدف البيان أحكام "التوجيهات بشأن العمال المعينين"، التي اعتبرها تأليبا للعمال المهاجرين والعمال الأصليين بعضهم ضد بعض.⁵⁵ وقد أبقى الائتلاف النقابي والاشتراكي على زاوية التشكك الأوروبي لدى No2EU. وعلاوة على ذلك، وفي إشارة إلى مجتمعات المناجم، فإنه دعا إلى مفهوم "الفحم النظيف" - حُرْم الحركات البيئية. وكما كان حال الـ No2EU، الذي فاز بـ 153.000 صوت فقط - 1% - في انتخابات البرلمان الأوروبي، لم يكن من المرجح للائتلاف أن يصنع أي عراقيل في المجموع لدى حزب العمال - وهو لم يفعل ذلك بالفعل. فقد فاز اثنان فقط من مرشحيه الأربعة بأكثر من 2% من الأصوات، وحتى المرشح رفيع المستوى والنائب العمالي السابق ديف نيلست (Dave Nellist) الذي ترشح في كوفنتري، وكان من المتوقع أن يحقق نتائج محترمة، حصل على أقل من 4%.

■ سبر أغوار المياه الخضراء مع الاحترام

لقد بدا أن جهدا انتخابيا واعدة قد تمثل في نشوء التعاون بين الخضر وحزب "الاحترام". فمع تقلص عضوية الحزب إلى ما يقدر بنحو 700 بسبب انشقاق حزب

⁵⁴ بقيادة الأمين العام السابق لحزب العمال الاشتراكي جون ريس وشريكه ليندي جيرمان، كان المنظمون البارزون في ائتلاف "أوقفوا الحرب" في سنة 2003، يؤيدون على ما يبدو تحالفا أوسع. وكان جيرمان ترشح سابقا لعمدة لندن على "قائمة اليسار"، التي انشقت عن ائتلاف الاحترام.

⁵⁵ راجع www.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/8059281.stm

العمال الاشتراكي، أصبح الحزب يعتمد أكثر من أي وقت على دوائره الانتخابية من المسلمين وسواهم في مجتمع المهاجرين. وقد أثمر تعطشهم إلى التحرر المدني في مجموعة من المنظمات المعادية للعنصرية وللفاشية، وجلب بالآلاف من الجيلين الثاني والثالث من الآسيويين البريطانيين إلى السياسة. وحتى قبل انتخابات البرلمان الأوروبي سنة 2004، كان هناك اتصالات أولية بين حزب "الاحترام"، الجديد آنذاك، وحزب الخضر. وبحلول سنة 2009، كانت الاتصالات جيدة بما فيه الكفاية بحيث أن العديدين من أعضاء حزب "الاحترام" دعموا مرشح الخضر، الذي كان من المرجح أن يفوز بمقاعد بفضل التمثيل النسبي السائد في تلك الانتخابات (فاز بمقعدين).

مع اقتراب الانتخابات العامة في 2010، اتفق الطرفان على دعم أحدهما الآخر، وعدم الوقوف ضد بعضها بعضا في مقاعد مستهدفة معينة. كان حزب الاحترام يأمل في انتخاب سلمى يعقوب في برمنغهام- سبارك بروك، وجورج غالواي في الدائرة الانتخابية الجديدة المتاخمة للتي سبق أن مثلها في لندن. أما آمال الحزب في مقعد آخر في مانشستر، إن وجدت، فكانت غير واقعية إلى حد كبير. واستهدف الخضر مقعدا واحدا - في برايتون، مع زعيمهم كارولين لوكاس (Caroline Lucas). وكان الاتجاه اليساري في حزب الخضر قد دُفع إلى الخلفية في السنوات الأخيرة، وكانت القيادة، باستثناء لوكاس، ترفض الحديث عن الخضر كحزب يساري.

ومع ذلك، كان حزب الخضر جذابا في نظر حزب "الاحترام"، لأنه كان يمكنه أن يقدم بنية تحتية سياسية محترفة، مما لديه من أكثر من مائة عضو مجلس بلدي، واثنين من أعضاء البرلمان الأوروبي وعضوية حوالي 7500.⁵⁶ ومع ذلك، وعلى خلفية فشل كوينهاغن، واحتضان حزب المحافظين حتى لمبدأ حماية البيئة، بدا حزب الخضر في نظر الكثيرين من اليساريين على أنه جذاب في الغالب للمقترعين غير الملتزمين من الطبقة الوسطى، وليس لديه توجه واضح نحو الأفكار اليسارية. ولدى إحصاء الأصوات، لم يفز حزب "الاحترام" بأي مقعد: فازت يعقوب بمركز ثان محترم، وفاز غالواي بمركز ثالث مخيب للآمال، وكان مقعد مانشستر مناصفة.⁵⁷ بيد أنه جرى انتخاب زعيمة الخضر كارولين لوكاس، مما يدل على أن حدوث تعددية إلى يسار حزب العمال هو بالأمر الممكن، أقله في هذه الحالة. وفي ضوء هذه النتيجة الوحيدة

⁵⁶ رقم العضوية لعام 2009، اللجنة الانتخابية في المملكة المتحدة.

⁵⁷ كان الطعن بمقعد غالواي القديم من قبل إيجول ميا، والذي كان مثل معظم المرشحين الكبار الآخرين، ذا خلفية إسلامية، وحده المرشح الفاشي للحزب الوطني البريطاني لم يكن كذلك. وعلى ما يبدو، فإن فوز غالواي على العمل قبل خمس سنوات أجبر جميع الأحزاب على الأقل على أخذ غالبية السكان البنغاليين على محمل الجد. وكانت هذه ثالث أفضل نتيجة لـ "الاحترام"، على الرغم من وجود مرشح الخضر.

الجانب للجهود التعاوني، قد يكون من الصعب الحفاظ على دعم له في المستقبل. وأبعد من ذلك، يواجه اليسار مهمة إعادة البحث في قيم كالعلمانية والتشاركية إلى جانب قيم قد تستعيد أصوات الطبقة العاملة، وإلا فإن النجاح سيكون مستحيلا في ظل النظام الانتخابي الحالي.

■ توقعات: ما هي فرص النجاح الانتخابي لليسار في بريطانيا؟

■ التكتيكات الانتخابية - طرق كثيرة، هدف واحد

من خلال مسح المشهد المتنوع لليسار البريطاني، بما فيه من انقسام كلاسيكي بين حزب العمال ويسار حزب العمال، يتضح أن ثمة أكثر من إجابة واحدة على سؤال النجاح الانتخابي لليسار، وهذا يتوقف على الزاوية التي يتناولها منها. إن أول ما يجب إدراكه هو أنه أينما انخرط الناس في السياسة سيكون عليهم أن يتعاملوا مع النظام الانتخابي الذي لديهم. أما مجرد الشكوى من قسوة النظام القائم حيث يجري انتخاب البرلمان في دوائر انتخابية فردية ويُنتخب الفائز حتى بأغلبية بسيطة فهو موقف يفتقر إلى النضج السياسي. مدى رسوخ النظام كان بينا سنة 2010: فحزب الأحرار الذي ينتقص النظام من تمثيله كان يعد تقليديا بتحقيق إدخال التمثيل النسبي من أي حزب يؤلف حكومة ائتلافية معه إذا حانت له الفرصة. وقد كرر زعيمه نك كليغ (Nick Clegg) هذا الوعد، لكنه نكث به لما حانت الفرصة: فمع أن الانتخابات أسفرت عن أغلبية نظرية- وإن كانت ضئيلة - لحزب العمال والأحرار ودعاة الجبهة الاسكتلندية والويلشين اليساري الاتجاه، فإن كليغ شكل ائتلافا مع حزب المحافظين بزعامة كامرون، من دون تحصيل إصلاح انتخابي.

يحتاج يسار حزب العمال إلى الكفاح من أجل الإبقاء على المساحة شبه المستقلة للجنة التمثيل العمالي/ مجموعة الحملة الاشتراكية، التي ليس ثمة رأي لجهاز حزب العمال فيها، والتي يمكن للأحزاب العمالية التأسيسية اليسارية تسمية المرشحين اليساريين لعضوية البرلمان. ومع هزيمة حزب العمال وتقاعد العديد من نواب مجموعة الحملة الاشتراكية، تضاءلت الموارد، وسيشتد الكفاح من أجل شبه الاستقلال. يجب الفوز في هذه المعركة ويمكن الفوز فيها، ربما بشيء من الدعم الضمني من داخل "الكومباس".

وبالنسبة إلى اليسار العمالي، أظهرت صفقة ائتلاف الاحترام - الخضر أن الهدف المتمثل في "مرشح واحد ليسار حزب العمال" ممكن التحقيق في زمن انحسار التعصب الأيديولوجي. ويجب على "مؤتمر اليسار" أن يضع آلية يمكن من خلالها "تسمية" مثل هذا المرشح الواحد، بغض النظر عن عضوية الحزب - أو، بدلا من ذلك، أن يعلن تأييده لمرشحي حزب العمال اليساريين. إن هذا من شأنه زيادة الضغط اليساري على حزب العمال، حتى لو لم يكن للمرشح البديل أي فرصة في الفوز عليه/ عليها. ويمكن لـ "التصويت التكتيكي" أن يصبح حينها - خصوصا في مقاعد حزب العمال "الأمنة" - مثالا لإسقاط مرشحي حزب العمال اليمينيين، بدلا من مجرد منع انتصارات المحافظين.

■ استراتيجية يسارية: أفكار اجتماعية جديدة بشأن التمكين الجماعي

ومع ذلك، فإن جميع هذه الاعتبارات التكتيكية لن تكون كافية لتحقيق نهضة سياسية يسارية، إذا لم يستطع اليسار البريطاني، عبر الخطوط الحزبية، أن يقدم رؤية بديلة ذات مصداقية بشأن الحياة في بريطانيا تعالج المظالم التي جرى تحليلها في البداية، وينجح في جمع ائتلاف اجتماعي للفئات الاجتماعية المعنية التي لها مصلحة في تغييرها.

مع فشل حزب العمال الجديد، ليس هناك فرصة فحسب، ولكن ثمة ضرورة أيضا، في أن يمضي اليسار قدما بمشروع جديد. إن اليسار البريطاني، إذا لا يزال خائب الأمل من انهيار الوعي السياسي لدى الطبقة العاملة، ومن لامبالاة المثقفين الحديثين ذوي التوجه الليبرالي - اليساري، هو في موقع البداية فقط للتصالح مع الفرص الجديدة. ويجب عليه ابتداء أن يعيد اكتشاف حقيقة أن أي مشروع يساري يحتاج إلى التجذر في خزانات القوة الاجتماعية. ومن المستغرب، كما يكتب جيريمي جيلبرت (Jeremy Gilbert)، أن اليسار يمكن أن يتعلم من حزب المحافظين بقيادة تاتشر وبرنامجهما بشأن ملكية المنازل - الذي دانه اليسار باعتباره بيعا للإسكان العام - مقولة إن "النجاح السياسي [هو] ليس ما يتعلق فقط باتخاذ الحكومة القرارات الصائبة، لكن يتعلق أيضا بالتعبئة والتمكين الانتقائي لدوائر انتخابية متعددة".

إن قاعدة القوة الاجتماعية لليسار في بريطانيا كانت دائما في النقابات والتعاونيات التابعة لها؛ لماذا لا تصبح أساليب التبادل التعاوني من أجل المنفعة المتبادلة على أساس غير نقدي، بدعم من الحكومة، وسيلة للمساعدة الذاتية في معالجة المظالم الاجتماعية لمجتمعات الطبقة العاملة في المناطق التي يقل فيها الاستثمار في الشمال

الإنجليزي؟ لماذا لا يتم الدفاع عن مصالح المثقفين في المدن من خلال الدعوة إلى تشريك جذري لقطاع وسائل الإعلام البريطانية الخاصة العملاقة، مما يخلق العديد من فرص العمل، ووسائل إعلام أكثر خضوعاً للمساءلة العلنية في هذه العملية؟ لماذا لا يحدد اليسار معايير ذات نظام جديد للمساءلة العامة لأعضاء البرلمان والمجالس البلدية، طالما رفضتها الأطراف الأخرى؟

ومن شأن هذا التغيير الاجتماعي أن يكون مكملًا ضروريًا لبرامج حكومية اجتماعية ديمقراطية ذات منحى كينزي يساري. سيكون على اليسار أن يتحدث إلى هذه القواعد الانتخابية الصلبة وأن يتحدث من أجلها بغية أن تقبل به ممثلًا لها، رابطًا بين أمور من بينها الفجوة القائمة بين القواعد الانتخابية المادية وغير المادية. وأيا كانت سياسة بلير/ شرودر، فإن ورقتهما كانت تمثل تحالفًا انتخابيًا قائمًا فعلاً، جرى تضمينه بنجاح في أيديولوجيا "الطريق الثالث". الآن، في حين ينفرط عقد التحالف الانتخابي الليبرالي الجديد الذي أقامه حزب العمال الجديد، تسنح الفرصة أمام اليسار لأن يتقدم بمشروع للتحالف على أساس أفكار المساواة والتضامن. إن التحدي اليوم هو أقرب إلى ما كان عليه في سنة 1994: السعي لإيجاد وتشكيل ائتلاف اجتماعي قوي بما فيه الكفاية من أجل هذا المشروع. لقد اختار حزب العمال الجديد بطابعه الذي يجمع بين القدرية والجبن، الائتلاف الخطأ، الائتلاف مع رأس المال الكبير. والتحدي الذي يواجه اليسار البريطاني هو بناء تحالف واسع بما فيه الكفاية أقله ليكون قادراً على كبح جماح رأس المال الكبير، ومنطقي بما فيه الكفاية ليكون قادراً على مكافأة أصحاب المصلحة في الائتلاف. وقد تم بالفعل اتخاذ الخطوات الأولى نحو تحقيق هذا الهدف.

أود أن أشكر السيد أندرو ستيفنز، لندن، وإيزابيل ريفمان، بروكسل، لما قدماه من مساعدة ودعم في مجال البحث والتحرير.

اليسار في منطقة ما بعد يوغوسلافيا

بوريس كانزلاير / جورجي توميتش

لا توجد منطقة أخرى في أوروبا لا يتوافق فيها ماضي اليسار وحاضره بشكل حاد كما هو الحال في يوغوسلافيا السابقة. فنظرة على تاريخ المنطقة تكشف عن الحضور القوي للحركة الاشتراكية والشيوعية. قبل الحرب العالمية الأولى، كان بإمكان الاشتراكيين مثل سفيتوزار ماركوفيتش (Svetozar Marković) إرساء أسس حركة ثورية. في بداية العشرينيات من القرن الماضي، كان الحزب الشيوعي اليوغوسلافي جديد النشأة قادرا على تحقيق تقدم كبير واستطاع أن يصبح حزبا جماهيريا. وبعد الغزو الألماني ليوغوسلافيا في نيسان/ أبريل من 1941، لم يكن الحزبيون المناهضون للفاشية قادرين فقط على حشد مئات الآلاف من المقاتلين، ولكنهم أيضا، وبعد ذلك، كانوا قادرين على الإطاحة بالنظام الملكي وإقامة دولة اشتراكية جديدة. أطلقت القطيعة مع موسكو سنة 1948 تجربة "الإدارة الذاتية للعمال" و"حركة عدم الانحياز"، التي جذبت اهتماما عالميا. وتمتعت الدولة وزعيم عصابة شيوعي يوغوسلافيا الحاكم جوزيف بروز تيتو (Josip Broz Tito) بهيبة في جميع أنحاء العالم خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وعلاوة على ذلك، لوحظ وجود نزعات يسارية معارضة تنتقد تيتو مثل مجموعة براكسيس (Praxis) التي دعت إلى "ماركسية إنسانية" في جميع أنحاء العالم.

هذا التاريخ الغني يتناقض تناقضا حادا مع الوضع الحالي لليسار. في بداية القرن الحادي والعشرين، مر اليسار في يوغوسلافيا السابقة بأزمة وجودية. كانت نقطة انطلاق تراجع الأزمة الهيكلية والاجتماعية والسياسية الحادة للمرحلة المتأخرة من الاشتراكية في الثمانينيات من القرن الماضي. كان تآكل القاعدة الشرعية لعصبة شيوعي يوغوسلافيا الشرط المسبق للتعبئة الناجحة من قبل الحركات القومية التي أدت إلى تفكك يوغوسلافيا في حروب التسعينيات. وكان صعود القومية مرتبطا بتعزيز أيديولوجيات الجناح اليميني، وغالبا اليمين المتطرف، كأتماط هوية مهيمنة في مجتمعات ما بعد يوغوسلافيا.

لم تؤد حروب التسعينيات فقط إلى مقتل أكثر من 100 ألف شخص وتشريد مليون

لاجئ، لكنها عملت أيضا على تدمير أجزاء كبيرة من الصناعة والبنية التحتية للبلاد. كما ولم تؤد السياسات الاقتصادية النيوليبرالية الجامدة فقط إلى خصخصة أجزاء كبيرة من الصناعة، لكنها أدت أيضا إلى تفكيك هياكل دعم دولة الرفاه. وتبدو نتائج تفكك الدولة والحروب والإصلاحات الهيكلية النيوليبرالية على المدى البعيد واضحة في مجالات هيكل السلطة السياسية كانتشار الفساد ونماذج السياسة الاستبدادية الشعبوية. حتى بعد مضي عشر سنوات من انتهاء الصراعات المسلحة، يجب اعتبار بلدان يوغوسلافيا السابقة في كثير من النواحي "مجتمعات ما بعد الحرب"، لأن الكثير من الهياكل التي تشكلت خلال الحرب، مثل العلاقة الوثيقة بين الجريمة المنظمة وجهاز الدولة، لا تزال موجودة بقوة. على المستوى الاجتماعي، هناك نخبة صغيرة انتفعت من الخصخصة بالمقارنة مع أعداد كبيرة من السكان يعيشون في المجتمعات المهمشة من دون أي مستقبل أو فرص. فإذا كان مستوى المعيشة في يوغوسلافيا خلال السبعينيات من القرن الماضي، مشابها لمستوياته في إيطاليا، فاليوم تعيش قطاعات واسعة من السكان في فقر مدقع، يُذكر في كثير من الحالات، ببلدان العالم الثالث. وحتى يومنا لم يبذل اليسار جهدا يذكر ليدرس هزيمته التاريخية ويتعامل معها. لذا، فإن الصياغة الجديدة لمنظور بتوجه يساري هو مهمة المستقبل.

هدفنا هنا هو تحليل اليسار الموجود حاليا في ضوء مجموعة ظروف اجتماعية وسياسية معقدة في منطقة ما بعد يوغوسلافيا، كما ورد بشكل مقتضب أعلاه. لهذا الغرض، سنتفحص الأحزاب والمنظمات والحركات الاجتماعية ذات التوجه اليساري الموجودة ونحاول التعرف على اتجاهاتها الرئيسية ومواقعها السياسية. من خلال القيام بذلك، سندرس كل القوى ذات الصلة التي تصف نفسها بأنها قوى "يسارية"، وسنتناول أولا تفكك عصابة شيوعي يوغوسلافيا إلى أحزاب ديمقراطية اجتماعية خلفتها وراءها، ونعرج ثانيا على المبادرات اليسارية المعادية للقومية واليسار الموجه نحو المجتمع المدني، أما ثالثا وأخيرا، فسنتناول الحركات النقابية والطلابية.

في هيكلتنا لهذا التحليل، قررنا أن نعتمد عرضا يقوم على معايير سياسية، بدلا من التركيز على البلدان. أما السبب وراء هذا القرار فهو أنه، على الرغم من الاختلافات الوطنية، هناك تماثل معين غالبا ما يمكن اكتشافه في تطور اليسار في مختلف بلدان ما بعد يوغوسلافيا، والذي يمكن تقديمه بشكل أفضل ضمن الهيكلية التي اخترناها. ونظرا لتعقيد الموضوع، فمن الواضح أن بإمكان النظرة العامة التالية أن تلامس باقتضاب بعض الجوانب التي تستحق تحليلا أكثر تفصيلا.

■ تفكك عصبة شيوعي يوغوسلافيا إلى أحزاب ديمقراطية اشتراكية

لا تزال الأسباب وراء تدمير يوغوسلافيا موضع جدل¹. غير أن الحقيقة التي لا خلاف حولها هي أن أحد الأسباب السياسية المحلية الرئيسية لتفكك يوغوسلافيا كانت الأزمة الوجودية التي عصفت بعصبة شيوعي يوغوسلافيا. خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، طورت قيادات الحزب في ست جمهوريات هي: سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود ومقدونيا - وفي المقاطعتين المتمتعتين بالحكم الذاتي فويفودينا وكوسوفو على أراضي صربيا، استراتيجيات سياسية تختلف كل منها عن الأخرى لمعالجة الأزمة الاجتماعية الحادة في ذلك الوقت.

كانت قيادة الجمهورية الصربية تحت حكم سلوبودان ميلوسيفيتش (Slobodan Milošević) تطالب منذ 1987 بمركزية أقوى لاختصاصات الاتحاد، وتقوية الجمهورية الصربية. وكان ذلك بمثابة انقلاب على كونفدرالية يوغوسلافيا التي نفذت بموجب دستور 1974. على النقيض من ذلك، كانت قيادة الجمهورية السلوفينية تطالب بمزيد من اللامركزية، ووجدت حلفاء لها خاصة بين شيوعي كوسوفو الألبانين، والمنظمات الحزبية في فويفودينا وكرواتيا ومقدونيا. أصبحت عصبة شيوعي يوغوسلافيا عاجزة على نحو متزايد. وفي مؤتمرها الرابع عشر الذي عقد في كانون الثاني/يناير 1990 في بلغراد، تصاعد النزاع ووصل حد القطيعة النهائية. تفكك الحزب على المستوى الاتحادي، تاركا وراءه الأجزاء المكونة له في الجمهوريات، وكان هذا في نفس الوقت بداية لعملية تفكك الدولة التي جرت بعد سنة مع إعلان استقلال سلوفينيا وكرواتيا، ثم جاءت بعدها الحرب².

1. في البحوث الأكاديمية، تناقش العوامل المؤسسية والسياسة الخارجية والعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية كأسباب لتفكك وتدمير يوغوسلافيا. لا تستطيع هذه الورقة أن تدقق بالتفصيل في هذه المواضيع، التي هي في بعض الحالات،ثير كثيرا من الجدل. أحد الكتابات التي توفر نظرة معمقة حول هذا الموضوع هي كتاب راميت سابرينا، التفكير في يوغوسلافيا، المناقشات العلمية حول تفكك يوغوسلافيا والحروب في البوسنة وكوسوفو، كامبريدج سنة 2005.

2. أي تحليل لتفكك عصبة شيوعي يوغوسلافيا يجب أن يؤكد على فدرلة الحزب منذ الحرب العالمية الثانية، كان الحزب يتألف من ثماني منظمات حزبية، لكل منها قياداته الخاصة ولجنته المركزية، وكما أوضح أوغمار نيكولا هابرل، كان للمنظمات الحزبية الجمهورية اختصاصات كبيرة بحلول منتصف الستينات من القرن الماضي. بعد المؤتمر التاسع للعصبة الذي عقد سنة 1969، عقدت مؤتمرات الأحزاب الجمهورية قبل مؤتمر العصبة على المستوى الفدرالي. أنظر هابرل، أوغمار نيكولا، تنظيم الحزب للمسألة القومية في يوغوسلافيا، برلين 1976.

من المهم يمكن تشريح تفكك عصبة شيوعيي يوغوسلافيا من أجل فهم النظام الحزبي الراهن في المنطقة. فمعظم الأحزاب الاشتراكية أو الديمقراطية الاجتماعية "ما بعد الشيوعية" في بلدان يوغوسلافيا السابقة نشأت كنتيجة تفكك حزب الدولة السابق؛ وفي معظم الجمهوريات التي تبعت، تتمتع هذه الأحزاب إلى حد ما بنفوذ مهيمن على الحياة السياسية.³

ويبدو هذا واضحا جدا في التوجهات في صربيا ومقدونيا والجبل الأسود. في صربيا، حكم الحزب الاشتراكي الصربي (SPS)، الذي تأسس سنة 1990 بوصفه الحزب الخلف لعصبة الشيوعيين، دون انقطاع حتى سقوط سلوبودان ميلوسيفيتش في تشرين الأول/أكتوبر 2000.⁴ وقد تقلص الدعم الذي يحظى به الحزب الاشتراكي الصربي خلال السنوات التي تلت ذلك؛ وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار/مايو 2008، حصل التحالف الانتخابي الذي يقوده الحزب على 7.8% فقط من الأصوات. مع ذلك، بقي الحزب الاشتراكي الصربي عاملا سياسيا هاما في صربيا. في صيف 2008، أصبح اشتراكيو ميلوسيفيتش السابقين الشريك الأصغر في ائتلاف مع الحزب الديمقراطي (DS)، الذي كان منافسه الرئيسي خلال التسعينيات.⁵

استلم التحالف الديمقراطي الاشتراكي في مقدونيا مقاليد الحكم لفترات طويلة خلال التسعينيات من القرن الماضي، ويعتبر هذا التحالف قوة سياسية هامة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في أقصى الجنوب. في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 1 حزيران/يونيو 2008، حصد التحالف تحت قيادة التحالف الديمقراطي الصربي 22.5% من الأصوات. ويرأس الحكومة الحالية نيكولا جرويفسكي (Nikola Gruyevski) رئيس الحزب الديمقراطي للوحدة

3. في الوقت نفسه، ينبغي الإشارة إلى أنه مباشرة بعد "التحول"، ظهرت بعض الأحزاب غير اليسارية من الهياكل السياسية لعصبة شيوعيي يوغوسلافيا أو من منظماتها الشبابية في المناطق المختلفة، أو على الأقل استخدمت مواردها المادية لتأسيس هذه الأحزاب. على سبيل المثال، نشأ الحزب البرلماني السلوفيني الأقوى، وحزب الديمقراطيين الليبراليين في سلوفينيا (LDS)، من رحم عصبة الشباب الاشتراكي. راجع: لوكسيك، إيغور: الأنظمة السياسية في أوروبا الشرقية، فيسبادن 2006، ص. 660.

4. تأسس الحزب الاشتراكي الصربي رسميا في 17 تموز/يوليو 1990 في بلغراد، نتيجة اندماج عصبة الشيوعيين الصربيين وعصبة الشعب العامل الاشتراكي في صربيا، وهي "منظمة جماهيرية" في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية. راجع: ميلوسيفيتش، ميلان: المشهد الحزبي الصربي، برلين 2000، ص. 45.

5. عن هذا التطور، الذي فاجأ العديد من المراقبين، راجع كانزلايتر بوريس: Politischer Umbruch in Serbien (Standpunkte, 25 برلين 2008).

الوطنية المقدونية (VRMO-DPMNE) وهو حزب محافظ.⁶

وأوضح مثال على استمرارية السلطة في مرحلة ما بعد الشيوعية حتى الوقت الحاضر تتجلى في الجبل الأسود والتي يسكنها فقط 600 ألف نسمة. هناك، كان الحزب الديمقراطي الاشتراكي في الجبل الأسود (DPS)، الذي انبثق عن عصبة شيوعيين يوغوسلافيا قادرا حتى الآن على البقاء في السلطة دون انقطاع لأكثر من 20 سنة. كان الشخص المهيمن فيه هو ميلو ديوكانوفيتش (Milo Đukanović)، الذي حدد مصير البلاد في المناصب المختلفة التي تقلدها خلال هذه الفترة. ففي الوقت الذي كان فيه أصغر عضو في اللجنة المركزية لعصبة الشيوعيين، أظهر قدرات تحول ملحوظة؛ في بداية الفترة التي قضاها في السلطة، كان على تحالف وثيق مع ميلوسيفيتش. وبدءا من سنة 1997، بدأ بعمل ترتيبات مع "الغرب"، وقاد مسارا نحو الاستقلال. وقد صاحب فترة تولي ديوكانوفيتش لمنصبه العديد من الاتهامات بالفساد.⁷

لا يمارس الديمقراطيون الاشتراكيون في جمهوريات صربيا ومقدونيا والجبل الأسود ما بعد الشيوعية فقط تأثيرا مهما، بل إنهم يمارسون هذا التأثير أيضا في الدول الخلف الأخرى لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. في سلوفينيا، فاز ميلان كوكان (Milan Kučan)، وهو موظف سابق في الحزب، بأول انتخابات حرة جرت في نيسان/أبريل 1990. أصبح حزب كوكان الديمقراطي الاشتراكي الذي تأسس حديثا في سلوفينيا أقوى حزب والحزب الأوسع في الانتخابات التي أجريت في نفس الوقت، ولكنه اضطر أن يتنازل عن سلطة الحكم لائتلاف المعارضة الديمقراطية الموحدة وهو ائتلاف من الليبراليين القوميين. ولكن بعد ذلك، حكم الديمقراطيون الاشتراكيون سلوفينيا بتحالفات متقلبة في الفترات ما بين 1992 و1996، و2000-2004، وكانوا في السلطة أيضا منذ عام 2008. في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين أول/أكتوبر 2008، فاز الاشتراكي الديمقراطي دانيلو تورك (Danilo Türk) في انتخابات جولة الإعادة بنسبة مقنعة وصلت إلى 68% من الأصوات، بعد أن كان قد فاز فقط بنسبة 24.4%

6. في الدورات التشريعية للفترة ما بين 1990-1994، و 1994-1998، و 2002-2006، قاد الحزب الاشتراكي الديمقراطي المقدوني SDSM الحكومة المقدونية، بحيث يمكن القول حكما بأنه كان الحزب المهيمن في النظام السياسي. راجع: سيلجانوفسكا دافكوفكا، كوردانا (Siljanovska Davkova, Gordana)، الأحزاب السياسية المقدونية من منظور الأيديولوجية. في: لوتوفاك زوران: الأحزاب السياسية والناخبين في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، بلغراد 2006، ص. 209.

7. عن نشوء النظام السياسي في الجبل الأسود ودور ديوكانوفيتش في ذلك، راجع كوفاتشيفيتش، فيليب: الجبل الأسود والسياسة الانتخابية ما بعد الشيوعية: 1990-2006. في: ميديرنيان كوارتري Mediterranean Quarterly، 2007، 18/3، ص 72-93.

فقط في الجولة الأولى⁸. (حول التطورات الأخيرة، انظر أدناه).

في كرواتيا، خسر الحزب الديمقراطي الاشتراكي (SDP⁹) ما بعد الشيوعية في أول انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة جرت في 1990، واضطر إلى تسليم السلطة إلى الجماعة الديمقراطية الكرواتية (HDC) القومية المتطرفة تحت قيادة فرانيو تودجمان (Franjo Tudman). في الحقبة المباشرة ما بعد تودجمان، الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2003، استطاع الحزب الديمقراطي أن يستعيد السلطة مؤقتاً ليخسرها مرة أخرى لصالح الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، الذي نضج وأصبح حزبا قوميا محافظا أكثر اعتدالا. في كانون الثاني/ يناير 2009، استطاع الاشتراكي الديمقراطي إيفو يوسيبوفيتش (Ivo Josipović) أن يفوز بالرئاسة¹⁰ وعاد الحزب الديمقراطي الاشتراكي إلى السلطة سنة 2011 (انظر أدناه).

أما في البوسنة والهرسك فالوضع معقد. فقد كان للأحزاب القومية الثلاثة: الحزب الديمقراطي الصربي (SDS)، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي والحركة الديمقراطية، في البداية، اليد العليا في ربيع 1992 قبل اندلاع الحرب، من خلال الزعم بتمثيل مصالح ثلاث مجموعات عرقية في البلاد: الصرب والكروات والمسلمين، على التوالي. أجمعت حول هذه الأحزاب الثلاثة قوات صنع الحرب في حين انقسم الديمقراطيون الاشتراكيون في مرحلة ما بعد الشيوعية¹¹ إلى عدد من الأحزاب ذات النفوذ المحلي

8. غير الديمقراطيون الاشتراكيون في سلوفينيا اسم حزبهم عدة مرات. فقد أصبح اسم حزب التجدد الديمقراطي أولا حزب التجدد الديمقراطي الاشتراكي وفيما بعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SD). راجع. لوكسيك: 660 2006.

9. اتحد الحزب الديمقراطي الاشتراكي في كرواتيا (SDP)، الحزب الذي تم إصلاحه وهو خلف عتبة الشيوعيين في كرواتيا، في نيسان/ أبريل 1994 مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي الصغير الذي تأسس في عام 1989. راجع زاكوزيك، نيناد: النظام السياسي في كرواتيا في: اسمابر، فولفغانغ مرجع سابق، 2006، ص. 707.

10. يمكن النظر إلى انتخاب يوسيبوفيتش كعلامة إيجابية للتطور السياسي المحلي في كرواتيا. على عكس سلفه ستيف ميسيتش، أرسل يوسيبوفيتش إشارات واضحة عن الرغبة في المصالحة إلى صربيا، ونأى بنفسه أيضا عن الكنيسة الكاثوليكية المحافظة القومية.

11. في أول انتخابات برلمانية جرت في 1990، فاز خلف عتبة الشيوعيين في البوسنة والهرسك، الفرع البوسني لعصبة شيوعي يوغوسلافيا، فقط بنسبة 8.32% من الأصوات. راجع: أندليتش، نيفن: الحزب الديمقراطي الاشتراكي: السنوات المائة الأولى. لمحة موجزة عن الديمقراطية الاشتراكية في البوسنة والهرسك. سرايفو 2009، ص. 37.

فقط¹². ومع ذلك، في الجزء الصربي من البوسنة والهرسك، جمهورية الصرب (جمهورية صربسكا)، هيمن تحالف الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين (SNSD) برئاسة رئيس الوزراء ميلوراد دوديك (Milorad Dodik) على الحكومة في الفترة من 1998 و2001، وفعل ذلك مرة أخرى منذ 2006، ويمكن اعتبار هذا الحزب خليفة لعصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا. على النقيض من ذلك، خرج الحزب الديمقراطي الاشتراكي كالثاثة قوة بعد الانتخابات العامة لسنة 2006 في الاتحاد البوسني. ومع ذلك، لا يزال الحزب الاشتراكي الديمقراطي موجودا كمجموعة صغيرة في البرلمان المشترك للبوسنة والهرسك¹³.

■ إعادة التوجيه البرنامجي للاشتراكيين الديمقراطيين ما بعد الشيوعية: المنحى القومي، واقتصاد السوق و"أوروبا"¹⁴

الصراع على السلطة والاختلاف البرنامجي بين أحزاب الجمهوريات كان سمة تطور عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا خلال فترة الاشتراكية الاتحادية. ومع ذلك، كان من الممكن، بسبب عدد من العوامل الداخلية والخارجية، الحفاظ على تماسك

12. خلال الحرب، تم تشكيل تحالف الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين (SNSD) في بانيا لوكا، في حين شكل "الإصلاحيون" القدماء في توزلا اتحاد البوسنا والهرسك الديمقراطي الاشتراكي، والذي اندمج بعد ذلك مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي القديم / الجديد تحت زعامة زلاتكو لاغومجيا. فاز هذا الحزب في الانتخابات سنة 2000، كجزء من ائتلاف "التحالف من أجل التغيير". بعد ذلك بسنتين، وبسبب سياسة إصلاح مكثفة والعديد من الفضائح، فقد السلطة مرة أخرى، وأعدت الهياكل العرقية القديمة تأسيس نفسها في النظام السياسي الجديد. راجع. المرجع نفسه، ص. 39.

13. من الناحية النظرية، فإن "الصرب" و"غيرهم" من الاشتراكيين الديمقراطيين، في ظل علاقات السلطة القائمة، قد يحتلون 12 مقعدا من أصل 42 مقعدا في برلمان البوسنة والهرسك. راجع. نتائج انتخابات 2006 في: اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك،

http://www.izbori.ba/rezultati/konacni/parlament_bih/index.htm

تمت زيارته في 14 كانون الثاني/يناير 2010.

14. داخل عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا، كان هناك العديد من المواجهات الحادة بين الأحزاب الجمهورية. في منتصف الستينيات من القرن الماضي، كان هناك صراع كبير بين الوسطيين المحافظين حول وزير الداخلية الصربي وقائد الشرطة السرية ألكسندر رانكوفيتش، وبين الاتحاديين الليبراليين الاقتصاديين حول القائد السلوفيني إدوارد كاردل، خسره فصيل رانكوفيتش في 1966. في الفترة ما بين 1970 - 1971، أطلقت القيادة الشيوعية في كرواتيا تحت قيادة سافكا دابشيفتش - كوتشار حركة قومية لتحقيق استقلالية أكبر لكرواتيا؛ ولكن تم قمع هذا "الربيع الكرواتي" بناء على طلب تيتو في نهاية 1971. في 1968 و1981، دعم الموظفون الشيوعيون الألبان في كوسوفو المتمردين الهادفين إلى إقامة جمهورية مستقلة في كوسوفو. لنظرة متعمقة في الصراعات داخل عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا، انظر دراسة هاريل.

الحزب حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. ولكن في بداية التسعينيات، بدأت الأحداث المساوية ووضعت أزمة اليسار في يوغوسلافيا ككل في الواجهة. ففي حروب التسعينات، كان الديمقراطيون الاشتراكيون في فترة "ما بعد الشيوعية" على الجوانب المختلفة من الجبهات، وكانوا من بين أهم القوى الصانعة للحرب. في الوقت نفسه، برزت مفارقة من حيث المنظور الطويل الأجل: فقد شهدت الأحزاب في نفس الوقت تماثلا واضحا في التطور البرامجي، والذي يمكن وصفه بمصطلحات أساسية "المنحى القومي"، "اقتصاد السوق" و"أوروبا".

ظهر الخطاب القومي في مختلف الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي بين المثقفين خارج بنية عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا. البعض منهم، مثل علي عزت بيغوفيتش (Alija Izetbegović) الزعيم المسلم البوسني أو مؤسس الحزب الراديكالي الصربي فويسلاف شيشيلي (Vojislav Šešelj)، كان يجاهر بمعاداة الشيوعية. وكان عدد من قادة المفكرين القوميين الآخرين مثل دوبريكا كوسيتش (Dobrica Ćosić) في صربيا وفرانيو تودجمان في كرواتيا، أعضاء سابقين في عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا والذين طُردوا من الحزب في أواخر الستينيات من القرن الماضي وأوائل السبعينيات بسبب مواقفهما القومية¹⁵.

في سياق الأزمة الاقتصادية وأزمة الشرعية والأزمة الوجودية لعصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا، حدثت تطورات مماثلة في معظم الجمهوريات في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. أخذت المنظمات الحزبية على نحو متزايد بتبني خطاب المثقفين القوميين من خارج الحزب. وكان هذا ملحوظا بصفة خاصة في صربيا، حيث دخل سلوبودان ميلوسيفيتش منذ 1987 في تحالف وثيق مع المثقفين القوميين. ولكن في سلوفينيا أيضا، اقترب الحزب في مرحلة مبكرة للغاية من المثقفين الذين كانوا يستخدمون الحجج القومية للدعوة إلى مسار مستقل لسلوفينيا. في كرواتيا والبوسنة والهرسك، لم يكن الاشتراكيون الديمقراطيون في فترة ما بعد الشيوعية وخلال حرب التسعينيات أحزابا حاكمة صانعة للحرب، لكن ذلك لم يمنعهم من تبني المواقف

15. حول هذا التطور، انظر: دراغوفيتش- سوسو، ياسنا: "المنقذون للأمة"، المعارضة الثقافية في صربيا وإحياء القومية، لندن 2002.

الأساسية للخطاب القومي اليميني في بلدانهم بشكل خاص في "المسألة القومية"¹⁶. على سبيل المثال، يستخدم موظفو الحزب الديمقراطي الاشتراكي في كرواتيا مصطلح *brانيتل* ("المدافع") للتعبير عن قدامى المحاربين، مع عدم وجود أي إشارة للإبتعاد، في إشارة إلى أن للقوات الكرواتية دور دفاعي عموماً، ويشاركون أيضاً في الاحتفالات السنوية في 4 آب، بمناسبة الهجوم في سنة 1995، الذي أخرج أكثر من 150 ألفاً من الصرب من كرواتيا. على الرغم من أن هذا الخطاب قد خفت حدته إلى حد ما منذ نهاية الحرب، لا يزال الخطاب القومي العامل الحاسم لهوية معظم الأحزاب.

لم يتخل الاشتراكيون الديمقراطيون في مرحلة ما بعد الشيوعية فقط عن شعار "الأخوة والوحدة"، الذي طبع سياسة عصابة الشيوعيين في يوغوسلافيا الخاصة بالقوميات، بل تخلوا أيضاً عن "الإدارة الذاتية للعمال"، المبدأ الأساسي الثاني من الاشتراكية اليوغوسلافية. في أوقات مختلفة وبأشكال مختلفة، تبنت جميع الأحزاب الخلف لعصابة الشيوعيين في يوغوسلافيا المفهوم التوجيهي للنيلوليرالية المتمثل بالخصخصة وإصلاح السوق. وعلاوة على ذلك، عملت هذه الأحزاب، إلى حد ما، "كوكالات خصخصة" حقيقية؛ وفي مواقعها السلطوية في الجهاز الاقتصادي وأجهزة الدولة، كانت قطاعات كبيرة من الكوادر القيادية قادرة على نقل المصانع من "الملكية الاجتماعية" إلى ملكيتها الخاصة¹⁷.

مثل الأحزاب الأخرى التي تولت مهام السلطة في النظم التعددية الحزبية بعد اليوغوسلافية، اتسمت الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في مرحلة ما بعد الشيوعية إلى حد كبير بأنها منظمات توريد زبائنية لموظفيها. حتى بعد انتهاء الجزء الأكبر من عملية الخصخصة، استمرت وظائف الدولة في توفير إمكانية الوصول إلى موارد كبيرة وكانت هذه الوظائف تمنح وفقاً لعضوية الحزب. لذا كان الفساد وسوء الإدارة جزءاً لا يتجزأ، وقد يكون عنصراً مكوناً لأنظمة السلطة بعد اليوغوسلافية¹⁸.

16. أحد الأمثلة على ذلك هو الحزب الديمقراطي الاشتراكي في كرواتيا. يستخدم معظم موظفي هذا الحزب مصطلحاً شائعاً وهو *brانيتل* ("مدافع") في وصف قدامى المحاربين، بدون أي إشارة إلى وجود مسافة أو نقد، والذي يعني أن موقف القوات الكرواتية في حرب التسعينيات كان موقفاً دفاعياً بالإجمال، بدلاً من انتقاد سلوكهم في تصعيد الصراع. شارك الموظفون أيضاً في الاحتفالات السنوية في 4 آب/أغسطس، بمناسبة الهجوم الكبير الذي شنه الجيش الكرواتي في 1995، وكانت نتيجته طرد أكثر من 15 ألف صربي من كرواتيا. ولم يتم حتى الآن إجراء أي تحليل دقيق لهذه العملية، على الرغم من أنه مجال مهم للبحث. يقدم اوبرادوفيتش، مارباً نظرة معمقة في هذا الموضوع، انظر: الخصخصة وتفكك يوغوسلافيا، في: South-East Europe Review 2007، ص 33-55.

18. كما قال مايكل إيركه من مؤسسة فريدريش إيبرت فيما يتعلق بالتنمية: "من الممكن إخفاء أخلاق المافيا وراء برنامج الديمقراطية الاشتراكية". مايكل إيركه، (الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في وسط وجنوب شرق أوروبا: الجمعيات السياسية ذات التفكير المشترك أو وكالات إدارة للحكومة). بون 2009، ص. 7.

يفسر التشبث بالسلطة أيضا التحول البرنامجي الذي لا يصدق في بعض الأحيان الذي خضعت له بعض الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في السنوات الأخيرة. هذا التحول المذكور أعلاه من قبل زعيم الجبل الأسود ديوكانوفيتش في 1997 من تحالف مع ميلوسيفيتش إلى موقف مؤيد للغرب، مكنه من الاستمرار خلال الحرب وضمن موقعه الخاص في السلطة. وبالمثل لم يكن لدى الحزب الاشتراكي الصربي مشكلة في التخلي عن إرث عصر ميلوسيفيتش في 2008، من أجل الدخول في تحالف مع الحزب الديمقراطي، عدوه السابق للدود، و"الموالي للغرب". علاوة على ذلك، كانت عمليات التحول السريع هذه من خصائص جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في منطقة ما بعد يوغوسلافيا. حيث أنها خصائص تميز وظائف الأحزاب كشكل من أشكال مؤسسات "ما بعد الحداثة" خارج نطاق نموذج اليسار واليمين في أوروبا الغربية. التمسك بالسلطة هو الغاية الأهم في سياساتهم. أما التسميات مثل "الديمقراطية الاشتراكية"، "المحافظين" أو "الليبراليين" فليست مفيدة بشكل خاص في وصف هوية هذه المنظمات. ليس أي من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في مرحلة ما بعد الشيوعية في يوغوسلافيا السابقة موضع أي نقاش برنامجي شامل.

على مستوى التصريحات، على الأقل، سارت الأحزاب التي خلفت عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا اليوم في الاتجاه العام الذي سلكته الديمقراطية الاشتراكية الأوروبية. فهي تنادي بالقبول السريع لانضمام بلدانها إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وهي المكانة التي وصلت إليها كل من سلوفينيا وكرواتيا بالفعل. ومعظم الأحزاب التي خلفت عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا انضمت منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي أيضا إلى الأممية الدولية؛ ومن ناحية أخرى، لم ينضم أي منها إلى حزب اليسار الأوروبي.

ويعد الاستثناء الرئيسي هنا هو الحزب الاشتراكي الصربي، على الرغم من أنه في حالته أيضاً فاز التوجه الديمقراطي الاشتراكي إلى حد كبير في وقت دخول الحزب إلى الحكومة مرة أخرى في صيف 2008. ويطالب الحزب الاشتراكي الصربي الآن أيضا بانضمام صربيا السريع إلى الاتحاد الأوروبي، وقدم طلبا لعضوية الأممية الدولية، على الرغم من أنه لا يزال يرفض الانضمام إلى حلف الناتو، وهو موقف يتشارك فيه حاليا مع الأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى في صربيا، على الأقل رسميا. وهذا ليس بالأمر المستغرب نظرا لقصف حلف شمال الأطلسي في 1999. وفي سنة 2012، بعد تليين موقفها بشأن كوسوفو، تمكنت صربيا من الوصول لوضع المرشح.

في ضوء التطورات التي وضعتها عن الديمقراطية الاشتراكية في مرحلة ما بعد الشيوعية في يوغوسلافيا السابقة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن

اعتبار هذه الأحزاب "يسارية"؟ على الرغم من العديد من المحاذير، يجب أن تكون الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب. فعلى الرغم من جميع عمليات التحول الأيديولوجي والبرنامجي، هناك بعض مجالات السياسة التي ميز الاشتراكيون الديمقراطيون ما بعد الشيوعية بها أنفسهم بشكل واضح عن منافسيهم من النيولبراليين والمحافظين واليمينيين الشعبويين. دعونا نلقي النظر على اثنين منهم هنا.

أولا، على عكس الجناح الديني/ القومي، يحافظ الديمقراطيون الاشتراكيون في مرحلة ما بعد الشيوعية عموما على مسافة من الكنائس التي عادت لتتمتع بقوة كبيرة، وبالتالي فإنهم يقدمون إلى حد ما قطبا مضادا لهدفها في إعادة ترسيخ تقليدية المجتمع. ثانيا: مع أنهم غالبا ما يعيدون تفسير النضال الحزبي ضد الفاشية بأسلوب قومي، إلا أنهم يعلنون تمسكهم بتقاليده، في حين أن الأحزاب الشعبوية المحافظة واليمينية تروج لتراث القوميين المعادين للشيوعية، وخاصة حزب وستاشا الكرواتي (Ustasha) وحزب شتنكس (Chetniks) القومي الصربي، اللذين تعاونوا مع الألمان بطرق مختلفة خلال الحرب العالمية الثانية.

البحث في أحزاب يوغوسلافيا السابقة ليس سوى مجرد بداية. لا توجد إلا في حالات قليلة جدا بيانات كمية ونوعية واضحة ويمكن الاعتماد عليها عن تطور العضوية وأنصار الديمقراطية الاشتراكية في مرحلة ما بعد الشيوعية. تظهر الدراسات القليلة المتوافرة أن الأحزاب التي تقع على يسار الوسط تعتمد إلى حد كبير على المزارعين والعمال والمتقاعدين والطلاب والعاطلين عن العمل. في نفس الوقت، تظهر نتائج الدراسات الحديثة أن في داخل هذه الفئات، تتمتع الأحزاب اليسارية بنفس مستوى الدعم الذي تتمتع به أحزاب اليمين تقريبا¹⁹. معظم الذين استطلعت أراؤهم، حيث طُلب منهم أن يصفوا مواقفهم السياسية، صنفوا أنفسهم بأنهم ليسوا يمينيا أو يسارا ويدعمون أحزابا يعتبرونها وسطية²⁰. في دراسة أجريت في صربيا سنة 2005، قال 50% من الذين شملهم الاستطلاع عن أنهم لا يرون أنفسهم قريبين من أي حزب. المجموعة الوحيدة التي خرجت من هذا الاستطلاع والتي كانت أكبر من هذه المجموعة من المشاركين غير الحزبيين كانت تلك التي تعتبر نفسها جزءا من "الطبقة الدنيا"، حيث وصلت نسبتها إلى 54% من المجموع²¹.

19. سير، إيفان: السلوك السياسي للناخبين في الانتخابات الكرواتية، لوتوفاك، زوران، بلغراد، مصدر سابق، ص 323-362؛ ستوييليكوفيتش زوران (2006): التصدع الاجتماعي وخطوط الانقسامات السياسية في صربيا. المرجع نفسه، 2006، ص 9-39.

20. سير، ص. 329.

21. ستوييليكوفيتش، ص. 25.

■ المقاومة ذات التوجه اليساري ضد القومية والنيولبرالية

كان التحول المشار إليه أعلاه هو التوجه الرئيسي الذي أدى إلى تفكك عصابة الشيوعيين في يوغوسلافيا. ومع ذلك، في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ظهرت مبادرات معادية بوضوح للقومية من داخل العصابة. كانت القوة الأكثر أهمية هي عصابة القوى الإصلاحية في يوغوسلافيا (SRSJ)، التي تأسست في نهاية التسعينيات من القرن الماضي من قبل رئيس الوزراء اليوغوسلافي السابق، أنتي ماركوفيتش (Ante Marković). ولقد ازدادت شعبيته بشكل كبير على مدار تلك السنة، لنجاحه في إبطاء تفشي التضخم. من خلال نظريته القائمة على فكرة "جميعة يوغوسلاف"، كان ماركوفيتش بمثابة قوة مضادة للقوميين، ولكن أفكاره السياسية والتحولية الاقتصادية كانت ذات نزعات نيولبرالية بشكل واضح.²²

غير أن قوى اليسار المؤيدة ليوغوسلافيا أسمعت صوته أيضا. ففي ربيع 1989 تأسست منظمة المبادرة الديمقراطية لليوغوسلاف، وجمعت سياسيين ومثقفين على درجة عالية من النزاهة الأخلاقية والسمعة الجيدة.²³ وكان من بين أعضائها الروائي السريالي، والجندي المخضرم في الحرب الأهلية الأسبانية، والقائد السابق للجيش الشعبي اليوغوسلافي ووزير الخارجية كوتشا بوبوفيتش (Koča Popović)، والذي كان عضوا في مجلس المنظمة، وأعضاء لهم وزنهم ومكانتهم مثل برانكو هورفات (Branko Horvat) الاقتصادي والمنظر للإدارة الذاتية للعمال، وأعضاء سابقون في مجلة براكسيس، مثل بريدراغ فرانشيكي (Predrag Vranicki) - زغرب، نيبوشا بوبوف (Nebojša Popov) - بلغراد، وبوزيدار سيكوليتش (Božidar Gajo Sekulić) - سراييفو. وقد ضمت أعضاء آخرين من الأنصار السابقين لاحتجاجات الطلابية سنة 1968، والحركة النسوية في السبعينات من القرن الماضي.²⁴

22. دفع رئيس وزراء يوغوسلافيا الاتحادية ماركوفيتش، باتجاه القوانين الأولى التي سمحت بخصخصة الشركات المملوكة للدولة. راجع: غانيون، فالير فيليب: أسطورة الحرب العرقية. صربيا وكرواتيا في التسعينيات. إيثاكا 2004، ص. 91. في تشرين أول/أكتوبر 1989، وضع ماركوفيتش برنامج إصلاح اقتصادي نيو ليبرالي تحت رعاية صندوق النقد الدولي. راجع: بوتون، جيمس: الثورة الصامتة: صندوق النقد الدولي 1979-1989. واشنطن 2001، ص. 578.

23. راجع. ستويكوفيتش، كرونوسلاف: القصة غير المحكية. منظمة المبادرة الديمقراطية لليوغوسلاف والمعارضة المناهضة للحرب في يوغوسلافيا. في: توميتش، جورج: أتاناكوفيتش، بيتار: مجتمع في حالة حراك. الحركات الاجتماعية الجديدة في يوغوسلافيا، 1968 حتى الآن، 2009، زنزورا، ص 169-182.

24. للحصول على قائمة بكافة الأعضاء، انظر: هورفات، برانكو: الاتحاد اليوغوسلافي من أجل مبادرة ديمقراطية. في: ديوكيتش، ديان: اليوغوسلافية. تواريخ فكرة فاشلة 1992-1918. لندن 2003، ص 302-303.

وكان النهج السياسي الرئيسي لمنظمة المبادرة الديمقراطية لليوغوسلاف هو المطالبة "بالديمقراطية الراديكالية" بوصفها الإمكانية الوحيدة لاستمرار وجود يوغوسلافيا. ومع ذلك، فلم تكن المنظمة تنظر إلى نفسها على أنها حزب سياسي، ولكنها أرادت أن تؤسس "حركة من أجل التحول الديمقراطي في يوغوسلافيا"، والتي، وبالنظر إلى الأزمة العميقة، رأت بأنها السبيل الوحيد لإمكانية نجاح "عودة بناء الاشتراكية الأصلية"²⁵. أما السبب في المنظمة فهو عدم وجود أي قوة سياسية "يوغوسلافية وديمقراطية" في يوغوسلافيا في الوقت الحالي²⁶ (التشديد كما ورد في النص الأصلي).

لم يكن ماركوفيتش ولا منظمة المبادرة الديمقراطية لليوغوسلاف قادرين على تأسيس نفسيهما كمؤسسات سياسية دائمة لها قواعد جماهيرية. ومع ذلك، كان لهذه المنظمة بشكل خاص أثر سياسي على المدى البعيد. فمن داخل بيتتها ظهر عدد كبير من المجموعات والشبكات والمبادرات والتي شكلت منذ بداية التسعينات نقطة انطلاق لاتجاه سياسي بديل. وهناك جزء من هذا الاتجاه شكل أحزابا صغيرة²⁷؛ وجزء آخر واصل أنشطته في شكل حملات، أو أوجد منظمات غير حكومية.

كانت القضايا المركزية لهذه الاتجاهات البديلة هي الالتزام بالنضال ضد الحرب والقومية وضد إعادة المجتمع إلى نظمه التقليدية. خلال التسعينيات، نجحت الحركة المناهضة للحرب إلى حد ما على الأقل في الحفاظ على شبكة مؤيدة ليوغوسلافيا²⁸،

²⁵. المرجع نفسه، ص 298.

²⁶. المرجع نفسه، ص 300-301.

²⁷. في هذا السياق، ظهر تحالف المواطنين (Gradjanski SAVEZ) في صربيا خلال أوائل التسعينيات. وفي هذا السياق أيضا يجب ذكر الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي (SDU)، وحزب إقليمي آخر، وهو رابطة الديمقراطيين الاشتراكيين في فويفودينا (LSV). راجع. ميلوسيفيتش، مرجع سابق. ص 70 والصفحات التي تليها. في كرواتيا، كان هناك تطور مماثل. بالإضافة إلى حزب العمال الاشتراكي في كرواتيا، الذي تأسس في 1997، ضمت الأحزاب اليسارية عموما العمل الديمقراطي الاشتراكي في كرواتيا، واليسار الكرواتي (Ljevic Hrvatske)، الذي تأسس في 2007 بتوحيد عدد من أحزاب اليسار. ومع ذلك، لم تكن أي من هذه الأحزاب قادرة على إثبات وجودها كبدايات انتخابية.

²⁸. من بين هذه الاتجاهات التي من الضروري ذكرها: مركز العمل لمناهضة الحرب في صربيا، وحملة مناهضة الحرب في كرواتيا، والمركز الدولي للسلام في سراييفو، ومجلس مواطني تيتوغراد للسلام في الجبل الأسود، والذي بدأ يعمل منذ 1993 في إطار شبكة زامير (من أجل السلام)، وأطلق عددا من المشاريع والمنشورات والمبادرات، مثل اركن، نساء زامير، زامير زين، الخ... راجع. اونيجا 47 / الحملة الكرواتية لمناهضة الحرب: التاريخ. http://www.zamirnet.hr/unija47/ark_unija47.html، تم الرجوع إلى الوصلة في 12 كانون الثاني/يناير 2010.

لتوثيق شامل للجراءات المناهضة للحرب في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة، انظر: روزانديتش روزيكا وآخرون: الأوقات الصعبة. عمليات حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة. بلغراد 2005.

ولعبت فيها مع المنظمات النسوية والنسائية دورا رئيسيا. كان أحد الأمثلة الجيدة هي منظمة نساء يرتدين السواد، التي تأسست في بغداد سنة 1991 كمنظمة سلام نسوية مناهضة للعسكرة. ومنذ 20 سنة وحتى الآن شاركت هذه المنظمة في النضال ضد الحرب، والقومية، والنظام الأبوي وسائر أشكال القهر.²⁹

في السنوات الأخيرة، بدأت المنظمات التي تناضل من أجل حقوق متساوية للأقليات الجنسية أيضا في لعب دور مهم على نحو متزايد داخل طيف الاتجاهات البديلة المعادية للقومية.³⁰ وقد أظهرت العديد من مسيرات المثليين التي جرت في ليوبليانا وزغرب القوة التعبوية لهذه المبادرات. وفي جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة خرجت هذه المبادرات في ظل عداء مريع من القوى القومية والدينية واليمينية. في سرايفو، تم تفريق مسيرة للمثليين في تشرين أول/ سبتمبر 2008 بعد أن هوجمت من قبل المئات من الإسلاميين الأصوليين. وفي بغداد سنة 2002، هوجمت مسيرة للمثليين من قبل المئات من مثيري الشغب الفاشيين الدمويين. وفي صيف 2009، كانت هناك محاولة ثانية لتسيير مسيرة للمثليين في العاصمة الصربية ولكنها منعت مرة أخرى بسبب تهديدات العنف من قبل مثيري الشغب، ورجال الدين اليمينيين والسياسيين الشعبويين.³¹

أي تقييم سياسي راهن لطيف القوى المعادية للقومية ينبغي أن يميز تميزا واضحا بين اتجاهين: واحد منهم يحدد نفسه بمنظور ذي توجه يساري. ويشمل هذا الاتجاه جيل المثقفين المسنين في المدن الكبرى الذي انشق إما من قوى المعارضة ذات التوجه اليساري داخل يوغوسلافيا القديمة والذي كان يضغط من أجل ديمقراطية الاشتراكية، أو من هياكل عصابة الشيوعيين في

²⁹ منظمة نساء يرتدين السواد، بغداد (منظمة نسائية للسلام ومقاومة للنظام العسكري): (من نحن)، http://www.zeneucnom.org/index.php?option=com_content&task=blogcategory&id=2&Item=1

³⁰ تمت زيارته في 12 كانون الثاني/يناير 2010.

³¹ منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ظهرت منظمات تطالب بالحقوق المتساوية للمثليين والمثليات جنسيا. راجع. زيفكوفيتش، ليليانا: أولا كانت هناك رسالة. خمسة عشر عاما من العمل على حقوق المثليين والمثليات في صربيا والجبل الأسود. 1990 - 2005. بغداد 2005. ساغاستا، سانجا: المثليون في كرواتيا، في: المجلة الأوروبية لدراسات المرأة، 2001، 8/3، ص 372-357.

³¹ هنا، تجدر الإشارة إلى أن بعض الشخصيات الرائدة خاصة والتي يروج لها في الغرب على نطاق واسع بأنها "معارضة ديمقراطية"، قد أظهرت طرازا عدوانيا خاصا من الرهاب المثلي.

يوغوسلافيا نفسها. كما يشمل هذا الاتجاه عددا من مؤسسي منظمة المبادرة الديمقراطية لليوغوسلاف الذين لا يزالون يواصلون الاشتراك في مناقشة البدائل اليسارية. ومن الأمثلة على هذا الاتجاه مجلة ريبابليكا الصربية أو معهد "ميروفني" (السلام) في العاصمة السلوفينية ليوبليانا³². وتشمل هذه الشريحة أيضا الجيل الجديد من الشباب اليساريين الذين بدأوا تنشئتهم السياسية في نهاية الحقبة الاشتراكية. أما القضايا الرئيسية لهؤلاء اليساريين الشباب فهي مناهضة الفاشية، والحركات النسوية والاحتجاج الاجتماعي³³.

أما الاتجاه الرئيسي الثاني المعادي للقومية فلا يمكن اعتباره اليوم نزعة ذات توجه يساري. هنا ومنذ بداية التسعينيات يتركز الخطاب المهيم حول الاندماج السريع وغير المشروط لدول ما بعد اليوغوسلافية في "الهياكل الأوروبية الأطلسية"، وتطبيق "القيم الغربية". وتجمع هذه الهياكل مطالب الديمقراطية السياسية واحترام حقوق الإنسان مع إنشاء اقتصاد سوق ليبرالي رأسمالي والاندماج في السوق العالمية. ويتمثل هذا القطاع النيوليبرالي من الطيف المعادي للقومية بمنظمات مثل لجان هلسنكي الصربية والكرواتية، والحزب الليبرالي الديمقراطي في صربيا.

وترتبط قطاعات اليسار والمعارضة النيوليبرالية المناهضة للنزعة القومية من خلال قاعدتها الاجتماعية؛ وما فشلت جميع قطاعات "المجتمع المدني" في إنجازه حتى الآن هو بناء أي قاعدة جماهيرية بين السكان. مؤيدو هذه الاتجاهات هم بمعظمهم جزء من النخبة المثقفة. ويصف النقاد هذا "المجتمع المدني" بأنه نوع من "الأعمال التجارية". لقد طغت الاحترافية وإضفاء الطابع المؤسسي على موظفي المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان على المشاركة المباشرة من "الفئات المستهدفة". وقد طغت أيضا عمليات "كسب التأييد" التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية على مستوى المؤسسات الحكومية الوطنية والمتعددة الجنسيات في كثير من الأحيان على

32. تأسست ريبابليكا كمجلة لائتلاف مقدونيا الديمقراطي الاشتراكي، ويرأسها نيشوا بوبوف وهو عالم اجتماع وموظف سابق في براكسيس.

33. وتشمل بعض الأمثلة مركز الشباب البديل CK13 في نوفي ساد (صربيا)، والذي ينفذ العديد من المشاريع الفنية وأيضاً المشاريع النظرية النقدية، وأيضاً مجموعة بوكرت زا سلوبودو (بلغراد)، والتي تشارك في تعبئة الاحتجاجات العمالية، ومجموعة شباب لينكا (سكوبي)، والمجموعة المحيطة بالمجلة النقدية ذات التوجه اليساري نوفي بلامين (زغرب).

تعبئة الرأي السياسي للناس المتضررين³⁴.

■ نقابات العمال والاحتجاج الاجتماعي

من الجوانب الهامة التي غالبا ما يتم تجاهلها في الأزمة الاجتماعية في يوغوسلافيا في ثمانينيات القرن الماضي هي تنامي حركة الاحتجاج الاجتماعي للعمال. أصبحت الإضرابات والمظاهرات العمالية شائعة بشكل متزايد، وخاصة خلال النصف الأخير من ثمانينيات القرن الماضي. كانت المطالب موجهة إلى حد كبير في اتجاه الحفاظ على المعايير الاجتماعية وفرص العمل ودفع الأجور. لم تكن تعبئة العمال موجهة علنا ضد النظام السياسي، بل كانت تطالب عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا أن تفي بوعودها. كما لم تكن هذه الحركة الاحتجاجية في البداية ذات لهجة قومية. ولم تنزلق الحركة الاحتجاجية في مجرى المطالب القومية إلا بعد تحول موظفين بارزين في عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا نحو المطالب القومية بحيث لم تستطع حركة عمالية مستقلة مؤيدة ليوغوسلافيا الظهور في نهاية ثمانينيات القرن الماضي³⁵. في الإدراك المتأخر لما حدث، يجب النظر إلى العمال في يوغوسلافيا السابقة كأكبر الخاسرين من تدمير الدولة اليوغوسلافية الاتحادية. فموجات التضخم العديدة أدت إلى خسائر فادحة في القوة الشرائية. في نفس الوقت، تسببت الأزمة الاقتصادية، والدمار الذي أحدثته الحرب وإعادة الهيكلة النيوليبرالية في انهيار القاعدة الصناعية، وأدت في الواقع إلى عملية اجتثاث التصنيع. وكانت ضمن الآثار طويلة الأجل تآكل المعايير الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة والتوسع في القطاع غير الرسمي. أما اليوم، فإن ظروف العمل الآمنة هي امتياز يتمتع به الأقلية في يوغوسلافيا

34. استنادا إلى دراسة أجريت في عام 2004، أكد عالم الاجتماع ملادن لازيتش في بلغراد أن هناك نسبة كبيرة من النساء اللواتي ينشطن في المنظمات غير الحكومية في صربيا تصل إلى (60%) وتتراوح أعمارهم بين 30 و 50 (45.6%)، من ذوات المستوى العالي من التعليم (الجامعة أو الكلية التقنية) (63.7%)، أكثر من نصف أعضاء المنظمات غير الحكومية التي شملتها الدراسة يعملون كموظفين أكاديميين (53.2%)، والكثير منهم لا يزالون يواصلون تعليمهم (21.4%)؛ 47% منهم ينحدرون من عائلات تحمل شهادات جامعية. وجدير بالملاحظة أن 52.8% من الذين شملهم الاستطلاع يعتبرون أنفسهم بأنهم ينتمون إلى الطبقة المتوسطة. سياسيا، فإن غالبية الذين شملهم الاستطلاع، (45.6%) يعتبرون أنفسهم وسط الطيف السياسي، و 26% يرون أنفسهم يسار الوسط، و 10.5% فقط يعتبرون أنفسهم يساريين أو يساريين "راديكاليين". راجع: لازيتش، ملادن: التغيير والمقاومة. صربيا في عملية التحول، بلغراد 2005، ص 83 والصفحات التي تليها.

35. يوصف هذا التطور بشكل جيد للغاية في: فلاديسلاف ليتش، نيوفا: ثورة صربيا المضادة للبروقراطية. و ميلوسيفيتش، سقوط الشيوعية والتعبئة القومية، نيويورك 2008.

السابقة³⁶. لقد أصبح من الصعب جدا دفع مصالح العمال إلى الواجهة نظرا لهذا الوضع. فتهديد البطالة وانعدام الأمن الوظيفي يعيقان قدرة العمال على التعبئة والتحرك. في الوقت نفسه، فإن الحركة النقابية هي أيضا ضعيفة لأسباب تتعلق بالسياسة التنظيمية. فمن جهة، تتنافس مختلف الاتحادات النقابية مع بعضها البعض، وبالتالي غالبا ما تقف في وجه بعضها البعض. أما السبب الثاني فهو أن المنظمات النقابية غالبا ما تهيمن عليها مصالح منشآت بعينها. في المقابل، فالنقابات على مستوى الصناعة والاتحادات النقابية ضعيفة³⁷.

على الرغم من ذلك، يتم تعبئة الاحتجاجات النقابية في بعض الأحيان. حتى خلال التسعينيات من القرن الماضي، كان هناك في كثير من الأحيان احتجاجات ضد الأثر الاجتماعي للتحوّل الاقتصادي، ولكن، وبسبب الحرب، كان تأثير هذه الاحتجاجات خافتا. في السنوات الأخيرة، كانت هناك موجة جديدة من الاحتجاجات العمالية، وتحديدًا بخصوص ثلاث حالات صراع. أولاً: طالب الموظفون بدفع رواتبهم، والتي غالباً ما يتم التأخير في دفعها لشهور أو حتى لسنوات. ثانياً: كانت هناك احتجاجات ضد تسريح العمال. وثالثاً: احتج الموظفون ضد الطريقة التي تمت بها خصخصة المنشآت. معظم هذه الأشكال الثلاثة من الاحتجاجات هي عبارة عن ردود فعل دفاعية على الهجمات على مصالح الموظفين. على النقيض من ذلك، لم يكن هناك تقريباً أية أدلة على تمثيل هجومي للمصالح النقابية. لم تُظهر الاحتجاجات العمالية، إلا في حالات استثنائية، توجهها سياسياً يوفر نقطة اتصال لجدل ذو توجه يساري بديل. مثال واحد على ذلك هو منشأة أدوية "يوغوريميديا" (Jugoremedija) في

36. خلال التسعينيات من القرن الماضي، كان هناك ارتفاع حاد في معدلات البطالة في جميع بلدان ما بعد يوغوسلافيا: في يوغوسلافيا السابقة في 1989، كان هذا المعدل لا يزال 14.9%، أما اليوم، فإنه لم يصل إلى أقل من هذه النسبة في أي من الدول الخلف. البطالة وصلت نسبة خطيرة خاصة في كوسوفو، حيث أن النسبة الرسمية في سنة 2007 كانت 46.3%. راجع. منظمة العمل الدولية جنيف: قاعدة بيانات إحصاءات العمل LABORSTA، (قواعد البيانات: سجلات مكتب مسح القوى العاملة والتوظيف)، <http://laborsta.ilo.org/>، تم الرجوع إليه في 25 كانون ثاني/ يناير 2010، مكتب الإحصاءات الحكومي في جمهورية صربيا: مسح القوى العاملة. معدل البطالة، <http://webzrs.stat.gov.rs/axd/drugastrana.php?Sifra=0018&iz-f&bor=odel&tab=152>، تم الرجوع إليه في 25 كانون ثاني/ يناير 2010 جمهورية كرواتيا، مكتب الإحصاءات الحكومي: (معدل البطالة المسجل) <http://www.dzs.hr/>، تم الرجوع إليه في 25 كانون الثاني/يناير 2010.

37. في دول ما بعد يوغوسلافيا، كما هو الحال في معظم بلدان أوروبا الشرقية، المنظمات التي خلفت "نقابات الدولة" القديمة لا تزال موجودة، وهناك أيضا المنظمات التي تأسست حديثا، وهي في كثير من الأحيان على غرار نموذج نقابة تضامن في بولندا. ومع ذلك، فالاختلافات الأيديولوجية اليوم لم تعد ذات أهمية كبرى. راجع. كرديزيتش، ماركو: الانتقال والنقابات والنخب السياسية في سلوفينيا وكرواتيا، في: بوليتيكا ميزاو 2006، 43/4، 121-141.

زرنينين، حيث قاوم الموظفون الاستيلاء عليها من قبل مستثمر فاسد، ونجحوا في تطوير نموذج الموظفين المساهمين³⁸.

بالإضافة إلى العمال، انخرط الطلاب في السنوات الأخيرة وعلى نحو متزايد في حركات الاحتجاج الاجتماعي. في هذا المجال، يمكن رؤية تطورات إيجابية بشكل واضح. للمرة الأولى منذ نهاية الحرب، كانت هناك إشارات تدل على ظهور حركة طلابية جديدة نقدية اجتماعيا تضع القضايا الاجتماعية في الواجهة وفي مركز اهتمامها. وفي حين كانت حركات الاحتجاج الطلابية والشبابية في التسعينيات من القرن الماضي ذات طابع صريح مناهض للشيوعية في الغالب، برزت منذ 2007 مرة أخرى، وبشكل واضح، حركة طلابية ذات توجه يساري. أما القضايا التي تناولتها هذه الاحتجاجات فهي الرسوم الدراسية، وظروف الدراسة والإصلاحات النيوليبرالية في الجامعات. في احتجاجاتهم في الجامعات، يتصل الشباب في كرواتيا وصربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك مرة أخرى بشكل إيجابي مع بعضهم البعض عبر هذه الحدود الجديدة³⁹.

³⁸ راجع: مجلس التنسيق لاحتجاجات العمال في صربيا (2009): هناك حركة عمالية جديدة في صربيا، في: Pokret، رقم 3، ص 2FF. على الحركة العمالية الصربية، انظر: زلاتيتش، إيفان (2009): نوفي الحركة العمالية الجديدة في صربيا: الأهداف والعقبات. في: ريبابليكا، رقم 468-469، 31-01 يناير، 2010.

³⁹ راجع: توميتش، جورجي: فرص حركة شبابية نقدية جديدة: الاحتجاجات الطلابية في صربيا وكرواتيا. (Standpunkte International، 21). برلين 2009.

■ المراجع

- أنديليش، نيفين (2009): الحزب الديمقراطي الاشتراكي - السنوات المائة الأولى: لمحة موجزة عن الديمقراطية الاشتراكية في البوسنة والهرسك؛ سرايفو: Forum Lijeve Incijative.
- بوتون، جيمس (2001): الثورة الصامتة: صندوق النقد الدولي، 1979 - 1989. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- بودن، بوريس (2009): المنطقة الانتقالية: نهاية مرحلة ما بعد الشيوعية، فرانكفورت: Suhrkamp.
- دراغوفيتش- سوسو، ياسنا (2002): "المنقذون للأمة". المعارضة الصربية الثقافية وإحياء القومية. لندن: هيرست.
- إيركه، مايكل (2009): الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في وسط وجنوب شرق أوروبا: جمعيات أصحاب الأفكار السياسية المتقاربة أم وكالات إدارة للحكومة، بون: المؤسسة الدولية. تحليل سياسي.
- غانيون، فالير فيليب (2004): أسطورة الحرب العرقية. صربيا وكرواتيا في تسعينات القرن الماضي. إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل.
- كرديسيتش، ماركو (2006): الانتقال، والنقابات والنخب السياسية في سلوفينيا وكرواتيا. في: بوليتيكا ميزاو، مجلد. 43، رقم 4، ص 121-141.
- هاربل، أوتمار نيكولا (1976): المنشورات الفلسفية والسوسيولوجية، معهد أوروبا الشرقية في جامعة برلين الحرة، المجلد. 13. برلين: أوتو هاراسوفيتش.
- هورفات، برانكو (2003): جمعية المبادرة الديمقراطية اليوغوسلافية. في: ديوكيتش، ديان: اليوغوسلافية: تواريخ فكرة فاشلة، 1918-1992. لندن: هيرست، ص 298-303.
- كرابغ، عمر (2005): مقابلة مع فيريكا باراك وجوزيب كريغار، في: زاريز (Zarez)، رقم 157، 16 يونيو 2005.
- كانزلايتز، بوريس (2008): التحول السياسي في صربيا، في ستاندبونكت (Standpunkte)

25. برلين: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

- المجلس التنسيقي لاحتجاجات العمال في صربيا [2009]: حركة عمالية جديدة في صربيا، في: بوكرت (Pokret)، رقم 3، ص. 2-7.
- كوفاتشيفيتش، فيليب (2007): الجبل الأسود وسياسة التحول ما بعد الشيوعية: من 1990 ولغاية 2006. في: ميديتريانيان كوارترلي (Mediterranean Quarterly)، المجلد 18، رقم 3، ص 93-72.
- لازيتش، ملادن (2005): التغيير والمقاومة. صربيا في عملية التحول، بلغراد: Filip Višnjić.
- وكسيك ايغور (2006): في: اسماير، ولفغانغ: النظم السياسية في أوروبا الشرقية، فيسبادن: VS Verl. für Sozialwissenschaften، ص 660.
- ميلوسيفيتش، ميلانو (2000): المشهد الحزبي في صربيا، برلين: Berlin-Verl. Spitz.
- نولن، ديتير (2007): قاموس السياسة (Lexikon der Politik)، المجلد 7، ميونخ: بيك.
- راميت، سابرينا (2005): التفكير في يوغوسلافيا. مناظرات فكرية حول تفكك يوغوسلافيا والحروب في البوسنة وكوسوفو. مطبوعات جامعة كامبريدج.
- Rosandić, Ružica u.a. (2005): Teži put. Mirovne akcije na tlu bivše Jugoslavije. Belgrade: Centar za antiratnu akciju
- ساغاستا، سانبا (2001): المثليات في كرواتيا (أوقات صعبة. عملية حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة)، في: المجلة الأوروبية لدراسات المرأة، المجلد 8، رقم 3، ص 372-357.
- سير، إيفان (2006): 1990 - 2003 السلوك السياسي للناخبين الكروات في الانتخابات. في: لوتوفاك زوران، بلغراد، مصدر سابق الذكر، ص 362-323.
- سيلجانوفسكا دافكوفكا، جورדانا (2006): الأحزاب السياسية المقدونية من منظور الأيديولوجية، في: لوتوفاك زوران: الأحزاب السياسية والناخبين في ولايات يوغوسلافيا السابقة، بلغراد: مؤسسة فريدريش إيبرت؛ معهد العلوم الاجتماعية، ص 236-205.
- ستويكوفيتش، كرونوسلاف (2009): عاطفة المجتمع: فئة اجتماعية جديدة مع يوغوسلافيا من عام 1968 حتى الآن]. الرقابة: نوفي ساد، ص 182-169.
- ستوييليكوفيتش، زوران (2006): التصدعات الاجتماعية وخطوط الانقسام السياسي في صربيا، في: لوتوفاك، مرجع سابق. ص 9 - 39.

- توميتش، جورجي (2009): فرص لحركة شبابية نقدية جديدة: الاحتجاجات الطلابية في صربيا وكرواتيا، ستانديونكت إنترناشونال 21، Standpunkte International. برلين: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.
- تاريخ الحملة الكرواتية ضد الحرب http://www.zamirnet.hr/unija47/ark_unija47.html, accessed: Jan. 12, 2010.
- فلاديزافيتش، نيوشا (2008): ميلوسيفيتش، سقوط التعبئة الشيوعية والقومية، نيويورك: بالغريف ماكملان.
- Zakošek, Nenad (2006): Das politische System Kroatiens. In: Ismayr, op cit., pp. 726-677.
- Žene u crnom Beograd. Ženska mirovna grupa feminističko-antimilitarističke orijentacije: O nama about us) URL:http://www.zeneucrm.org/index.php?option=com_content&task=blogcategory&id=2&Itemid=4,ZENTRALEWahlkommission
- اللجنة الانتخابية المركزية في البوسنة والهرسك:
- الرجوع إليها في 14 كانون الثاني / يناير 2010. URL: http://www.izbori.ba/rezultati/konacni/parlament_bih/index.htm, # تم
- زيفكوفيتش، ليليانا (2005): أولا كان هناك رسالة. خمسة عشر عاما من النشاط من أجل حقوق المثليين والمثليات في صربيا والجبل الأسود. 1990-2005. بلغراد: لا بريس - منظمة حقوق الإنسان للمثليات.
- زلاتيتش، إيفان (2009): الحركة العمالية الجديدة في صربيا - الأهداف والعقبات. في: ريابلليكا، رقم 468-469، ص1، 31 كانون الثاني/يناير 2010.

■ روابط

الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية

البوسنة والهرسك: الحزب الديمقراطي الاشتراكي في البوسنة والهرسك [/http://www.sdp.ba](http://www.sdp.ba)

تحالف الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين [/http://www.snsd.org](http://www.snsd.org)

كرواتيا: الحزب الديمقراطي الاشتراكي في كرواتيا [/http://www.sdp.hr](http://www.sdp.hr)

مقدونيا: حزب ائتلاف مقدونيا الديمقراطي الاجتماعي [/http://www.sdsm.org.mk](http://www.sdsm.org.mk)

مونتينيغرو: الحزب الديمقراطي الاشتراكي المونتينيغري [/http://www.dpscg.org](http://www.dpscg.org) (الرابط لا يعمل)

الحزب الديمقراطي الاشتراكي في الجبل الأسود [/http://www.sdp.co.me](http://www.sdp.co.me)

صربيا: الحزب الديمقراطي [/http://www.ds.org.rs](http://www.ds.org.rs)

الحزب الديمقراطي الاشتراكي [/http://www.sdp.org.rs](http://www.sdp.org.rs)

الحزب الاشتراكي الديمقراطي لصربيا [/http://www.sdp.srbije.org.rs](http://www.sdp.srbije.org.rs)⁴⁰

الحزب الاشتراكي في صربيا [/http://www.sps.org.rs](http://www.sps.org.rs)

الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي [/http://www.sdu.org.rs](http://www.sdu.org.rs)

سلوفينيا: الحزب الديمقراطي الاشتراكي [/http://www.socialnidemokrati.si](http://www.socialnidemokrati.si)

أحزاب يسارية الأخرى

كرواتيا: حزب العمال الاشتراكي في كرواتيا [/http://www.srp.hr](http://www.srp.hr)

صربيا: الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي [/http://www.sdu.org.rs](http://www.sdu.org.rs)

رابطة ديمقراطيو فويفودينا الاشتراكيون [/http://www.lsv.org.rs](http://www.lsv.org.rs)

الأحزاب اليسارية في العالم وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا

⁴⁰ تأسس الحزب في عام 2009. مختصر اسمه هو نفس مختصر اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي في نيبوشا كوفيتش والذي هو عضو في الأممية الدولية، ولكنه حزب مختلف.

<http://www.broadleft.org/easteuro.htm> (قائمة واسعة من الأحزاب اليسارية في أوروبا الشرقية)

مبادرات السلام

مركز إزالة التلوث الثقافي، بلغراد [/http://www.czkd.org](http://www.czkd.org)

مركز تنمية السلام والديمقراطية، مركز العمل ضد الحرب سابقا، بلغراد <http://www.caa.org.yu>

مركز دراسات السلام، زغرب [/http://www.cms.hr](http://www.cms.hr)

اتحاد 47، الحملة الكرواتية المناهضة للحرب، زغرب <http://www.zamirnet.hr/unija47/unija47.html>

معهد السلام - معهد الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، ليوبليانا <http://www.mirovni-institut.si>

المبادرات النسوية

المركز النسائي المستقل، بلغراد [/http://www.womenngo.org.rs](http://www.womenngo.org.rs)

نساء يرتدين السواد، بلغراد [/http://www.zeneucrnom.org](http://www.zeneucrnom.org)

النساء إلى / مع النساء، سرايفو [/http://www.zenezenama.org](http://www.zenezenama.org)

الشبكة النسائية الكرواتية [/http://www.zenska-mreza.hr](http://www.zenska-mreza.hr)

قائمة بالمجموعات النسائية في البوسنة والهرسك [/http://zenskegrupebih.fondacijacure.org](http://zenskegrupebih.fondacijacure.org)

مركز المعلومات والتوثيق عن المرأة، بلغراد [/http://www.zindokcentar.org](http://www.zindokcentar.org)

مركز دراسات المرأة، بلغراد [/http://www.zenskestudie.edu.rs](http://www.zenskestudie.edu.rs)

مركز دراسات المرأة، زغرب [/http://www.zenstud.hr](http://www.zenstud.hr)

دراسات وبحوث المرأة، نوفي ساد [/http://www.zenskestudije.org.rs](http://www.zenskestudije.org.rs)

جماعات المثليين

لابريس بلغراد [/http://www.labris.org.rs](http://www.labris.org.rs)

كوير بلغراد [/http://www.queerbeograd.org](http://www.queerbeograd.org)

دليل الموارد الكويرية في سلوفينيا: [/http://www.ljudmila.org/siqrd](http://www.ljudmila.org/siqrd)

الاتحاد الكويري، سراييفو: [/http://www.queer.ba](http://www.queer.ba)

التحالف النسائي، سكوبي [/http://www.womensalliance.mk](http://www.womensalliance.mk)

فخر بلغراد [/http://belgradepride.rs](http://belgradepride.rs)

فخر زغرب [/http://www.zagreb-pride.net](http://www.zagreb-pride.net)

المجموعات الشبابية اليسارية

منظمة الثقافة البديلة، نوفي ساد [/http://www.ako.rs](http://www.ako.rs)

البيت الأسود 13، نوفي ساد [/http://www.ck13.org](http://www.ck13.org)

جامعة العمال والبنك في ليوبليانا: [/http://dpu.mirovni-institut.si](http://dpu.mirovni-institut.si)

”نادي الاختلاف“ لطلاب علم الاجتماع، زغرب: [/http://www.diskrepancija.org](http://www.diskrepancija.org)

لينكا - الحركة من أجل العدالة الاجتماعية، سكوبي [/http://lenka.blog.com.mk](http://lenka.blog.com.mk)

احتجاجات طلابية البوسنة والهرسك

الهيئة العامة لطلاب جامعة توزلا: [/http://studentskiplenum.blogger.ba](http://studentskiplenum.blogger.ba)

كرواتيا: قسم الفلسفة، الهيئة العامة لطلاب قسم الفلسفة في جامعة زغرب: <http://www.slobodnifilozofski.com>

[/http://slobodnifilozofski.org](http://slobodnifilozofski.org) (باللغة الإنجليزية)

الطلاب المستقلون، قسم الفلسفة في رييكا: [/http://blog.autonomnistudenti.com](http://blog.autonomnistudenti.com)

<http://nsist.blog.hr> University of in Split, Nezavisna studentska inicijativa Split

مبادرة للتعليم العالي - أوسبيك. نحن ما زلنا هنا: ونحن نقاقل!، جامعة أوسبيك:

[/http://www.osjecki.studenti.blogger.hr](http://www.osjecki.studenti.blogger.hr)

مقدونيا: سلوبودن إندكس: [/http://slobodenindeks.blog.com.mk](http://slobodenindeks.blog.com.mk)

صربيا: النضال للمعرفة، موقع احتجاجات الطلاب 2005 – 2008: [/http://protest.zbrka.net](http://protest.zbrka.net)

الطلاب للطلاب: جامعة بلغراد [/http://studentskiprotest08.blogspot.com](http://studentskiprotest08.blogspot.com) موقع (2008)

الموقع الحالي: [/http://www.studentizastudente.net](http://www.studentizastudente.net)

الإعلام اليساري النقدي

اركن (زغرب) <http://arkzin.net>

بلغراد سيركل جورنال (بلغراد) [/http://www.usm.maine.edu/bcj](http://www.usm.maine.edu/bcj)

ديسكربنسيا (زغرب) [/http://diskrepancija.org/casopis](http://diskrepancija.org/casopis)

نوبا ايسكرا (سكوبجي) [/http://www.novaiskra.mk](http://www.novaiskra.mk)

نوفي بلامن (زغرب) [/http://www.noviplamen.org](http://www.noviplamen.org)

بيشكانيك [/http://www.pescanik.net](http://www.pescanik.net)

برلوم (بلغراد) <http://www.prelomkolektiv.org/srp/casopis.htm>

ريبابليكا (بلغراد) [/http://www.republika.co.rs](http://www.republika.co.rs)

زا مير زين (زغرب) [/http://www.zamirzine.net](http://www.zamirzine.net)

زارز (زغرب) [/http://www.zarez.hr](http://www.zarez.hr)

الحزب التقدمي للشعب العامل (أكيل) في قبرص

جوليان ماريولاس

■ مقدمة: بيئة الحزب وبنيتة الاجتماعية

يعتبر الحزب التقدمي للشعب العامل (أكيل - AKEL) أكبر حزب في قبرص من حيث عدد العضوية ومن حيث الأصوات التي يحصل عليها في الانتخابات، ومعظم نشاطه من العمال والموظفين ذوي الياقات البيضاء. فمن بين 1336 مندوبا في آخر مؤتمر عام للحزب في نوفمبر 2005، كان هناك 850 مندوبا لديهم نفس هذه الخلفية، و26 فلاحا و201 يعملون لحسابهم الخاص و190 من المتقاعدين و11 طالبا و57 ربة منزل وواحد فقط متعطل عن العمل. ويعد تمثيل النساء ضعيف جدا في الحزب وهيئاته المختلفة، فعدد المندوبات 204 فقط أي 20% من مندوبي المؤتمر، وهناك 15 امرأة فقط من بين أعضاء اللجنة المركزية الـ105. كما تم انتخاب امرأة في المكتب السياسي لأول مرة في سنة 2005، أما نسبتهم في عضوية الحزب ككل فمرتفعة نظرا لأنه في العديد من العائلات اليسارية يلتحق جيل بأكمله بحزب. إلا أنه بسبب التقسيم التقليدي للأدوار بين النساء والرجال، يكون الرجال في المعتاد هم الأنشطة سياسيا. وينتقد الكثير من العاملين في الحزب هذا الوضع، ذلك لأنه منذ تأسيسه في 1941 كان مناصرا لحقوق المرأة. أما التنظيم النسائي التابع للحزب، ويعرف بـ(بوجو Pogo)، فمستقل تنظيميا منذ 1996 وهيكله يسمح بالمزيد من المشاركة النسائية، وبه أكثر من عشرة آلاف عضوة لا ينخرط منهن فعليا في الحزب سوى عدد قليل، ومسألة كوتة المرأة غير مطروحة في الحزب.

لا ينضم للحزب التقدمي للشعب العامل من غير حاملي الجنسية القبرصية سوى عدد قليل من الأشخاص. ورغم أن قبرص بها عدد كبير من العمال المهاجرين، فمعظمهم لا يبقى سوى لسنوات قليلة وذلك لأن تصاريح إقامتهم محدودة، كما لا تجري أي محاولات لإدماجهم في المجتمع، ولا يوجد جيل ثانٍ من المهاجرين بعد.

وتقع جهود الحزب بالنسبة للمهاجرين في مجال التنظيم النقابي.

يبقى أعضاء الحزب بشكل عام لفترة طويلة، ولا توجد مشكلة في تجنيد الشباب داخل صفوفه، لكن معظم المنخرطين فيه في سن الأربعين أو أكبر كما هو معتاد في الأحزاب الأوروبية. فمن بين مندوبي المؤتمر العام الأخير للحزب كان التوزيع العمري كالتالي: 85 عضواً في سن الـ30 أو أصغر، و196 عضواً بين 31 و40، و415 عضواً بين 41 و50، و313 عضواً بين 51 و60 سنة، و327 عضواً في سن 61 أو أكبر. وتتنوع المؤهلات التعليمية للأعضاء بشدة، فـ304 من مندوبي المؤتمر أكملوا ما يعادل التعليم الابتدائي و505 الإعدادي و527 الثانوي.

■ موقع الحزب في المجتمع والنظام السياسي

في آخر دورتين انتخابيتين، كان أكيل (الحزب التقدمي للشعب العامل) هو الحزب الأكبر في البرلمان. وبالإضافة لحزب التجمع الديمقراطي (DISY)، هو واحد من أكبر كتلتين هيمنتا على حياة البلاد منذ الغزو التركي. وتعود جذوره في قبرص لأربعينيات القرن العشرين حينما طرح الحزب التقدمي للشعب العامل نفسه كحزب جماهيري. ومنذ ذلك الحين، تمكن الحزب من الارتكان لدعم راسخ من حوالي ثلث السكان في قبرص. ولا يعتبر مخصصاً لجماعة بعينها أو للمنتسبين لثقافة فرعية معينة، فأنصاره يمكن إيجادهم في مختلف الطبقات الاجتماعية حتى لو كانت الكتلة الأكبر من أنصاره وسط القطاع المعتمد على الأجر.

الطبقة الوسطى في قبرص، والتي تتضمن الموظفين من ذوي الباقات البيضاء والذين يعملون لحسابهم الخاص والعاملين في المجالات العلمية، تدعم هذين المعسكرين السياسيين بالتساوي تقريباً. فمن يعملون لحسابهم الخاص، وخاصة أصحاب المحال، من أشد أنصار الحزب التقدمي للشعب العامل. أما حزب التجمع الديمقراطي فنقوده أقوى بين موظفي القطاع العام بقبرص، وهو ما يعود إلى أنه في ستينيات القرن العشرين لم يكن الشيوعيون يحصلون على وظائف فيه تقريباً. ولا يزال لهذه السياسة آثارها المستمرة حتى اليوم، لأن الوظائف المتاحة غالباً ما يتم شغلها على أساس العلاقات.

من الداعمين أيضاً للحزب التقدمي للشعب العامل من يدعمون الموقف الشيوعي في النزاع القبرصي حتى لو لم يكونوا منخرطين في اليسار. وقد اتضح هذا في الانتخابات الرئاسية في 2008، والتي كان حل النزاع فيها أمراً مركزياً، نظراً لأن السياسة الخارجية

والمفاوضات مع شمال الجزيرة هي مسؤولية الرئيس. حيث تم انتخاب مرشح الحزب ديميتريس كريستوفياس (Demetris Christophias) بنسبة 53.4% في جولة الإعادة. علاوة على ذلك، الحزب التقدمي للشعب العامل هو الحزب الوحيد الذي له أنصار في شمال قبرص أيضاً.

كما هناك فجوة بين الريف والمدينة، لكنها ليست كبيرة جداً. ففي العديد من القرى، لا يعتبر الحزب التقدمي للشعب العامل هو الأقوى لكن له جذور قوية في ضواحي المدن. والسبب التاريخي لهذا أن الكثير من العمال يعملون أثناء النهار في أحد المراكز الصناعية القليلة بالجزيرة ويعودون ليلاً لأسرهم في القرى.

داخل اليسار القبرصي، يعتبر الحزب نفسه المرشد السياسي. ومن ثم، يحدد الحزب خطوات التحرك للحركة الشعبية وللروابط والمنظمات المتحدة داخلها، والتي تضم شرائح كبيرة من المجتمع. وذلك يتضمن أولاً وقبل أي شيء اتحاد العمل القبرصي (PEO) وهو اتحاد النقابات الذي تم تأسيسه سنة 1941 ويضم 80 ألف عضو ويعتبر أكبر منظمة عمالية. وعلاوة على اتحاد العمل القبرصي، هناك منظمات يسارية داخل النقابات العمالية المختلفة.

وتعتبر منظمة الشباب الديمقراطي المتحد (EDON) القريبة من الحزب التقدمي للشعب العامل أكبر جماعة شبابية سياسية في قبرص دون شك، وهي بمثابة منظمة جماهيرية من حيث أنشطتها أكثر من المنظمات الشبابية الأخرى. وتوجه منظمة الشباب الديمقراطي المتحد بأنشطتها إلى الأطفال الصغار أيضاً، وتعمل على تعزيز بعض القيم مثل التضامن والتسامح. وتنظم المنظمة فعاليات مثل المعارض والمعسكرات والمسابقات الرياضية وكذلك فعاليات موسيقية ومسرحية ومجموعات رقص. وفي انتخابات مجالس المدارس، عادة ما يحصل ممثلو المنظمة على أغلبية مطلقة، أما في الانتخابات داخل الجامعات فيفوزون بأكثر من 40%. وقد أنشأ الحزب التقدمي للشعب العامل اتحاداً للفلاحين والمزارعين يسمى TKA به أكثر من عشرة آلاف عضو، وهو قريب جداً من المنظمة النسائية بوجو Pogo كما ذكر سابقاً. وفي مجمل الأمر، لا يوجد في قبرص حركات اجتماعية أو تنظيمات يسارية تستحق الذكر إلا وكانت أصولها تعود للحزب التقدمي للشعب العامل (AKEL).

هناك فعلياً ممثلون للييسار سواء من الحزب التقدمي للشعب العامل أو من الروابط القريبة منه في كل قرية. وتعتبر العديد من المؤسسات المتعلقة بالحياة اليومية نفسها يسارية سواء كانت نوادي رياضية أو مقاهي أو مصانع بأكملها. كما

ينشط أعضاؤها أيضا في المنظمات الكنسية المحلية التي تتولى مسؤولية إدارة أصول الكنيسة المحلية. ويقدم الحزب أيضا توصيات في انتخابات المناصب الكنسية، والتي يعتبر حق الجمهور في المشاركة في إدارتها محدودا. كما يرأس حاليا أحد الفروع المحلية للحزب قسيس. ورغم ذلك، تعتبر الكنيسة الأرثوذكسية أكثر قربا بكثير للمحافظين.

يُعتبر دعم المثقفين والفنانين من الأسس التي تقوم عليها الهيمنة الثقافية الحالية ليسار في قبرص. فالعديد من الشخصيات المعروفة في المشهد الفني خرجت من الجمعيات الثقافية المحلية اليسارية، حيث يقدم المسرح والشعر والرسم والموسيقى للجمهور ويتم تعليمه إياه فيها. كما أن اللجنة المركزية للحزب لديها مكتب ثقافي ثبتت فائدته قبل انتخابات 2008 عن طريق حشد الدعم فيما بين الفنانين لترشيح ديميتريس كريستوفياس للرئاسة. وبالتالي، يُنظر إلى العلاقة بين الحزب والمثقفين كأمر مفيد للجانبين.

■ التوجه الاستراتيجي للحزب

من أجل فهم وضع حزب شيوعي على رأس حكومة قبرص، من الضروري قراءة تاريخ الجزيرة. فالحزب التقدمي للشعب العامل يعتبر نفسه مناهضا للاستعمار منذ نشأته في 1941. وقد تطلب تحرير الجزيرة من الحكم البريطاني التعاون مع المجموعات السياسية وتغيير التحالفات. فبين 1931 و1941، كان الشيوعيون القبارصة يعملون بشكل سري. وأثناء الحرب العالمية الثانية، قام الحزب التقدمي - الذي كان قد اكتسب وضعاً قانونياً للتو - بدعوة الشعب للالتحاق بالجيش البريطاني من أجل العمل على تحرير اليونان أملاً في أن يقدر البريطانيون هذا بعد الحرب. وحينما بقي النظام الاستعماري في السلطة، قاد الحزب التقدمي للشعب العامل حركة مقاومة سلمية لكنها استمرت بثبات وتصميم طوال عقد كامل. وأثناء تلك الفترة، دعا لاستقلال قبرص وإدماج اليونانيين والأتراك في الدولة الجديدة. وفي 1949، تقلد إيزيكياس إيوانو (Ezekias Ioannou) قيادة الحزب وبقي فيها حتى وفاته سنة 1988. وفي ظل قيادته له، استمر الحزب مواليا للاتحاد السوفيتي ومفهومه عن الاشتراكية.

في 1955، بدأت القوى الوطنية اليونانية التي نظمها جورج جريفاثاس (George Grivas) في المنظمة الوطنية للمحاربين القبارصة (Eoka) تمردا مسلحا يهدف لضم قبرص إلى اليونان. واستغلت السلطات الاستعمارية الموقف المضطرب لكي تحظر

الحزب التقدمي للشعب العامل رغم أنه لم يكن أبدا داعما لأهداف المنظمة الوطنية للمحاربين القبارصة أو وسائلها. وبعد ذلك بأربع سنوات، تم ترخيص الحزب في سياق اتفاقية لندن-زيورخ التي نظمت الانتقال نحو الاستقلال، ورحب بها الشيوعيون. لكنهم من ناحية أخرى اعترضوا على بقاء القواعد العسكرية البريطانية، وعلى النظام شبه الرئاسي كنظام للحكم، وعلى حق التدخل للمملكة المتحدة واليونان وتركيا. وفي أول انتخابات رئاسية، بدأ الحزب التقدمي سياسة دعم أكثر المرشحين تقدمية ضمن المرشحين البرجوازيين. وقد كان ذلك يعني حتى سنة 1974 دعم الحزب للأسقف مكاريوس (Makarios). وبعد الاستقلال بثلاث سنوات، اندلع العنف العرقي وانسحب الأتراك من الحكومة المشتركة.

بعد حدوث الانقلاب في اليونان سنة 1967، دعم النظام الذي سيطر عليه الكولونيلات إنشاء منظمة أخرى شبه عسكرية في قبرص أطلق عليها Eoka-B أو (المنظمة الوطنية للمحاربين القبارصة - ب) والتي بدأت بقتل الشيوعيين، في حين قام القوميون الأتراك بنفس الأمر في شمال الجزيرة. وفي 1974، تفاقم الوضع وشتت المنظمة الوطنية للمحاربين القبارصة انقلابا، ثم بعد ذلك بخمسة أيام غزت تركيا الجزيرة. اعتُقل الآلاف من أعضاء الحزب التقدمي للشعب العامل على أيدي النظام الفاشي ومات الكثيرون أثناء القتال. ورغم إعادة تأسيس نظام ديمقراطي في الجزء الجنوبي من الجزيرة، لم ينسحب الجيش التركي، وطبق باحتلاله التقسيم الفعلي للجزيرة.

أدت التطورات التاريخية للحزب إلى بروز عدد من السمات التي لا تزال آثارها محسوسة. فالثقافة الخاصة بالحزب شكلتها النضالات العمالية والتحريرية. ومنذ البداية، ارتكبت القيادة على تشكيل الوعي الطبقي بين العاملين. وقد أدت ملاحقة قيادة الحزب وتعرضه للحظر أكثر من مرة إلى الحفاظ على المركزية الديمقراطية بشكلها الصارم، وصولا لعبادة الأشخاص من أجل ضمان الالتزام بين الأعضاء. كانت المعركة ضد الاستعمار البريطاني هي العامل المحرك للحزب. وقد عرّفوا مناهضتهم للإمبريالية وفقا للمصطلحات السوفيتية، لكنهم غالب ما شكلوا تحالفات أيضا مع القوى التقدمية الأخرى في الجزيرة من أجل تحقيق الاستقلال ثم الحفاظ عليه بعد ذلك، وافق الاتحاد السوفيتي على هذا المسار، ذلك لأنه لم يكن قادرا على السعي لأي تغيير هيكلي بسبب تعقد الموقف. فحتى والحزب يناضل ضد النزعة القومية اليونانية اليمينية، لم يتمكن أبدا من الابتعاد التام عن رأي الأغلبية في هذا الأمر، ومن ثم كيف مفهومه للقومية القبرصية على هذا الوضع حيث أن معظم ناخبيه كانوا من اليونانيين.

تمكن الحزب التقدمي للشعب العامل من دخول التحالف الحاكم في وقت متأخر نسبياً، وذلك بسبب تحفظات الأحزاب الأخرى وكذلك بسبب الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة به. ففي 2004، دعم الحزب لأول مرة مرشحاً رئاسياً ينتمي للحزب الديمقراطي الوطني (DIKO)، الذي يعتبر حزباً معتدلاً، بشرط المشاركة في الحكومة، وقد نجح في هذا. وفي 2007، حين أعلن الرئيس تاسوس بابادوبولوس (Tassos Papadopoulos) نيته الترشح لدورة أخرى، وهو ما كان مخالفاً للاتفاق المشترك، أعلن كريستوفياس ترشيحه هو الآخر وبذلك صار أول مرشح رئاسي للحزب. وحتى فبراير 2010، تم التحالف مع الحزب الديمقراطي الوطني والحركة الديمقراطية الاجتماعية (EDEK). وتضمنت الصعوبات الأساسية في الحكومة مسألة كيفية حل النزاع القبرصي، وهو ما كان أيضاً سبباً للخلاف مع الحركة الديمقراطية الاجتماعية. كما أن هناك اختلافات كبيرة مع الأحزاب اليمينية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة لما يعتبره الحزب التقدمي استثمارية تاريخية بين المنظمة الوطنية للمحاربين القبارصة والقوميين الذين يعبر عنهم حزب التجمع الديمقراطي.

إن الهدف المباشر للحزب التقدمي للشعب العامل هو حل سلمي للصراع القبرصي. ويعتبر الحزب أيضاً أن دوره تمثيل مصالح الطبقة العاملة، رغم أن كان البرنامج الحكومي للرئيس في إطار الرأسمالية. ورغم ذلك، لم يكن الحزب مضطراً خلال السنوات الخمس الأخيرة للدخول في أي تنازلات تهدد هويته بسبب وضعه القوي. ويعتبر الحزب أن تغيير النظام غير ممكن إلا في سياق قبرص الموحدة، وبشرط أن تتخلى الدول الأوروبية الأخرى هي أيضاً عن الرأسمالية.

في الحكومة، وجد الحزب التقدمي للشعب العامل نفسه في مواجهة مباشرة مع آثار الأزمة المالية العالمية، بالرغم من أن القطاع البنكي المحلي لم يتأثر بها إلا بشكل محدود للغاية، وذلك لأنه يدار بحرص ونسبة التغطية فيه مرتفعة. وقد حدث تراجع كبير في قطاعي السياحة والإنشاءات الذين يعتمدان على التدفقات النقدية الخارجية. وتمت مواجهة هذا عن طريق إجراءات حكومية تكلفت 300 مليون يورو وهو ما يساوي أكثر من 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي. من ضمن هذا المبلغ، 51 مليون يورو تم استخدامها كدعم لقطاع السياحة، وتم تخصيص 245 مليون يورو لمشروعات الإنشاءات الحكومية وبالأساس الإسكان الاجتماعي وقروض للأسر منخفضة الدخل. وقد كان لهذا تأثير مزدوج: فقد أنعشت هذه الإجراءات الاقتصاد أولاً، ووفرت إسكاناً مخفض التكلفة ثانياً.

إن مستوى المعيشة في الجزيرة مرتفع والمرونة المالية كبيرة بما يكفي بحيث يمكن للزيادة في الإنفاق الاجتماعي حل المشاكل الأكثر إلحاحا. وقد وضعت الحكومة لنفسها هدفا هو القضاء على الفقر في قبرص بحلول 2012، وهذا يعني ألا يكسب أي شخص أقل من 420 يورو في الشهر. وفي المدى المتوسط، يبحث الحزب التقدمي للشعب العامل إعادة هيكلة قطاع الصحة لرفع جودة الرعاية الصحية العامة وتحقيق المساواة في العلاج بغض النظر عن الدخل. لكن الحكومة ليس لديها حتى الآن خطط متماسكة لتحقيق هذا الهدف. أما المشكلات الطارئة الأخرى التي تم التعامل معها أثناء السنة الأولى في الحكم تتضمن قضايا خاصة بالوضع القبرصي، مثل نقص المياه والتغلب على النزعات القومية في التعليم.

يعتبر الحزب التقدمي للشعب العامل أن عدم تحقيق الليبرالية ومن الجديدة لنفوذ كبير في قبرص إنجازا في حد ذاته. فحتى أثناء التسعينيات، التي كان حزب التجمع الديمقراطي يحكم فيها البلاد في ظل رئاسة جلافكوس كليريدس (Glafkos Klerides)، تمكن اتحاد العمل القبرصي من حماية المنجزات الاجتماعية. الأمور التي كانت مفيدة جدا في هذا الصدد أن الاتحاد العمالي المحافظ لم يكن مستعدا في ذلك الوقت للعمل كأداة في يد الرئيس. وينشر الحزب التقدمي للشعب العامل بشكل دوري تحليلات للوضع الراهن للرأسمالية تتضمن نقدا شديدا لها وخاصة للولايات المتحدة، ويتضمن الحزب مع الحركات اليسارية حول العالم. وقد انخفض بدرجة كبيرة استخدام الرموز الشيوعية في مؤتمرات الحزب مقارنة بالثمانينيات لكنها ما زالت موجودة.

■ أفكار يسارية للسياسة الأوروبية

إن مراحل الصعود والهبوط في تاريخ الحزب التقدمي للشعب العامل نتج عنها حزب شديد الخصوصية في اليسار الأوروبي. والسؤال يطرح نفسه بخصوص السبب في هذا، وإن كان يعود إلى الوضع الخاص في قبرص، أم أن لدى الحزب نفسه خبرة يمكن الاستفادة منها بشكل عام في اليسار الأوروبي بحيث يصبح أكثر قوة في المستقبل.

تقرر دعم انضمام قبرص للاتحاد الأوروبي في المؤتمر الثامن عشر للحزب في 1995 بعد نقاش داخلي طويل، ولم يكن القرار بالإجماع بل صوّت ضده حوالي ثلث الأعضاء. سبق ذلك إعادة توجيه واقعي للحزب، فانهار الاتحاد السوفيتي وفقدان أهمية حركة عدم الانحياز كان يعني خسارة حلفاء مهمين. وقد وصف عضو

المكتب السياسي ستافروس إيفانجوروس (Stavros Evagorou) الوضع لاحقاً كالتالي: "كان الاتحاد الأوروبي حليفنا الوحيد المحتمل في حل المشكلة القبرصية. كانت بعض الأحزاب الشيوعية الأخرى تخبرنا أن الاتحاد الأوروبي هو أوروبا رأس المال. حسناً، أعلم أنه أوروبا رأس المال. لكنه قدم لي شيئاً مختلفاً، شيئاً أفضل. لا شيء. لا يوجد ما هو أفضل¹". وهذا الاتجاه سائد في الحزب اليوم، فالواقع اقتضى التعاون مع الاتحاد الأوروبي، ومن ثم كان الحزب التقدمي للشعب العامل متعاوناً بشدة في معظم المجالات السياسية. ورغم أنه هاجم بعنف اتفاقية إصلاح الاتحاد الأوروبي، وصوت ضدها في البرلمان، فقد فعل ذلك فقط لأنه كان واثقاً من أن هناك أغلبية في البرلمان متمسكة بالاتفاقية عن طريق شركائه المتحالفين معه وعن طريق المعارضة التي يمثلها المحافظون. ورغم أن الحزب التقدمي للشعب العامل يعمل على خلق أوروبا مختلفة في حدود إمكانياته فإن هذه الحدود ضيقة جداً، بحيث ينصب تركيزه الأساسي على ضمان انخراط الاتحاد الأوروبي بشكل أقوى في حل النزاع القبرصي ومن ثم بذل المزيد من الضغوط على تركيا. أما المنتديات الاجتماعية ومنظمة آتاك (ATTAC) (منظمة فرض الضرائب على المعاملات المالية ومساعدة المواطنين) فنقدتها للرأسمالية أكثر اعتدالاً، وبالتالي لا يعتبر الحزب أن حركة العملة البديلة هي حليفه الأساسي. ويتمثل وجه الاختلاف الأقوى بين الحزب وباقي اليسار الأوروبي في تقييمه التاريخي للشيوعية وأنظمة اشتراكية الدولة. لكن بالرغم من محافظته على علاقات وثيقة بالأحزاب الشيوعية التقليدية مثل الحزب الشيوعي اليوناني أو الحزب الشيوعي الكوبي، فإن مشروعاته السياسية الحالية - حتى وهو خارج الحكومة - تضعه في موقع أقرب بكثير للأحزاب الإصلاحية.

■ الهوية والتنظيم

يعتبر الحزب التقدمي للشعب العامل نفسه ممثلاً للطبقة العاملة، وهو أكثر حزب يستحق هذا الإدعاء بالتأكيد في اليسار الأوروبي. يعود مفهوم الاشتراكية الأساسي في الحزب لسنة 1990 ويتضمن تقييماً إيجابياً للماركسية اللينينية. وقد ترك الحزب عدد من الأعضاء - بينهم نواب في البرلمان - في ذلك الوقت لكنهم لم يتمكنوا من ترسيخ أنفسهم في أحزاب أخرى بشكل ناجح لفترة طويلة. ومنذ ذلك الحين، لم يضطر الحزب لعمل أي مراجعة نظرية. فعلى سبيل المثال، حافظ آخر مؤتمر عام للحزب في 2005 على مصطلحات الماركسية اللينينية والاشتراكية العلمية كمنهجية.

1. انظر Dunphy [دانفي] و Bale [بال]، ص 298.

وعلى العكس من الحزب الشيوعي اليوناني، لا ينظر للتطور الحالي للرأسمالية من زاوية نظرية لينين للإمبريالية. علاوة على ذلك، لا يُطلب من الأعضاء الخضوع لأي تثقيف أيديولوجي. ومنذ التسعينيات، قدم الحزب نفسه أساسا تحت شعار "الحزب التقدمي للشعب العامل - اليسار - قوى جديدة" بهدف التوجه للأشخاص الذين ليسوا شيوعيين وكسبهم لصفوف الحزب.

لكن الميل النظري العصبوي لم يكن سائدا أبدا داخل الحزب. ويصف كريستوفر برويون (Christopher Brewin) من جامعة كيل جوهر هوية الحزب كالتالي: إن الحفاظ على الهوية الشيوعية والاحتفال بعيد العمال وثورة أكتوبر ليست مجرد تعبيرات عن الحنين للماضي أو أمور تتم للحفاظ على الناخبين التقليديين عن طريق الاستمرار في الوعد بمستقبل أفضل وإن كان هذان العاملان قائمين أيضا. إن الحفاظ على استمرار الشيوعية أساسا له وظيفة جوهرية بل حتى وجودية في إعطاء الحزب توجهها قبرصيا جامعا وليس توجهها يونانيا.

يتماشى النظام الداخلي للحزب التقدمي للشعب العامل مع الأنظمة الداخلية لأحزاب الكوادر. والهيئة الأكثر أهمية هي مؤتمر الحزب الذي يجتمع كل خمس سنوات ويضع القرارات الخاصة بالبرنامج والأشخاص المكلفين بمسئوليات. وينتخب المؤتمر العام اللجنة المركزية والتي لها الحق مع المنظمات القاعدية في تسمية المرشحين، لكن وضع القائمة تقوم به هيئة مفصلة. وتنتخب اللجنة المركزية المكتب السياسي والأمين العام من بين أعضائها ويقومان بإدارة الحزب فيما بين دورتي انعقاد المؤتمر العام. وغالبا ما تتعقد مؤتمرات عامة أخرى للحزب قبل الانتخابات البرلمانية أو في حالة ضرورة تناول الأمور المتعلقة بالمسئوليات كما حدث في 2008 عندما استقال ديميتريس كريستوفياس من رئاسة الحزب بعد عشرين سنة بسبب مسئولياته كرئيس.

وبعد تكوين أية عصب داخلية ممنوع رسميا، لكن نظرا لأن أعضاء الحزب يأتون من خلفيات متنوعة، فهم يمثلون طيفا واسعا من اليسار السياسي. والنقاشات الدائمة في الحزب يميزها وجود الشيوعيين المتحمسين والتكنوقراط البرجماتيين. وفيما بين الأعضاء تعتبر المشكلة القبرصية أكثر أهمية من السياسات المالية أو الاجتماعية. وقد بذلت قيادة الحزب الكثير من الجهد لكسب الدعم لانخراط الرئيس في مفاوضات مع الجانب التركي، والذي كان أمرا خلافا بالطبع، لكنه كان متماشيا مع مطالب قاعدة الحزب. أما مطبوعات الحزب فتوفر المساحة الأساسية للنقد والنقاش النظري.

بشكل عام، من المفترض أن يحدث إجماع على القضايا الرئيسية فيما بين دورتي انعقاد المؤتمر، بحيث لا يكون على المندوبين سوى التصديق على المقترحات المقدمة لهم. لكن الإجماع ليس مضمونا دائما، حتى في أعلى الهيئات. في آخر انتخابات لاختيار الأمين العام فاز أندروس كيبريانو (Andros Kyprianou) على نيكوس كاتسوريديس (Nikos Katsouridis) بـ 57 صوتا مقابل 48 في اللجنة المركزية. وليس من المتوقع أن تحدث أية هزات كبرى في الحزب خلال السنوات القادمة.

■ نظرة للمستقبل

بعد انتخاب ديرويش إرأوغلو (Derviş Eroğlu)، عضو حزب الوحدة الوطنية اليميني (UBP)، رئيسا لشمال قبرص التركية، ابتعدت احتمالات توحيد قبرص قريبا أو إنهاء الاحتلال التركي فيها. لكن الحزب التقدمي سيقم (في نهاية الدورة الحالية على الأكثر) ما إن كان نضاله الطويل ضد الاستعمار قد انتهى بنجاح أم لا. وقد رهن الرئيس كريستوفياس ترشحه لدورة أخرى بهذا. كما يزداد الأمر تعقيدا بسبب المزاعم التركية بحقوقها في حقول الغاز في الأراضي القبرصية التي يبدو تبريرها أمرا صعبا.

علاوة على ذلك، هناك موضوع آخر ألقى بظلاله على رئاسة كريستوفياس؛ ففي الأول من يوليو 2011، انفجر حوالي 100 صندوق من الذخيرة التي تم تخزينها بشكل غير سليم في قاعدة بحرية قبرصية محدثة كارثة تمثلت في مقتل 13 شخص ودمارا يُقدر بحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي لقبرص. واضطرت البلاد لطلب العون من الاتحاد الأوروبي، واندلعت الاضطرابات في نيقوسيا. وقد تم التحقيق في حادثة الانفجار، الأمر الذي نتج عنه إدانة الرئيس نفسه. ورغم أنه نفى مسؤوليته، فإن حليفه كريستوفياس في الحزب الوطني الديمقراطي والحركة الديمقراطية الاجتماعية انفصلا عنه. ولا زال الجدل حول هذا الأمر مستمرا حتى كتابة هذه السطور حيث تستعد البلاد للانتخابات.

جدول 1: نتائج استطلاع الرأي قبل الانتخابات الرئاسية 2008

المرشح	كريستوفياس (الحزب التقدمي للشعب العامل)	بابادوبولوس (الحزب الديمقراطي الوطني)	كاسوليدس (حزب التجمع الديمقراطي)
قادر على حل النزاع القبرصي	%28	%32	%24
مقبول في الخارج	%26	%27	%31
قريب من الشعب	%46	%23	%17
قادر على معالجة القضايا السياسية المحلية	%34	%30	%24
قادر على معالجة المشاكل الاجتماعية	%35	%23	%23
يتسم بالحيوية	%30	%32	%21
قادر على معالجة المشاكل الاقتصادية	%29	%31	%24
يتسم بالاستقامة	%31	%28	%21
سيلتزم ببرنامجه الانتخابي	%28	%26	%20
يفهم مشكلات الشباب	%33	%23	%25

■ المراجع

الوثائق والتعريف الذاتي للحزب التقدمي للشعب العامل (أكيل)

- AKEL: AKEL – To Komma tou Ergazomenou laou, Nikosia 1976.
- AKEL: 17. Synedrio AKEL, Apofaseis kai alla ntokoumenta], Nikosia 1990.
- AKEL: 18. Synedrio AKEL, Apofaseis kai alla ntokoumenta, Nikosia 1995.
- AKEL: 19. Synedrio AKEL, Apofaseis kai alla ntokoumenta, Nikosia 2001.
- AKEL: 20. Synedrio AKEL, Apofaseis kai alla ntokoumenta, Nikosia 2006.
- AKEL: Katastatiko tou AKEL, Nikosia 1990.
- AKEL: I diki mas antilipsi gia ton sosialismo], Nikosia 1990.
- Ausgaben des Neos Dimokratis, theoretical organ of the AKEL CC.
- <http://www.edon.org.cy/>
- <http://www.peo.org.cy/>
- <http://www.pogo.org.cy/>.

أدبيات إضافية

- Tzermias, Pavlos: Geschichte der Republik Zypern, Tübingen 2004.
- Bale, Tim/Dunphy, Richard: Red Flag still flying? Explaining AKEL – Cyprus's Communist Anomaly, in: Party Politics, Vol. 13, pp. 287-304, London 2007.
- Brewin, Christopher: The European Union and Cyprus, Huntingdon 2000.

- Papadakis, Yiannis/Peristianis, Nicos/Welz, Gisela (eds.): Divided Cyprus: Modernity, History, and an Island in Conflict, Bloomington 2006.

حول السياسة الحالية

- Ausgaben der Haravgi (<http://www.haravgi.com.cy/>) and Cyprus Mail (<http://www.cyprus-mail.com/>).

مقابلات في أكتوبر 2010

- Giannakis Colokasidis, Mitglied im Politbüro des ZK der AKEL.
- Konstantinos Stylianos, Organisationssekretär der EDON.
- Mitglieder des Ortsverband der AKEL Nikosia im Anschluss an eine programmatische Sitzung.

مصادر حول نتائج الانتخابات والإحصائيات

مكتب المعلومات والصحافة القبرصية

Zyprisches Presse- und Informationsbüro: <http://www.ekloges.pio.gov.cy/>

معهد الرأي العام - العدد العام

The public opinion institute Public Issue:

www.publicissue.gr/wp-content/uploads/2008/02/cpcs14_12008.pdf

اليسار اليوناني

جوليان ماريولاس

■ اليونان واليسار منذ سنة 1974

في سنة 1974، وبعد انتهاء النظام العسكري في اليونان، والذي كان قد وصل إلى السلطة سنة 1967 من خلال انقلاب عسكري، صوّت الشعب اليوناني لصالح إلغاء النظام الملكي. في ذلك الوقت، فاز قسطنطين كرامنليس (Constantine Karamanlis) والذي ترأس الحكومة في اليونان عدة مرات خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وحزبه المحافظ "الديمقراطية الجديدة" في الانتخابات. وقد بذل كرامنليس جهدا كبيرا من أجل انضمام اليونان إلى المفوضية الأوروبية واستطاع أن يفوز في انتخابات الإعادة في سنة 1977. في نفس الوقت، ظهرت "الحركة الهيلينية الاشتراكية" (باسوك) باعتبارها القوة المعارضة الرئيسية، ونجحت بعد أربع سنوات في الفوز بأكثرية 48% من الأصوات، وبذلك تمكنت من رئاسة الحكومة لمدة عشر سنوات تقريبا. وقد نفذت باسوك مشاريع إصلاح اجتماعية ذات تأثير كبير على الرغم من أن سياساتها لم تتمكن أبدا من تحقيق الأبعاد التي وعد بها رئيس وزرائها أندرياس باباندريو (Andreas Papandreu) في خطابه.

كانت سنة 1989 سنة تغيير سياسي، وكانت سنة ذات أهمية كبرى بالنسبة لليسار اليوناني ولا تزال أصدائها تتردد إلى يومنا هذا، على الرغم من أن أسباب ذلك لا يمكن العثور عليها في برلين، وإنما في أثينا. في بداية تلك السنة المصرية، عمل الحزب الشيوعي اليوناني المؤيد للاتحاد السوفيتي (KKE) واليسار اليوناني الشيوعي ذو الميول الأوروبية معا لتشكيل تحالف اليسار والتقدم (السيناسيسموس - SYN). كان هذا التحالف هشا منذ البداية، ولكن تأثيره كان واضحا في الانتخابات: في شهر حزيران/يونيو، فاز التحالف بما نسبته 13.1% من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، واحتل 28 مقعدا من أصل 300 مقعدا في البرلمان؛ لم يفز أي من الحزبين الكبيرين بأغلبية مطلقة. ويتم النظر إلى كل ما جرى بعد ذلك وحتى يومنا هذا كواحد من الأخطاء التاريخية الكبيرة لليسار اليوناني، حتى في نظر رؤساء الحزب الشيوعي

اليوناني وتحالف اليسار والتقدم الذين جاءوا فيما بعد. فمن أجل تجريد رئيس الوزراء أندرياس باباندريو من حصانته وتقديمه للمحاكمة لتورطه في إحدى الفضائح، شكل حزب الديمقراطية الجديدة المحافظ وتحالف اليسار والتقدم حكومة ائتلافية. وبعد الانتخابات الجديدة في تشرين الثاني/ نوفمبر والتي لم تستطع أيضا أن توفر لحزب الديمقراطية الجديدة الأغلبية التي يحتاجها لكي يحكم بمفرده، أيد تحالف اليسار والتقدم تشكيل حكومة انتقالية، والتي حكمت البلاد إلى أن تم إجراء انتخابات جديدة في شهر نيسان/ أبريل 1990. تسببت هذه المشاركة في حكومة المحافظين بخلق حالة استياء شديدة من اليسار اليوناني، وألقت بثقلها بشكل خاص على العلاقة بين تحالف اليسار والتقدم وحزب باسوك لسنوات عديدة. وأعقب هذه الفترة حكم الحزب الواحد من قبل حزب الديمقراطية الجديدة والذي فشل في ترتيب أمور البيت الاقتصادية، وجرى بناء عليه إزاحته من السلطة من خلال الانتخابات.

بعدها بوقت قليل، فوجئ تحالف اليسار بالتطورات الدولية التي لم يكن مستعدا لها. وطالب المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي اليوناني الذي انعقد في شباط/ فبراير 1991، نظرا لانهيار الاتحاد السوفيتي، باتخاذ قرار بشأن المنحى الذي سينحوه الحزب. وبعد إعلان تشاريلاوس فلوراكيس (Charilaos Florakis)، الأمين العام للحزب الذي يتمتع باحترام كبير والذي استمر بمنصبه لفترة طويلة، نيته عدم الترشح مجددا، تم انتخاب أليكا باباريغا (Aleka Papariga) كأمانة عامة للحزب في ظروف مثيرة للجدل، وبأغلبية ضيقة جدا. كان ذلك بمثابة انتصار للجناح العقائدي والذي شرع منذ ذلك الحين بطرد الإصلاحيين من اللجنة المركزية، وأنهى في حزيران/ يونيو مشاركته في تحالف اليسار والتقدم. مع تطهير الحزب الشيوعي اليوناني من المعارضين، شرع الإصلاحيون الشيوعيون وبقية أعضاء تحالف اليسار والتقدم في حزيران/ يونيو 1992 في تحويل ذلك التحالف إلى حزب تام النضج. أما الانقسام الأخير في الجسم القيادي للحزب الشيوعي اليوناني فقد حدث سنة 2000، عندما تم طرد النائب السابق لرئيس البرلمان اليوناني وعضو البرلمان الأوروبي منه.

اتسم العهد الثاني لحزب باسوك، والذي بدأ سنة 1993، بسياسة اقتصادية تهدف إلى تلبية معايير اتفاقية ماستريخت. نفذ رئيس الوزراء قسطنطين سيمييتيس (Constantine Simitis) تخفيضات في الميزانية، وكان قادرا أن يحقق أرقام نمو جيدة، واستطاع بالتالي أن يكسب لمرة جدينتين في الانتخابات، ولكن حكومته أجمعت عن تقليص الجهاز البيروقراطي المتضخم، وكانت أيضا غير قادرة على السيطرة على المحسوبية السياسية المتفشية في البلاد. في سنة 2004، خاض حزب باسوك الانتخابات

تحت قيادة رئيسه الجديد جورج باباندريو (George Papandreou)، ابن أندرياس، وكانت علامات التعب بادية عليه بعد فترة طويلة من الحكم، وخسر أمام حزب الديمقراطية الجديدة بقيادة زعيمه الجديد، قسطنطين كرامنليس، ابن شقيق رجل الدولة السابق الذكر كرامنليس والذي يحمل نفس الاسم. وشهدت السنوات الخمس التالية تبدد ما تبقى من ثقة الجمهور التي كانت تتمتع بها الطبقة السياسية اليونانية من خلال سلسلة من الفضائح على أعلى مستويات الدولة، واندفاع النيوليبرالية مع غياب أي أثر لإدارة الأزمات. وجاءت الانطلاقة الكبيرة سنة 2009، حيث فاز حزب باسوك فوزا ساحقا باستخدام الخطاب اليساري، ليُدفن بعد فترة وجيزة كل أمل في إحداث التقدم الاجتماعي في مواجهة الوضع المتتردي للميزانية.

بالإضافة إلى حزب باسوك، وهو الجناح الاشتراكي الديمقراطي اليوناني، يوجد في البلاد مجموعة واسعة من القوى اليسارية، أهمها الحزب الشيوعي اليوناني، وتحالف اليسار وحزب اليسار الديمقراطي (DIMAR) الذي انشق عنه سنة 2010 (انظر أدناه). إلى جانب هذه المجموعات، هناك العديد من الأحزاب والمنظمات التي تعتبر نفسها جزءا من الطيف اليساري. يتراوح توجه هذه الأحزاب الأيديولوجي من الاشتراكية المعتدلة مروراً بالماركسية، ووصولاً إلى منظري مختلف أنواع المؤامرات. خمسة منهم تنافسوا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2009، ثلاثة من بينهم تحت راية الشيوعية وهم: الحزب الشيوعي اليوناني/الماركسي اللينيني (KKE-ML) والحزب اللينيني الماركسي الشيوعي اليوناني (ML-KKE) وهما حزبان ذوا توجه ماوي؛ ومنظمة إعادة بناء الحزب الشيوعي اليوناني الأصغر حجماً (OAKKE) والتي تتبنى نظرة غريبة وهي أن روسيا هي الآن تحت قيادة زمرة النازيين الجدد، وهذه الزمرة هي المسؤولة عن كل الشرور الحالية. بالإضافة إلى ذلك، هناك حزب العمال الثوري التروتسكي وجبهة اليسار المعادي للرأسمالية اليونانية "أنتارسيا" (ANTARSYA) والتي تعني "التمرد"، (وهو تحالف من القوى الراديكالية اليسارية من مختلف الاتجاهات الأيديولوجية). فازت هذه المجموعة الأخيرة بما نسبته 0.36% من الأصوات، وهي أعلى نسبة حققتها أي من هذه الأحزاب المنشقة.

الجدول 1: نتائج انتخابات سنة 2009 في اليونان

الحزب	النسبة المئوية	التقدم / التراجع	المقاعد	التقدم / التراجع
باسوك	43.92	+5.82	160	58
حزب الديمقراطية الجديدة	33.48	-8.38	91	-61
الحزب الشيوعي اليوناني	7.54	-0.61	21	-1
المسيرة الأرثوذكسية الشعبية	5.63	+1.83	15	5
ائتلاف اليسار الراديكالي (سيريزا)	4.6	-0.44	13	-1
حزب البيئة الخضر	2.53	+1.48	صفر	

■ تحالف يسار الحركات والبيئة (سيناسبسموس/تحالف اليسار والتقدم)

■ مقدمة: البنية الاجتماعية والبيئة السياسية للحزب

يعتبر تحالف يسار الحركات والبيئة (سيناسبسموس/تحالف اليسار والتقدم)، رابع أكبر حزب في اليونان. وقد بلغ عدد أعضاء الحزب حتى شهر آذار/ مارس 2009، 16124 عضواً، إلا أن الحزب فقد الكثير منهم عندما انشق حزب اليسار الديمقراطي (ديمار) عنه سنة 2010. كان معظم أعضائه النشيطين أعضاء في تحالف اليسار والتقدم عندما كان لا يزال في تحالف مع الحزب الشيوعي اليوناني. وكان 5% فقط من أصل 12 مندوباً في مؤتمر الحزب الخامس الذي اجتمع في كانون ثاني/ يناير 2008، قد انضموا إلى الحزب خلال السنوات الأربع السابقة. ويبلغ متوسط أعمار المندوبين 51 سنة ومعظمهم من الفئة العمرية 45-54، كما أن معظمهم كان على مستوى عال من التعليم - كانوا من جيل يسمى بجيل البوليتيكنيو، وهم الذين كانوا في المدارس أو الجامعات في الوقت الذي اندلعت فيه الانتفاضة الطلابية سنة 1973. ولكن لا يزال هؤلاء الأكاديميون ممثلين تمثيلاً ناقصاً في مؤتمرات الحزب فيما يتعلق بنسبة عضويتهم. ويعمل معظم الأعضاء في القطاع العام، والحصاة الأكبر هي لمعلمي المدارس ورياض الأطفال وأساتذة جامعات. أما ثاني أكبر مجموعة هي مجموعة أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص، يليهم في المركز الثالث الموظفون

العاملون في القطاع الخاص. وهناك ما نسبته 50% فقط من المندوبين لم يكونوا أعضاء في أي حزب أو منظمة قبل انضمامهم إلى تحالف اليسار والتقدم، إلا أن 91% منهم هم في ذات الوقت ناشطون اجتماعيا في منظمات أخرى ومبادرات مواطنين وغيرها من المجموعات.

تبلغ نسبة الأعضاء من النساء 25% تقريبا وهذه النسبة تتوافق أيضا مع حصة الإناث المندوبات في مؤتمر الحزب الخامس وهي تقريبا 26%. وتخصص العديد من هيئات الحزب كوتا نسائية والتي تتطابق مع حصة المرأة في عضوية التحالف، باستثناء الأمانة السياسية. لدى هذه الهيئة القيادية العليا حاليا 17 عضوا، بينهم أنثى واحدة فقط. ولكن الصورة مختلفة في اللجنة السياسية المركزية، وهي اللجنة التنفيذية الموسعة، والتي تضم 125 عضوا نسبة النساء بينهم 40% لأنها تخضع لنظام الكوتا. ولا ينضم إلى هذا الحزب أعضاء من أصول غير يونانية إلا نادرا. وعلى الرغم من أن النظام الأساسي ينص صراحة على حق المهاجرين بالانضمام إلى الحزب إلا أن درجة تنظيمهم المجتمعي منخفضة، حتى في حالة الأقليات المحلية مثل الأتراك في منطقة تراقيا، الذين نادرا ما ينضمون إلى أي حزب في البرلمان.

■ موقع الحزب في المجتمع وفي النظام السياسي

يحتل تحالف اليسار والتقدم في النظام الحزبي اليوناني مكانة وسطية بين الحزب الشيوعي اليوناني وحزب باسوك. وفي حين ينظر إلى الحزب الشيوعي اليوناني بصفة عامة باعتباره أقصى قوة يسارية برلمانية، يدّعي تحالف اليسار والتقدم أن الشيوعيين، نظرا لتمسكهم الشديد بالعقيدة الماركسية اللينينية واشتراكية الدولة، قد يكون اليمين هو الوصف الأدق لهم.

أيديولوجيًا، يمكن إرجاع تاريخ تحالف اليسار والتقدم إلى سنة 1968، عندما تم طرد أعضاء اللجنة المركزية الذين كانوا ينتقدون الاتحاد السوفيتي في مؤتمر الحزب الشيوعي اليوناني الذي عقد في بودابست. المفصلون، كثير منهم ممن كانوا نشطين في المعركة ضد نظام العقدا، أسسوا الحزب الشيوعي اليوناني - الداخلي، وانتقلوا على نحو متزايد إلى مواقف شيوعية إصلاحية. في سنة 1986، انشق الحزب الشيوعي اليوناني-الداخلي، وأسقط الجناح الأكبر أهم الرموز الشيوعية، المطرقة والمنجل، وأسس اليسار اليوناني.

كان كل من الحزب الشيوعي اليوناني-الداخلي واليسار اليوناني يتمتعان بمستوى من الدعم المنخفض ولكن المستقر في اليونان والذي كان يتراوح ما بين 1.5% و 3%. خرج عن هذا التقليد تحالف اليسار والتقدم الذي كان قادرا بعد سنة 1991 أن يحافظ على مكانته ضمن الطيف الحزبي اليوناني. كان دعمه الثابت من ناخبيه الأساسيين قبل الاضطرابات الحالية يتراوح ما بين 2% و 2.5% من أصوات الناخبين، وكان هذا الدعم يأتي بشكل أساسي من الأكاديميين والموظفين العموميين من ذوي التعليم الجيد. وفي أوساط الناخبين المتريدين للحزب، أحرز تحالف اليسار والتقدم نجاحا بين الناخبين الذين ينتخبون لأول مرة في الفئة العمرية بين 20 و 30 عاما. خلال النصف الأول من سنة 2008، توقعت الكثير من استطلاعات الرأي أن يحصل تحالف اليسار الراديكالي، سيريزا، على نسبة 15%، وكان الرأي السائد هو امتلاك اليسار الراديكالي لإمكانات كبيرة؛ وهذا ما أكدته التطورات ردا على الأزمة الاقتصادية العميقة في أواخر سنة 2011، حين حقق كل فصيل من تحالف اليسار والتقدم بمفرده هذا المستوى في استطلاعات الرأي. حتى سنة 2012، كانت أفضل نتيجة تحققت على الإطلاق 6.3% من الأصوات في التصويت في الانتخابات الأوروبية لسنة 1994.

يتلقى كل من تحالف اليسار والتقدم وتحالف سيريزا أكبر دعم لهما من تلاميذ المدارس والطلاب، الذين يقدمون للحزب ضعفي متوسط نتائجه الإجمالية. كما أن الحزب ممثل بشدة بين العاملين لحسابهم الخاص وموظفي القطاع الخاص. ويتلقى الحزب دعما كبيرا جدا بين أرباب العمل ورجال الأعمال وبنسبة تصل إلى 6%. من ناحية أخرى، فإن الحزب ضعيف في القاعدة التقليدية لأحزاب اليسار، بين العاملين في الصناعة وفي الأعمال الصغيرة، حيث فاز سيريزا بأقل من متوسط الدعم في الانتخابات الماضية. ويقع أدنى مستوى دعم له في أوساط المتقاعدين وربات البيوت. ومع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى، فمن الواضح أن متوسط ناخبي تحالف اليسار والتقدم هم من حملة الشهادات الجامعية وأولئك الذين لا يزالون في الجامعات ويتحدرون من عائلات تعيش في أثينا ومدينة ثيسالونيكي، والعاملين لحسابهم الخاص.

الجدول 2: ناخبو الأحزاب / نسبة مئوية

الحزب	باسوك	الديمقراطية الجديدة	الحزب الشيوعي اليوناني	سيريزا	المسيرة الأرثوذكسية الشعبية LA.OS
الجنس					
الرجال	43	32	8	5	7
النساء	45	35	7	4	4
العمر					
18 - 24 سنة	40	26	8	9	8
25 - 34 سنة	39	24	11	6	9
35 - 44 سنة	43	27	7	6	9
45 - 54 سنة	46	28	9	7	5
55 - 64 سنة	48	34	8	4	4
65 فما فوق	42	48	5	1	3
التعليم					
منخفض	48	39	6	1	3
متوسط	44	33	7	4	7
عالي	39	29	10	8	6
وضع العمالة					
عاملون	43	28	8	6	7
عاطلون عن العمل	43	26	11	6	8
ليسوا في القوى العاملة	45	40	7	3	4
نوع العمل					
رب عمل / رجل أعمال	38	40	4	6	4
عامل لحسابه الخاص/زراعة	47	37	6	3	5
عامل لحسابه الخاص/مهني	39	26	6	9	10

عامل لحسابه الخاص / صناعي	43	30	8	4	8
موظف قطاع عام	48	28	7	7	4
موظف قطاع خاص	40	24	11	8	9
عاطل عن العمل	43	26	11	6	8
ربة منزل	47	42	4	2	4
متقاعد / قطاع عام	42	47	4	2	4
متقاعد / قطاع خاص	46	38	9	2	4
تلميذ مدرسة / طالب / مجند	39	25	11	11	6

الإقامة

مدينة	44	30	9	6	6
بلدة	44	37	6	6	5
مناطق ريفية	44	40	5	3	5

ولعل أهم شكل من أشكال اندماج قوى اليسار الأخرى في البلاد يجري تحت مظلة سيريزا. فبدءاً من أعمال الاحتجاج المشتركة ضد حرب كوسوفو وقمة مجموعة الثمانية G8 في جنوة، تشكلت العديد من التحالفات بحلول سنة 2004 بشعارات انتخابية مشتركة، أكثرها أهمية هو مقاومة النيوليبرالية داخل البلاد. بعد الانتخابات البرلمانية بفترة وجيزة ذهب كل حزب في طريقه مرة أخرى، وذلك بسبب الخلافات الداخلية حول توزيع المقاعد الانتخابية. تحت رئاسة أليكوس ألافانوس (Alekos Alavanos)، المؤيد لتشكيل تحالفات يسارية واسعة، عادت سيريزا من النسيان، وحققت العديد من النجاحات الانتخابية الملحوظة. وكان العامل الأساسي وراء ذلك خيبة أمل أنصار حزب باسوك الذين كانوا غير راضين عن عمل الاشتراكيين في المعارضة، وصوتوا لسيريزا.

أما حالياً، فإن سيريزا عبارة عن ائتلاف من اثني عشر حزبا وحركة اجتماعية ومنظمة، وأبرز أعضائها، إضافة إلى تحالف اليسار والتقدم، هو اليسار الشيوعي البيئي المتجدد، والذي لديه صفة المراقب في اليسار الأوروبي، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، والتي فازت بمقاعد لها في البرلمان اليوناني في التسعينيات من القرن الماضي و"المواطنون الفاعلون". الجوهر المشترك بين هذه المجموعات المتباينة

أيديولوجيا بشكل كبير هو مقاومة التوجه النيوليبرالي للسياسات المفصلية لكلا الحزبين الرئيسيين؛ وهدفهم هو إيجاد احتمالات أكبر للعمل والتواصل مع الجمهور مما يعود بالنفع على الأحزاب الأصغر حجما - وهذا هو على وجه التحديد هدف تحالف اليسار والتقدم - من أجل الدفع إلى الأمام نحو تطوير يسار موحد.

في مجال النقابات، هناك العديد من المنظمات الحاضنة القريبة من أحزاب اليسار، منها جبهة العمال النضالية "بامه" والتي تعتبر الأكثر تأثيرا، على الرغم من أنها تحتل المرتبة الثانية بعد نقابات حزب باسوك. ليس لدى تحالف اليسار والتقدم منظمات مماثلة وهذا أمر غير مستغرب بالنظر إلى قاعدته الجماهيرية. وبالتالي فإن النقابة المقربة منه، وهي نقابة "التدخل المستقل"، تلعب دورا ثانويا وراء الحزب الشيوعي اليوناني ونقابات باسوك.

أما المنظمات الأخرى المرتبطة بتحالف اليسار والتقدم فهي مماثلة لتلك المنظمات المرتبطة بالأحزاب الأخرى: ينشر معهد نيكوس پولانتزاس (Nikos Poulantzas) كتابات عن تاريخ اليسار اليوناني وحول القضايا الراهنة. أما منظمته الشبابية، شباب تحالف اليسار والتقدم، فقد نمت كثيرا في السنوات الأخيرة، وهي مقربة من الحزب على الصعيد البرامجي. أما جريدة آفجي (Avgi) الناطقة بلسان الحزب، فهي من بين أصغر الصحف اليومية اليونانية العديدة، حيث تمت في ديسمبر 2009 طباعة حوالي 5,500 نسخة في إجازة نهاية الأسبوع. في حين تم طبع 24,000 نسخة من جريدة ريزوباستيس (Rizospastis) الخاصة بالحزب الشيوعي اليوناني، و120 ألف نسخة من جريدة إليفثروتيبيا (Eleftherotypia)، أكبر صحيفة يومية يسارية.

■ التوجه الاستراتيجي للحزب

وفقا لبرنامج تحالف اليسار والتقدم، يهيمن على الوضع الراهن عولمة رأسمالية نيو ليبرالية وغلبة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. أما عواقب هذا التطور فتتجلى في تفكيك المكاسب الديمقراطية والاجتماعية، وتجاهل القانون الدولي والأمم المتحدة، وشحذ التناقضات الموجودة في النظام الرأسمالي، وتوسعها في جميع نواحي الحياة. وفي الوقت الذي استسلمت الديمقراطية الاجتماعية فيه، وتتناقل وسائل الإعلام الحديث عن حتمية العولمة وصولا لعقيدة نهاية التاريخ، هناك أشكال جديدة من الاحتجاج والمقاومة أخذة بالظهور. وهذه الأشكال، وفقا لبرنامج الحزب، بدأت تظهر واضحة بدءا من "زاباتستاس مروراً بسياتل وجنيف، ومن الاحتجاجات الأوروبية إلى القمم المضادة، ومن بورتو أليغري إلى فلورنسا، ومن المنتديات

الاجتماعية العالمية ونظيراتها الأوروبية إلى حركة السلام، والتي تضم الطبقات الشعبية المحرومة والأقليات المكبوتة، والحركات الاجتماعية ذات الأهداف المختلفة.“. في مواجهة العولمة الرأسمالية، يرى الحزب ظهور يسار جديد معوم متعدد الأوجه - وبالتالي الأمل في عالم مختلف يكون فيه البشر أهم من الأرباح.

في جوهر تصميم النموذج المضاد، هناك اختلافات كبيرة جدا داخل الحزب، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الحلفاء. وقد دار النزاع بشكل أساسي حول مسألة التعاون مع حزب باسوك؛ وتم حسم هذا النزاع بانفصال هذا الفصيل والذي هو اليوم حزب اليسار الديمقراطي (انظر أدناه). قبل انتخابات 2009، كان تحالف اليسار والتقدم في وضع مريح بشكل أساسي لأن حزب باسوك كان على استعداد للتعاون. ومن المثير للاهتمام، أن ثيودور بانغالوس (Theodore Pangalos) نائب رئيس باسوك قد أعرب في سنة 2008 عن أمله في دخول تحالف اليسار والتقدم الحكومة كنوع من التصحيح، حيث لم يكن يفكر بالمواقف السياسية بقدر ما كان يفكر بالفساد الذي لا مفر من استشرائه والذي يصيب حكومات الحزب الواحد في اليونان. وكان السبب الأساسي للتقدم القوي في استطلاعات الرأي خلال النصف الأول من سنة 2008 هو الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها رئيس الحزب ألكسيس تسيراس (Alexis Tsipras) واحتمال المشاركة في الحكومة جنباً إلى جنب مع حزب باسوك.

عملت لائحة المطالب التي قدمتها سيريزا إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي سريعا على خلق إمكانية التعاون. على سبيل المثال، طالب قادة الممثلين للحزب رفض معاهدة لشبونة. وكرس الفصيل اليساري قدرا كبيرا من طاقته لتحقيق هدف التحالف مع الحزب الشيوعي اليوناني، وهو هدف يرفضه الشيوعيون بثبات، وهو موقف يتم تبريره بالادعاء بأن سيريزا لم يكن حزبا يساريا حقيقيا، بل إنه مجرد فرع آخر للاشتراكية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن تحالف اليسار والتقدم لم يكن يرى أنه مهين هيكليا أو برامجيا بما فيه الكفاية لدور محتمل كحزب حاكم، كما أشار تاسوس كوراكس (Tasos Kourakis)، لذا فإن النتائج الجيدة التي تحققت في الانتخابات قد لا تؤدي إلى تعزيز قوة الحزب على المدى البعيد. عاد أنصار حزب باسوك الذين شعروا بخيبة أمل إلى حظيرة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في انتخابات سنة 2009 بعد أن كانوا قد تخلوا عنها في العام السابق، وبذلك أصبح حزب باسوك قادرا على تعزيز دعمه لدرجة أكبر من ذلك بكثير. لم يكن العامل المهم هنا استراتيجية تحالف اليسار والتقدم بل بالأحرى الرغبة في إخراج حكومة حزب الديمقراطية الجديدة من السلطة.

في داخل تحالف اليسار والتقدم هناك توافق واسع في عدد من القضايا الرئيسية وهذا التوافق يحمي عن رأي أغلبية المجتمع اليوناني. وتشمل هذه القضايا الفصل بين الكنيسة والدولة، والتعميد والجناسات العلمانية، وزواج مثليي الجنس، ووضع المهاجرين، ورفض نصب الكاميترات الأمنية في الأماكن العامة وفي المرافق التعليمية غير الحكومية، وعدم تجريم المخدرات الخفيفة، والموقف من الصراع على اسم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ولدى الحزب سمعة بأنه متحفظ خاصة في "القضايا الوطنية" مما له تأثير على سلوك الناخب الذي لا يقتصر فقط على شرائح المجتمع ذات المستويات التعليمية المنخفضة. ومن ناحية أخرى، فإن الحزب هو الوحيد الذي يحمل هذه القضايا ويضعها في جدول أعمال البرلمان. ويساعده موقفه الثابت بشأن المواقف التقدمية أيضاً على الحفاظ على استقلاليته.

ويعتبر الخطاب النقدي في الجدل حول مختلف النظريات السياسية و"الماركسية" من العوامل المهمة في هذا الحزب الذي يسيطر عليه الأكاديميون. ولا ينطبق هذا الأمر فقط على تحالف اليسار والتقدم بل يتجلى أيضاً في اليسار اليوناني المتصدع ككل. فمن المستحيل تحديد أي اتجاه أيديولوجي مهيمن، ولكن كتابات لوكسمبورغ (Luxemburg)، وغرامشي (Gramsci)، وبولانتاز (Poulantzas)، ومؤخراً، كتابات هاردت (Hardt) ونيغري (Negri) تتمتع بالاحترام على نطاق واسع.

يتمسك أغلبية أعضاء الحزب بشدة بمشروع إنشاء "القطب الثالث" في المجتمع، من أجل تحقيق تغيير جوهري. وفي حين قدمت سيريزا في البداية الإطار لذلك، ظهرت نقطة تصدع إضافية في التحالف. في سنة 2009، ابتعد أليكوس ألافانوس عن خليفته تسييراس؛ ونادى، هو وآخرون من ممثلي اليسار الراديكالي إلى تحويل سيريزا - التحالف الذي يبدو بالفعل مختلاً بسبب السياسات المتباينة للأعضاء الأصغر في التوازن الصعب للتمثيل النسبي الداخلي - إلى حزب تام النضج. وقد تم حجب هذا الصراع بسبب الاحتجاجات ضد تخفيضات حكومة باسوك، وفي نهاية المطاف بسبب انشقاق حزب اليسار الديمقراطي عن تحالف اليسار والتقدم.

وبصرف النظر عن الفاصل القصير الشأن في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، لم يشارك تحالف اليسار والتقدم أبداً في الحكومة. ويمكن وصف المواقف السياسية الاقتصادية الحالية للحزب بأنها بالأساس مناهضة للنيلولبرالية. في وقت الانتخابات الماضية، كان لدى التحالف عدد من المقترحات الأساسية في مجال السياسة المالية والاجتماعية. وكان المطلب نظاماً ضريبياً يتم من خلاله بشكل أساسي تخفيض الضرائب بشكل كبير، وإجبار الطبقات الميسورة على تحمل العبء الأكبر وإلغاء

جميع عمليات الخصخصة التي جرت في السنوات الأخيرة، وخفض النفقات العسكرية على الفور بمقدار النصف. أما المحور الآخر الذي ركز عليه الحزب فهو ديمقراطية المجتمع وتعزيز حقوق المهاجرين. وهكذا، وعلى سبيل المثال، فإن تحالف اليسار والتقدم هو الحزب المعارض الوحيد الذي يدعم مشروع قانون قدم مؤخرا من قبل حكومة باسوك لإعطاء الجنسية اليونانية للمهاجرين وأطفالهم؛ علاوة على ذلك، يطالب التحالف بمزيد من تحرير الحق في الإقامة. أما الهدف البعيد المدى لسياسته البيئية هو التحول إلى الطاقات المتجددة في اليونان. بالنسبة للبنية التحتية اللازمة لذلك، فيجب جعلها لامركزية ومنظمة وفقا للبلديات المحلية، وذلك لأخذ المصالح الإقليمية في الاعتبار.

ويشارك التحالف حتى اليوم في مجال الحركات الاجتماعية ومبادرات المواطنين. في سنوات حكم حزب الديمقراطية الجديدة، تصاعدت المقاومة المدنية للخصخصة وتدمير البيئة. وجرى منع تسليع الفضاء العام بالفعل في العديد من الحالات، وأشهر مثال على ذلك هو شاطئ إلبنيكو، حيث دافع السكان عن مصالحهم وحظوا بتأييد واسع من المجتمع. أما المبادرة الأكثر حداثة فهي الاحتجاج على إعادة توجيه نهر أخيليوس في إبيروس. وقد حظيت جميع الاحتجاجات داخل المدارس والجامعات، وفي واقع الأمر كل أشكال الاحتجاج الشبائية، بتعاطف كبير، بحيث وجدت الأحزاب الأخرى نقطة ترحيب لشن هجوم على تحالف اليسار والتقدم. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الاضطرابات التي اندلعت في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2008، عندما اتهم الأمين العام للحزب الشيوعي اليوناني تحالف اليسار والتقدم بالترتيب على ظهور "المقنعين"، الاتهام الذي أثار رد فعل قوي. كان التحالف في ذلك الوقت الحزب البرلماني الوحيد الذي أظهر بعضا من التفهم، وفي بعض الحالات تعاطفا مع الاحتجاجات، والتي أصبحت منذ ذلك الحين سمة أساسية من سمات الحياة السياسية اليونانية.

تتوافق العديد من مواقف تحالف اليسار والتقدم مع مواقف الأحزاب اليسارية الأوروبية الأخرى. ومع ذلك، فإن المشاكل الهيكلية الأساسية للدولة اليونانية المهددة الآن بالإفلاس لا يمكن حلها ببساطة من خلال عائدات ضرائب أعلى ومزيد من التوظيف، نظرا لعدم كفاءة القطاع العام المتضخم بفعل سنوات من السياسة الرعائية تحت حكم حزبي الديمقراطية الجديدة وباسوك. أما داخل سيريذا، فقد ثبت عدم إمكانية تجسير الأفكار المتعلقة بطابع مستقبل الدولة، بدءا من تحررية ما بعد المادية إلى اشتراكية الدولة، وقد ساهمت هذه الأفكار في انقسام التحالف في سنة 2010.

■ أفكار يسارية لسياسة أوروبية

في اليونان، نجحت أحزاب اليسار على الدوام مجتمعة ومنذ سنة 1980 في الفوز بأكثر من 50% من الأصوات، ولكن نظرا لوجود نظام انتخابي يحايي الأحزاب الأقوى، لم تنشأ مسألة التعاون بين الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين على الإطلاق. ظلت باسوك تقترب أكثر من أي وقت مضى إلى التيار الأوروبي، في حين بقي الحزب الشيوعي اليوناني وفيما لعقيدته، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. كانت هذه هي البيئة التي كان على اليسار الشيوعي ذو الميول الأوروبية أن يعمل فيها خلال الثمانينيات من القرن الماضي. منذ ذلك الحين وجد تحالف اليسار والتقدم نفسه المسبب في العديد من التحالفات التي غالبا ما فشلت في تحقيق توقعات أولئك الذين شكلوها: ففي سنة 1988، جرى التحالف مع الحزب الشيوعي، وفي سنة 1989 دخل لفترة وجيزة في حكومة ائتلافية مع حزب الديمقراطية الجديدة، والذي ثبت أنه كان بمثابة كارثة على التحالف؛ النظر في خيارات السلطة مع حزب باسوك؛ جمع المجموعات اليسارية المنشقة لسيريزا؛ ومحاولات التقارب المتجددة مع الحزب الشيوعي اليوناني. لهذا السبب، يمكن القول أن بإمكان تحالف اليسار أن يحمل معه التجربة الغنية النظرية والعملية لحزب إصلاح شيوعي. في نفس الوقت، يواجه الحزب، كما هو حال الأحزاب الأخرى أسئلة لا حلول لها، لا سيما السؤال إلى أين يمكن أن يوصل هذا المسار في نهاية المطاف.

يعتبر تحالف اليسار والتقدم واحدا من القوى الدافعة داخل حزب اليسار الأوروبي، وهو الذي استضاف مؤتمره التأسيسي. ليس لدى التحالف مشكلة كبيرة في التشارك في الإجماع الأساسي للييسار الأوروبي ويدعم غالبية أعضائه المشاركة عبر الوطنية؛ ولكن الشيء نفسه لا ينطبق على حلفائه. إذ تُوجد داخل سيريزا أحزاب متشككة بالاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المنظمة الشيوعية الثورية اليونانية ماوية النزعة (KOE). فالنتيجة الباهتة للانتخابات الأوروبية هي نتيجة الخلاف حول مسار سياسة تحالف اليسار والتقدم الأوروبية منذ أن تراجع ديميتريس باباديموميس (Dimitris Papadimoulis)، عضو البرلمان الأوروبي السابق، الذي كان قريبا من الإصلاحيين، وكان يحظى باحترام كبير لعمله في البرلمان الأوروبي، إلى المركز الثالث وراء نيكوس هاونتيز (Nikos Hountis) من "تيار اليسار" (Left Tendency) والممثل للمنظمة الشيوعية الثورية، على قائمة تحالف اليسار والتقدم بعد تصويت الأعضاء. نتيجة للصراع بين المجموعات الثلاث والأحزاب الأخرى الأعضاء في التحالف، والذين خرجوا خاليي الوفاض، أصبحت صورة سيريزا تتسم بالفتنة والمكائد. وكانت النتيجة 4.7% من الأصوات ومقعدا واحدا فقط في البرلمان الأوروبي؛ وكان تسييراس قد حدد أربعة مقاعد كهدف.

هناك تداخل قوي بين أفراد حركة "أتاك" الدولية وتحالف اليسار والتقدم؛ ويشارك كلاهما في المنتديات الاجتماعية اليونانية. وقد كانا أيضا المشاركين الأساسيين في تنظيم المنتدى الاجتماعي الأوروبي لسنة 2006 في أثينا، وأرسلا وفودا إلى المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغري.

■ الصورة الذاتية والتنظيم

التحالف هو اسمه وهو برنامجه أيضا. فالصورة الذاتية للتحالف هي وجود طيف واسع من يسار اليوم. لذلك، فأكثر أعضائه أهمية هم الديمقراطيون الراديكاليون ذوو التوجهات الحركية والقوى البيئية التي تريد التغلب على الرأسمالية، ولكن أيضا التقدميون في البلاد الذين يطالبون بالديمقراطية وتقرير المصير. ولا ينظر التحالف إلى نفسه على أنه حزب عمالي، على الرغم من أن أصوله تمتد إلى الحركة العمالية. قيم ما بعد المادية هي أكثر أهمية للتحالف مقارنة مع أهميتها بالنسبة للأحزاب الأخرى. وهدفه الخاص بتشكيل تحالف واسع من اليسار جعله يتجنب تحالف اليسار والتقدم وسيريزا وبقي القوة الثالثة في معسكره السياسي، وراء حزب باسوك والحزب الشيوعي اليوناني. أما هدفه في أن يحتل مكانة الحزب الشيوعي اليوناني كالثأقوى حزب فكان محكوما بالفشل خلال عقد الوحدة، ولم يتمكن أيضا من التفوق على حزب المسيرة الأرثوذكسية الشعبية القومي النزعة. وعندما وصلت الأزمة الاقتصادية اليونانية إلى ذروتها في سنة 2011، بدا كل من الحزبين الوريثين لتحالف اليسار والتقدم مصمما وواثقا من تجاوز كل من باسوك والحزب الشيوعي اليوناني.

ويعتبر تحالف اليسار والتقدم نفسه حزبا تعدديا لامركزيا. ولدى الحزب بنية من ثلاثة مستويات: اللجنة السياسية المركزية، مستوى المقاطعات والمنظمات الشعبية. ويتم أخذ القرارات في القضايا بأصوات الأعضاء على الصعيد الوطني. فيما يتعلق بالقضايا، نجح تحالف اليسار والتقدم في إقامة عملية توافق، وذلك باستخدام الأدوات المعتادة من مجموعات العمل والحق في اقتراح تعديلات على مسودات البرامج. أما فيما يتعلق بالمسائل الشخصية والاستراتيجية، فالصعوبات أكبر.

■ الانقسام والأزمة: تحالف اليسار والتقدم وحزب اليسار الديمقراطي

استمر النقاش حول المزيد من التطوير لسيريزا أيضا في مؤتمر التحالف الذي عقد في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، فاقمه النزاع بين اثنين من فصائله الأكثر أهمية. هذان الفصيلان الأعضاء في تحالف اليسار والتقدم هما "تيار اليسار" بقيادة ألكسيس تسيبراس و"جناح التجديد" برئاسة فوتيس كوفيليس (Photis Kouvelis). وكبقية الأحزاب اليونانية، يهيمن بقوة على تحالف اليسار والتقدم أفراد رئيسيون. في أوائل سنة 2010، كان أكثر من 60% من أعضاء تحالف اليسار والتقدم قريين من "تيار اليسار"، و 30% قريون إلى "جناح التجديد". بالإضافة إلى ذلك، كان هناك أيضا "شبكة الأحمر والأخضر"، والتي تؤكد على المواقف البيئية، و"المبادرات الراديكالية لإعادة الإعمار" وكانت بمثابة مجموعتين منظمتين تشاكران في الرؤى ولكن لم يكن لهما أي تأثير ملحوظ؛ ويهيمن على الانتخابات الداخلية للحزب الفصيلان الرئيسيان.

غالبا ما كان "جناح التجديد" ينتقد حقيقة أن "تيار اليسار" حاول احتلال أهم مراكز الحزب ووضع أعضائه فيها. وكان هذا واضحا في الانتخابات الأوروبية، وبعد ذلك في انتخاب الأمين العام الجديد. وعندما حاول تسيبراس، قبل الانتخابات البرلمانية لسنة 2009، تم إيقافه من قبل مقاومة "جناح التجديد" وأصوات معارضة من داخل سيريزا.

ولكن تم تأجيل المواجهة المحتملة داخل التحالف اليساري لأن نتائج الانتخابات تخطت التوقعات المنخفضة، ولأن المرشحين المهمين فازوا بمقاعد في البرلمان؛ وعلاوة على ذلك، فإن مسألة التعاون مع حزب باسوك لم تعد تطل برأسها. رغم ذلك، في شهر حزيران/ يونيو 2010، ومع استقطاب الرأي عن اليسار مع تفاقم الأزمة المالية، انشق تحالف اليسار والتقدم وشرع "جناح التجديد" الذي له 4 نواب في عملية تأسيس حزب اليسار الديمقراطي المستقل - ديمار، والذي تحرك ليسد الفجوة بين حزب باسوك وتحالف اليسار والتقدم. ومع تفاقم الأزمة، ارتفعت هذه الفصائل المتناحرة إلى مواقع غير مسبوقة في السياسة اليونانية.

■ الحزب الشيوعي اليوناني

■ مقدمة: البنية الاجتماعية والبيئة السياسية للحزب

كان الحزب الشيوعي اليوناني تاريخيا ثالث أكبر حزب في اليونان، بعد الكتلتين السياسيتين الكبيرتين: حزب باسوك، الذي يضم 350 ألف عضو، والديمقراطية الجديدة الذي يضم 370 ألف عضو؛ إلا أن الحزب لا يعطي أي أرقام دقيقة عن عدد أعضائه. وقد بلغت العضوية ذروتها عندما بلغ عدد أعضاء الحزب حوالي 50 ألفا خلال الثمانينيات من القرن الماضي، استنادا إلى قراء صحيفة الحزب ريزوزباستيس. أما اليوم، فمن المحتمل أن يكون عدد أعضاء الحزب حوالي 30 ألفا. وبالنسبة للبيئة السياسية للحزب فهي أكثر ارتباطا بالطبقة العاملة مقارنة مع تحالف اليسار والتقدم، على الرغم من أن موظفي الحزب الأكثر أهمية هم في الغالب من خريجي الجامعات. أما الأماكن القيادية على قائمة الانتخابات البرلمانية في سنة 2009 فقد احتل الجزء الأكبر منها الموظفون الدائمون للحزب: المعلمون والمحامون والأطباء. ومع ذلك، فمن الصحيح أيضا أن العمال والنقائيين ممثلون بقوة أكبر في المناطق الريفية. ومن أصل 21 عضوا في البرلمان هناك خمس نساء. من حيث مهن أعضاء البرلمان الممثلين للحزب، فهي على النحو التالي: ثلاثة موظفين لدى الحزب بدوام كامل، محاميان اثنان، وطبيبان اثنان، وموظفان حكوميان، ومزارعان، واثنان من رجال الاقتصاد، وممثل، وأستاذ جامعي واحد، وصحفي واحد، ومهندس زراعي واحد، ومقاول بناء واحد، وشخص واحد يعمل لحسابه الخاص، وبحار واحد وموظف في متجر. على مدى السنوات الـ 20 الماضية، قادت إليكا باباريجا الحزب الشيوعي اليوناني، ولكن ذلك لم يؤثر على هيمنة الذكور على الحزب. تضم اللجنة المركزية التي انتخبت في شباط/ فبراير 2005 ما مجموعه 77 عضوا، بينهم 14 امرأة. ويضم المكتب السياسي، الذي يقود الحزب بين اجتماعات اللجنة المركزية، أحد عشر عضوا، بينهم امرأتان.

■ موقع الحزب في المجتمع والنظام السياسي

ينتقد الحزب الشيوعي اليوناني بشدة أو حتى يرفض جميع المنظمات والأحزاب والحركات غير المترتبة فيه أو الصديقة له. في نفس الوقت، فالحزب هو قوة لها شأنها في السياسة اليونانية. إنه ليس حزبا منبوذا مثل الأحزاب الشيوعية، وخاصة الماركسية اللينينية، في البلدان الأخرى. ولقد حضر أعلى ممثلي الدولة والأحزاب

والكنيسة جنازة الأمين العام السابق للحزب فلوراكيس. ويدعو الحزب ممثلي الديمقراطية الجديدة، وحزب باسوك والأحزاب الأخرى إلى مؤتمراتها، ولكنه لا يدعو أبدا تحالف اليسار والتقدم إليها. وينظر الحزب إلى الأحزاب الشيوعية الإصلاحية التي تسعى إلى حوار أكبر مع المجتمع بأنها أحزاب انتهازية، وهي بنظر الحزب الشيوعي اليوناني، لا تدعم الطريق إلى الاشتراكية التي بدأتها ثورة أكتوبر.

وينشر الحزب الشيوعي اليوناني صحيفة يومية تحت إسم ريزوزباستيس. في شهر آذار/ مارس من سنة 2008 بلغ عدد النسخ التي طبعت من هذه الصحيفة في أيام الآحاد 24,550 نسخة. أما وسائل الإعلام المطبوعة الهامة الأخرى فتشمل الأداة النظرية للجنة المركزية، "ذا إنترناشونال كومونست ريفيو" (International Communist Review) والتي تنشر بعدة لغات. ومن خلال مركز البحوث الماركسية في أثينا، يشارك الحزب في العمل العلمي في الماركسية اللينينية. بالإضافة إلى ذلك، لدى الحزب محطة إذاعية وقناة تلفزيونية؛ ويبيت تلفزيون الحزب الإعلانات. أما منظمة الشبابية، الشبيبة الشيوعية اليونانية، فترتبط ارتباطا وثيقا بالحزب وتنفذ برنامجه. ولدى الحزب مجلته الشهرية تحت اسم أوديجيتيس (Odigitis). في مجال النقابات لدى الحزب منظماته الخاصة به، جبهة العمال النضالية "باميه"، والتي وفقا لأرقامها الخاصة تتمتع بعضوية تبلغ 410 آلاف عضو. تلتزم باميه التزاما جديا بالمبادئ التوجيهية للحزب، وتعتبر واحدة من أهم ممثلي مصالح العمال في اليونان. غالبا ما يقدم الحزب أعماله الاحتجاجية، والتي تمتد لتصل إلى جميع الوزارات الحكومية، بطريقة إعلامية فعالة جدا، وتعكس بوعي صورة من الوحدة والقوة.

■ التوجه الاستراتيجي للحزب

شهد الحزب انقسامين كبيرين، وبعد كل منهما بقي الجناح العقائدي في الحزب، وشكل حزبا "مواليا لموسكو"، على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي لم يعد قائما منذ زمن بعيد. وفي حين يبحث الشيوعيون الآخرون في أنحاء أخرى من العالم عن مسارات جديدة، ما زال الحزب الشيوعي اليوناني يتمسك بالماركسية اللينينية العلمية باعتبارها أقوى سلاح للنضال الطبقي الثوري. وقد وصف مانوس كوبيسديس (Manos Kopsidis)، والذي كان الناطق الإعلامي للحزب حتى سنة 2002، مؤخرا الحزب قائلا: "على مدى عقود، تعامل الحزب الشيوعي اليوناني مع الماركسية باعتبارها عقيدة دينية، وهو ما زال مستمرا في ذلك حتى اليوم". وتقدم تصريحات الحزب الشيوعي اليوناني في الذكرى التسعين لثورة أكتوبر عينة جيدة عن وجهة

نظره في التاريخ: لقد كان تطور الاتحاد السوفييتي حتى حركة "البريسترويكا" (Perestroika) إيجابياً، مع عدم وجود أي استثناءات تقريباً. وفي حين هناك بعض النقد للفترة التي سبقت للبريسترويكا، إلا أن الحزب يعتبر أن البروسترويكا كانت ذات طابع رجعي قوي. فعلى سبيل المثال، يعتبر الحزب بأنه أمر مؤسف أن الكثير من الجهد قد خصص للتسلح بدلا من تعزيز البنية التحتية. ومع ذلك، يرى الحزب أن النزعات الانتهازية قد اكتسبت تأثيراً بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي عُقد سنة 1956، وأن النظام الاشتراكي قد أضعف ببطء عن طريق الآليات الرأسمالية. لا يدين ولا يشيد الحزب بأي زعيم في الاتحاد السوفياتي غير لينين؛ بدلا من ذلك، فإن طابع الحزب الشيوعي السوفييتي هو محور الاهتمام. أما هدف الحزب ومهمته فهي بناء مجتمع اشتراكي كخطوة تهيئية للشيوعية في اليونان، على الشكل الذي كانت موجودة فيه في السابق في الاتحاد السوفييتي.

في انتخابات سنة 2009، كان الحزب الشيوعي اليوناني واثقا من نفسه بسبب حالة الاستياء واسعة النطاق من الأحزاب الرئيسية، وبسبب المطالب المتعلقة بإجراءات رئيسية مثل المطالبة بحد أدنى للأجور مقداره 1300 يورو في الشهر، وحد أدنى من المعاشات التقاعدية لا يقل عن 1050 يورو في الشهر، والتقاعد في سن 55 سنة للنساء و60 للرجال - وهي سنوات التقاعد التي كانت معتمدة في الاتحاد السوفييتي السابق - وتعويضات بطالة تساوي 80% من الحد الأدنى للأجور، والرعاية المجانية للأطفال والخدمات العامة المجانية، و35 ساعة عمل في الأسبوع، ودخل مقداره 30000 يورو غير خاضع لضريبة الدخل لأسرة مكونة من أربعة، وعدم فرض الضرائب غير المباشرة على الضروريات الأساسية والمواد الغذائية، وبرنامج بناء مساكن عامة، والحق في الرياضة والسياحة والثقافة من خلال برامج الدولة. وليس لدى الحزب الشيوعي اليوناني سياسات بيئية متطورة حتى الآن. وبطال الحزب بوضع جميع الغابات تحت سيطرة الدولة، وإيجاد عدد كبير من وكالات الرصد البيئي وإلغاء تجارة الانبعاثات. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يدعو إلى اتخاذ تدابير غير محددة لخفض المستوى الفعلي لانبعاثات الغازات الدفيئة.

1. بريسترويكا تعني "إعادة البناء" هي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس للاتحاد السوفييتي، ميخائيل غورباتشوف وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفييتي. صاحبت البريسترويكا سياسة غلاسنوست والتي تعني الشفافية. أدت السياسات معاً إلى انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه سنة 1991. (ويكيبيديا)

إن فهما جيدا للحزب الشيوعي اليوناني يتطلب أكثر من مجرد وصف للقاعدة الأيديولوجية للحزب. فأنصار هذه المواقف هم في الواقع مقتنعون حق الإقناع بصحتها، والتعاطف مع اشتراكية الدولة في المجتمع اليوناني هو أكثر بكثير مما هو عليه في بلدان أخرى في أوروبا. ولكن يجب عدم إغفال أن الحزب الشيوعي اليوناني يتميز بعناده وعدم رغبة في التنازل، وبفضل جهازه الحزبي الواسع كان خلال العقود الأخيرة أقوى قوة معارضة ضد التخفيضات الاجتماعية. يأتي الدعم الانتخابي للحزب من العديد من المعسكرات السياسية، خاصة أولئك غير الراضين عن "نظام الحزبين الحاكمين"؛ أي لعبة الأبواب الدوارة بين حكومة حزب باسوك وحكومة حزب الديمقراطية الجديدة. ولسبب وجيه، تُجرى جميع الحملات الانتخابية تحت شعار يهدف لإرسال رسالة إلى الأحزاب الكبيرة. ويعتمد الحزب الشيوعي اليوناني بالدرجة الأولى على أعمال الاحتجاج المنسقة مركزيا وعلى الإضرابات في حربه ضد الشرور الاجتماعية. أما بامه فهي أكبر الجمعيات التابعة للحزب ولها العديد من المتعاطفين في المجالات الجامعية والثقافية كما وتوجد منظمات قاعدية حزبية في أي مكان يوجد فيه بعض الشيوعيين النشطين. ويوفر التأصيل المؤسسي المتين للحزب إمكانية التأثير الكبير على المجتمع اليوناني، كما ويوفر له دعم الناخبين الأساسيين أكثر بكثير من الدعم الذي يحظى به تحالف اليسار والتقدم. فمن بين الناخبين الذين صوتوا لصالح الحزب الشيوعي اليوناني في سنة 2007، صوت 80% منهم للحزب مرة أخرى في الانتخابات البرلمانية لسنة 2009؛ أما في حالة تحالف اليسار والتقدم فلم تزد هذه النسبة عن 55% فقط.

■ أفكار يسارية لسياسة أوروبية

يعارض الحزب الشيوعي اليوناني تماما الاتحاد الأوروبي، ويرى فيه تكويناً إمبريالياً. لهذا السبب، فإنه ينأى بنفسه بشدة عن حزب اليسار الأوروبي وأعضائه، الذين يهتمهم بالعمل ضمن هذا الإطار. السؤال فيما إذا كان الحزب الشيوعي اليوناني، من خلال عدم مشاركته لا يقبل الاتحاد الأوروبي بوصفه مكوناً من مكونات الواقع الرأسمالي القائم، وبالتالي كحقل من حقول العمل، هو واحد من الأسئلة التي لا يعالجها الحزب. كانت حملته الانتخابية الأوروبية الأخيرة تحت الشعار المستخدم عادة، وهو أن دعم الحزب الشيوعي اليوناني يعادل تصفية الحسابات مع الاتحاد الأوروبي والأحزاب الأخرى. من وجهة نظر الحزب، فإن البديل الوحيد لدمج اليونان تحت راية الرأسمالية والإمبريالية في شكل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، يكمن في بناء جبهة ديمقراطية مناهضة للإمبريالية والاحتكار للنضال تحت قيادة

الحزب الشيوعي اليوناني كي توفر آفاقا لمختلف طبقات المجتمع. ويؤمن الحزب بأن على اليونان الانسحاب من المنظمات حيث أن التحرر من هذه البنى الإمبريالية هو الوحيد الكفيل ببناء مجتمع اشتراكي على المستوى الوطني والمضي قدما. ويذهب بعض سياسيي الحزب الشيوعي اليوناني بعيدا إلى حد ربط انتقاداتهم للغرب بمواقف قومية. وهذا ينطبق بشكل خاص على الصحفية والناشطة ليانا كانيللي (Liana Kanelli)، محررة مجلة نيميسيس (Nemesis) الناطقة باسم هذا التوجه.

■ الصورة الذاتية والتنظيم

في مؤتمره الخامس عشر الذي عقد سنة 1996، اعتمد الحزب الشيوعي اليوناني برنامجا جديدا ولا يزال يعتمد على اليوم. ووفقا لصورته الذاتية، يبقى الحزب منظمة ثورية وطيعة الطبقة العاملة. وينص النظام الأساسي للحزب على التزامه بمبادئ المركزية الديمقراطية. ويتم اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالبرنامج من قبل اللجنة المركزية - ولكن بالأغلب من قبل المكتب السياسي - أو من قبل مؤتمرات الحزب التي تعقد مرة كل خمس سنوات. ولا يجوز إنشاء فئات، ولا يتوفر للهيكل الإقليمية إلا نادرا إمكانية نشر المواد الخاصة بها، على الرغم من توفير هذه المواد لها بسخاء من قبل مقر الحزب.

يرفض الحزب الشيوعي اليوناني تسمية الرأسمالية في عصرنا بالنيوليبرالية. ويرى الحزب الإمبريالية كما عرفها لينين بأنها المرحلة النهائية من التطور الرأسمالي، وهي المرحلة التي نجد أنفسنا بها اليوم. بناء عليه، فالعولمة هي جانب من جوانب التطور الإمبريالي. كما يرى الحزب أن الانتقال إلى الاشتراكية، الذي بدأ في سنة 1917، لا يزال يتقدم، حتى إذا عنت الثورة المضادة خسارة معركة واحدة. بالتالي، يحتل الحوار الأيديولوجي مكانا لا يذكر في الحزب؛ فبعد كل شيء، لقد قدم لينين بالفعل تحليلا لطبيعة النظام. أما لغة الحزب، كما يتم التعبير عنها في تصريحاته، فهي بالتالي لغة رتيبة جدا، ويستخدم الحزب المفردات والمصطلحات التي يعتبرها اليساريون اليوم بالية. ويبدل الحزب الشيوعي اليوناني جهودا كبيرة للتأكيد على تاريخه الحزبي والتفسير الإيجابي لاشتراكية الدولة.

لدى الأعضاء واجبات مختلفة، مثل تمثيل الحزب في أماكن عملهم، والمشاركة في المنظمات القاعدية، وتنفيذ قرارات المنظمات والهيئات العليا بغض النظر عن رأيهم الخاص، والتوسع في نشر صحيفة الحزب ووسائل إعلامه الأخرى. علاوة على ذلك، لدى الأعضاء أيضا مهمة تثقيف أنفسهم في الماركسية اللينينية ونظرية الدفاع

ضد انحرافي الجناح اليساري والجناح اليميني وضد البرجوازية. ولا عجب في أن الأمور تبدو مختلفة في الممارسة. وتهتم المنظمات القاعدية إلى حد كبير في تنظيم الفعاليات والحملات والتنسيق مع الجمعيات التابعة لها، والمقاومة المنظمة للإجراءات الحكومية.

الجدول 3: أفضل نتائج انتخابات للحزب الشيوعي اليوناني وسيريزا

الحزب	الإقليم	النسبة المئوية
الحزب الشيوعي اليوناني	ساموس	17.86%
	يسبوس	14.10%
	بيرايوس (ب)	12.86%
سيريزا	أثينا (أ)	7.97%
	أثينا (ب)	7.40%
	بيرايوس (أ)	5.84%

الجدول 4: أسوأ نتائج انتخابات للحزب الشيوعي اليوناني وسيريزا

الحزب	الإقليم	النسبة المئوية
الحزب الشيوعي اليوناني	رودوبي	2.51%
	كسانثي	2.75%
	إفريتانيا	3.24%
سيريزا	إفروس	2.09%
	إفريتانيا	2.27%
	كيلكيس	2.49%

■ الأزمة الحالية

يواجه اليونان حاليا عجزا هائلا في الميزانية وديون دولة كبيرة جدا تمت التغطية عليها على مدى سنوات عديدة، وهي اليوم ترتد على البلاد بقوة لدرجة أنها خلقت لمنطقة اليورو بأكملها أزمة وجودية. ولقد أجبرت هذه الأزمة حكومة باسوك عمليا على التخلي عن جزء من السيادة اليونانية من أجل ضمان استمرار تمويل الدولة. حاليا، بدأت عملية التخفيضات الاجتماعية الحادة؛ وبما أنها تأتي في ظل آفاق اقتصادية متواضعة جدا من حيث النمو، فستواجه البلاد بعض السنوات الصعبة. لذلك، فإنه ليس من المستغرب أن يعارض الحزب الشيوعي اليوناني وتحالف اليسار والتقدم بشدة هذه الإجراءات التي يميلها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. لقد انخرط الحزبان بقوة في الاحتجاجات الأخيرة، والتي أخذت شكل المظاهرات في المقام الأول. هنا، نجح الحزب الشيوعي اليوناني في القيام بعمل مذهل من خلال رفع لافتات من موقع الأروبول هيل الأثري. ويرفض اليساريون والشيوعيون على حد سواء استخدام القوة، وقد نأيا بأنفسهما عن المتظاهرين الذين تسببت قنابلهم الحارقة في وفاة ثلاثة أشخاص في سنة 2011 وفي تدمير جزء كبير من وسط أثينا في سنة 2012. ويرى الحزب الشيوعي اليوناني أن "ساعة الحسم" قد جاءت ويدعو الناس إلى الانتفاضة ومقاومة النخبة الثرية، لذا فإنه يدعي بأن حزبه هو الوسيلة المؤثرة الوحيدة. وقد أنهى الحزب دعوته الأخيرة بعبارة "تعال معنا في المسيرة العظمية للتحرر النهائي من نير الرأسمالية. من أجل محاربتها بشكل فعال، يجب علينا أن نصبح أقوى. ضع قوتك مع قوة المستقبل، ضعها مع الحزب الشيوعي اليوناني".

بالنسبة لتحالف اليسار والتقدم، فإن تهاوي الحكومة في أحضان صندوق النقد الدولي هو أمر لا يغتفر. مع هذه التدابير، والتي تتعارض تعارضا كبيرا مع البرنامج الانتخابي لحزب باسوك، فقدت الحكومة ولايتها الديمقراطية. ويرى التحالف أن على اليونان أن يقبل القروض فقط من البنك المركزي الأوروبي؛ لهذا الغرض، ينبغي إعادة التفاوض على المعاهدات الأوروبية، ويجب الاستعاضة عن ميثاق الاستقرار بالدعم الاجتماعي، وتأمين فرص العمل بما يتناسب مع كرامة الإنسان، والتنمية المستدامة. استراتيجيا، يعتزم الحزب الانخراط في الاحتجاج مع المؤسسات والمنظمات الأخرى وتعزيز الوعي المجتمعي حول مشاكل المجتمع من خلال التضامن مع المتضررين محليا وعن طريق حملات إعلامية واسعة النطاق.

النظرة إلى المستقبل كما يراها كبار سياسي حزب باسوك مثل بابانديرو ونائب رئيس الوزراء بانغالوس، والتي طورها في خضم الأزمة، هي النموذج الاسكندنافي من زاوية

يونانية؛ ومع ذلك، تراجعت هذه الرؤية إلى الوراء مع تفاقم الأزمة. حاليا، يدافع الحزب الشيوعي اليوناني وتحالف اليسار والتقدم بشكل أساسي عن إنجازات النظام القديم، وهذا أمر مفهوم بالنظر إلى العدد الكبير من الناس الذين يتأثرون بزواله. ومع ذلك، فلدى الحزبين صعوبة في صياغة بديلهم المجتمعي. أما السبب في ذلك في حالة تحالف اليسار والتقدم فيتعلق إلى حد ما بالاختلافات حول القضايا، ولكن أكثر من ذلك إلى حقيقة أن الحزب لا يستطيع أن يدعو علنا إلى الثورة والتي ستكون ضرورية لتنفيذ برنامجه على أرض الواقع. أما الحزب الشيوعي اليوناني فهو أيضا ليس مؤثرا بما فيه الكفاية بين العناصر الثورية في المجتمع اليوناني للقيام بانتفاضة شعبية تحت قيادته حتى النهاية.

وفقا لاستطلاعات الرأي التي أجريت في مايو 2010، وصلت نسبة دعم الحزب الشيوعي اليوناني إلى 7.1%، فيما كانت نسبة سيريزا 4% - وبعبارة أخرى لم تكن هذه النسب أكثر مما كانت عليه في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. كما كانت نسبة الدعم لحزب باسوك 28% فقط، وهي نسبة جعلته متقدما كثيرا على حزب الديمقراطية الجديدة الذي حصل على نسبة 18.5% فقط. وشكل المترددون الكتلة الأكبر من الناخبين بنسبة 31%.

بعد عام ونصف، تغير كل ذلك. فتحت تأثير تفاقم الأزمة المالية، أجبرت القوى الأوروبية حكومة الباسوك في أواخر سنة 2011 على إجراء تخفيضات جائرة، والتي هددت جوهر المجتمع اليوناني. استقال بابانديرو وسلم السلطة إلى حكومة تسيير أعمال من "الخبراء"؛ وتمت الدعوة لإجراء الانتخابات في نيسان/ أبريل 2012. ومع انزلاق البلاد إلى حالة من الفوضى، برز قائدا فصيلي تحالف اليسار والتقدم كقائدين وطنيين للمعسكرين اللذين استقطبهما اليسار: حلّ كوفيليس وحزب اليسار الديمقراطي محل حزب الباسوك المتفكك كقوة أساسية في اليسار تفضل ترتيبا مع قوى دول الاتحاد الأوروبي، في حين برز تسييراس وتحالف اليسار والتقدم كأقوى أصوات المقاومة في اليونان.

مع اقتراب الانتخابات، كان اليسار ككل ما يزال محافظا على أغليبيته، وكان تحالف اليسار والتقدم وحزب اليسار الديمقراطي كما يبدو مستعدين ليظهرا وكأنهما أقوى حزبين، بعد حزب الديمقراطية الجديدة المحافظ. في حين أن اليمين -وخاصة اليمين المتطرف- بدا غير قادر على الاستفادة من الوضع القائم. ينطبق الشيء نفسه أيضا على الحزب الشيوعي اليوناني، الذي كان لا يزال عالقًا حول نسبة 10%. وهذه النسبة أفضل من النسبة التي بقيت لحزب باسوك الذي كان من أعنى القوى.

■ المراجع

الوثائق الأساسية لتحالف اليسار والتقدم وسيريزا

- تحالف اليسار والتقدم، الاتجاهات البرنامجية، أثينا 2003.
- تحالف اليسار والتقدم، النظام الأساسي لتحالف اليسار والحركات والبيئة، أثينا 2005.
- تحالف اليسار والتقدم، القرار السياسي الصادر عن أول مؤتمر لتحالف اليسار والتقدم، أثينا 1992.
- سيريزا، سيريزا والوضع السياسي، أثينا 2008.

الوثائق الأساسية للحزب الشيوعي اليوناني

- الحزب الشيوعي اليوناني، برنامج الحزب الشيوعي اليوناني، أثينا 1996.
- الحزب الشيوعي اليوناني، النظام الأساسي للحزب الشيوعي اليوناني، أثينا 1996.
- الحزب الشيوعي اليوناني، البيانات من CC من الحزب الشيوعي اليوناني في الذكرى الثلاثين لثورة أكتوبر الاشتراكية، أثينا 2007 90.
- الحزب الشيوعي اليوناني، قرار مؤتمر الحزب الشيوعي اليوناني الثامن عشر حول الاشتراكية، أثينا 2009.

أدبيات إضافية

- نيكوس مارانتزيديس، الحزب الشيوعي اليوناني بعد سنة 1991، من البروليتاريا الأممية إلى الشعبوية، في:

G. Konstantinidis/N. Marantzidis/T. S. Pappas (eds.): Kommata kai politiki stin
-Ellada – Oi sygchrones exelixeis, EKDOSEIS KRITIKI [translation]

أثينا 2009، ص 259 – 270.

- أليكساندروس بيستس /فاسيليس فيليبوس: تحليل دراسة المؤتمر الخامس لتحالف اليسار والتقدم، في: آيغي، طبعة 13 تموز / يوليو 2008.
- ميرتو تساكاتيكا/ جيورجوس زوناكس/ الكساندروس بيستس، تجديد الكادر السياسي القيم ما بعد المادية لتحالف اليسار والتقدم، في:

Konstantinidis/Marantzidis/Pappas (eds.): Kommata kai politiki stin, Ellada
ص306-271.

حول السياسة الحالية

Hier ist an erster Stelle die Tageszeitung Eleutherotypia (<http://www.enet.gr/>) zu nennen, in der täglich über SYN und KKE und häufig auch über die Splitterparteien berichtet wird und die mit exzellenten Kommentaren und Analysen zur griechischen Linken aufwarten kann. Darüber hinaus berichten die PASOK-nahen Zeitungen TO BIMA (<http://www.enet.gr/>) und ETHNOS (www.tovima.gr/) ausführlich über die das linke Politikspektrum

Die Materialien von SYN und KKE zur Parlamentswahl 2009 wurden ebenfalls zu Rate gezogen

• معهد بحوث استطلاعات الرأي

VPRC: [http://www.vprc.gr/uplds/File/vouleytikos Prozent20ekloges Prozent202009/Graphs_VoteAnalysis_WeightedBasedOnFinalResults.pdf](http://www.vprc.gr/uplds/File/vouleytikos%20Prozent20ekloges%20Prozent202009/Graphs_VoteAnalysis_WeightedBasedOnFinalResults.pdf)

مصادر حول نتائج الانتخابات والإحصاءات

صحيفة Eleutherotypia اليومية (<http://www.enet.gr/>) التي تصدر تقارير يومية عن الحزب الشيوعي اليوناني وتحالف اليسار والتقدم وفي كثير من الأحيان عن الأحزاب المنشقة، هي المصدر الرئيسي هنا؛ كما وتوفر هذه الصحيفة أيضا تعليقا وتحليلا ممتازا عن اليسار اليوناني. بالإضافة إلى ذلك، الصحف التابعة لحزب باسوك

To Bima (<http://www.enet.gr/>)

(Ethnos / www.tovima.gr/ وإنثوس)

تورد تقارير مفصلة عن الطيف السياسي اليساري.

تمت أيضا مراجعة مواد الحزب الشيوعي اليوناني وتحالف اليسار والتقدم الخاصة بالانتخابات البرلمانية في سنة 2009.

مصادر حول نتائج الانتخابات والإحصاءات

<http://ekloges.ypes.gr/pages/index.html>

• معهد بحوث استطلاعات الرأي

VPRC: [http://www.vprc.gr/uplds/File/vouleytikos Prozent20ekloges Prozent202009/Graphs_VoteAnalysis_WeightedBasedOnFinalResults.pdf](http://www.vprc.gr/uplds/File/vouleytikos%20Prozent20ekloges%20Prozent202009/Graphs_VoteAnalysis_WeightedBasedOnFinalResults.pdf)

حزب إعادة التأسيس الشيوعي الإيطالي: استمرارية ظاهرية وانقطاع فعلي

ميمو بوركارو

■ وضع خطر

بينت نتائج الانتخابات الأخيرة للبرلمان الأوروبي صورة كثيفة عن حال اليسار الراديكالي في إيطاليا. فحزب إعادة التأسيس الشيوعي (PRC) مع حزب الشيوعيين الإيطاليين (PdCI) حصلا على 3.4% فقط من الأصوات، بينما حزب العمال الشيوعي (Partito Comunista dei Lavoratori)، وهو انشقاق يساري حديث من حزب إعادة التأسيس الشيوعي، لم يحصل سوى على 0.5% من الأصوات. أما حزب البيئة والحرية اليساري (SEL)، الذي نشأ من تحالف اليسار والحرية (Sinistra e Libertà) وترك حزب إعادة التأسيس الشيوعي مؤخرًا هو الآخر لكنه توجه يمينًا، فاز بـ 3.1% من الأصوات. ومن ثم، لم تتمكن أي من المجموعات الثلاثة (الأحزاب الإيطالية الوريثة للشيوعيين والاشتراكيين واليسار الجديد) من تجاوز عتبة الـ 4% ولا يُمثل أي منها حاليًا في البرلمان سواء في ستراسبورج أو روما.

وبوضع الأصوات التي حصل عليها حزب البيئة والحرية اليساري جانبا (والتي جاءت من قطاعات أخرى منها الخضر الذين نشأوا من الحزب الاشتراكي القديم ولم يدخلوا في تحالف يمين الوسط)، ذهبت الـ 7% الباقية من الأصوات المفتتة إلى القوى السياسية التي كانت متوحدة كلها سابقا في حزب واحد. ومن ثم، أصبحت مجموعة هامة من الخبرات السياسية (نجحت في اجتياز محطات صعبة وقاسية) مهددة لأول مرة بالاختفاء من المشهد السياسي في إيطاليا وأوروبا.

وتبين هذه النتيجة الحدود الهيكلية لحزب إعادة التأسيس الشيوعي والتي لم يتم تناولها سوى في عدد قليل جدا من الدراسات التي أجريت عن هذا الحزب¹، ومنها خلافاته الداخلية الخطيرة التي منعت بلورة الانتماء الحزبي وأبطأت أيضا من عملية تجديده، وكذلك عدم قدرته على بناء علاقة مستقرة مع الناخبين وهو ما أدى إلى اعتماده على بيئته السياسية، بالإضافة لطبيعة اليسار الحديث ونتائج قراراته في المدى القصير.

علاوة على ذلك، لم يتمكن ورثة إعادة التأسيس "القديم" حتى من استخدام المساحة السياسية التي خلقها توجه الحزب الديمقراطي (PD) نحو السوق. فبالنسبة لحزب البيئة والحرية اليساري، فإن أعضاء هذا الحزب قد تركوا بالفعل حزب إعادة التأسيس الشيوعي بالتحديد من أجل ربط أنفسهم بالحزب الديمقراطي، وبالنسبة لحزب إعادة التأسيس الشيوعي نفسه كان من الصعب تنفيذ هذا المشروع بسبب طبيعة النقاش السياسي وأيضاً النظام الانتخابي القائم في إيطاليا، كما سنرى.

حتى لو كان حزب إعادة التأسيس الشيوعي قادراً - سواء وحده أو في تحالف مع الآخرين - على شغل جزء كبير من تلك المساحة، وتوفير إجابات بديلة للقاعدة الانتخابية للحزب الديمقراطي، لن يكون هذا كافياً لإطلاق حركة شعبية اشتراكية لها طبيعة جماهيرية كبديل لليمين، وذلك لأن القاعدة الانتخابية المشتركة بين الحزب الديمقراطي واليسار الراديكالي لا تتضمن سوى جزء صغير من الشريحة الدنيا من السكان. فإذا كان اليسار الراديكالي الإيطالي أن يعيش، وإن كان له أن يصبح قوة سياسية هامة ومستقلة في المستقبل، لا يمكنه أن ينشط فقط في جانب العرض السياسي وإنما عليه أن يتعامل أيضاً مع جانب الطلب. فعلى سبيل المثال، الطلب على الأمن والحماية القائم بين معظم الشرائح الاجتماعية الدنيا التي تصوت لليمين اليوم يجب أن يتحول لطلب على العدالة الاجتماعية والسيطرة الديمقراطية على الاقتصاد والبيئة.

ومن أجل التوصل لفهم أفضل للسياق الذي تحدث فيه المشكلات الصعبة التي تواجه اليسار الراديكالي حالياً وسبل حلها، من الضروري التفكير في السمات المميزة للهيكـل الاجتماعي في إيطاليا وفي نوعية النقاش السياسي الذي يتم فيها وفي النظام الانتخابي الإيطالي.

1. J. I. Dormagen [ج إ دورماجين]، I comunisti. Dal Pci alla nascita di Rifondazione Comunista. Una semiologia politica (الشيوعيون: من حزب الشيوعيين الإيطاليين إلى حزب إعادة التأسيس الشيوعي. سميولوجيا سياسية)، دار نشر Koinè، روما، 1996؛ و S. Bertolino [س برتولينو]، Rifondazione comu- nista. Storia di un'organizzazione (حزب إعادة التأسيس الشيوعي: قصة تنظيم)، دار نشر Il Mulino، بولونيا، 2004؛ و F. De Nardis [ف دي نارديس]، e Asimmetrie di potere (حزب إعادة التأسيس الشيوعي: التفاوت بين النفوذ والاستراتيجيات السياسية لحزب في حالة حركة)، دار نشر Angeli، ميلان، 2009.

■ نهاية الحركات الشعبية الجمعية

عبرت التغيرات العميقة التي حدثت في المجتمع الإيطالي منذ نهاية الثمانينيات عن نهاية الحركات الشعبية الجمعية وسياسات التغيير الاجتماعي. وقد نشأت محلها تحركات فردية وجماعية وعمل سياسي يتراوح بين الزبونية العامة لدى يمين الوسط، والتشدد في توجهه الاقتصادي الكلي نحو الاندماج الأوروبي لدى يسار الوسط. جاء هذا التحول نتيجة لتحركات واعية من جانب الطبقة الحاكمة تهدف لتدمير الأساس المجتمعي لحركة العمال القوية في السبعينيات. وقد تضمن هذا التحول استخدام واسع النطاق لأداة اللامركزية في الإنتاج، وتحديث المشروعات التجارية الصغيرة، وإضعاف الاتحادات العمالية، وتنمية أشكال التشغيل الفردية أو التي لا تحميها النقابات على الأقل. ويضاف إلى ذلك انتشار نموذج في الاستهلاك والمعيشة يتسم بالفردية، وتوجهه بشكل خاص محطات التلفزيون الخاصة التي يمتلكها سيلفيو برلسكوني (Silvio Berlusconi) وهو ما أصبحت تفعله الشبكات العامة أيضا بعد ذلك. يكمن جوهر هذا التحول في سياسات رئيس الوزراء الاشتراكي بيتينو كراكي (Bettino Craxi)، الذي دعمه سيلفيو برلسكوني بشدة حينما اتخذ في بداية الثمانينيات تدابير كبرى ضد الدور الاجتماعي والسياسي للنقابات، وضد سلطة الفيتو التي كان الحزب الشيوعي قادرا على ممارستها ضد القرارات الحكومية. حل كراكي مشكلة القبول الاجتماعي لهذه السياسة عن طريق زيادة كبرى في الإنفاق العام. فحلت الهدايا النقدية التي تمولها الدولة محل النضال الاجتماعي من أجل زيادة الأجور. ومن ثم، يمكن القول بأن الزيادة الأكبر في الدين الحكومي الإيطالي لم تكن نتيجة تطور النضال الطبقي، وإنما بالعكس نتيجة تعطيله وبروز هيمنة جديدة قائمة على العلاقة بين المواطنين الأفراد والحكومات التي تخلق علاقات زبونية.

تشكلت جذور هذه التطورات أثناء السنوات التي تنامت فيها المرونة وانعدام الأمان بالنسبة للعمال، بالإضافة للتأكيد على "الأداء" الفردي و"حرية القرار" والذي تعزز بدرجة أكبر عن طريق رفض الدولة الأحادية الاجتماعية التي نشأت في إيطاليا أثناء فترة الجمهورية الأولى. فبدلاً من الدولة الاجتماعية، التي ولدت من رحم النضالات العمالية في السبعينيات، ترسخ توجه نحو خصخصة العديد من الخدمات العامة. فتولى تلك الخدمات مزيج من الفاعلين من القطاع العام والخاص، ومع الوقت ازداد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص. والدولة الموحدة التي حاولت (وإن كان بشكل فاشل) أن تقلل الفجوة القائمة بين شمال البلاد وجنوبها، حل محلها دولة فيدرالية، وهو ما كان محل دعم الطيف الأوسع من السياسيين في المؤسسات الإقليمية وليس فقط حزب العصبة الشمالية (Lega Nord) الداعي للاستقلالية. وقد أدى هذا لزيادة غير محكومة في سلطة المناطق - وليس البلديات - وزيادة

التفاوت بين المناطق المختلفة في البلاد لصالح المناطق الأغنى. في خضم هذه العملية، حلت مصالح المجتمعات الإقليمية محل الصالح العام للبلاد.

بالنسبة للكثير من المحللين والمعلقين، مثلت هذه العملية عودة مفهوم المدى الطويل في التاريخ الإيطالي والذي يتسم منذ القرن السادس عشر بضعف الدولة الأحادية والهوية الجماعية وسيادة الفردية والاصطفائية². ويطرح آخرون على العكس من هذا أن مثل هذا التفسير للتاريخ الإيطالي يؤدي إلى افتراض زائف بأن ظهور هوية جماعية أكبر وصراعات أيديولوجية/سياسية متوحشة في إيطاليا كان مفروضا من أعلى (كما في حالة الفاشية)، أو لم يمثل سوى مراحل قصيرة وثانوية مثل الفترة التالية على الحرب مباشرة أو فترة السبعينيات. لكن هذه المقولة تفشل في تفسير الطبيعة التشاركية جدا والحيوية للتنمية بشكل عام في الجمهورية الأولى والتي كانت قائمة على وجود أحزاب جماهيرية وفلسفاتها المتصارعة³.

على أية حال، لو اكتفى المرء بالنظر للأحداث الجارية في المجتمع الإيطالي من منظور الزمن الطويل من الفردية في دولة ضعيفة لن يصل حقا لفهم أهمية الفردية في الحياة اليوم أو لفهم الدور الحالي للسياسة. فبينما كانت الفردية دوما في إيطاليا تعبيرا عن حكم الشرائع الاجتماعية المرفهة نسبيا، انتشرت اليوم عبر قطاعات كبيرة من الشرائع المعتمدة على الأجر، وتعتبر بدرجة ما تعبيرا عن خضوعهم لعلاقات تشغيل غير مستقرة والنزعة الاستهلاكية التي يختبرونها باعتبارها حرية اختيار ومساواة مع نمط حياة متخيل للطبقات الأعلى، وبدرجة ما باعتباره شكل التحرر الذي يتخلونه لأنفسهم⁴. فرغم أن الفردية في إيطاليا اعتمدت طويلا بالإضافة لهذا على الدعم السياسي، ما كان العدد الكبير من المشاريع الصغيرة سيخلق سوى بدعم الدولة، وهذه المشاريع بحاجة لهذا الدعم الآن أكثر من أي وقت مضى بسبب تغير ظروف السوق العالمي نتيجة الأزمة الكبرى. لكنها من ناحية أخرى نجحت في كسب المزيد من الثقل السياسي. فبالرغم من المزيج العجيب من المصالح العامة والخاصة، الذي كان دوما مميذا لتاريخ الدولة الإيطالية، كانت روافع القوة دوما تقريبا في أيدي السياسيين.

2. C. Duggan [ك دوجان]، Force of Destiny: History of Italy since 1796 (قوة القدر: تاريخ إيطاليا منذ 1796)، لندن 2008. وأيضا (باللغة الألمانية): C. Jansen [ك يانسن]، Italien seit 1945 (إيطاليا منذ 1945)، جوتينج، 2007.

3. G. Crainz [ج كراينز]، Autobiografia di una Repubblica. Le radici dell'Italia attuale (سيرة ذاتية لجمهورية: جذور إيطاليا المعاصرة)، روما، 2009.

4. M. Magatti [م ماجاتي] و M. De Benedittis [م دي بينديتيس]، I nuovi ceti popolari. Chi ha preso il posto della classe operaia? (الشرائع الاجتماعية الدنيا: من حل محل الطبقة العاملة؟)، ميلان، 2006.

وحاليا، صار هذا الوضع معكوسا بحيث يميل السياسيون - على المستوى المحلي والوطني - بشكل متزايد إلى التعبير المباشر عن المصالح الخاصة⁵. وبالنظر لرد الفعل العنصري والدفاعي لانتشار ظاهرة الهجرة الذي يعزز الميول الرجعية في الواقع الاجتماعي، يبدو اليسار بشكل عام عاجزا عن تقديم إجابات.

اليسار "المعتدل" الذي يصعب تمييز مواقفه عن الوسط يحاول أن يرى في الفردية شيئا تقديميا عن طريق التوكيد على أن الأداء والمنافسة الحرة بين الأفراد عناصر هامة في تحديث البلاد. لكن في هذا المجال الأيديولوجي، اليمين لديه فرصة أكبر في النجاح. ومن وجهة النظر السياسية، يعتبر سلوك اليسار الحديث فصاميا؛ فمن ناحية يتورط اليسار في شرك المصالح العامة والخاصة على المستوى المحلي والإقليمي، بل حتى يتجاوز اليمين السياسي في دفاعه عن خصخصة الخدمات العامة، ومن ناحية أخرى، يتوقف عن انتهاج هذه النسخة الزبونية من السياسة فور وصوله للسلطة، ويطور خطأ سياسيا موجهًا نحو التقشف ونحو أوروبا بدون الاهتمام ببروز أي شكل بديل للقبول بين السكان.

يتأرجح اليسار الراديكالي بين فردية تقدمية بالأخص من أجل حماية الحقوق الفردية في المجالات الجنسية والأخلاقية والدينية من ناحية، وإعادة بعث أشكال قديمة من التضامن الجماعي والوعي العمالي الطبقي الذي يبدو نفوذه الاجتماعي آخذا في الاضمحلال عن أي وقت مضى. كما لا تزال الأفعال الجماعية مستمرة في إيطاليا، والتي انخرط معها اليسار الأوروبي في حالة حركة العولمة البديلة. وقد كانت ناجحة بشكل عام في إحداث التجانس بين الحركات التي ينخرط فيها إلى حد كبير قسم نخوي من السكان لديه نصيب كبير من رأس المال الثقافي، بينما معظم الشرائح الاجتماعية الأقل كفاءة لا تنتظم إلا بشكل متفرق من خلال التحركات النقابية أو الاحتجاجات قصيرة المدى المشتتة والتي لا تكون واضحة في أغلب الأحوال فيما يتعلق بالشكل أو المحتوى وكذلك لا تكون ظاهرة سياسيا⁶.

5. A. Statera, [أ ستاتيرا], Il Termitaio. I signori degli appalti che governano l'Italia (النمل الأبيض: ملوك المشتروات الذين حكموا إيطاليا)، ميلان، 2009.

6. من الاستثناءات لذلك الحركات المناهضة للخيارات الرأسمالية الخطرة مثل حركة مناهضة القطار السريع في منطقة بيدمونت ضد إنشاء خط سكة حديد شديد السرعة من تورين إلى ليون، أو الحركة المناهضة لإنشاء جسر عبر مضيق مسينا بين أراضي إيطاليا الأساسية وصقلية وهي منطقة مهددة جدا بالزلازل ويشوبها أيضا خطر تحكم المافيا في العقود الحكومية. وتنخرط جميع شرائح السكان في مثل هذه الحركات. انظر: D. Della Porta [د ديلا بورتا] و G. Piazza [ج بياتزا], Le ragioni del no. Le campagne contro la TAV in Val di Susa e il Ponte sullo Stretto (أسباب الرفض: الحملات المناهضة لخط القطار السريع في وادي سوسا والجسر المار عبر مضيق مسينا)، ميلان، 2008.

■ طبيعة الصراع السياسي في إيطاليا

تتضمن المصاعب المذكورة أعلاه المشاكل الهيكلية التي تواجه اليسار الإيطالي والتي تعتبر ناتجة عن الطبيعة الخاصة للنقاشات السياسية في إيطاليا. لكن هناك مشاكل أخرى تعود جذورها إلى الطبيعة الخاصة بالصراع السياسي في إيطاليا، وهي - كما هو معروف جيدا - تتركز على شخص سيلفيو برلسكوني. ويمكننا بالفعل الآن أن نحصي من بين الكوارث العديدة التي يمكن إرجاعها إلى هذا القائد الصناعي الماهر بزوغ أيدلوجية معاداة البرلسكونية التي أدت بقيم وميول المجتمع اليساري إلى الاضمحلال بشكل متزايد حتى وصلت لمجرد معارضة بسيطة لسياساته أو حتى لنمط حياته الشخصي. فكل شيء به رائحة احترام المؤسسات أو القوانين أو الأخلاقيات العامة أو الخاصة أو حتى مجرد التحضر (بعبارة أخرى: أي شيء مختلف عن الشعبوية الفظة لبرلسكوني) يعتبر بالفعل "يسار" - وهو تعريف متواضع جدا لمهمة وطبيعة اليسار. ومن أجل وضع تعريف جديد لهذه الطبيعة والمهمة يجب القيام بتحليل واقعي للعلاقات السياسية وجذورها في الطبقات الاجتماعية في البلاد وهو تحليل يمتد لما بعد المظهر الخارجي للمسرح السياسي.

أما ما يجري في إيطاليا اليوم، فهو عبارة عن صراع بين كتلتين مختلفتين من الطبقات الحاكمة. الكتلة الأولى تتضمن المشروعات الكبيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي والمالي، والمتوجهة ماليا نحو أوروبا والسوق العالمي ولديها قوة اقتصادية كبيرة لكن ليس لديها قدرة ماثلة لبناء القبول المجتمعي، وذلك لأن السياسة الأوروبية لإيطاليا لم تتمثل حتى الآن سوى في شكل الخصخصة والسياسات النقدية المتقشفة. أما الكتلة الثانية فتتضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما يكون لها توجه وطني وليس أوروبي، وقوة اقتصادية أقل بكثير لكن قدرتها أكبر على كسب التأييد، وهو ما يعود جزئيا إلى الاستخدام الشعبوي للتلفزيون. هذه هي الكتلة التي يقودها برلسكوني، أما الكتلة الأولى فكانت مرتبطة بمعسكر يسار الوسط، وكان من الممكن أن تدعم برلسكوني إن لم يكن قد تمادى في تعزيز الزبونية لهذه الدرجة وأكد كثيرا على مصالحه الخاصة وكانت تصرفاته أقل فظاظة عن هذا بدرجة ما. لدى الكتلتين العديد من نقاط التماس بقدر ما يتفان على قضايا مثل التوسع في التشغيل غير المستقر، وخصخصة الخدمات العامة، وتخفيف السيطرة القضائية على الحياة السياسية، ودعم مشروعات الإنشاءات العامة الكبرى كفرص استثمارية مربحة للشركات الكبيرة، وتحول السلطة لمسألة إقليمية. في كل تلك النقاط، تعتبر الاختلافات تكتيكية فقط وليست استراتيجية. وتتضمن أهم القرارات الاستراتيجية من ناحية أخرى نماذج مختلفة في سبل إتاحة الأسواق العالمية (تفضل الكتلة اليمينية غالبا الحلول الحمائية)، ودرجة تحكم الحكومة في الاعتمادات المالية الحكومية

(الكتلة اليمينية التي تمثل الشركات الأضعف تحتاج لدعم مباشر من الدولة بدرجة أكبر)، ودور المنظمات النقابية (تطالب الكتلة اليمينية بضراوة بفصل الاتحادات وإقصاء الاتحاد النقابي اليساري المعروف بالاتحاد الكونفيدرالي العام للعمل (CGIL) من المفاوضة الجماعية)، والسياسة الضريبية (اليمن يدعم التهرب من الضرائب). لكن اليمن على سبيل المثال ليس لديه القوة فعليا للوقوف في طريق عملية التكامل الأوروبي وكل ما يستطيع تحقيقه هو بعض التعديلات. ومن ثم، كان يمكن تجاوز كل تلك الاختلافات وحدوث تعايش سلمي بين الكتلتين لولا أنه في النظام الرأسمالي لا يمكن لمالك شركة كبيرة أن يصبح رئيسا للحكومة إلا لو بدا قادرا على إخضاع مصالح شركته الخاصة للصالح العام لطبقته. لكن تشريعات برلسكوني على العكس من هذا تحايي شركته على حساب الآخرين. كذلك، يواجه برلسكوني أيضا تهما جنائية ستؤدي لإدانته بشكل مؤكد تقريبا، لذا هو مستعد للتضحية من أجل سلامته الشخصية باستقرار العلاقات بين المؤسسات وتوازن العلاقة بين الأغلبية والأقلية، وكلاهما أمران مهمان لحكم أي بلد في وقت أزمة.

ومن ثم، لا يصح القول إنه لا يوجد خلاف في إيطاليا بين يمين الوسط ويسار الوسط. فحتى لو كانت هناك اختلافات في معسكر البرجوازية، يعتبر الخط السياسي للكتلة "الوطنية" أكثر خطورة الآن من خط الكتلة "الأوروبية"، وذلك نظرا لأن الأولى أكثر تمسكا بدعم التوسع في علاقات التشغيل غير المستقرة، ولأنها بدأت عملية تقسيم إثني شديدة الصعوبة لسوق العمل بسبب النفوذ المتنامي لحزب العصبة الشمالية في الحكومة. هذه الكتلة تعزز أيضا ثقافة رجعية تتكون من مزيج قائم على النفاق يتكون من انعدام للأخلاق في المجال الخاص واحترام الأطر التقليدية للكنيسة الكاثوليكية. بل وتدعم - في هجومها المسعور على القضاء - الجرائم التي يرتكبها أصحاب الياقات البيضاء، وحاولت مرارا تغيير العلاقة بين المؤسسات بطريقة سلطوية لصالح الحكومة. ومن ثم برز برلسكوني باعتباره العدو الأكبر، عدو تكون نفوذه أساسا من نجاحه في ملء الفراغ الذي تركه انحلال اليسار وإذعانه غير النقدي للسياسات الأوروبية الليبرالية.

ورغم أن القاعدة الاجتماعية لمعسكر يمين الوسط (والتي تعتبر المخزون الذي يأخذ منه هذا المعسكر تمويله ولعابه السياسيين) تتكون من المشروعات التجارية متوسطة الحجم وقسم كبير من الشرائح المهنية، فإن قاعدته في جمهور السكان تتكون من الناس الأكثر تهميشا من حيث النوع والعمر وفرص العمل، مثل ربوات البيوت والسجناء والعاطلين والشباب وأصحاب الوظائف غير المستقرة. وبينما لا يحصل يمين الوسط سوى على نصف أصوات العاملين في مهن مستقرة في الشركات الصناعية الكبرى تقريبا، ولا يصوت ليمن الوسط من موظفي الدولة سوى أقلية، فإن هذا المعسكر تمكن من جذب أغلبية واضحة من أصوات الموظفين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يخضعون لمنافسة شديدة،

وكذلك أغلبية أصوات المشتغلين في وظائف قصيرة المدى. ومن ثم، تميل البروليتاريا في سلوكها الانتخابي لدعم اليمين، لكن من الضروري ألا نغفل حقيقة أن النصيب الأكبر من أصوات العمال التي فقدها الحزب الديمقراطي واليسار الراديكالي في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لم تذهب إلى اليمين وإنما اختفت ضمن الكتلة التي لا تصوت. إن أضعف أقسام البروليتاريا هي التي تصوت لليمين وخاصة العاملين في المهنة غير المستقرة الذي يدعي اليسار الراديكالي تمثيلهم في المجال السياسي لكنهم يعتبرون الحزب الديمقراطي هو حزب العمال الذين لديهم وظائف "مضمونة".

ومن ثم، يطبق ائتلاف يمين الوسط بوضوح قرارات معادية للعمل العمالي المنظم لكنه لا يزال ناجحاً في تصوير نفسه باعتباره الضامن لحماية الأقسام الأضعف من السكان. وهكذا، يستخدم يمين الوسط بمهارة نظم المعلومات وأيضاً قدرة السياسات القديمة لليسار المتجذرة في السكان ويستبدل رطانتته الشعبية بالرطانة الليبرالية لليسار اليوم. لقد أصبح هذا واضحاً في ردود الأفعال الأولية على المرحلة الأولى من الأزمة الاقتصادية. وقد كان برلسكوني حكيماً في ترك المسرح لوزير الاقتصاد الخاص به جيوليو تريمونتّي (Giulio Tremonti) وهو من أعداء السوق المخلصين ومن أعداء - وفقاً لكلامه على الأقل - هيمنة البنوك والشركات الكبرى، فقد صور حكومته على أنها حكومة تسعى للتدخل المباشر في المجال الاقتصادي ومحاربة الرأسماليين في القطاع المصرفي وحماية الشرائح الأضعف رغم أن التدابير التي اتخذها في الواقع كانت غير مناسبة ومجرد دعاية زائفة. أما الحزب الديمقراطي فأخذ جانب بنك إيطاليا مدافعاً عن البنوك ضد تدخل الدولة. هذا وما يمنع الحزب الديمقراطي من إعادة تأسيس اتفاقه مع الشرائح الأدنى من السكان هو الحواجز الطبقيّة فيه.

يمثل كل هذا مشكلة إضافية لليسار الراديكالي. فمن ناحية، دفعت الحاجة لهزيمة برلسكوني في الصناديق (والحاجة لإخفاء الطبيعة الحقيقية للكتلة المؤيدة لأوروبا والمعادية

7. تتفق ثلاث على الأقل من أهم الدراسات التي تناولت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إيطاليا مع هذا التقييم، وهي R. Mannheimer [ر مانهايمر] و P. Natale [ب ناتال]، L'Italia di Bossi [إيطاليا دي بوسي] بدون يسار: إيطاليا بوسي وبرلسكوني، ميلان، 2008؛ و E. A. Carra [إي أ كارا]، Ho per Berlusconi e Berlusconi [أنا أريد برلسكوني و برلسكوني]، روما، 2008؛ و I. Diamanti [إي ديامانتّي]، Mappedell'Italia politica [خريطة إيطاليا السياسية]، بولونيا، 2009؛ ويلاحظ سالفو ليوناردي (Salvo Leonardi) أن اليسار كان دائماً أقلية في الطبقة العاملة، وأنه فاز بأغلبية في الانتخابات الأخيرة بين الموظفين بشكل عام. انظر: سالفو ليوناردي: "Il voto operaio in Italia; declino o continuità?" (أصوات العمال في إيطاليا: استمرارية أم انقطاع؟)، في: Quaderni di Rassegna Sindacale، أبريل 2006. لكن هذه ليست سوى أغلبية محدودة وتصبح أقلية لو وضعنا في الاعتبار أصوات العمال في المهنة غير الاعتيادية أو العاطلين.

لبرلسكوني داخل اليسار) الكثير من الناخبين المحتملين لليسار الراديكالي للتصويت لأقوى حزب معارض، وهو الحزب الديمقراطي. من ناحية أخرى، كانت معارضة الحزب الديمقراطي - بسبب نقاط التماس المذكورة أعلاه بين الكتلتين - غير كافية على الإطلاق لكسب المعركة ضد برلسكوني، وذلك لأنه - بسبب دعمه للنموذج الليبرالي - لم يكن في موقع يسمح له بالتغلب عليه على أرضية القبول الاجتماعي. وطالما ظل برلسكوني في الحكم، كان اليسار الراديكالي محاصرا بضرورة التصويت للحزب الديمقراطي من أجل عدم فقدان أي صوت. لكن، طالما كان الحزب الديمقراطي هو قائد المعارضة ضد برلسكوني، بدا أن الأخير بإمكانه أن ينال مرتاح البال.

لكل تلك الأسباب، لم يبدُ من الممكن أن تُتاح أي مساحة سياسية على يسار الحزب الديمقراطي ليشغلها اليسار الراديكالي بالرغم من الانحراف المستمر للحزب الديمقراطي ناحية الوسط. فما انفتح كان مساحة لتيار راديكالي معادي لبرلسكوني، وقد شغلها حزب إيطاليا القيم (IdV) وهو تجمع سياسي يقوده أنطونيو دي بيترو (Antonio di Pietro) الذي عمل كقاضٍ سابق وقائد في مكافحة الفساد. ورغم أن دي بيترو كان ينتقد الحزب الديمقراطي نقدا لاذعا، بسبب عدم معارضته بشكل كافٍ لبرلسكوني، فهو بالأساس يشترك مع الحزب في المفاهيم الخاصة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم أصبح جزءا أساسيا من ائتلاف يسار الوسط.

■ أصول وتبعات نظام التصويت بالأغلبية

هناك سبب آخر يمنع انفتاح المجال السياسي على يسار الحزب الديمقراطي، وهو الطبيعة الخاصة لنظام التصويت الإيطالي. فقد كانت نهاية الجمهورية الأولى والأحزاب الجماهيرية القديمة مرتبطة بإلغاء نظام التمثيل النسبي وإدخال نظام الأغلبية. كان هدف أنصار نظام التصويت بالأغلبية - ومن بينهم أكثر المجموعات نفوذا في إيطاليا - هو القضاء على كافة أجنحة التجمعات المختلفة ودفع كافة القوى السياسية نحو موقع في الوسط لا يبيّن التمايزات بينها، بحيث يُحى تمثيل الشرائح الأدنى من السكان عن طريق الحزب الشيوعي وفقا لنظام التمثيل النسبي. وقد رأى قادة الحزب الشيوعي فرصة في نظام التصويت بالأغلبية للدخول في الحكومة وتقليل نفوذ المنافسين في إطار الطيف اليساري وإجبارهم على الخيار بين الدخول في تحالف أو الفناء السياسي. لا تزال هذه السياسة حاضرة حتى يومنا هذا، ويضاف إليها مشكلة محاولة الحزب الديمقراطي إحلال الثنائية القطبية التي تضمنت على الأقل تنافسا بين تحالفين تضمن كل منهما عددا من الأحزاب، بنظام حزين حقيقي، مما سيؤدي في نهاية الأمر إلى اختفاء القوى السياسية الأصغر من البرلمان تماما.

لم تتم هذه المحاولة عن طريق أي تغيير إضافي في نظام التصويت، الذي تم تصحيحه بقرار تكتيكي لليمين عن طريق إعادة إدخال عناصر التمثيل النسبي، وإنما جاءت عن طريق قرار سياسي بعد هزيمة حكومة يسار الوسط الأخيرة، وذلك من أجل إقصاء أي تحالف مع اليسار الراديكالي من أجل جذب كافة الأصوات المتبنية تكتيك الحزب الديمقراطي في معاداة برلسكوني. استمرت هذه العملية عن طريق رفع العتبة الدنيا للتمثيل في البرلمان الأوروبي من 3% إلى 4%، ومستمرة حالياً بالقرار الخاص بخوض الانتخابات الإقليمية بتحالف مع اتحاد الوسط (UdC) وهو واحد من القوى السياسية التي نشأت من بين الديمقراطيين المسيحيين القدامى وكانت منتمة حتى وقت قريب لائتلاف يمين الوسط. من ناحية أخرى، سينتهي التعاون مع حزب إعادة التأسيس الشيوعي حتى في المناطق التي حصد الائتلاف فيها نتائج إيجابية. وهذا بدوره يتضمن قراراً جوهرياً من ناحية الحزب الديمقراطي بإنهاء منافسة حزب إعادة التأسيس الشيوعي عن طريق إقصائهم من الائتلافات الانتخابية الممكنة، والدافع وراء هذا هو تخيل أن ناخبي حزب إعادة التأسيس الشيوعي المساكين سيقرون التصويت للحزب الديمقراطي بدلا من البقاء في المنزل.

الإصرار على الاستمرار في إضعاف اليسار الراديكالي - وهو الدافع لاختيار نظام التصويت بالأغلبية - يبين أن الهدف الذي تم استحداث النظام من أجله لم يتحقق بعد. صحيح أن اليسار الراديكالي فقد أرضية كبيرة في كل الانتخابات الأخيرة، لكن صحيح أيضاً أن هذا الإضعاف قد يؤدي إلى اختفاء حزب إعادة التأسيس الشيوعي بسبب آخر انشقاق حدث فيه. في الواقع هناك 6% أو 7% من الأصوات لا تزال على يسار الحزب الديمقراطي حتى لو كانت منقسمة بين مجموعات مختلفة. ووجود حزب البيئة والحرية اليساري هو ما يمنع هذه الشريحة من الناخبين من معارضة الحزب الديمقراطي بشكل صريح.

لقد فشلت نظرية النظام القائم على حزبين أيضاً داخل كلا المعسكرين. فحزب شعب الحرية (PDL) وهو حزب يمين الوسط الجديد لم يتحد فعلياً سوى مع حزب 'إلى الأمام يا إيطاليا' (Forza Italia) التابع لبرلسكوني شخصياً وحزب التحالف الوطني (AN) الذي تم تشكيله بعد انتهاء الفاشية، بينما حافظ حزب العصبة الشمالية على استقلاليتها وعبر عنها بشكل متكرر. وفي معسكر يسار الوسط، أسس حزب إيطاليا القيم نفسه بالأساس على حساب الحزب الديمقراطي في وسط هذا المعسكر، بينما نجح حزب اتحاد الوسط في توسيع وضعه وتحالف أحياناً مع اليمين وأحياناً مع المعارضة حتى أصبح عاملاً حاسماً محتملاً في الائتلافات. وقد أوضح نظام التصويت بالأغلبية بالتالي أن تبسيط النظام السياسي لا يمكن تحقيقه عن طريق تغيير بسيط في نظام التصويت، فهذا التغيير لم يمنع وجود ثلاثة أقطاب سياسية مؤثرة على الأقل من النشوء بخلاف الحزبين الكبيرين، وكل

منهم يحصل على 6-8% من الأصوات، وذلك بغض النظر عن اليسار الراديكالي الذي لم يختف تماماً هو الآخر. وبالأحرى، أصبح نظام التصويت أشبه بقيد على الحياة السياسية في إيطاليا، والكثيرون - حتى داخل الحزبين الكبيرين - يريدون العودة لنظام التمثيل النسبي⁸. وحتى يحدث هذا، سيستمر النظام الانتخابي في تقييد فرص نجاح وبقاء اليسار الراديكالي بدرجة كبيرة. ويجب الانتباه إلى أنهم حققوا أفضل نتائجهم عندما كانوا يقدمون أنفسهم باعتبارهم يسار معسكر يسار الوسط.

بسبب القرار الاستراتيجي الذي اتخذه حزب إعادة التأسيس الشيوعي في نهاية حكومة برودي (Prodi)، قرر الحزب الديمقراطي أن يرفض حتى التحالفات المحلية مع حزب إعادة التأسيس الشيوعي رغم أنه لم يرد بالمثل. ونتيجة لهذا، لا يبدو إعادة التأسيس الشيوعي على أنه يسار معسكر يسار الوسط، وكذا يبدو قدره في الصناديق غامضاً. ولا يعود هذا إلى أن الناخبين الإيطاليين يفضلون الأحزاب المعتدلة أو يرفضون البرامج الراديكالية، وإنما يعكس سمة مميزة للسلوك الانتخابي للإيطاليين ظهر بوضوح شديد في آخر انتخابات برلمانية، وهو الميل لمنح حوافز تشجيعية للأجنحة الخارجية لكلا التحالفين أي حزب إيطاليا القيم في تحالف يسار الوسط وحزب العصابة الشمالية في تحالف يمين الوسط. بعبارة أخرى، الناخبون الإيطاليون يكافئون المواقف الراديكالية بشرط أن تعبر عن نفسها كجزء من ائتلاف، ومن ثم يكون لها فرصة حقيقية في المشاركة في حكومة البلاد. لهذا السبب، الموقف الراديكالي الذي لا يكون جزء من أي تحالف (أي الموقف الذي تبناه حزب إعادة التأسيس الشيوعي عن قصد إلى حد ما وبحكم الضرورة إلى حد ما) يخاطر بالتخلي عن هذا الحافز الذي يقدمه الناخبون. ولهذا السبب أيضاً يمكن لحزب البيئة والحرية اليساري الذي قرر الانحياز للحزب الديمقراطي دائماً وفي كافة الظروف أن ينسب لنفسه موقع يسار تحالف يسار الوسط، ويمكنه بذلك أن يجذب المزيد من الأصوات من حزب إعادة التأسيس الشيوعي طالما

8. لا يمكن نسيان أن من يُعرفون في إيطاليا بالقوة الشديدة (اتحاد الأعمال الوطني (Confindustria) والكنيسة الكاثوليكية) كانوا يحاولون لبعض الوقت (بالنظر للنتائج غير المرضية للثنائية الناجمة عن نظام التصويت بالأغلبية) خلق "وسط واسع"، أي قوة سياسية تحتل موقعا يحوّلها إملاء المصالح الاستراتيجية للطبقة الحاكمة نحو اليمين ونحو اليسار. وقد ثبت أن هذا النظام غير مُرضٍ لأنه لم يكن قادراً في ظل آخر حكومة لبرودي على إجبار اليسار الراديكالي على الانضباط في تحالفات من ناحية، ولم يكن قادراً أيضاً على تطبيع اليمين وجعله معتدلاً من ناحية أخرى، فاكتمسب حزب العصابة الشمالية المزيد من السلطة. محاولة حل مشكلة الثنائية القطبية التي قام بها الحزب الديمقراطي أولاً ثم برلوسكوني عن طريق تحويلها إلى نظام ذي حزبين دفعت بفكرة الوسط الواسع حالياً إلى خلفية المشهد. لكن فشل مشروع النظام ذي الحزبين قد يؤدي لإعادة بعثها، وإن كان من غير الواضح إن كان هذا الهدف سيكون تحقيقه أسهل عن طريق التمثيل النسبي أو عن طريق نظام تصويت قائم على الأغلبية بشكل كامل أو جزئي.

كان ناخبوه لا يرون التناقض بين برنامج الحزب (الذي لا يزال يعبر عن خطاب اليسار الراديكالي شكليا على الأقل) والمشاركة في تحالفات مع الحزب الديمقراطي الذي تزداد مواقفهم ميوعة مع الوقت، تناقضا أكبر من اللازم.

■ عبء العمل على المدى القصير

إن التجذر الاجتماعي المستقل لحزب إعادة التأسيس الشيوعي أمر صعب جدا في وضع كالموضح أعلاه، والأحداث قصيرة المدى مثل الانشقاقات والتحليلات الخاطئة للوضع الراهن أو الأخطاء السياسية يمكن أن تؤدي لعواقب وخيمة. وقد ساهم أحدث انشقاق في حزب إعادة التأسيس الشيوعي في الصعوبات التي يواجهها حاليا.

حتى لو كان عدد الأعضاء والعاملين الذين تركوا الحزب لإنشاء حزب البيئة والحرية اليساري صغيرا نسبيا، فقد حققوا بعض النجاح في الانتخابات وحصدوا أصواتا مماثلة لحزب إعادة التأسيس الشيوعي، فحتى مع أخذ النصيب الذي ساهمت به أصوات الخضر والاشتراكيين في الاعتبار، فاز حزب البيئة والحرية اليساري رغم ذلك بجزء من أصوات حزب إعادة التأسيس الشيوعي الذي رأى في التحالف مع الحزب الديمقراطي أمرا محتوما.

لكن هناك عوامل أخرى ساهمت في الوضع الحالي: منها القراءة الخاطئة لطبيعة حكومة برودي، ومنها التوقعات المبالغ فيها من تحالف يسار الوسط، وهو ما اتضح أيضا في قبول فوستو برتينوتي (Fausto Bertinotti) منصبا مؤسسيا رفيعا، واتضح بشكل خاص في الفشل في إيجاد قضية سياسية أخلاقية أثناء الفترة فيما بين مظاهرات جنوة في يوليو 2001 وبداية حكم يسار الوسط في ربيع 2006. أثناء ذلك الوقت، فقد حزب إعادة التأسيس الشيوعي على الأرجح فرصة تاريخية، فبينما كان التراث الانتخابي للحزب الشيوعي الإيطالي القديم يُستهلك بالتدريج⁹، برزت حركة العولمة البديلة كواقع جديد للييسار المجتمعي.

هناك مقترح بارع له طبيعة تجميعية يمكنه جلب الأحزاب والروابط في مشروع مشترك، وربما يمكنه ربط حزب إعادة التأسيس الشيوعي بقاعدة اجتماعية جديدة وتشكيل قضية سياسية قد تنجح في إحداث ضغط فعال على حكومة برودي والتعامل بشكل أقل كارثية مع الإفخاق المتوقع. لم يحدث أي من الأمرين، وقد يعود هذا إلى الانخفاض النسبي لمستوى نضج الحركات والروابط وكذلك إلى تكريس الحزب نفسه تماما إلى

⁹ S. Bertolino [س برتولينو]، مصدر سابق، ص 168.

تجديد خطابه واتصالاته ("كونه جزءا من الحركة"، و "نبذ العنف" و "الديمقراطية التشاركية") وهو ما لم يكن متماشيا مع أي هيكلية تنظيمية جديدة وواعية لعلاقته بالقضايا الخارجية، وإنما تقليدا لتعددية الحركات داخل التنظيم الجديد لحزب إعادة التأسيس الشيوعي. وقد أدى هذا مرة أخرى إلى تداخل مربك بين مستويات صنع القرار التي كانت متحدة بشكل مؤقت في الشخصية الكاريزمية لفوستو برتينوتي.

الجدل السياسي الحاد في مؤتمر الحزب في شيانسيانو في صيف 2008، والذي حدث فيه مواجهة بين من يريدون الحفاظ على توجه شيوعي ومن يريدون تشكيل يسار أوسع "بدون توصيفات"، فترته وسائل الإعلام كصراع بين المحافظين والمجددين. في الواقع، كانت المسألة محل الخلاف بالأساس هي تقييم الحزب الديمقراطي ومن ثم كيفية تقييم التحالف معه.¹⁰ فحتى من كانوا يرون أنه يجب المحافظة على حزب إعادة التأسيس الشيوعي كونه يمثل موقعا مستقلا في الخارج ومستقلا عن الحزب الديمقراطي، كانوا مدركين لعدم كفاية حزب إعادة التأسيس الشيوعي للاضطلاع بمهمة بناء يسار بديل. لقد قلل انسحاب الأعضاء الذين أسسوا حزب البيئة والحرية اليساري من عنصر الخطاب الإبداعي وزاد من التوكيد على التقاليد الشيوعية. لكن في الحقيقة هناك عمليات إبداعية هامة جدا تحدث في إطار هذه الاستمرارية الظاهرية مثل قيادة موحدة للحزب وبناء حزب اجتماعي وفكرة اتحاد اليسار. فهنا بنا نتناول هذه العناصر بالترتيب.

■ التجديد الأول للقيادة الموحدة

منذ إنشائه، كان حزب إعادة التأسيس الشيوعي حزبا موحدا ورغم ذلك كان فيدراليا في جوهره. فقد كان يتكون من التحام عائلات سياسية قائمة بالفعل على المستوى الوطني، كل منها له ثقافته الخاصة وأشكاله التنظيمية التقليدية والعلاقات الشخصية التي بداخله.¹¹ وبالنظر لهذه الطبيعة الأصلية، كانت القيادة الموحدة للحزب تأتي إما نتيجة للتوازن القلق بين تلك المكونات (والتي جلبت معها صعوبات مماثلة في تأسيس خط سياسي واضح، بل وصعوبة خلق شرعية شيوعية

¹⁰. بشكل عام، الطرح الذي دعم استمرارية الحزب استمر أيضا في دعم فكرة التجديد، والفكرة الأساسية هي أن الحزب يجب أن يكون طرفا داخل الحركات الاجتماعية، من أجل الوقوف على تفاصيل النقاش داخل مؤتمر الحزب، انظر: ف دي نارديس، La Da partito di governo a partito extraparlamentare. La parabola della Rifondazione Comunista, tra antagonismo sociale e calcolo delle compatibilità (من حزب حاكم لحزب غير ممثل في البرلمان: حكاية حزب إعادة التأسيس الشيوعي بين العداة الاجتماعية وتقييم الاتساق)، عرض مقدم للاجتماع السنوي للجمعية الإيطالية للعلوم السياسية، بافيا، 2008.

¹¹. س برتولينو، مصدر سابق، ص 361.

جديدة قائمة على مبادئ توجيهية ثقافية واضحة)، أو غياب مثل هذه القيادة أصلاً كما حدث بعد مؤتمر الحزب في فينيسيا في مارس 2005 والذي تم فيه إقصاء الأقلية الداخلية تماماً عن قيادة الحزب.

وبعد مؤتمر الحزب في شانسيانو، عرض الائتلاف الناجح الذي انتخب باولو فيريرو (Paolo Ferrero) رئيساً للحزب على الأقلية التي يقودها نيكي فيندولا (Niki Vendola)، والتي حصلت على 47% من الأصوات، قيادة الحزب بشكل مشترك على المستوى المركزي والإقليمي. لكن هذا العرض تم رفضه، فقد كانت هذه هي الخطوة الأولى من عملية طويلة لانشقاق تم على مراحل وانتهت بالانسحاب النهائي لتلك الأقلية من الحزب. علاوة على ذلك، خلق التحالف الناجح أسلوب عمل به قدر معقول من الاتساق الفعلي رغم طبيعته المتنوعة، وهو ما لم يُرى من قبل في حزب إعادة التأسيس الشيوعي، وكان بادياً بشكل خاص في الاتفاق التام على بعض القرارات شديدة الأهمية. لم تختف المجموعات الداخلية بكل تأكيد، وإن كانت نقاط الاتفاق أصبحت أكثر وخاصة في النقاشات النظرية. لكن الحزب اختبر لحظة حاسمة ودراماتيكية جعلت العناصر التعاونية تجب القوى التنافسية.

النتيجة الأكثر أهمية لهذا التجديد الأول منذ نشأة حزب إعادة التأسيس الشيوعي هي أن وحدة المجموعة القيادية بالأخص جعلت السعي لعمليات تجديد أخرى أمراً ممكناً حيث كان الصراع داخل الحزب يجعلها مستحيلة. ويؤكد هذا أن الأحزاب التي تملؤها الفرق والتنوعات يمكن أن تتكيف مع السياق الآتي لبيتها لكن الأحزاب المتحدة المركزية قدرتها أكبر على إحداث تجديد واعٍ.

لم يؤثر التجديد في هذه الحالة بعد على الحياة الداخلية للحزب¹². وفي هذا الصدد، كانت المشكلة الأساسية في حزب إعادة التأسيس الشيوعي بعد الهزيمة الانتخابية الكارثية في 2008 - ولا تزال - هي ضمان المتطلبات الدنيا للبقاء. فقد كان الفريق القيادي مهتماً بالسؤال الصعب المتعلق بالترشيد المالي والتنظيمي والذي أدى إلى تخفيضات مؤلمة في

12. من المنطقي إذن افتراض أن المشاكل العامة المحددة في دراسة داخلية حديثة ما زالت موجودة أو أنها حتى أصبحت أكثر خطورة، وهي انخفاض نسبة العمال والنساء والشباب في العضوية، وعدم وجود رابط بين النضالات المتنوعة التي ينظمها الحزب، وخاصة عدم وجود صلة بين القاعدة والقمّة، بالإضافة للعجز عن تخطيط الأنشطة الاجتماعية ودراسة نتائجها وتوفير الدعم والتوجيه الضروري لأعضاء الحزب في المناصب العامة. علاوة على ذلك، أشارت الدراسة لانتشار وقوة الحزب في العديد من مواقع الصراع واستمرار وجود علاقة شديدة الإيجابية بين الاستعداد القوي للنضال داخل الحزب وشبكات الحركات المستقلة. ويبين هذا أيضاً إلى أي مدى كانت جنوة مؤثرة في ثقافة الحزب، انظر: Rapporto conclusivo dell'inchiesta sul par- (التقرير النهائي لدراسة الحزب) 2006/2008، في http://home.rifondazione.it/xisttest/dip_36.

الجهاز الإداري المتضخم بالإضافة لتخفيضات كبيرة في دعم الجريدة اليومية التي يصدرها الحزب والتي تسمى لبيرازيون (Liberazione) أو [الحرية]. وتضمن التجديد بدرجة كبيرة علاقة الحزب بالمجتمع وباقي اليسار البديل.

■ التجديد الثاني: الحزب الاجتماعي

بالنسبة لعلاقته بالمجتمع، يزداد توجه حزب إعادة التأسيس الشيوعي نحو تبني شكل الحزب الاجتماعي. والفكرة الأساسية هنا هي أن العمال منتشرون خارج المصانع التقليدية، وأن الوظيفة الاجتماعية للمصانع بدأت تُفقد وينتشر فقدان الثقة في السياسة. ومن ثم، لا يمكن تصور وفهم خطاب سياسي عام للعمال - أو أي شخص - في القرن الواحد والعشرين ما لم يكن مصحوبا بحلول ملموسة للمشاكل الواضحة.

لن يؤدي أي نزاع اجتماعي لأكثر من احتجاج مؤقت إن لم تكن علاقة الدعم الاجتماعي المتبادل ناشئة قبل النزاع وتهدف لتعزيزه، وهو ما يسمح للفرد بكسب ثقة متجددة في الفعل الجماعي. إن كان الفعل الأولي لعضو في حزب تقليدي هو توزيع المنشورات التي تدعو مثلا للنضال ضد ارتفاع تكلفة المعيشة، فإن الفعل الأولي لعضو في حزب اجتماعي هو تأسيس مجموعة للتسوق الشعبي تمكنهم من الحصول على الضروريات اليومية بتكلفة بسيطة. أثناء تأسيس هذه المجموعة وبعده يمكن - بل يجب - توزيع المنشورات ونشر الخط السياسي للحزب.

ينطبق هذا على بعض الخدمات الصحية ومرافق الرعاية الاجتماعية ومجموعات المسنين، إلخ. كذلك، لا يتم دعم نضالات العمال المتأثرين بالأزمة سياسيا فقط، وإنما أيضا بشبكات تضامنية متماسكة بين العمال والمواطنين. ومن ثم، لا يحل الدعم المتبادل محل الفعل السياسي وإنما يصبح القاعدة الأساسية التي يتم صياغة الخطاب السياسي بأكمله من خلالها. علاوة على ذلك، تعتبر المقابلات الشخصية واحدة من أهم طرق العمل الجماهيري للحزب. وبالإضافة لمشكلة العلاقة مع ناخبي حزب شيوعي - أو على الأقل حزب شعبي -، يتعامل الحزب الاجتماعي أيضا مع مسألة الوظيفة الداخلية للحزب عن طريق السماح لأعضائه بالسعي ليس لمواضع الجدل الأيدلوجي/السياسي في الدوائر القاعدية فحسب وإنما أيضا لحلول لمشاكل الحياة اليومية. وتبني منطق العمل المشترك قد يوفر للحزب فرصة التواصل مع ثقافة الروابط السياسية المنتشرة والتي حلت منذ فترة طويلة محل عمل الأحزاب في إيطاليا وأصبحت مواقع مهمة للبحث عن الهوية والتنشئة السياسية للناس.

اتخذ حزب إعادة التأسيس الشيوعي عددا كبيرا جدا من المبادرات في هذا المجال¹³. وكان العامل الحاسم بالنسبة للحزب في هذا الصدد - وخاصة فيما يتعلق بنفوذه الرمزي - هو خبرة العمل في أكويا بعد الزلزال المأساوي الشهير. فتلك الخبرة رفعت ثقة الناس في الحزب، وازداد التزام العديد من مجموعات الأعضاء في خضم التعبئة للعمل. لكن الحزب الاجتماعي لا ينتشر فقط في المواقع التقليدية للحياة الاجتماعية، وإنما يحاول أيضا التواجد في أشكال جديدة من التشبيك الافتراضي أو ما يسمى بالشبكات الاجتماعية. وبشكل خاص، سمح الانخراط في المساحات الافتراضية الجديدة لحزب إعادة التأسيس الشيوعي بالسعي لتعبئة جديدة، والعمل على التنظيم أيضا بدرجة ما، ومن نتائج هذا المظاهرة الكبرى التي تمت في روما في 4 ديسمبر 2009 تحت عنوان "يوم مناهضة برلسكوني" (No-B-Day) والتي تجمع فيها آلاف الشباب - ومعظمهم من أصحاب الوظائف غير المستقرة - للاحتجاج على سياساته. وكانت تلك أول فعالية كبيرة للمعارضة بعد الأقول المؤقت لحركة تلاميذ المدارس والتي سميت بالموجة.

من الصعب القول إلى أي مدى سيؤدي هذا التجديد (الذي قد يكون أول تجديد ملموس طبقه حزب إعادة التأسيس الشيوعي بعد جنوة) إلى تغيير ممارسات الحزب بشكل شامل فعليا. فرغم أن الحزب تبنى بشكل رسمي فكرة الحزب الاجتماعي، هناك مقاومة كبيرة لها ومن الصعب تعميم هذه الممارسة التي تتطلب من الحزب الكثير من المهارات والطاقة خاصة حينما يكون الشباب أقلية والمهارات السياسية الموجودة هي المهارات التقليدية. على أية حال، يبدو أن المسار الجوهري سيكون إعادة تأسيس العلاقة بين مختلف شرائح السكان، وخاصة بالنسبة للمجموعات الأكثر تهميشا التي تتأثر بالخطاب الشعبوي، وكذلك بالنسبة للشرائح صاحبة المهارات الرفيعة والمتسمة بالنزوع الفردي. وعلى أية حال، الطريق لبزوغ تدريجي لقاعدة توافق متماسكة في الحزب وتوسيع هذا التوافق بما يتجاوز الحدود القائمة لناخبي اليسار، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الحزب من الخطر المحدق المتمثل في العزلة والانقراض السياسي سيكون طريقا طويلا جدا.

■ التجديد الثالث: اتحاد اليسار

تغير تناول حزب إعادة التأسيس الشيوعي لمسألة العلاقة بالقوى الأخرى في اليسار الراديكالي بشكل واضح عما مضى. وكانت المشكلة الرئيسية لدى الحزب في هذا الصدد - وما زالت - هي الحفاظ على استقلالته الكاملة عن الحزب الديمقراطي، دون أن يذوب

13. للوقوف على أنشطة الحزب الاجتماعي التي يشترك فيها غير الأعضاء في الحزب، انظر <http://www.partitosociale.org>

ويصبح أحد العناصر العامة للييسار مثلما رغب معظم أعضاء المؤتمر العام للحزب في شانسيانو من ناحية، ودون أن ينكفى على الداخل أو يصبح ببساطة أحد العناصر الشيوعية من ناحية أخرى، وهو ما لم يكن ليعزز رؤى الحزب وإنما بالعكس يعطلها. الحل المقترح هو اتحاد اللييسار، والذي يفترض أن يكون كيانا يتكون من العديد من الأحزاب والروابط وأن يكون أيضا مفتوحا للأعضاء الأفراد، أي كيان مستقل في قراراته وأن تنقل مكوناته المستقلة إليه جزءا من سيادتها، كيان يشغل موقعا يضمن له توازنا معقولا بين كل شركائه. وهذا الحل تم التفكير فيه بالفعل في الفترة السابقة على تشكيل حكومة يسار الوسط.

كان هذا مشروع اليسار الأوروبي حيث كان لديه حينذاك القدرة على تجميع جزء من حركة العولمة البديلة على الأقل، وتشكيل توازن إيجابي بين الأحزاب والروابط. وبالنظر للمصاعب الحتمية المرتبطة بمثل هذا الحل، أعاق الفريق القيادي للحزب هذا المشروع اقتناعا بإمكانية تحقيق نصر انتخابي فقط لو أبرز الحزب رايته الخاصة (أي راية إعادة التأسيس الشيوعي)، وهو ما ثبتت صحته في النهاية. الانحراف الوحيد لاحقا تمثل في نسخة من هذه الرؤية، قامت على تحالف قوس قزح اليسار المعني بالحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه بعد وفاة تحالف يسار الوسط. لكن بالنسبة لهذه النقطة، لم يكن قوس قزح اليسار أكثر من رابطة انتخابية للفرق القيادية الحزبية الواقعة في أزمة عميقة وكانت نتائجها من حيث الأصوات كارثية.

نشأ المقترح الحالي في سياق مختلف تماما. فقد ضعف حزب إعادة التأسيس الشيوعي بشكل واضح، وعادت حركة العولمة البديلة لأنشطتها الاجتماعية، وانسحبت العديد من الروابط التي ساعد الحزب على إنشائها من الحياة السياسية أو اندمجت فعليا في الحزب الديمقراطي. كذلك، لم تجلب التحركات الاحتجاجية الحديثة أي شريك متماسك يمكن النقاش معه. لكن الاتحاد يبدو مسارا ممكنا أيضا وذلك لعدم وجود فكرة سياسية قوية بما يكفي لتوحيد القوى المتنوعة في اليسار الإيطالي في حزب واحد، وكذلك لأنه لا يمكن خلق توازن معقول بين المجموعات الضرورية للعمل والحفاظ الضروري على تنوع الفاعلين السياسيين سوى عن طريق اتحاد، فالتنوع في اللغات يمكنه تأسيس أفضل علاقة ممكنة بين مشروع سياسي ومجتمع شديد التمايز والفردية مثل المجتمع الإيطالي. انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد في 20 و21 نوفمبر 2010، وتم فيه انتخاب أوليفيرو ديلبرتو (Oliviero Diliberto) متحدثا. واليوم، يتضمن الاتحاد، بالإضافة لحزب إعادة التأسيس الشيوعي، حزب الشيوعيين الإيطاليين، وراپتتين سياسيتين هما "الاشتراكية 2000" - وهي انشقاق من الحزب الديمقراطي للييسار وهو سلف الحزب الديمقراطي، و"العمل والتضامن - وهو الذراع

السياسي لتيار أقلية داخل الاتحاد الكونفيدرالي العام للعمل. غير أنه يجري الآن تكوين علاقات وصلات عديدة مع القوى السياسية والاجتماعية الأخرى.

في هذا السياق، تبرز مسألة العلاقة بحزب البيئة والحرية اليساري أيضا. فالمصاعب الواضحة للمشروع السياسي لهذا التنظيم ليست أقل إحباطا من تلك التي تواجه حزب إعادة التأسيس الشيوعي. وقد كان انشقاق حزب البيئة والحرية اليساري من حزب إعادة التأسيس الشيوعي مبررا باعتباره قرارا اتخذته الجدد ضد القدامى من أجل يسار بلا توصيفات وضد نسخة جديدة من الهوية الشيوعية. في الواقع، لم يكن الانشقاق كما اتضح مما سبق متجاوزا لضرورة التجديد أو لضرورة التوسع بما يتجاوز مجرد نسخة جديدة أيدلوجيا من الشيوعية. ففكرتان مثل الحزب الاجتماعي والاتحاد توضحان أن حزب إعادة التأسيس الشيوعي كان وما زال منفتحا أمام التجديد. وتضمنت نقطة الصراع الحقيقية (وما زالت) العلاقة بالحزب الديمقراطي، حيث يؤكد حزب إعادة التأسيس الشيوعي على ضرورة الاستقلالية بينما يعتبر حزب البيئة والحرية اليساري التعاون أمرا ضروريا. لكن هذا يزداد صعوبة لأن الحزب الديمقراطي قرر علانية التوجه للتحالف مع اتحاد الوسط، وهو تحالف أدى في انتخابات أبوليا إلى الشقاق بين الحزب الديمقراطي وأبرز نواب حزب البيئة والحرية اليساري نيكى فيندولا (Nichi Vendola) الذي كان قبل ذلك الرئيس الإقليمي لأبوليا. وبعد فقدان بعض عناصره الهامة (أقسام من الخضر والقوى الأخرى)، وبعد فشل الفكرة السياسية التي أدت لميلاده، يواجه حزب البيئة والحرية اليساري حاليا قرارات صعبة جدا. فحتى لو دخل في تحالفات مع الحزب الديمقراطي كلما أمكن، من الواضح أن هذه التحالفات لن تستطيع التأثير على الحزب الديمقراطي في أي قرارات هامة، في حين أن الحزب الديمقراطي سيجبر حزب البيئة والحرية اليساري على تبني مواقف سياسية عارضها في الماضي.

ما زالت العلاقات بين القوى السياسية المختلفة الكائنة على يسار الحزب الديمقراطي غير واضحة ومتغيرة. ولا يمكن حسمها في المستقبل القريب أو البعيد، وستنشأ حلول جديدة للتوحيد حتى لو كانت أكثر صعوبة، لأن حق حزب البيئة والحرية اليساري في الوجود أساسا مرتبط بتحالفه مع الحزب الديمقراطي. حتى لو لم يكن هذا الحل الاتحادي سيؤدي إلى التحاق حزب البيئة والحرية اليساري بالاتحاد، وقصر الأمر على تحالف سياسي أو انتخابي، سينشأ وضع إشكالي على أية حال. فثلاث قوى مهمة كانت متحدة سابقا في حزب إعادة التأسيس الشيوعي (ما تبقى من الحزب نفسه وحزب الشيوعيين الإيطاليين وحزب البيئة والحرية اليساري) ستشكل جبهة سياسية متحدة جديدة بين تنظيمات مستقلة، بالإضافة للتقارب المحتمل مع المنشقين عن اليسار. فرغم أن حزب إعادة التأسيس الشيوعي القديم كان متحدا رسميا، فإنه كان فعليا حزبا تعدديا،

وهنا يوجد رباط تعددي رسمي له على الأقل خط سياسي موحد تكتيكيا. لو تحققت هذه الإشكالية في الواقع، ستطرح العديد من الأسئلة من وجهة نظر علماء السياسة ومنظري "الأحزاب كشكل" وأيضاً بالنسبة لكل من يتناول العلاقة بين فكرة اليسار الجديد وشكله التنظيمي.

■ النضال ضد الأزمة ومن أجل "حكومة دستورية": نحو تجديد رابع؟

يمكن تقسيم البرنامج السياسي العام لحزب إعادة التأسيس الشيوعي أثناء هذه الفترة لمجالين: مقترحات الحزب لمكافحة الأزمة الاقتصادية عن طريق إجراءات التوسع في الضمان الاجتماعي، وتحويلها بزيادة الضرائب على أصحاب الدخل الأعلى والضريبة على الأصول، وعن طريق المحاربة المستميتة للتهرب الضريبي الذي تعتبر معدلاته عالية جدا في إيطاليا من ناحية¹⁴؛ وتأمين الشركات المتأثرة بالأزمة بالإضافة لإعادة تأمين البنوك من ناحية أخرى. وفقا لهذا المنظور، سيتحقق التحسن الاقتصادي في البلاد عن طريق خطة شاملة لاستعادة البيئة والبنية التحتية العامة، مع مواجهة ومعارضة تركيز الاعتمادات المالية في عدد قليل من المشروعات العامة الداعية، وتدمير البيئة وتفكيك البنى العامة مثل المدارس والمستشفيات وإهمال إنشاء المنازل، وبدلاً منها تعزيز الاستثمار في الطاقة البديلة. وبالرغم من الصياغة شديدة العمومية لهذه الخطة (والتي تصبح أكثر تحديدا وتفصيلا عندما تتركز في مناطق بعينها)، فإنها تعتبر بديلا حقيقيا يعبر عن توجه اشتراكي صديق للبيئة. علاوة على ذلك، سيكون هناك في الشهور القادمة مقترح بدعوة لاستفتاء على إلغاء قانون يسمح بالتوسع في علاقات التشغيل غير المستقرة المعروف بالقانون رقم 30. والهدف من الاستفتاء هو تغيير سياسة الأجور المنخفضة التي ينتهجها أصحاب الأعمال بشكل تقليدي في إيطاليا، وهي السياسة التي تتضمن غالبا الاستغناء عن الابتكار التكنولوجي، وإعادة تأسيس العلاقات السياسية بين حزب إعادة التأسيس الشيوعي والعمالين في وظائف غير مستقرة والذين إما انسحبوا من العملية السياسية أو أصبحوا يصوتون لليمين كما اتضح مما سبق.

بمعنى سياسي محض، يرى حزب إعادة التأسيس الشيوعي خبرة تحالف يسار الوسط قد انتهت بشكل نهائي فيما يتعلق برنامج الحكومة الوطنية، ويدعو بدلا من هذا إلى حكومة دستورية تدعمها أغلبية تبدأ من حزب إعادة التأسيس الشيوعي حتى اتحاد الوسط.

14. وفقا للتقديرات المحفوظة، تخسر الدولة حوالي 100 مليار يورو سنويا بسبب التهرب الضريبي وهو ما يساوي تقريبا 7% من الناتج المحلي الإجمالي، انظر R. Ippolito [إيپوليتو]، Evasori: chi, come, quanto (المتهربون من الضرائب: من وكيف وكم؟)، ميلان، 2008.

هذه الحكومة سيكون عليها تمرير قانون يحارب تضارب المصالح والعودة لتبني نظام التمثيل النسبي، ثم تستقيل وتدعو لانتخابات جديدة. مثل هذا الإطار سيكون لصالح حزب إعادة التأسيس الشيوعي واتحاد اليسار وذلك لأنه سيقضي على الاضطراب لعدم تضييع أي صوت والسماح بانتخابات أكثر حرية.

حتى لو كان هذا مقترحا ذكيا، فهناك مقاومة له ليس من جانب الحزب الديمقراطي فقط وإنما أيضا بسبب وجود شكوك لدى الناخبين الذين لا يهتمون في وقت الأزمات بالحملة الانتخابية المكرسة أساسا لقضايا مؤسسية، وهكذا سيدعم الناخبون مرة أخرى اليمين الذي لديه خبرة خطابية كبيرة فيما يتعلق بمسألة الحماية والأمان.

على أية حال، بالنسبة لحزب (أو اتحاد) وجوده يعتمد أساسا على قرارات قصيرة المدى، تكون مسألة البرنامج أو المبادئ السياسية العامة حاسمة بكل تأكيد. فالوضع المجتمعي والسياسي في البلاد سيبقى غير مستقر بدرجة كبيرة. صحيح أن اثنين من المناطق الانتخابية الأربعة التي يمكن تقسيم إيطاليا إليها سلوكها الانتخابي متسق على مدار الزمن، وهما الشمال الشرقي والوسط، حيث يميل الشمال الشرقي لليمين والوسط لليسار، أما المنطقتان الأخريان (الشمال الغربي والجنوب بشكل خاص) فدرجة التقلب بهما أكبر بكثير. على سبيل المثال، تغيير اتجاه أصوات العمال في الشمال الغربي وأصوات الأقسام المهمشة من السكان في الجنوب جعل نجاح برودي في الانتخابات ممكنا، وإحباط نفس الشرائح فيه هي التي أدت لخسارته. في حالة تشكيل تحالف يساري وتوجهه التوجه الصحيح يمكن إعادة كسب العديد من المواطنين الذين توقفوا عن التصويت، والذين جاءت زيادتهم على حساب اليسار في السنوات الأخيرة. ويمكن للأزمة الاقتصادية الحالية أن تعزز التقلب الانتخابي في المناطق غير المستقرة، وربما تفتح أزمة قيادة برلوسكوني المحتملة الطريق لسيناريوهات جديدة كليا.

بالنظر لهذا الوضع، على حزب إعادة التأسيس الشيوعي في إطار الاتحاد أن يطور مجموعة واسعة من المقترحات السياسية والاجتماعية المناسبة لضمان الاستعداد لأي وضع محتمل. وسيكون على الحزب في الاتحاد أن يوفر الصورة العامة والثقافية للحكومة عن طريق الاعتراف بخطورة الأزمة وطبيعتها كتغير كبير، حتى لو افترضوا أنهم غير قادرين على تولي مسئولية الحكومة لعشرة أعوام أو أكثر، فالناخبين في الأقسام المهمشة من السكان يحتاجون لأطروحات واضحة وذات مصداقية ومتماسكة.

ومن ثم، سيكون من المهم بالنسبة لحزب إعادة التأسيس الشيوعي أن يستخدم توجهه الاتحادي المستعداد من أجل القيام بتجديد آخر لوضع برامج ومبادئ سياسية. وإن كانت

الانشقاقات قد منعت التماسك البرنامجي في الحزب، فإن الوحدة ستؤدي لتطور برنامجي مخطط. ويجب أن يتم هذا عن طريق الإدماج الممنهج للموارد الثقافية العديدة المنتشرة في إيطاليا والتي لا تطرقها معظم القوى السياسية إلى حد كبير. وعلى هذا الأساس، يمكن للحزب تناول مهمة التنمية المتماسكة للقوى السياسية والتي عرقلتها دوما الصراعات الحزبية الداخلية. في التطوير المنهجي للبرنامج، يمكن لحزب إعادة التأسيس الشيوعي أن يبدأ أخيراً عملية إعادة التأسيس الشيوعي الخاصة به، أي تعريف جديد لميراث الحركة العمالية بالنظر لمهام الحاضر وذلك عن طريق جلب العناصر المنشطية العديدة القائمة في الثقافة السياسية ليسار الإيطالي. ويمكن جمع هذه العناصر في إطار رؤية لاشتراكية خضراء تقوم على مؤسسات ديمقراطية تشاركية وعلى تحرير العمل والبيئة من الحالة السلعية. ويجب أن يكون خلق نظام اقتصادي مختلط هو الهدف العام الاستراتيجي، بالإضافة لاستمرار وجود الإنتاج التجاري وتنمية الإنتاج الاجتماعي القائم على التضامن. ويمكن لمثل هذا التطوير البرنامجي والثقافي أن يتم تناوله بفعالية لو نجح الحزب في تجاوز المرحلة الخطرة التي تهدد بقاءه حالياً. لكن من المؤكد بنفس الدرجة أن هذا التجديد سيكون شرطاً مسبقاً للبقاء. وكما ذكر أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci)، الحزب الذي لا يكون متجذراً في المجتمع المدني لا يمكنه أن يتعامل مع أوجه الضعف هذه سوى بتطوير برنامج دقيق لا يتكون فقط من قائمة بالمقترحات الاقتصادية والاجتماعية، وإنما يتناول أيضاً المشاكل العامة للبلاد (وحدثها الداخلية ودورها في المجال الجيوسياسي الدولي وتشكيل شرائحها القيادية ومستقبل الشرائح المهمشة اجتماعياً فيها¹⁵). ويعني تطوير مثل هذا البرنامج بالنسبة لحزب إعادة التأسيس الشيوعي ضرورة مناقشة علاقته بالبلاد وتاريخها بشكل شامل وعميق منذ البداية. وهذه بالضبط هي المهمة التي تواجه الحزب الآن في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخه.

15. أ. جرامشي، مذكرات السجن، المجلد الأول.

البحث عن الوحدة: اليسار في تركيا

سيمر ساي

■ مقدمة

سُحق اليسار السياسي في تركيا أثناء الانقلاب العسكري سنة 1980. ووقعت محاولات لتنظيمه من جديد بعد سنة 1989 نتج عنها تأسيس عدد كبير من المجموعات والأحزاب الصغيرة التي لم تتمكن من الاتفاق مع بعضها. ودأبت هذه المجموعات الصغيرة بالفعل على الانشقاق بشكل متكرر حتى نشأ طيف يساري شديد التفتت. وقد بذل اليساريون الذين كانوا دوماً واعين بخطورة هذا الوضع المتشردم جهوداً كبيرة لجمع تلك المجموعات الآخذة في الصغر من أجل تقويتها مرة أخرى. ورغم ذلك ازداد الوضع سوءاً، ففي سنة 2009 انهار حزب الحرية والديمقراطية (ÖDP) الذي كان حتى تلك النقطة أكثر النماذج نجاحاً في مشروعات اندماج اليسار. وشهد نفس العام حظر حزب المجتمع الديمقراطي "الكردي" (DTP). ومن ثم، كان 2009 عام الفشل والهزيمة، لكنه أيضاً كان بالنسبة ليساريين كثر، رغبوا في استخدام الأزمة بشكل إيجابي، فرصة لخلق تنظيمات جديدة ومجموعات جديدة.

في صيف 2009، انقسم حزب الحرية والديمقراطية بعد خلافات داخلية. فمن ناحية التفتت مجموعة من الأعضاء حول رئيس الحزب السابق محميت أوفوك أوراس (Mehmet Ufuk Uras) العضو الاشتراكي الوحيد في البرلمان التركي، وفي مواجهتها كانت القيادة الجديدة للحزب وخاصة مجموعة التضامن الشوري.

قبل ذلك، أي في بداية 2009، أزيح أوفوك أوراس من القيادة في مؤتمر استثنائي للحزب. ورغم أن أوراس وأعضاء مجموعة يسار الحرية انسحبوا من الحزب بعد ذلك بقليل، وشكلوا حركة يسار الحرية (ÖSH)، أعاد باقي أعضاء حزب الحرية والديمقراطية تنظيم أنفسهم في مؤتمر الحزب الاعتيادي في يونيو 2009.

حدثت أزمة أخرى في 2009 وهي حظر المحكمة الدستورية التركية لحزب المجتمع الديمقراطي "الكردي" في 11 ديسمبر. وبفعل هذا القرار، اختفت الحركة الكردية المنظمة جيداً ذات التوجه اليساري من البرلمان على الأقل لفترة.

أما الحركة الديمقراطية الاجتماعية فكانت منقسمة لسنوات عدة. فحزب الشعب الجمهوري (CHP) الأكبر حجما لا يزال يعتبر نفسه حزبا ديمقراطيا اجتماعيا نظرا لأنه العضو التركي الوحيد في الاشتراكية الدولية ومعتز به دوليا بهذه الصفة، لكنه يميل بشكل مطرد نحو السياسات الوطنية والسلطوية. وعلى العكس منه، يتجه حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي (SHP) الأصغر حجما سياسيا نحو اليسار ويشارك في تأسيس حزب يساري جديد مع حركة يسار الحرية ومجموعات وشخصيات يسارية أخرى.

■ انقسام حزب الحرية والديمقراطية

هزت حزب الحرية والديمقراطية (عضو حزب اليسار الأوروبي) لسنوات نقاشات حادة حول التوجه والاستراتيجية السياسيين. وفي 2008، وصل الصراع حول توجه الحزب للذروة. وقد اشتكى أوفوك أوراس الذي كان رئيس الحزب حتى انعقاد المؤتمر العام الاستثنائي بشكل صريح من الأعضاء القوميين في الحزب¹. وانتقدته كتلة التضامن الثوري من ناحية أخرى علانية في المؤتمر بسبب المباحثات الاستكشافية مع المجموعات الكردية واليسارية الأخرى، والتي أجراها من أجل خلق حزب جامع يمكن ضمهم فيه جميعا.

كذلك، طرحت قضية إرجينيكون (Ergenekon) مشكلة خطيرة بالنسبة للحزب. فقد تضمنت منظمة سرية قامت بالعديد من محاولات الانقلاب وقيل إنها مسؤولة عن عدد من الاغتيالات السياسية التي لم تُكشف أسرارها بعد، وتم اعتقال عشرات الضباط من الجيش التركي والشرطة والمحامين والمثقفين والصحفيين بالفعل².

طالبت كتلة اليسار الحر داخل حزب الحرية والديمقراطية الملتفة حول أوراس بموقف صارم من القضية، وأيدوا الإجراءات التي اتخذتها قوات الأمن ضد إرجينيكون. أما كتلة التضامن الثوري فعلى العكس من هذا رفضت دعم أي من

1. Tehdit altında olan cumhuriyet de ğil, 12 Eylül rejimi (نظام 12 سبتمبر هو المهدّد وليس الجمهورية)، مقابلة مع Nuriye Akman (نيوري أكمآن)، جريدة ZAMAN، 13 يوليو 2008.

2. لمزيد من المعلومات عن قضية إرجينيكون، انظر: سيم ساي: ÖDP – a Turkish left party between patriotism and liberalism (حزب الحرية والديمقراطية – حزب يساري تركي بين الوطنية والليبرالية)، في: Birgit Daiber (بيرجيت داير) و Cornelia Hildebrandt (كورنيليا هيلدبراندت) (محترتان) Die Linke in Europa. Analysen linker Parteien und Parteiallianzen (اليسار في أوروبا: تحليل الأحزاب اليسارية والتحالفات الحزبية)، أوراق مؤسسة روزا لوكسمبورج، برلين 2009، ص 165-166.

الجانبين، واعتبرت قضية إرجينيكون مجرد صراع داخل الطبقة الحاكمة، ورفضت أن تلعب أي دور فيها باعتبارها صراعا بين قوى النظام.

ومع الأزمة المالية العالمية، التي أثرت على تركيا في سبتمبر 2008، اشتد الجدل حول تحديد ما هو التركيز الأساسي للحزب: الديمقراطية أم مناهضة الرأسمالية.

أكد ساروهان أولتش (Saruhan Oluç) نائب رئيس حزب الحرية والديمقراطية السابق أن هناك يسار يعتبر النضال "ضد القومية في المجتمع ككل وضد الميول القومية داخل اليسار أيضا"³، أمرا هاما، ويسار آخر يعتبر هذا النضال "غير هام ويسعى في ظل الظروف القائمة للتأكيد على النضال ضد حزب العدالة والتنمية "الحاكم" (AKP) بكل السبل"⁴. انتقد أولتش رفاهه القدامى في الحزب، وذلك لأنهم من وجهة نظره "لا يرون الفرق بين الحكومة المنتخبة وتلك الدوائر التي تريد إسقاط الحكومة بانقلاب عسكري"⁵.

تصاعد الصراع بين كتلتي يسار الحرية والتضامن الثوري في الأول من فبراير 2009 عند إزاحة أوراس من رئاسة الحزب في مؤتمر استثنائي كما ذكر سابقا، حيث تمكنت مجموعة التضامن الثوري من الفوز بأغلبية ضئيلة من بين المندوبين. وقد حل محل أوراس سلفه هيري كوزان أوغلو (Hayri Kozanoğlu) الذي تم تكليفه بقيادة الحزب حتى المؤتمر العادي.

وقبل ذلك المؤتمر بفترة قصيرة، انسحب أوراس وأعضاء حركة يسار الحرية من حزب الحرية والديمقراطية. وأعلن أوراس استقالته من الحزب في مؤتمر صحفي في البرلمان التركي قائلا: "نريد أن نوضح ضرورة حدوث انصهار تاريخي بين الشرائح الاجتماعية والمواطنين الذين يعانون مختلف أشكال القمع والإذلال والاستغلال من قبل النظام الحاكم". وذكر أن العديد من المبادرات قد تم إطلاقها وعيا بأهمية هذه الضرورة لكنها لم تلاقي النجاح، وأضاف "لم نتمكن من تطوير أي مناهج عامة لحلول تجمعنا بأصدقائنا الذين ناضلنا معهم كتفا بكتف لسنوات" والنتيجة - كما قال - أن حزب الحرية والديمقراطية انقسم بسبب اختلاف الاستراتيجيات والمناهج التحليلية للحلول، واختتم بـ"أننا رأينا أنه لا يوجد مخرج لهذه المعضلة وقررنا إنهاء هذا الصراع داخل الحزب بدلا من الاستمرار فيه"⁶.

3. مقابلة مع الكاتب في 27 أكتوبر 2009 في اسطنبول.

4. المصدر السابق.

5. المصدر السابق.

6. تصريح صحفي للنائب أوفوك أوراس في 17 يونيو 2009 في البرلمان التركي.

نتيجة لهذا، استقال 28 عضواً من أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الحرية والديمقراطية أي نصف عضويتها تقريباً. ولا يزال تأثير الانشقاق على قواعد الحزب غير واضح، لكن الأمر الواضح هو أن أقساماً كبيرة جداً من تلك القواعد تركت الحزب أيضاً. ويمكننا أن نفترض أن تنظيم الحزب وقاعدته انقسماً بالنصف تقريباً، وهو ما جعل ما تبقى من حزب الحرية والديمقراطية يواجه تحديات تنظيمية كبيرة.

أخيراً، استخدم حزب الحرية والديمقراطية المؤتمر العادي رقم ستة في 21 و22 يونيو لإطلاق عملية إعادة تنظيم الحزب والتي ما زالت مستمرة.

■ الخطاب الثوري

بعد انقسام حزب الحرية والديمقراطية، بدأ أن العلاقات تحسنت بين ما تبقى من الحزب والحزبين اليساريين الأكثر تطرفاً الحزب الشيوعي التركي (TKP) وحزب العمل (EMEP). ويعود هذا الانسجام الجديد إلى التشابه الواضح في وسائل تحليل مشكلات البلاد. فالأحزاب الثلاثة تعتبر أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصراع الطبقي لهم أدوار رئيسية في تحليلهم للتطورات في تركيا. وبالنسبة لها كلها، خطاب الصراع الطبقي أساسي. لكن الوضع المستقبلي لا يزال غامضاً ويتبين من تصريحات وأفعال تلك الأحزاب.

إن المجموعات اليسارية التي بقيت في حزب الحرية والديمقراطية أقرب للحزب الشيوعي التركي وحزب العمل، أما كتلة يسار الحرية التي تركت حزب الحرية والديمقراطية في يونيو 2009 فلم تكن قريبة منهم أبداً. ونتيجة لهذا، هذه الأحزاب اليسارية الجديدة تجتمع معاً الآن في التحركات أكثر مما كانوا يفعلون في الماضي. فعلى سبيل المثال، أصدروا في سبتمبر 2009 دعوة مشتركة للتظاهر ضد اجتماع صندوق النقد الدولي في اسطنبول⁷. في نهاية نوفمبر 2009، نشروا إعلاناً مشتركاً مع حزبين ثوريين أصغر دعموا فيه إضرابات الموظفين العموميين ضد كل أوجه الظلم الاجتماعي تقريباً⁸.

يصف الجميع أنفسهم في المشهد اليساري في تركيا بالثورية، وفي ظل هذا المشهد هناك حاجة واضحة للعمل المشترك. وتعتبر صفحة الفيس بوك المسماة "tkp"⁹

7. انظر: <http://english.sol.org.tr/news/turkey/tkp-odp-and-emep-were-taksim-protesting>

imf-874، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

8. انظر http://www.odp.org.tr/genel/bizden_detay.php?kod=1505&tipi=2&sube=0، تاريخ الاطلاع 20

ديسمبر 2009.

9. <http://www.facebook.com/group.php?gid=30657906018&v=wall>، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

emep, ödp, dsip, ikp, dtp, sdp, esp, ehpbirleşsin" تعبيرا عن هذه الحاجة الجديدة للتعاون. وهناك العديد من المجموعات الثورية التي لا تدعو لتوحيد أعضاء حزب الحرية والديمقراطية والحزب الشيوعي التركي وحزب العمل فقط، وإنما أيضا أحزاب ثورية أخرى متشابهة.

■ حظر حزب المجتمع الديمقراطي

قبل نهاية العام بقليل، أي في 11 ديسمبر 2009، تم حظر حزب يساري في تركيا، وهذا ليس حدثا فريدا في تاريخ تركيا الحديث. هذه المرة، كان الضحية حزب المجتمع الديمقراطي "الكردى" وفقا لقرار بالإجماع من المحكمة الدستورية التركية. وتم منع رئيس الحزب أحمدت تورك (Ahmet Türk) و37 عضوا آخر في الحزب من ممارسة أي نشاط سياسي لمدة خمس سنوات¹⁰. لم يكن الحكم ضربة قاسية للأقلية الكردية وممثليها السياسيين فقط، وإنما أيضا لعملية الديمقراطية في تركيا برمتها. فحتى ذلك الوقت، كان حزب المجتمع الديمقراطي يعمل بشكل شرعي وهيمن عليه حزب العمال الكردستاني (PKK) غير الشرعي في تركيا. وفي السنوات الحديثة، أصبح حزب المجتمع الديمقراطي الممثل البرلماني لأغلبية السكان الأكراد في تركيا، وكان له 21 مقعدا في البرلمان التركي وهو ما يكفي للتمتع بوضع الكتلة البرلمانية الكاملة. ومن الناحية السياسية، كان حزب المجتمع الديمقراطي يدعو بالأساس لإنهاء الحرب بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني ولحقوق متساوية للأكراد في تركيا. ووفقا للتفسير المنتشر، كان الحظر بموجب حكم المحكمة الدستورية محاولة لدفع القضية الكردية خارج الإطار القانوني بتركيا.

كثيرا ما انتقد اليسار التركي في الماضي حزب المجتمع الديمقراطي متهما إياه وأعضاءه بالاهتمام بالمصالح الكردية فقط وإهمال المشاكل الأخرى في البلاد وخاصة قضايا مثل البطالة التي تؤثر على الأتراك والأكراد معا. وكانت قيادة حزب المجتمع الديمقراطي تنكر دوما تلك الاتهامات، وتعلن أنها تناصر بوضوح التعاون في مثل هذه القضايا لكنها أصرت أن مشاكل الوطن بأكمله لا يمكن حلها دون حل المسألة الكردية¹¹.

¹⁰. للاطلاع على النص الكامل لحيثيات الحظر التي عرضها رئيس قضاة المحكمة الدستورية التركية باللغة التركية انظر <http://www.haberform.com/haber/flas-dtp-kapatildi-38175.htm>. تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

¹¹. أحمدت تورك، مقابلة مع الكاتب 4 نوفمبر 2009 في اسطنبول.

حتى قيام الانقلاب العسكري في 1980، كان الأكراد في تركيا يدعمون الأحزاب التركية اليسارية فقط تقريباً. لكن بعد الانقلاب، ذهب اليسار التركي والكردي في طريقين مختلفين. وبعد أكثر من 25 عاماً، ظهرت في السنوات الأخيرة علامات على أن يسار المجموعتين من السكان يتقاربان من بعضهما مرة أخرى.

لكن التقارب بين المعسكرين المنقسمين إثنياً بطيء وصعب، فالتحيزات على الجانبين كبيرة لكنها متشابهة. ومن ثم، كل جانب يتهم الآخر بأن ما يحركه هو المصالح القومية. والحقيقة أن هناك قوميون في كلا الجانبين. ومن العقبات الأخرى التي تعطل التقارب هي التفوق العددي لليسار الكردي، مقارنةً بالعدد الآخذ في التلاشي لليساريين الأتراك، وهو ما يؤدي إلى انعدام الثقة لدى اليساريين الأتراك. وفي نفس الوقت، وفقاً لرئيس حزب الحرية والديمقراطية السابق، كان فشل اليسار التركي فيما يتعلق بالوحدة التنظيمية محبطاً بالنسبة لليسار الكردي.¹²

ورغم أن هذا قد يبدو متناقضاً، فإن حظر حزب المجتمع الديمقراطي قد يفتح فرصة جديدة للتغلب على الانقسام بين اليسار في المجموعتين السكانييتين، أو على الأقل هذا ما يأمل النشطاء على الجانبين في حدوثه. لقد أعلن أحمدت تورك الذي حُرّم من العمل السياسي بحكم محكمة، أن نواب حزبه الباقين التحقوا بعد الحظر بحزب آخر وهو حزب السلام والديمقراطية (BDP) وأنهم مستمرين في عملهم السياسي هناك.¹³ وأعلن نائب حزب الحرية والديمقراطية السابق أيضاً أنه التحق بحزب السلام والديمقراطية لضمان أن يستمر الحزب في التمتع بوضع الكتل الحزبية البرلمانية، والذي صار مهدداً بعد حرمان اثنين من نوابه من العمل السياسي.¹⁴

في محاولات التغلب على الانقسام بين اليسار التركي والكردي، يمكن لموقع حزب السلام والديمقراطية أن يلعب دوراً أساسياً وخاصة فيما يتعلق بمسألة العنف. ويرى المعلقون أن توحيد اليساريين الأتراك واليسار الكردي لا يمكن أن تتوقع حدوثه إلا لو وافق حزب السلام والديمقراطية على المطالب طويلة المدى للعديد من المثقفين واليساريين الأتراك ورفض العنف كوسيلة لحل المشكلات في الحياة السياسية،

¹² المصدر السابق.

¹³ انظر <http://www.superpoligon.com/haber/14385>، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

¹⁴ انظر <http://haber.mynet.com/detay/politika/ufuk-uras-bdp-ye-katiliyor/485802>، تاريخ الاطلاع 20

ديسمبر 2009.

وأصبح من ثم حزبا لكل المواطنين وليس للأكراد فقط¹⁵. وقد اتضح هذا في بيان أصدره 24 مثقفا تركيا عن حظر حزب المجتمع الديمقراطي لتلقاه الجمهور التركي والكردى بشكل إيجابي¹⁶. وبعد أن أبدى نواب حزب المجتمع الديمقراطي السابقين أيضا استحسانهم لهذا البيان، هناك سبب الآن يجعلنا نؤمن أن عملية التقارب يمكن أن تتطور في المستقبل.

■ أزمة الديمقراطية الاجتماعية

لم تكن الديمقراطية الاجتماعية في تركيا متناسبة أبدا مع ما كان يعتبر بشكل عام الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا. كان أعضاء حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك في 1923 لعقود هم من يُشار إليهم أساسا بالديمقراطيين الاجتماعيين، كما أسسوا في الستينيات حزبا ديمقراطيا اجتماعيا بأنفسهم. ومنذ تلك النقطة، اتخذ حزب الشعب الجمهوري - الذي كان له توجه سلطوي قومي - الديمقراطية الاجتماعية نموذجا له، وكانت قد بدأت تقوى في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية. ولعب حزب الشعب الجمهوري وزعيمه بولنت أجويد (Bülent Ecevit) الذي كان يشغل منصب وزير العمل دورا هاما في توسيع الإطار القانوني للحركة العمالية والنقابات في تركيا. فأجويد هو الذي أصدر سنة 1963 قانونا يعترف بالحق في الإضراب.

لكن في بداية السبعينيات - وخاصة بعد نمو حركات اشتراكية أخرى في البلاد - ابتعد الحزب تدريجيا عن خطه الديمقراطي الاجتماعي الناجح وعاد لهياكله الأيدلوجية السلطوية القومية القديمة. وخاصة بعد أن قامت تركيا، بقيادة الحكومة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، ببدء محادثات مع الاتحاد الأوروبي من أجل الانضمام، وبدأت تطبيق إصلاحات ديمقراطية بسرعة رهيبة، بدأ حزب

15. انظر BDP Türkiye partisi olabilir mi (هل يمكن أن يصبح حزب السلام والديمقراطية حزبا لتركيا كلها؟)، Delil Karakocan، (دليل كاراكوكان)، جريدة 26. Günlük، يناير 2009. <http://www.gunlukgazetesi.net/tr/tesis/tesis.asp?haberid=87086> Kapatilmamali, yeniden kurulmali (لا يجب حظره وإنما تأسيسه من جديد)، Yasemin Congar، (ياسمين كونجار)، جريدة 10. Taraf، ديسمبر 2009. <http://taraf.com.tr/makale/8954.htm> Sen Dogru Bildigini Soyle, Yaz, Yap (قل واكتب وافعل ما تراه صحيحا)، Aydin Engin (أيدين إنجن)، جريدة 15. t24، ديسمبر 2009. <http://t24.com.tr/content/authors.aspx?arti-cle=1325&author=13>

16. Çözümün adresi TBMM'dir (الحل في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا)، بيان مشترك لـ 24 مثقفا تركيا، ديسمبر 2009.

الشعب الجمهوري يدافع عن هياكل الدولة القديمة للحفاظ على الوضع القائم في البلاد ضد الإصلاحات التي تدعو لها بروكسل.

هذا التطور السلبي الذي كان مصحوبا بقيادة متمحورة حول شخص زعيم الحزب دينيز بايكال (Deniz Baykal) أبعد عددا كبيرا من أعضاء الحزب الذين بقوا مقتنعين بالمبادئ الديمقراطية الاجتماعية، ودخل الحزب في عملية تفكك.

واليوم، غالبا ما يقدم حزب الشعب الجمهوري نفسه كحليف غير ثابت لحزب الحركة الوطنية (MHP) ذو التوجه الفاشي. ويقوم بوأد أي محاولة لحل المسألة الكردية بشكل سلمي وتوفير حقوق متساوية للسكان الأكراد. كما يدعم حزب الشعب الجمهوري القيادة العسكرية التركية التي يراها ضامنة للدولة والنظام العلماني. علاوة على ذلك، يعارض أي إصلاح للجيش. ومؤخرا، دعا عضو البرلمان عن حزب الشعب الجمهوري أونور أومين (Onur Öymen) - السفير التركي السابق في ألمانيا - علانية للعنف ضد السكان الأكراد موضحا أنه أثناء الثلاثينيات قمعت الدولة بالعنف تمردا للأكراد والعلويين وأنه في ذلك الوقت لم يهتم أحد بدموع الأمهات¹⁷. أحدث ذلك التصريح موجة من الغضب داخل حزب الشعب الجمهوري، واستقال عدد من الأعضاء وخاصة من متبعي العلوية احتجاجا على ذلك.

هناك حزب ديمقراطي اجتماعي آخر هو حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي، وقد اتخذ المسار العكسي، وتطور في اتجاه أن يكون حزبا ديمقراطيا اجتماعيا يساريا. وقد أدت استقالة نائب رئيس الوزراء السابق ورئيس الحزب مورات كارايلشين (Murat Karayalçın) إلى تسهيل التحرك في هذا الاتجاه. وبعد ذلك نافس كارايلشين على منصب عمدة أنقرة على قوة حزب الشعب الجمهوري. كذلك، منذ تركت كتلة يسار الحرية حزب الحرية والديمقراطية انخرطت قيادة حزب الحرية والديمقراطية هي الأخرى في محاولة تأسيس حزب يساري جديد.

¹⁷ خطاب أونور أومين في البرلمان أثناء مناقشة الإصلاحات التي تخطط لها الحكومة من أجل حل المسألة الكردية، 10 نوفمبر 2009، أنقرة، <http://www.tbmm.gov.tr/tutanak/donem23/yil4/bas/b015m.htm>.

■ حزب اليسار الجديد: حزب العدالة والديمقراطية

بعد أن ترك أوفوك أوراس حزب الحرية والديمقراطية، دعا في اجتماع للاشتراكيين والديمقراطيين الاجتماعيين اليساريين والنشطاء اليساريين في بداية يوليو 2009 إلى تأسيس حزب يساري جديد. في هذا الاجتماع، تم إنشاء مجموعة اتصال توجّهت للمجموعات اليسارية الأخرى من أجل التحضير لتأسيس ذلك الحزب وتنظيم المزيد من الاجتماعات في مدن الأناضول ومناقشة فكرة هذا الحزب.

توسعت مجموعة الاتصال ثلاث مرات من أجل توسيع قاعدة المبادرة بقدر الإمكان أثناء مرحلة التحضير. صاغت المجموعة نصاً أساسياً لتحديد الأسس التي يقوم عليها حزب اليسار الجديد.

كان أصحاب المبادرة في هذه الحركة، بالإضافة لحركة يسار الحرية، هم حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي وما يسمى بحركة العاشر من ديسمبر التي تمثل تجمعاً لشخصيات يسارية ونقابيين. ومن المجموعات المهمة بين أصحاب المبادرة مجموعة من المثقفين اليساريين المستقلين. تم تأسيس حزب اليسار الجديد في التاسع من مارس 2010 باسم حزب الديمقراطية والمساواة (EDP).

أشعلت عملية تأسيس الحزب هذه الحماس وخاصة في أوساط المثقفين اليساريين، لكنها لم تكن خالية من التوترات. فقد كان هناك جدل يطرح باستمرار، حيث كان بعض المبادرين يدعون لتأسيس الحزب بسرعة على أيدي المجموعات الثلاثة الموجودة في مجموعة الاتصال (حركة يسار الحرية وحركة العاشر من ديسمبر وحزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي)، ويرون أن هذه المجموعات يجب أن تكون ممثلة بالتساوي في هيئات الحزب. وبالعكس، أراد آخرون ضمن المبادرين - وخاصة المثقفون المشاركون بشكل فردي - الانتظار لنضوج النقاش على المستوى الوطني، فرفضوا تأسيس هيئات الحزب عن طريق المجموعات المشاركة قائلين إنه بهذه الطريقة لن يكون هناك حزب "جديد". أثناء فترة التأسيس، كانت القرارات على الدوام مساندة للمنهج الأخير.

في وسائل الإعلام التركية، كان يُنظر للمبادرة الجديدة بشكل إيجابي، وهو ما فسره المراقبون بانتشار توجه متفائل في المجتمع. لكن حزب الحرية والديمقراطية انتقد عملية تأسيس الحزب وخاصة دور حركة يسار الحرية فيها. فالرئيس الحالي لحزب الحرية والديمقراطية ألبر تاش (Alper Taş) عبر عن هذا النقد في خطابه لمندوبي المؤتمر السادس للحزب كما يلي: "قد تكون هذه البلد بحاجة لحزب ديمقراطي

اجتماعي، لكن هل يمكن أن يكون تأسيس هذا الحزب مهمة الاشتراكيين¹⁸؟. لكن كان هناك نقد آخر من المجموعات اليسارية الأخرى. فبعض النشطاء مثلاً اتهموا المبادرة الجديدة بخيانة الاشتراكية عن طريق التوحد مع الديمقراطيين الاجتماعيين¹⁹، مثل الكاتب التروتسكي المعروف سونجار سافران (Sungur Savran) الذي كان يهاجم الليبرالية اليسارية ويرى أنها تميز حركة يسار الحرية، والتي يعتبرها اشتراكية برجوازية. انتقد سافران المشروع الجديد باعتباره تجمعاً للديمقراطيين الاجتماعيين. لكن تأسيس الحزب الجديد لم يتوقف. وتولى قيادته زيا هاليس (Ziya Halis) الذي كان وزيراً للعمل منذ 18 يونيو إلى 15 أكتوبر 1995.

■ اختلافات في التحليل

بعد الاضطرابات الأخيرة في المشهد اليساري الحزبي في تركيا، يمكننا أن نحدد ثلاثة مناهج مختلفة في إطار هذا المشهد يمكن التمييز بينها كما يلي:

أولاً، هناك كتلة "المجموعات المناهضة للرأسمالية والإمبريالية"، التي تؤمن بالحاجة لزيادة حدة النضالات المناهضة للإمبريالية، وأهم مهامها هي تنظيم حزب أممي للعمال لخدمة النضال الطبقي.

ثانياً، هناك حزب الديمقراطية والمساواة، الحزب الجديد الذي يسعى لتأسيس "موقع سياسي يساري جديد" وهدفه الأساسي هو "عدالة اجتماعية حقيقية"، ويناهض بقوة كلا من التوجهات القومية والمحافظ، وعلاوة على ذلك يطلب الديمقراطية للجميع ويناضل من أجل "دولة ديمقراطية وحرية ومتنوعة"²⁰.

بالإضافة لذلك، هناك حركة كردية قوية لا تزال على هامش الشرعية لأسباب لا تتعلق كلها بأي ذنب اقترفته، ولا تتوانى عن وضع النضال من أجل حقوق متساوية للأكراد في مركز الأهداف السياسية.

18. <http://www.tumgazeteler.com/?a=5230065>. تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

19. <http://incebay.blogcu.com/yeni-odp-nin-turnusol-kagidi-ab-ile-muzakere-mi-mucadele-mi/5803928> (مفاوضاتنا أو النضال ضد الاتحاد الأوروبي هو الاختبار الحقيقي لحزب الحرية والديمقراطية الجديد)، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

20. Yeni bir sol merkez için önemli bir adım (خطوة هامة باتجاه تأسيس موقع يساري جديد)، الوثيقة الأساسية لمجموعة الاتصال، 25 سبتمبر 2009.

■ الكتلة المناهضة للرأسمالية

الممثلون الأكثر تأثيراً وشهرة للكتلة المناهضة للرأسمالية هم حزب الحرية والديمقراطية والحزب الشيوعي التركي وحزب العمل، وهناك عدد كبير من المجموعات والأحزاب الأخرى يمكن اعتبارها جزءاً من هذه الكتلة. يرى النشطاء في هذا التيار أن مهمتهم الأساسية هي تنظيم نضال العمال ضد النظام الرأسمالي. ويعتبرون بشكل عام أن موقفهم من هذا الأمر موقف "ثوري". وأحزاب الحرية والديمقراطية والشيوعي التركي والعمل، على الأخص، يخوضون الانتخابات العامة ومن ثم يشاركون في العملية الانتخابية الديمقراطية رغم أنهم لا يعتبرون أن رحلة المواطنين لصندوق الاقتراع أو العمل النيابي الذي يتلوها أمر حاسم، بل أن هذه الأحزاب تؤكد على الطبيعة الديمقراطية للمعارضة غير البرلمانية والتي تعتبر من وجهة نظرهم المسرح الحقيقي للنضال ضد الرأسمالية.²¹

ويعتبرون النضال من أجل الديمقراطية والحقوق المتساوية للسكان الأكراد وضد الانقلابات وقمع الدولة أمورا ثانوية بالنسبة للنضال ضد النظام الرأسمالي رغم أنه جزء هام من ذلك النضال.²² وقد ذكرت الوثيقة النهائية للمؤتمر السادس لحزب الحرية والديمقراطية أنه يدعم على الدوام النضال من أجل العدالة والديمقراطية للفقراء.²³

على سبيل المثال، اعتبر العديد من الفاعلين وسط هذه الكتلة محاكمة ضباط في الجيش التركي في قضية إرجينيكون والتي هزت الجمهور التركي "صراعا داخل الطبقة الحاكمة"، وهو العنوان الذي حملته صحيفة Birgün اليسارية القريبة من حزب الحرية والديمقراطية منذ عامين.²⁴ ورغم أن الفاعلين الأساسيين يعلنون دعمهم للديمقراطية بعبارات عامة، فهم يرفضون أخذ موقف في الجدل الدائر حول قضية الديمقراطية في تركيا.

21. انظر Biz toplumun vicdaniyiz (نحن ضمير المجتمع)، مقابلة مع رئيس حزب الحرية والديمقراطية ألبير تاش، 6 يوليو 2009، http://www.odp.org.tr/genel/bizden_detay.php?kod=986&tipi=5&sube=0.

22. Kürt Sorunu'na dair" (عن المسألة الكردية)، بيان صحفي للحزب الشيوعي التركي عن حظر حزب المجتمع الديمقراطي، 11 ديسمبر 2009، و Durun... Durdurun! Kardesligimize asla zarar vermeyin، لا تدمروا أخوتنا ولا تتركوا الآخرين يدمروها)، بيان صحفي للحزب الشيوعي التركي عن حظر حزب المجتمع الديمقراطي في 15 ديسمبر 2009.

23. البيان الختامي للمؤتمر العادي السادس للحزب، 27 يونيو 2009، http://www.odp.org.tr/genel/bizden_detay.php?kod=968&tipi=2&sube=0، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

24. جريدة 22 Birgün، مارس 2008.

بعض التنظيمات مثل الحزب الشيوعي التركي تتطرف في تحليلها الاجتماعي لدرجة القول إن مناهضة الحكومة الرجعية (ويقصدون بها الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية) ضد سلطة الجيش عبارة عن مؤامرة من الإمبريالية الأمريكية.²⁵

يبدو أن حزب الحرية والديمقراطية أيضا قد حدد مكانه بشكل مختلف حيال هذه المسألة. فرغم أن قادة حزب الحرية والديمقراطية الحاليين كانوا يدعون في الماضي للحياد الصارم في قضايا الديمقراطية، بدا رئيس الحزب ألبير تاش (في مقابلة مع صحيفة Cumhuriyet اليومية) ميالا ضد الحكومة حيث قال "في الماضي، كانت مؤسسات الدولة تعمل تقليديا خارج إطار القانون، وحكومة حزب العدالة والتنمية تعيد هيكلة الدولة من أجل خلق نظام أكثر مهارة في القمع"، وأشار أيضا لوجود "دولة حزب العدالة والتنمية".²⁶

بالنسبة لممثلي حزب الحرية والديمقراطية الجدد، تعتبر الإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية هي أكثر المهام ضرورة وإلحاحا. ففي الجدل الدائر حول الديمقراطية في تركيا، ينظر هؤلاء الممثلون للمكائد التي يصنعها حزب العدالة والتنمية بشكل واع: "كلما ازدادت معارضة العمال والمقهورين لحزب العدالة والتنمية قوة، تبدأ محاكمة ما للحزب بهدف حظره أو تخرج للنور وثائق جديدة [تدين الجيش]. هذه الأعمال المعادية للديمقراطية مفيدة لحزب العدالة والتنمية. إن النضال الديمقراطي للعمال والمقهورين سيطيح بحزب العدالة والتنمية".²⁷

■ حزب المساواة والديمقراطية

المبادرون بتأسيس هذا الحزب الجديد اليسار جمعوا أفكارهم في وثيقة أساسية. فقالوا: "وحدها الحركة المدافعة عن المساواة ومن أجل الحرية التي تقاوم الوضع القائم والقوى القومية والعسكرية والمحافظة والموجهة نحو السوق، وتناضل بدعم مجتمعي واسع ضد القوى الظلامية التي تخنق المجتمع"، هي التي ستتمكن من قيادة تركيا نحو ديمقراطية "لا يعاني فيها أحد من الجوع أو التشرد، ولا يحتاج فيها أحد لإخفاء هويته الدينية أو الإثنية، ولا تفرض فيها هوية معينة على أي شخص،

²⁵ Halkimiza ve Türkiye soluna çağrımızdır (نداء لشعبنا واليسار في تركيا)، بيان صحفي للحزب الشيوعي التركي، 8 يناير 2009.

²⁶ Baskı rejimine doğru (نحو نظام قمعي)، ألبير تاش في مقابلة مع تاركان تيمور Tarkan Temur، جريدة Cumhuriyet، 19 نوفمبر 2009.

²⁷ المصدر السابق.

ويمكن فيها تنفس نسائم العدالة والحرية ومناقشة المشاكل بحرية وتعيش فيها البلاد في سلام مع تاريخها وجيرانها جميعاً²⁸.

أعلن نشطاء هذه المجموعة أن النسخ الليبرالية أو الدولية من الرأسمالية "لا يمكن قبولها كمصير للبشرية" وأنه "ببديل جديد قائم على المشاركة والشراكة والمبادرات الطوعية، يمكننا أن نحرر أنفسنا" من هذا الوضع العسير²⁹.

يعتبر أنصار حزب المساواة والديمقراطية أن النضال من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لهما نفس أهمية تغيير الدستور التركي الذي يعتبر من مخلفات الانقلاب العسكري في 1980 بدستور ديمقراطي جديد.

وهم يدعون للحقوق المتساوية للأكراد وتطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا، ويعارضون دوما هيمنة العسكر على الحياة السياسية والاجتماعية. لكن عدم ذكر هذه المشاكل صراحة في الوثيقة التأسيسية قد يكون مؤشرا على خوف واضعها من رفض شرائح كبيرة من السكان أو عدم توحدهم هم أنفسهم حولها. لكن هذا الحزب الجديد لليبار يقول بوضوح أن هدفه "تأسيس جمهورية ديمقراطية واجتماعية"³⁰.

■ حزب المجتمع الديمقراطي وحزب السلام والديمقراطية والحركة الكردية

منذ التحق نواب حزب المجتمع الديمقراطي السابقين بحزب السلام والديمقراطية، تساءل المعلقون الأتراك كثيرا عما إذا كان حزب السلام والديمقراطية حزبا مناسبا للبلاد بأكملها. وهذا التساؤل يحمل ضمنا نقدا مفاده أن حزب المجتمع الديمقراطي لم يكن حزبا مهتما بمشاكل البلاد بشكل عام، وإنما بقضايا السكان الأكراد فقط. ثانيا، من يطرحون هذه الأسئلة يريدون أن يعرفوا إن كان نواب حزب السلام والديمقراطية مستعدين لتناول مصالح الأتراك أيضا. في برنامجه، لا يتناول حزب السلام والديمقراطية هذه المسألة بشكل مباشر، لكنه يقول بوضوح أن الحزب يؤمن بدولة ديمقراطية للجميع، وأنه برغم كل الاختلافات العيش المشترك أمر ممكن³¹. لكنه يرى ديمقراطية تركيا شرطا أساسيا لحل المشكلات الأخرى: "تركيا.. تحتاج بشكل عاجل لعملية ديمقراطية شاملة وحقيقية. وحينها

28. الوثيقة الأساسية، مصدر سابق.

29. المصدر السابق.

30. المصدر السابق.

31. برنامج حزب السلام والديمقراطية، <http://www.bdp.org.tr/hakimizda/program.html>

فقط ستمكن تركيا من أن تصبح دولة حديثة ومحترمة في هذا الكوكب³².

اليوم، تأتي المؤشرات التي تحدد التوجه المحتمل للحزب بالأساس من تصريحات أحمدت تورك³³. فبالنسبة لطرح اليسار الكردي للقضايا المشتركة للأتراك والأكراد، أجاب تورك: "المسألة الكردية مشكلة تركية. بل هي أهم مشكلة". وقد وافق بالطبع، فبال تأكيد هناك مشاكل أخرى تتطلب حلولاً لكن الواقع أن المسألة الكردية هي أكبر عقبة أمام التحول والتغيير في البلاد من وجهة نظره. وبدون حل المسألة الكردية، لن يكون هناك تغيير ولن ينجح أي تحول". ووفقاً لتورك، لا يمكن حل المسألة الكردية إلا لو اتحد الشعبان. فلم يعد أحد ينكر وجود الأكراد منذ فترة طويلة في المجال العام التركي كما كان الوضع رسمياً حتى منتصف التسعينيات، "وصلنا الآن لمرحلة حل هذه المشكلة". ومن أجل تلبية مطالب الأكراد وتغيير تركيا، من الضروري أن تناضل جميع القوى الديمقراطية معاً. وما نخشاه هو أن القومية والنزاعات الإثنية ستزداد لو تُرك الأكراد وحدهم".

قبل الحظر الرسمي لحزب المجتمع الديمقراطي، اقترح أحمدت تورك جمع اليسار التركي والكردي معاً في حزب المجتمع الديمقراطي. وقال في ذلك الوقت إن "حزب المجتمع الديمقراطي مستعد لإدماج اليسار التركي. وقد نستطيع جعل هذا الحزب (الذي له خبرة ونشاط برلماني الآن) حزباً جامعاً للياسار. وهذا أكثر واقعية من انتظار توحيد اليسار التركي لنفسه".

في نفس الوقت، أشار أحمدت تورك لافتقار الثقة بين يسار المجموعتين الإثنتين. "البعض يتهمنا بأننا قوميون لمجرد أننا نؤكد على المسألة الكردية، أي المطالب العادلة للأكراد. حين أقيمت الدولة القومية في الأناضول، كان يُنظر للأكراد والشعوب الأخرى على أنهم خطر محتمل. لكن واقعياً: هذه العقلية متأصلة بعمق في عقلية اليسار أيضاً. فحتى لو لم تكن واضحة من الوهلة الأولى، هي متجذرة في عقول الناس، هكذا قال تورك الذي أضاف: "لو أبعد اليسار التركي نفسه عن الأكراد، ولم يكن مستعداً للنضال معهم من أجل حل أهم مشاكل تركيا، لن نتتمكن من الاتحاد معاً. فالمنهج المشترك هو الوحيد الكفيل بأن ننجو من ضيق أفقنا، ومن الميل الذي سيؤدي بنا للانزلاق نحو القومية. فالعزلة تؤدي لسيادة الميول العاطفية. وسيكون لدينا حركة كردية ترى أنها تُركت وحيدة. وهذا سيدفعها إلى إبعاد نفسها عن الطاقات الثورية والديمقراطية بتركيا".

³² المصدر السابق.

³³ كل الاقتباسات مأخوذة من أحمدت تورك، مقابلة مع الكاتب، 4 نوفمبر 2009 في اسطنبول.

■ بنية القاعدة

حتى الانقلاب العسكري في 1980، كان بتركيا تنظيمات يسارية ذات هيكل واضح والكثير منها يوجد إلى حد كبير في الدوائر الطلابية في الكليات التركية. لكن من ناحية أخرى، كانت الأحزاب المؤيدة للسوفييت مثل الحزب الشيوعي التركي تتمتع بدعم قوي من العمال. ومع وجود منظمات مثل رابطة رجال الشرطة اليساريين (POL-DER) ورابطة المعلمين اليساريين، كان اليسار الاشتراكي الثوري منظما حتى داخل القوات الأمنية والمؤسسة التعليمية.

وبالنظر للانتشار المجتمعي لليسار المنظم، استمر العسكر - الذين شغلوا السلطة يوما ما في أنقرة - في السعي لتدمير الكيانات اليسارية، وهو ما نجحوا فيه فعلا خلال سنوات قليلة. فمع الإعدامات وعمليات القتل والاعتقالات الجماعية والتعذيب والتهيب، نجحوا إلى حد كبير في تدمير اليسار التركي أو دفعه للمنفى. ففي السنوات التي تلت الانقلاب، كان من الصعب إعادة تنظيم اليسار التركي بسبب الرقابة الإعلامية وحملات التشويه والمعلومات المضللة والأسلمة المحكومة.

كان اليسار التركي في وضع بائس مع بدء الحرب على الأكراد في 1984. وقد أسرع هذا من تراجع الأكراد المضطهدين وخاصة من اليسار الكردي، فقد شكلوا تنظيمااتهم الخاصة وابتعدوا بشكل خاص عن اليسار التركي.

لم تخفف الدولة التركية قبضتها على المجموعات اليسارية في البلاد إلا في 1999، أي بعد انهيار سور برلين، لكنها لم ترفعها نهائيا حتى يومنا هذا. واستمرار القمع والملاحقة لعقود بين المصاعب الجمة التي واجهت المجموعات اليسارية في تركيا في تنظيم بداية جديدة حتى يومنا هذا. فالحركة تفتقر ببساطة لأي منظور قابل للتطبيق.

■ بنية العضوية

تأتي الأحزاب والمجموعات التي أسست نفسها حتى الآن بالأساس من مجموعتين مجتمعتين: اليساريون القدامى الذين نشأوا أثناء الفترة السابقة على 1980، والشباب الميسين.

ليس من السهل الوقوف على النموذج الأساسي للنشطاء اليساريين حاليا، فالتنظيمات نفسها ترفض لأسباب أمنية مفهومة توفير أي معلومات عن هياكلها وعضويتها. ولا توجد أي بيانات يمكن الاعتماد عليها بخصوص أعداد العضوية سواء على المستوى المحلي أو الوطني. ويمكن الكاتب من تجميع المعلومات التالية من حوارات مع النشطاء البارزين.

تتكون الكتلة المناهضة للرأسمالية الملتفة حول أحزاب الحرية والديمقراطية والشيوعي التركي والعمل إلى حد كبير من الشباب. ومن الملاحظ أنه في السنوات الأخيرة، سيطر على هذه التنظيمات كوادر شابة لم تختبر الحركة اليسارية قبل سنة 1980. وبالعكس، يستقطب حزب الديمقراطية والمساواة نشاطه بالأساس من الطبقة الوسطى والدوائر الحضرية المثقفة.

ورغم وجود علاقات مع النقابات بشكل عام، فإن هذا لا يعني أن التنظيمات اليسارية نجحت بأي درجة كبيرة في التوجه للطبقة العاملة، بل أن أثناء سنوات الدكتاتورية والحكومات السلطوية الناشئة، تمكنت نقابات محافظة يمينية أو دينية أو قومية من تأسيس نفسها وسط الطبقة العاملة.

نقابة عمال الخدمات العامة (KESK) التي تأسست سنة 1995 والتي كانت منذ البداية مدعومة من المجموعات الاشتراكية الثورية هي الوحيدة التي يمكن اعتبارها ذات توجه يساري غالب. وبالعكس، اتحاد نقابات العمال الثوري (DISK) ذو التاريخ الطويل السابق على الانقلاب لا يزال يعاني حتى الآن من آثار ما تعرض له أثناء الثمانينيات والتسعينيات. فغالبية نشاطه تم اعتقالهم في 1980، وبين عامي 1981 و1991 حوكم منهم 1477. بالنسبة لـ78 منهم، طالبت النيابة بتوقيع عقوبة الإعدام عليهم. انتهت المحاكمة في 16 يوليو 1991، بعد عشر سنوات وعشرة أشهر بتبرئتهم.

■ إمكانات اليسار في تركيا

ضعف اليسار في تركيا لا يعكس بشكل حصري الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد التي كانت تعتبر في ظل ظروف سياسية أخرى عاملاً معززاً للأحزاب اليسارية.

في الانتخابات البرلمانية في 22 يوليو 2007، ترشح معظم المرشحين اليساريين كمستقلين وذلك للتمكن من التغلب على عتبة الـ10%. والنتيجة كانت نجاحاً كبيراً بالمعايير التركية. فلأول مرة منذ الستينيات، نجح اشتراكي في الانتخاب في البرلمان بدعم حزب المجتمع الديمقراطي. فقد فاز محمّد أوفوك أوراس الذي كان في ذلك الوقت لا يزال رئيس حزب الحرية والديمقراطية بالانتخابات في دائرته وفق نظام التصويت بالأكثرية.

ترشح مرشحو حزب المجتمع الديمقراطي الآخرون كمستقلين أيضاً، وذلك لتحاشي عتبة الـ10% المنصوص عليها للأحزاب. وفي النهاية، تم انتخاب 22 منهم في البرلمان، وعادوا للاتحاق بحزب المجتمع الديمقراطي على الفور حتى يتمكن الحزب من تحقيق وضع المجموعة البرلمانية الحزبية.

ونظراً لأن معظم المرشحين الناجحين كانوا قد ترشحوا كمستقلين لكنهم كانوا مدعومين بشكل عام من المجموعات والأحزاب اليسارية، من المستحيل التيقن من المستوى الفعلي للدعم الذي يحظى به كل حزب يساري. ورغم ذلك، يمكن الاسترشاد بالأصوات التي حصلت عليها الأحزاب. فقد حصل حزب الحرية والديمقراطية على 52,195 صوتاً أو 0.15%، والحزب الشيوعي التركي على 80,092 صوتاً أو 0.23%، وحزب العمل على 26,556 صوتاً أو 0.08%. يفترض المحللون الانتخابيون أن معظم الأصوات التي يحصل عليها المرشحون المستقلون هي في الحقيقة أصوات لحزب المجتمع الديمقراطي. وهكذا يمكن أن نعتبر أن نصيبه من الأصوات حوالي 5%³⁴. فاز أوراس الذي كان في ذلك الوقت رئيساً لحزب الحرية والديمقراطية بـ 81,486 صوتاً في الدائرة وهو أكثر مما حصل عليه حزبه في البلاد بأكملها³⁵.

النتائج التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات المحلية في 9 مارس 2009 في مجالس المدن مناسبة أكبر للتيقن من مستوى دعم الناخبين. في تلك الانتخابات، حصل حزب الحرية والديمقراطية على 0.16% والحزب الشيوعي التركي على 0.18% وحزب العمل على 0.11%³⁶. وكان العمدة الاشتراكي الوحيد الذي تم انتخابه في تلك الانتخابات هو متحت نيمير (Mithat Nehir) في منطقة سامانداغ في الجزء الشمالي من البلاد على الحدود السورية. نجح حزب المجتمع الديمقراطي بشكل عام في جنوب شرق البلاد ذو الأغلبية الكردية حيث حصل على 5.68% وتم انتخاب ثمانية من عمد الأقاليم و50 عمدة من عمد المناطق³⁷.

تبين الاستطلاعات التي أجريت في 2010 أن أحزاب اليسار التركية الثلاثة في الكتلة المناهضة للرأسمالية ليس لها دعم واضح حتى الآن. فوفقاً للنتائج التي تم الحصول عليها من "مسح المجتمع والسياسة في تركيا - الفصل الرابع" الصادر في ديسمبر 2009، كانت إجابة سؤال "لمن ستصوت إن كانت الانتخابات هذا الأسبوع؟" كالتالي: حصل حزب العدالة والتنمية الحاكم على 36.5%، وحزب الشعب الجمهوري على 22.9%، وحزب الحركة الوطنية "الفاشي" على 18.8%، وجاء بعدهم الحزب الكردي الجديد (حزب السلام والديمقراطية) بنسبة 7.1%. ونظراً لأن الأحزاب التركية سابقة الذكر ليس لديها سوى القليل من التأييد، فقد اختفوا في هذه المسوح تحت عنوان "أخرى" وهو

34. انظر <http://www.turkiyeseccimleri.com/secim-sonuclari.php>.

35. انظر <http://www.ysk.gov.tr/ysk/Sonuc/istanbul1.htm>.

36. انظر <http://www.hurriyet.com.tr/yerelseccim2009>.

37. انظر <http://www.hurriyet.com.tr/yerelseccim2009>.

العنوان الذي حصل على 4.9% في ذلك الاستطلاع ويتضمن أيضا أحزابا غير يسارية.³⁸

أحمت تورك الرئيس السابق لحزب المجتمع الديمقراطي الممنوع من ممارسة النشاط السياسي هو خامس أكثر سياسي له شعبية في البلاد حيث حصل على تأييد 5.4% من المبحوثين. أما أوراس فوضعه في هذا الصدد أفضل من وضع حزب الحرية والديمقراطية الذي كان يقوده حتى سنة 2008 بشكل عام حيث حصل على 1.6% محتلا المركز التاسع.³⁹ في نفس الاستطلاع، اعتبر 3.8% ممن تم سؤالهم أنفسهم ديمقراطيين اجتماعيين، و3.5% اشتراكيين و0.2% شيوعيين.⁴⁰

يبين المسح أن السكان الأتراك مهتمين بالأساس بتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد حيث يحدد 34.4% أن الأزمة الاقتصادية هي أهم موضوع في 2009، و4.6% حددوا "الانفتاح الديمقراطي" الذي تحاول به حكومة أردوغان حل المسألة الكردية، و14% قالوا إن حظر حزب المجتمع الديمقراطي هو أهم حدث في العام.⁴¹

هناك مسح أقدم تم في سبتمبر 2009 بعنوان "مسح الاتجاهات والتوقعات السياسية في تركيا" وبين المشكلات الأكثر أهمية بالنسبة للأتراك. في ذلك المسح، 66.7% من المبحوثين قالوا إن البطالة أكثر المشكلات إلحاحا. وتلا ذلك المخاوف الاقتصادية وانخفاض القدرة الشرائية بنسبة 50% من المبحوثين. وجاءت المشاكل الأمنية في الترتيب الثالث بنسبة 24.8%.⁴²

تبين هذه الأرقام أن القضايا اليسارية التقليدية ما زالت مهمة في تركيا. فيبدو أن العدالة الاجتماعية والاقتصادية هي الموضوعات التي يعتبرها المواطنون صاحبة الأهمية القصوى. ورغم ذلك، ليست الأحزاب اليسارية ناجحة في الاستفادة من هذا المزاج الجماهيري. والسبب الأساسي في هذا هو بوضوح سياسة حزب العدالة والتنمية التي يُنظر لها على أنها ناجحة. فنفس المسح تبين أيضا بوضوح أن السياسة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية "الإسلامي" والتي تلقى الدعم الأكبر بين السكان.

38. انظر <http://www.genar.com.tr/files/2009>، مسح المجتمع والسياسة في تركيا 2009، GENAR، الفصل الرابع، ديسمبر 2009، اسطنبول، ص 5.

39. المصدر السابق، ص 29.

40. المصدر السابق، ص 18.

41. المصدر السابق، ص 15.

42. انظر Türkiye Siyasi Eğilimler ve Beklentiler Araştırması (مسح التوقعات والتوجهات السياسية في تركيا)، SONAR، سبتمبر 2009، اسطنبول، http://www.sonararastirma.com/rapor/Siyasi_Egilimler_Eylul، 23.

في المسح الأخير، كانت نسبة من يؤمنون بأن الظروف الاقتصادية في البلاد ستسوء 20.6% فقط، بينما رأى 30.8% أنها ستتحسن⁴³.

في المسح الذي أجرته مؤسسة GENAR في ديسمبر 2009، كان حزب العدالة والتنمية هو الزعيم الذي لا يتحده أحد فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية حيث ذكر 52.2% ممن تم سؤالهم أن السياسات الاجتماعية لحكومة العدالة والتنمية كانت ناجحة. ومن ثم، السياسة الاجتماعية ليست فقط المجال الذي يرتفع فيه رصيد الحكومة الإسلامية لأعلى مستوى، وإنما هي المجال الوحيد الذي حصلت فيه على تقديرات جيدة من أكثر من نصف المبحوثين⁴⁴.

■ هل الاندماج هو الحل؟

معظم اليساريين في تركيا يعرفون ضعفهم السياسي ويقبلونه. لكن تشاؤم السنوات الماضية نتج عنه الآن تجدد البحث عن سبيل للتغلب على أوجه الضعف هذه. ومن الأمور اللافتة للنظر أن اليساريين يفترضون أن اندماجا تنظيميا لليساار هو السبيل الوحيد لتغيير الحال⁴⁵. ومن الأمور الملحوظة أن النشطاء يشيرون لألمانيا في هذا الصدد، أي لاندماج اليسار الألماني في حزب اليسار وللتناجح التي يحققها هذا الحزب في الانتخابات. فهم يسعون باستمرار لتقليد استراتيجيات وسياسات حزب اليسار في ألمانيا والتي يعتبرونها نموذجاً ناجحاً.

تانييل بورا (Tanil Bora) ناشر يساري عارف جيداً بالمشهد السياسي، ويؤمن بأن التحرك تجاه حزب موحد خطأ. فهو يتشكك في أن اليسار القديم "سينجح أبداً في التعاون في إطار منظمة واحدة". واليساريون الشبان أيضاً - وفقاً لبورا - متوجهون بشكل أقوى من اللازم نحو أفكار الوحدة القديمة المثالية سواء كالأحزاب المؤيدة للسوفيت أو الحركات غير البرلمانية، مما يعيق قدرتهم على الاندماج بشكل ناجح. في النهاية، يوصي بورا بما يلي: "ربما يجب علينا أن نبدأ بقبول هذا العجز ومحاولة العمل معاً في قضايا بعينها أو تحركات بعينها"⁴⁶.

43. المصدر السابق، ص 25.

44. انظر GENAR، المصدر السابق.

45. انظر Erol Katircioglu (إيرول كاتيركيولوجو)، Solun birligi üzerine (عن وحدة اليسار)، جريدة Radikal، 17 مارس 2007، 808819=ArticleID=RadikalYazarYazisi&Default.aspx?Type=; <http://www.radikal.com.tr/Default.aspx?Type=RadikalYazarYazisi&ArticleID=808819>؛ و Hüseyin Cakir (حسين كاكير)، Cagdas Demokratik Yeni Bir Sola Dogru (نحو يسار ديمقراطي حديث)، Sansürsüz، نوفمبر 2009، <http://www.sansursuz.com/makale/cagdas-demokratik-yeni-bir-sola-dogru>.

46. حوار مع الكاتب في 3 نوفمبر 2009 في أنقرة.

حزب "الناس البسطاء": الحزب الاشتراكي الهولندي

كليمنس ويريس

يُعتبر الحزب الاشتراكي الهولندي (SP) في العديد من النواحي مختلفاً عن أحزابه الشقيقة في غرب أوروبا. فعلى العكس منهم (Azmanova [أزمانوفا] 2004، وAzmanova 2009، وSpier [سباير]/Wirries [ويريس] 2007)، لم ينشأ من الديمقراطيين الاجتماعيين اليساريين أو الشيوعيين الذين كانوا موالين سابقاً لموسكو، وإنما نشأ كخليفة لحزب كادر صغير ماوي التوجه في نهاية الستينيات. تخلص الحزب الاشتراكي منذ زمن طويل من أيديولوجيته القديمة، وتمكن "بعد مسيرة طويلة عبر المؤسسات"¹ من تأسيس نفسه في إطار المشهد الحزبي الهولندي شديد السيولة.

زعيمة السياسي ورئيسه ورئيس كتلته البرلمانية لفترة طويلة في المجلس الثاني للبرلمان² جان ماريجينسين (Jan Marijnissen) استمر بنفسه في قيادة الحزب لأكثر من عقدين من الزمان.

وفي عهده، ركز الحزب الاشتراكي في مرحلة مبكرة على التوجه للمواطنين متناولا قضايا قريبة لحياتهم وملقيا الضوء على المشكلات الاجتماعية الملحة. فقد تناول الحزب الاشتراكي التلوث البيئي وسياسة المواصلات وانخفاض المعاشات وسوء الخدمة الصحية، واستخدم أشكالا متنوعة من التحركات والمنظمات الجبهوية التي أنشأها لأهداف محددة بشكل يضع الأساس لقاعدة ثابتة في الحكم المحلي، بالإضافة لوجود عدد كبير من أعضاء الحزب الفاعلين. في الانتخابات البرلمانية لسنة 2006، حصد الحزب الاشتراكي الثمرة الانتخابية لسنوات طوال من التنظيم القاعدي الجاد بعيدا عن هياكل السلطة المتحجرة للحياة السياسية الحزبية. وقد حصل الحزب على

1. مفهوم صكه رودى داتسكسك (Rudi Dutschke)، من زعماء انتفاضة الطلاب في 1968 في ألمانيا الغربية (انظر Mao [ماو]).

2. المجلس الثاني هو المجلس الأكثر أهمية بين مجلسي البرلمان.

16.6% من الأصوات و25 من 150 مقعدا في المجلس الثاني للبرلمان، وأصبح ثالث أكبر قوة سياسية في هولندا. كان لدى الحزب في ذلك العام 50 ألف عضو، وشغل العديد من المناصب في إدارات الكثير من البلديات للمرة الأولى.

وبالعكس، حدث في آخر انتخابات عُقدت في يونيو 2010 تراجع خطير لأول مرة في تاريخ الحزب. ولكن رغم حصوله على 9.9% فقط من الأصوات وانكماش كتلته البرلمانية إلى 15 عضوا فقط، يبقى الحزب قوة سياسية معتبرة. فالشعبوية اليمينية المتطرفة لحزب الحرية (PVV) المعادي للإسلام والذي يتزعمه جيرت وايلدرز (Geert Wilders) تغذت على الميل الاحتجاجي الكبير في العديد من المناطق حتى بين من كانوا يصوتون في السابق للاشتراكيين. كذلك، خسر الحزب الاشتراكي أيضا بعض التأييد لصالح حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي (PvdA) وحزب اليسار الأخضر (GroenLinks). وقد كان متوقعا منذ فترة أن ينخفض التأييد الذي يحظى به الحزب الاشتراكي، والذي لم يكن راجعا للوضع التنافسي العام فحسب وإنما أيضا لاستقالة رئيسة الحزب أجنز كانت (Agnes Kant) بعد الانتخابات المحلية في مارس. ومثل سلفها ماريجينسين، استقالت كانت من السياسة نهائيا. ومن ثم، واجه الرئيس الجديد للحزب، إميل رومير (Emile Roemer) مهمة عسيرة لا تتمثل فقط في وضع نفسه في موقع الصدارة الجماهيرية وإنما أيضا قيادة الحزب إلى المكانة التي كان يحتلها.

تسمح لنا التطورات الجارية حتى الآن بالتوصل لبعض النتائج العامة بالنسبة للاشتراكيين الهولنديين، وخاصة فيما يتعلق بوضع أجندة ناجحة في العديد من مجالات السياسات العامة والتأسيس الدائم لتنظيم حزبي صاعد بسرعة في إطار النظام السياسي لهولندا. قبل أن نتناول برامجه وهيكله الحالي (قيادة الحزب وبنية عضويته وناخبيه وصورته في عيون الناس)، دعونا أولا نلقي نظرة تعارف على أساسيات النظام الحزبي الهولندي في التاريخ الحديث وتاريخ الحزب الاشتراكي، وذلك من أجل توضيح كيف تأسس هذا الحزب الذي نشأ في حالة أيديولوجية أقرب للطائفة، واليوم يحظى باحترام الجميع باعتباره قوة اشتراكية يسارية غير دوغمائية.

■ من طائفة سياسية إلى حزب مؤسس: نظرة عامة على تاريخ الحزب الاشتراكي

في سنة 1970، قام عدد كبير من الدوائر الماوية الصغيرة التي انفصلت أو تم طردها من الحزب الشيوعي الهولندي (CPN) المنحاز لموسكو بتشكيل حركة الوحدة الشيوعية بهولندا/الماركسية اللينينية (KEN/ML). ومثل المجموعات الماوية في ألمانيا الغربية في ذلك العصر، كان لديهم مستوى معين من التأييد بين الطلاب ومستوى

أقل بكثير في الشرائح البروليتارية من السكان التي كانوا يحاولون فعلا الوصول إليها (Voerman [فويرمان] 1987). في أغسطس 1970، ساعدت حركة الوحدة الشيوعية بهولندا/الماركسية اللينينية في بدء إضراب غير قانوني في ميناء روتردام. ورغم أن هذا الإضراب اجتذب بعض الاهتمام الإعلامي، فإنه لم ينجح في تجذير الحزب بين العمال كما كان مأمولا. فداخل الحزب، تباعدت وجهات نظر النشطاء بخصوص التأويل الصحيح للخط الجماهيري الماوي³ أكثر فأكثر، وهو ما أدى في النهاية لانشقاق في التنظيم، وكانت الهوية الاجتماعية والثقافية بين الأكاديميين والعمال عاملا أساسيا في التفكك.

وعلى العكس مما تبقى من حركة الوحدة الشيوعية بهولندا/الماركسية اللينينية التي اعتبرت نفسها الطليعة الثورية المثقفة بالمعنى اللينيني، اعتمد الحزب الشيوعي الهولندي الجديد/الماركسي اللينيني (KPN/ML) على أفكار شعبية من أجل جذب الجماهير العاملة لصفه. بعد ذلك بسنة، أي في أكتوبر 1972، تبنى الحزب الاسم الأكثر قبولا شعبيا (الحزب الاشتراكي). ولم يعد أعضاؤه مضطرين لخوض تثقيف طويل في النظريات الثورية في سكنهم الجامعي، وإنما التوصل للوعي الاشتراكي عن طريق الخبرة الفردية في العمل اليومي. في سنة 1974، وفي مؤتمره العام الثاني، تبنى الحزب برنامجا الأول والذي استمر فيه في تأسيس نفسه صراحة على الأسس الأيديولوجية للماركسية اللينينية والفكر الماوي. بالنسبة للحزب الاشتراكي في سنواته الأولى، لم تكن الديمقراطية البرلمانية سوى قناعا لدكتاتورية رأس المال. ولم يكن يعتبر الأحزاب اليسارية الأخرى المؤسسة حلفاء محتملين، وإنما دعائم رجعيين للنظام. الهدف طويل المدى للحزب كان محددًا بوضوح: ثورة عمالية عالمية. لكن مشاركة كوادرات الحزب الاشتراكي في العمل اليومي العادي في المشاريع الصناعية الهولندية الكبرى جعل الأولوية الأساسية للحزب هي تحسين حياة العمال بشكل ممكن عمليا. فلم يكن هدف كوادرات الحزب الاشتراكي التحريض المباشر وفقا للنظرية الثورية، وإنما التسلسل الهادئ بين الجماهير.

وفقا لهذا الخط، صاغ الحزب الاشتراكي في برنامجا الأول سنة 1974 أنه حزب الناس البسطاء. ورغم كل الثقل الأيديولوجي الذي تم التخلص منه عبر الثلاثين سنة الماضية، يبقى هذا المبدأ الأساسي قائما في الحزب حتى اليوم. فقد كانت حركة الوحدة الشيوعية بهولندا قد شكلت بالفعل منظمات جماهيرية منفصلة عن بعضها من الناحية القانونية لكنها في الواقع كانت جزءا من الحزب وتستطيع جذب أنصار

3. Mao Tse-Tung [ماو تسي تونغ] 1967، ص ص 140-158.

لا يمكن جذبهم بسهولة عن طريق الدعاية الثورية. فقد كان الحزب الاشتراكي يسيطر على رابطة المستأجرين والباحثين عن سكن (BHW) وهي جماعة مصالح تضم المستأجرين ونقابتهم المنبثقة عنها تسمى قوة العمال (Arbeidersmacht)، وكذلك الحال بالنسبة لمنظمة بيئية تدعى مركز العمل البيئي بهولندا، وأيضا مجموعة احتجاجية ضد حرب فيتنام ومنظمة أرادت تطبيق الفحوصات الطبية السنوية المجانية للهولنديين تُدعى "الوقاية أفضل". ولا تزال قضية السياسة الصحية تحظى بأولوية كبيرة لدى الحزب الاشتراكي حتى اليوم. ففي مدينة أوس، أسس أعضاء الحزب في 1975 مركزا طبيا بديلا قدم خدمات استشارية ووقائية وعلاجية مقابل رسوم معقولة جدا. ولا يزال هذا المركز قائما حتى اليوم، وهناك مشروعات أخرى من هذا النوع. ومن ثم، تطور الحزب الاشتراكي بسرعة نحو حزب يهتم بالناس، حزب موجود من أجل الناس البسطاء حيثما كانوا يتعاملون مع المشاكل اليومية العادية. وتتضمن أعمال الحزب أشياء كثيرة ومتنوعة مثل خدمة معلومات تقدم مساعدة قانونية للمواطنين وخط إنذار هاتفي مجاني يمكن للمنظمات القاعدية وجميع المواطنين اللجوء إليه.

في ربيع 1974، خاض الحزب الاشتراكي (الذي كان لا يزال يعتبر نفسه حينئذ حزبا مناهضا للنظام) الانتخابات المحلية لأول مرة في 12 بلدية في مختلف أنحاء البلاد، وتمكن من النجاح في بلديتين أحدهما بلدية مدينة أوس المذكورة أعلاه في إقليم برابانت الشمالية، والذي فاز فيه الحزب بـ10.2% من الأصوات وتمكن من إرسال ثلاثة نواب لمجلس المدينة (Slager [سلاجر] 2005: ص 133-153)، وحتى ذلك الوقت كانت أوس تعتبر معقلا كاثوليكيا، فقبل ذلك بسنوات قليلة كان حزب الشعب الكاثوليكي لا يزال يحتفظ بأغلبية 75% في المجلس. ونجح الحزب الاشتراكي في تحقيق هذا الإنجاز لأنه كان الحزب الوحيد الذي يهاجم علانية الظروف السيئة في المشروعات الصناعية الكبيرة في المدينة. وعبر السنوات، تطور الحزب الاشتراكي وأصبح قوة راسخة في السياسة المحلية في المدينة. واليوم، حتى لو كانت المنظمات الجماهيرية السابقة قد اختفت منذ فترة طويلة، لم تختف أنشطة الحزب الاشتراكي، وإنما تغيرت الأشكال التنظيمية بدرجة كبيرة. وفي الوقت الحالي يدير الحزب مقهاه الخاص في أوس وينظم مسابقة ركض سنوية في المدينة. ويحظى الحزب في هذه المدينة بعدد أعضاء يفوق أعضاء في المدن الأخرى، وكذلك نتائجه الانتخابية أكثر استقرارا. في سنة 1995، ولأول مرة، رشح الحزب مفوضين لإدارة المدينة.

في أوس أيضا بدأ جان ماريچينسين مسيرته السياسية، وقد ترك ماريچينسين بصمته بدرجة كبيرة على الحزب خلال العقدين الماضيين. ففي سنة 1975، دخل مجلس

المدينة في سن الثالثة والعشرين، وكان أصغر عضو مجلس مدينة في هولندا. وهناك، نجح السياسي المحلي المجهّد الشعبي الفصيح لدرجة أن قيادة الحزب في روتردام التفتت لهذا الشاب. وفي 1987، كان أول عضو في الحزب الاشتراكي يُنتخب في برلمان إقليم برابانت الشمالية، وفي يناير 1988 تم انتخابه رئيساً للحزب الاشتراكي. في تلك السنة، وفي برنامجهِ الثاني المعنون "ميثاق 2000" (قوي أم ملموس)، تخلى الحزب عن الماركسية اللينينية. من الناحية التنظيمية، صار الحزب أكثر انضباطاً، وما كان عبارة عن تحالف لمجموعات محلية سابقاً تحول بسرعة إلى حزب على مستوى الدولة كلها له هياكل تنظيمية شفافة تستحق التعامل معها بجدية، وتم إرساء الأسس التي مكنت الحزب من دخول المجلس الثاني في البرلمان.

بعد خمس محاولات فاشلة في السبعينيات والثمانينيات، نجح التنظيم لأول مرة في 1994، حيث نجح ماريچينسين والناشط البيئي ريمي بوب (Remi Poppe) في دخول البرلمان في لاهاي بنسبة 1.3% من الأصوات على المستوى الوطني. وبدون أن يلفت الكثير من النظر على المستوى الدولي، تمكن الحزب الاشتراكي من توسيع نطاق تأييده الانتخابي خطوة خطوة بعد ذلك. ففي 1998 حصل على 3.5% وفي 2002 حصل على 5.9%، وفي الانتخابات المبكرة سنة 2003 حصل على 6.3% (جدول 1). ومع ارتفاع نتائجه في الانتخابات ونمو عضويته وعدد مقاعده البرلمانية، حدثت زيادة هائلة في الموارد المالية للحزب مما سمح له بالتوسع في الجهاز الحزبي المحترف على المستوى المركزي والمستوى القاعدي. ومع تطوير البرنامج مرة أخرى، ظهر شعار جديد للرؤية الجهورية للحزب وهو (كل البشر) الذي لا يزال سارياً. ازدادت العضوية خلال 14 سنة من حوالي 15 ألفاً في 1992 إلى أكثر من 50 ألفاً في سنة انتخابات 2006، وهو ما جعل الحزب الاشتراكي ثالث أقوى حزب من حيث العضوية في هولندا بعد الديمقراطيين الاجتماعيين والديمقراطيين المسيحيين (جدول 2). وكانت نتائج الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2006 مثيرة، فالحملة الانتخابية الموجهة بالكامل نحو المرشح الرئيسي وزعيم الحزب ماريچينسين مكنت الحزب الاشتراكي من زيادة نتائجه ثلاث مرات لتصل إلى 16.6%، حيث دخل الحزب البرلمان بـ 25 مقعداً وأصبح صاحب ثالث أكبر كتلة برلمانية بعد حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي مباشرة. بعد ذلك بأربع سنوات، عانى الحزب من أسوأ مراحل تراجعهِ فانخفض عدد مقاعده إلى 15 لكنه الآن يحظى بنسبة تأييد تبلغ 20% في استطلاعات الرأي وهي نسبة لم يحظى بها من قبل.

جدول 1: نتائج انتخابات المجلس الثاني

نتائج الحزب الاشتراكي في انتخابات المجلس الثاني للبرلمان				
السنة	المرشح الأساسي	الأصوات (بالأرقام)	الأصوات (بالنسبة المئوية)	عدد المقاعد
1977	بوب	24420	0.2	-
1981	فان هوفت (Van Hooft)	30380	0.3	-
1982	“..”	44959	0.5	-
1986	“..”	32144	0.3	-
1989	ماريچينسين	38929	0.4	-
1994	“..”	118768	1.3	2
1998	“..”	303703	3.5	5
2002	“..”	560447	5.9	9
2003	“..”	609723	6.3	9
2006	“..”	1630803	16.6	25

المصدر: النتائج من الهيئة الانتخابية للحزب الاشتراكي

■ من الانقسامات الرأسية الجامدة إلى السيولة: المشهد الحزبي في هولندا

في هولندا، يستخدم في كافة الانتخابات نظام للتمثيل النسبي لا يتضمن أي قيود كبيرة. ففي المجالس المحلية أو البرلمانات الإقليمية أو المجلس الثاني للبرلمان الهولندي على السواء، من الضروري ببساطة تحقيق المعامل الكافي لمقعد واحد. بالنسبة للمجلس الثاني ذو الـ 150 مقعداً، يعتبر 0.67% من عدد الأصوات الصحيحة المدلى بها كافياً للحصول على تمثيل برلماني لقائمة حزبية (Lepszy (ليبسزي)/ Wilp (ويلب)، 2009: ص ص 417-418).

منذ إدخال نظام التمثيل النسبي في 1918، نجح اليسار الراديكالي في إدخال عدد من الأحزاب الصغيرة للمجلس الثاني بالبرلمان بالانتخاب لكن كان لمعظمها تواجد محدود. الأمر المميز حقاً للنظام الحزبي في هولندا أثناء النصف الأول من القرن

العشرين هو تفتت المجال الاجتماعي الأخلاقي، وهي ظاهرة تُعرف في هذا النموذج المتطرف بالانقسام الرأسي الجامد للمجتمع (Wielenga [وايلينجا])، 2008: ص ص 96-97). وهنا، كانت الثقافات الفرعية للطوائف البروتستانتية المختلفة واللكاثوليكيين والحركة العمالية تستند إلى شبكات تنظيمية صلبة جعلتهم مستقلين بدرجة كبيرة عن مؤسسات الدولة. فكل فئة رأسية في المجتمع كان لها نظامها الخاص من مدارس وحضانات وأندية رياضية وتعاونيات سكنية واستهلاكية وكذلك أحزابها السياسية، وهو ما أدى إلى تماسك أعضائها داخليا وانعزالهم عما خارجهم. ومن ثم، اتسم السلوك الانتخابي بارتباط الناخبين بكل فئة تخصهم ونادرا ما كانوا يتخلون عنها في الاستحقاقات الانتخابية.

قبل أول انتخابات تتم بعد الحرب في 1956، اندمج حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي (SDAP) القديم مع الديمقراطيين الليبراليين (VDP) لتشكيل حزب العمل بهدف تحقيق "انطلاقة" اجتماعية لكن هذا لم يترتب عليه أي نجاح مستمر. فقد بقي حزب العمل الحزب الخاص بالعمال المنظمين وبالأخص من أعضاء الطبقة العاملة الذين لا يذهبون للكنيسة أو البروتستانت، بينما مثل حزب الشعب الكاثوليكي (KVP) حصنا منيعا لللكاثوليكيين الأوفياء، أما الطوائف البروتستانتية العديدة فقدمدت دعمها للمخلص للحزب المعادي للثورة (ARP) والاتحاد التاريخي المسيحي (CHU) والعديد من الأحزاب الأرثوذكسية الأصغر. وقد اعتبر حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية (VVD) ذو التوجه اليميني الليبرالي (والذي مثل البرجوازية الحضرية الموسرة) نفسه خارج هذه البنية المنقسمة رأسيا، لكنه تمكن هو الآخر من الارتكان لقاعدة تأييد صلبة.

وبالمثل كان الحزب الشيوعي الهولندي خارج بنية الانقسامات الرأسية هذه، وكان لديه في الأعوام التالية على الحرب مباشرة قاعدة تأييد واسعة تعود بدرجة كبيرة إلى مقاومته الباسلة للاحتلال الألماني أثناء الحرب. لكن من بين الـ10.6% من الناخبين الذين صوتوا للحزب الشيوعي الهولندي في 1946، لم يتبقى سوى 2.4% بحلول سنة 1959 أي بعد الانتفاضة المجرية بثلاث سنوات، والتي أدت لتدمير مصداقية الحزب الموالي للسوفييت في ذلك الوقت. وفي 1959، خاض الحزب الاشتراكي دعاء السلام الانتخابات لأول مرة وفاز بمقعدين في المجلس الثاني للبرلمان. وقد نشأ الحزب من قلب حركة "امنعوا القنبلة" ضد سباق السلاح النووي للقوتين العظميين وكان مؤيدوه من الدوائر اليسارية المثقفة المؤمنة بالحياد.

أثناء الستينيات، بدأت الانقسامات الرأسية أخيرا في التقوض بسرعة متزايدة مع صعود المجتمع الاستهلاكي، فتوسعت مؤسسات الرفاه الاجتماعية التابعة للدولة وزادت حركة المواطنين. ذهب الكثير من الشباب للجامعة وتوفرت فرص جديدة للترفيه وانتشر التلفزيون سريعا، مما خلق مجتمعا مفتوحا (Wielenga، 2008: ص 305-306). وعملية الانفتاح هذه انعكست في النظام الحزبي. ففي سنة 1966، نشأ حزب ليبرالي يساري يسمى ديمقراطيو 66 (D-66) دعا للمزيد من البرجماتية والشفافية وتوسيع المشاركة الشعبية في التشريع. في سنة 1967، فاز ديمقراطيو 66 بـ14.5% من أصوات المجلس الثاني وهي نفس النسبة التي حققها حزب المزارعين ذو التوجه الشعبوي اليميني. أما حزب الشعب الكاثوليكي وحزب العمل الديمقراطي الاجتماعي فقد عانيا من خسائر كبيرة في الانتخابات لأول مرة منذ عقود، وهو ما يمكن اعتباره نتيجة لمشاركتهم في الحكومة لسنوات. تلقف حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي الرسالة، وفي السنوات التالية وجه نفسه بقوة نحو اليسار مرة أخرى وهي استراتيجية جلبت له مكاسب انتخابية. لكن فشلت محاولة خلق حزب جماهيري يساري كبير من جديد من أجل إحداث انطلاقة جديدة. وبرغم عمل برامج انتخابية مشتركة وتشكيل حكومات ظل من عدد صغير من الأحزاب اليسارية الصغيرة وقوائم مشتركة في الانتخابات البلدية لم يفز اليسار أبدا بأغلبية مطلقة. وبالعكس، اندمجت الأحزاب الدينية الكبيرة بشكل دائم في 1977 في حزب جماهيري واسع جديد هو حزب النداء الديمقراطي المسيحي (CDA).

على يسار الطيف السياسي، برز العديد من المنافسين الآخرين في سنة 1970 تقريبا، وهو ما ساعد على تدمير البنية التقليدية القائمة على الانقسامات الرأسية. انشق أصحاب الميول التقدمية في حزب النداء الديمقراطي المسيحي في 1968 من أجل تشكيل الحزب السياسي الراديكالي (PPR) والذي اهتم بالقضايا الخاصة بالبيئة والعالم الثالث مبكرا جدا. وأخيرا، تم في 1980 تأسيس حزب الشعب البروتستانتي (EVP) الذي أخذ مساراً سياسياً شبيهاً لكنه بقي إلى حد كبير بلا أهمية. لكن تعددية المجموعات اليسارية الراديكالية في النظام الحزبي الهولندي لم تُقوي هذه الأحزاب المتنافسة. ومنذ السبعينيات، تحول الحزب الشيوعي الهولندي إلى حزب يستلهم بقوة الحركة النسائية وخاصة النسخة الهولندية من تيار الشيوعية الأوروبية. وفي 1989، اندمج الحزب مع أحزاب اليسار المسيحية (الحزب السياسي الراديكالي وحزب الشعب البروتستانتي) ومع الحزب الاشتراكي دعاة السلام لتشكيل اليسار الأخضر.

بالنظر لهذا الوضع التنافسي، يمكن اعتبار نجاح الحزب الاشتراكي إنجازا بالطبع. كذلك، برزت الشعبوية اليمينية - التي كانت عاملا هامشيا في البداية - منذ الانتخابات التشريعية في 2002 - لتسبب إرباكا في المشهد السياسي أكثر فأكثر. فبضربة واحدة، فازت قائمة الكاتب وأستاذ علم الاجتماع المعرفي الإعلامي بيم فورتوين (Pim Fortuyn) بـ 17.1% من الأصوات. فقد قُتل فورتوين على أيدي ناشط متطرف مدافع عن حقوق الحيوانات قبل الانتخابات بأيام مما كان له أثر صادم على المشهد السياسي الهولندي برمته. وقعت جريمة قتل أخرى أشعلت موجة معادية للإسلام وتغذى عليها بلا توقف المحرض السياسي جيرت وايلدرز، وهي جريمة قتل مخرج الأفلام ثيو فان جوخ (Theo van Gogh)، بالإضافة للجدل الدائر حول عضوة البرلمان أيان هيرسي علي (Ayaan Hirsi Ali⁴). الناس البسطاء - والمقصود بهم الشرائح الاجتماعية الدنيا والوسطى - ليسوا المجموعات المستهدفة من قبل الاشتراكيين فقط، وإنما أيضا تستهدفهم بدرجة ما الأحزاب الأقدم مثل حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي وحزب النداء الديمقراطي المسيحي، لكن البسطاء أيضا ضمن دائرة المستهدفين بشدة من الشعبويين اليمينيين. ففي نظام ديمقراطي يحركه المزاج الجماهيري، وتتحدد فيه الصورة بحسب القدرة على البروز الإعلامي والمتشددون الأقوياء من قادة الأحزاب البارزة، لن يكون من السهل توقع التحركات الانتخابية المستقبلية (Wielenga 2008: ص 364). وهذا يفسر أيضا تجذر الحزب الاشتراكي في المجتمع الإعلامي الحديث، فبسبب أساسه التنظيمي الراسخ، وبالرغم من كل التناقضات الداخلية التي فيه، يقدم الحزب قطبا مضادا لكل هذه التطورات.

■ حزب جماهيري صغير: عضوية الحزب الاشتراكي وهيكله التنظيمي

أثناء السنوات الخمسة عشر الأولى من عمره، كان الحزب الاشتراكي عبارة عن حزب كادر صغير له رئيس سلطوي، والذيكثيرا ما يفاجئ الأعضاء الآخرين في اللجنة المركزية وغيرهم من كوادر الحزب بأفعال عنيدة. في ذلك الوقت، لم يكن من الممكن الانضمام لعضوية الحزب بمجرد الإعلان أو دفع الاشتراك وإنما يجب على الشخص المهتم بالحزب الدخول في فترة اختبار كمرشح وتلقي المعرفة الأيديولوجية الأساسية المطلوبة. لكن نظرة أقرب تبين أن مبدأ المركزية الديمقراطية لم ينجح فعليا أبدا. فغالبا ما كانت المنظمات القاعدية - والعديد منها كان ناجحا جدا - والمكتب

4. سياسيّة ليبرالية يمينية من أصل صومالي تركت الإسلام وتهاجم الممارسات القمعية المرتبطة به.

المركزي في روتردام يعملان بشكل متوازٍ وليس بشكل متناغم. ومن الخطوات الهامة التي اتخذها رئيس الحزب الأول دان مونجييه (Daan Monjé)، وأثارت خلافا كبيرا (حيث كان له سلطة التصرف وحده في أصول الحزب)، جمع تبرعات لعمال المناجم المضربين في بريطانيا العظمى سنة 1984. ولم يكن أعضاء اللجنة المركزية الآخرين راضين عن تكرار قيام مونجييه بأخذ مثل هذه المبادرات بمفرده (Kagie [كاجي]، 2004: ص 38). بعد وفاة مونجييه في أكتوبر 1986، وقيادة هانس فان هوفت الحزب لفترة قصيرة، تم انتخاب جان ماريچينسين رئيسا للحزب. يُعتبر ماريچينسين، الذي كان قد التحق باللجنة المركزية العام السابق، هو أكثر السياسيين المحليين في الحزب الاشتراكي نجاحا حتى الآن. وبسرعة، عملت القيادة الجديدة للحزب على تجديد التنظيم الحزبي بشكل محترف ومنهجي. ولا يزال النشاط السياسي الفعال والتركيز على القضايا المحلية "الساخنة" وظهور الأعضاء بوضوح في الشارع هي جوهر الاستراتيجية السياسية للحزب. ومع القيام بهذه الأشياء، كانت عملية تجديد الأعضاء تتم بمنتهى القوة. نمو أعداد الأعضاء جعل من الممكن أيضا التوسع في التثقيف السياسي لأعضاء الحزب، فنمت قدرة الحزب الاشتراكي على عمل الحملات.

من الملامح الخاصة الأخرى التي عززت نمو الحزب نظام تمويله غير التقليدي، والذي جعله واحدا من أغنى الأحزاب في الترويج. فجميع المسؤولين المنتخبين في الحزب الاشتراكي (بدءا من أعضاء المجالس المحلية حتى أعضاء البرلمان) يجب أن يتبرعوا بمرتباتهم للحزب. وفي مقابل التخلي عن مرتباتهم البرلمانية، يحصل أعضاء البرلمان على راتب من الحزب قريب من متوسط الأجر في هولندا. تكرار الانتهاك العمدي لهذه القاعدة يؤدي للفصل من الحزب الاشتراكي ما لم يستقيل العضو من الحزب أولا. وقد خسر الحزب الاشتراكي بعض أعضاء المجالس المحلية في عدد من البلديات بسبب هذه القاعدة. وفي بعض الحالات، لم يتعاف من هذه الخسارة. أحد أعضاء المجلس الثاني في البرلمان أجبر أيضا على ترك الحزب والمجموعة البرلمانية بسبب انتهاك هذه القاعدة. ويتم استثمار أصول الحزب في أمور ثابتة كالعقارات، وهذا يمنح التنظيم قاعدة ثابتة كلما بدا ذلك يستحق العناء. كما يؤمن هذا وجود الحزب الاشتراكي في كل مكان ويحسن من قدراته التنظيمية على إجراء فعاليات محلية فجائية (مثلا إن كانت إحدى المستشفيات المحلية أو المراكز الشبابية سيتم إغلاقها). وحاليا، يتضح الاكتفاء الذاتي للحزب على المستوى الوطني ليس فقط من الكتيبات والمظاهرات الفجائية أو الصحف المحلية، وإنما أيضا في ارتفاع نشاطه على الإنترنت والذي يتم عن طريقها تنظيم مجموعات مستهدفة جديدة تماما. أدركت قيادة الحزب الاشتراكي أهمية وسائل الإعلام الجديدة مبكرا جدا، ولدى الحزب موقع

إلكتروني منظم بشكل واضح وتتصل به جميع المنظمات القاعدية والصديقة على واجهة المستخدم. ويُعتبر نموذجاً في التواصل السياسي لكل الأحزاب الهولندية.

بالرغم من كل جهود تقوية قواعد الحزب، لم تتخل القيادة أبداً عن جهودها للحفاظ على الانضباط والرؤية العامة للحزب (وهو ما يشبه كثيراً أسلوب حزب الكادر القديم). وقد تمّ آخر مسح لعضوية الحزب كلها في 2001 و2005، وشارك فيهما 43% و33% من أعضاء الحزب على الترتيب (صفحة الحزب الاشتراكي على أرشيف مواقع الأحزاب السياسية في هولندا (Archipol). المعدلات العالية نسبياً للمشاركة في تلك المسوح جعلتهما ممثليين بشكل معقول. ففي السنوات الأربعة بين المسحين، ارتفعت عضوية الحزب الاشتراكي بمقدار الثلث من حوالي 27 ألفاً إلى حوالي 44 ألفاً (جدول 2).

جدول 2 عضوية الحزب الاشتراكي

عضوية الحزب الاشتراكي									
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000
46507	50444	50238	50740	44853	44299	43389	36406	27291	26553

ملحوظة: حتى سنة 2000، كانت الأحزاب تقدم بأعداد عضويتها لمركز توثيق الأحزاب السياسية الهولندية (DNPP) في 31 ديسمبر، وبعد ذلك أصبحت تقدمها في الأول من يناير (ومن ثم، لا يوجد رقم لسنة 2001 من الناحية الشكلية⁵).

بالنظر لتركيبته من حيث النوع الاجتماعي، غالبية أعضاء الحزب الاشتراكي من الذكور لكن بدرجة أقل من الأحزاب الأخرى في هولندا. مثلت النساء 40% فقط من جميع الأعضاء الذين شاركوا في مسح 2005. وبالنسبة للتركيبة العمرية، الشريحة المتوسطة هي السائدة، وواحد من كل خمسة قالوا إنهم في عمر الستين أو أكبر قليلاً. قبل ذلك بأربع سنوات، كان واحد من أربعة أعضاء في عمر الستين أو أكبر قليل. وفي وقت المسح الأول، كان المستوى التعليمي للأعضاء الاشتراكيين في المتوسط

5. انظر موقع مركز توثيق الأحزاب السياسية الهولندية (DNPP)، أبريل 2010.

يساوي تقريبا المتوسط الوطني. لكن بحلول سنة 2005، ارتفع المستوى التعليمي لنشطاء الحزب الاشتراكي بنسبة ملفتة. والآن، حوالي 40% من الأعضاء لديهم شهادة من إحدى الجامعات أو الكليات مقارنة بـ25% من العاملين الهولنديين بشكل عام. من جانب آخر، التركيبة المهنية تغيرت بشكل كبير بين المسحين. في 2005، 49% كانوا موظفين عاديين و17% عاطلين على العمل أو تقاعدوا مبكرا و14% كانوا يحصلون على التأمين العام لكبار السن أي أقل بـ5% عن الوضع القائم قبل ذلك بأربع سنوات. من الجدير بالملاحظة أيضا أن الحزب لديه قاعدة قوية في القطاع الصحي، فواحد من كل خمسة أعضاء تم سؤالهم كانوا يعملون في القطاع الصحي بينما 12% كانوا يعملون في القطاع التعليمي.

بشكل واضح، أصبح الحزب الاشتراكي - أثناء فترة نموه السريع - أكثر شبابا وأعلى تعليما وارتفعت فيه نسبة النساء. علاوة على ذلك، غالبا ما ينشط أعضاء الحزب الاشتراكي في منظمات المجتمع المدني حيث ذكر 20% أنهم ينشطون في الأندية الرياضية و23% أنهم يدعمون السلام الأخضر بشكل منتظم و70% كانوا يتبرعون لمنظمة العفو الدولية و10% على الأقل يساهمون في أطباء بلا حدود، وهو ما يبين أيضا مقدار الدعم الذي يتمتع به الحزب في قطاعات الرعاية الصحية. واحد من كل ثلاثة اشتراكيين هو عضو في نقابة، وهذه النسبة على الأرجح أكبر من مثيلاتها في أي حزب آخر. 9% فقط ذكروا أنهم أعضاء في كنيسة، وهو أمر مدهش بالنظر لجهود الحزب في الحفاظ على علاقات جيدة مع الكنائس.

في المسحين كليهما، طُلب من الأعضاء أيضا الإجابة على 11 سؤالا لتحديد أهم القضايا الاجتماعية وكان أمامهم الكثير من الخيارات. أكثر من 50% منهم اعتبروا أن تراجع الحقوق والمكتسبات الاجتماعية وتزايد الفجوة في الدخول والتعليم والسلطة هي القضايا الأساسية. 15% فقط من الذين غطاهم المسح اعتبروا أن إدماج المهاجرين مشكلة ملحة. الحزب الاشتراكي متميز بوضوح في هذا عن الأحزاب اليسارية الأخرى، فبالنسبة له تُعتبر قضايا الإدماج ذات أولوية أكبر بكثير. ومن الإجابة على سؤال متعلق بالسلوك الانتخابي السابق لنشطاء الحزب الاشتراكي، يتضح أن الربع كانوا يصوتون بإخلاص للحزب الديمقراطي الاجتماعي، و12% على الأقل كانوا يصوتون لليسر الأخضر. لكن واحدا من كل اثنين من أعضاء الحزب الاشتراكي كانوا يصوتون له قبل أن يصبحوا أعضاء فيه.

رغم أن عضوية الحزب انخفضت بحوالي 8% تقريبا أثناء 2009، لا يزال من الممكن اعتبار الحزب الاشتراكي له قاعدة تنظيمية قوية بشكل استثنائي. فليده 46 ألف

عضو ملتزمين بدفع اشتراكاتهم، وهو هكذا لا يزال ثالث أقوى حزب في البلاد ويسبق بكثير حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية ذو التوجه الليبرالي اليميني. في مسح العضوية لسنة 2005، ذكر 42% ممن تم سؤالهم أنهم يشاركون بشكل منتظم في أنشطة الحزب. ولا يمكن أن نقدر حاليا الدرجة التي أثرت بها الحملتان الانتخابيتان في 2010 في خلق عامل تحفيزي بالرغم - أو ربما بسبب - انخفاض الدعم الانتخابي.

■ الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي للحزب معقد. يتكون المؤتمر العام - والذي يعتبر رسمياً أعلى هيئات الحزب والمسئول عن تبني برامج الحزب ووضع قوائم المرشحين - من 1038 مندوباً من 145 فرعاً محلياً و38 عضواً من اللجنة التنفيذية للحزب. لكن المؤتمر العام لا ينتخب سوى 15 عضواً فقط من أعضاء اللجنة التنفيذية، أما المقاعد الـ21 الأخرى فهي مقاعد إقليمية تنتخبها مؤتمرات الأقاليم، بالإضافة لرؤساء المجموعات البرلمانية للحزب في مجلسي البرلمان ووفد الحزب الاشتراكي في البرلمان الأوروبي. هناك هيئة قيادية أخرى وهي مجلس الحزب، وتضم أعضاء اللجنة التنفيذية مع رؤساء الفروع المحلية الـ145. مسألة عدم انتخاب أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل مؤتمر الحزب كانت موضع انتقاد متكرر، وكذلك أن مجلس الحزب ليس مخولاً بممارسة أي سلطة على اللجنة التنفيذية (وهو الوضع القائم في الأحزاب الهولندية الأخرى (فويرمان، 2007ب)). من الأمور المقلقة الأخرى - وإن لم يكن بنفس الدرجة - أن الهياكل الداخلية للحزب الاشتراكي معقدة، والأخطر من هذا أن الهيئات العليا لها الحق في تغيير القرارات القائمة بل وحتى قرارات المصوتين. في آخر انتخابات للمجلس الأول في البرلمان في 2007، الذي يتم انتخاب أعضائه مباشرة من البرلمانات الإقليمية، أصبح دوزجون ويلديريم (Düzgün Yildirim) عضواً بالمجلس الأول بمساعدة الأصوات التفضيلية. لكن بناء على ترتيبه في القائمة، لم تكلفه اللجنة التنفيذية بعضوية البرلمان وطُلب منه الاستقالة من منصبه، وهو ما رفضه فتم فصله من الحزب. ويقول الحزب الاشتراكي أن الأحزاب الأخرى تستطيع فرض عقوبات شبيهة (van Raak [فان راك] / Ivens [إيفنز]، 2007).

لم يعد هناك أي منظمات نوعية مستقلة مرتبطة بالحزب كما كان الحال أثناء السنوات الأولى. فمُنظمة المواطنين الكبار ومنتدى المسنين للحزب الاشتراكي والمجموعة الشبابية للحزب (Rood) أو (الحمراء) ليس لديهم استقلالية داخل الهرم الحزبي وإنما

يخضعون لتعليمات الهيئات الحزبية. وليس من الممكن على سبيل المثال أن يصبح المرء عضوا في Rood دون الانضمام للحزب الاشتراكي في نفس الوقت. وكما ذكر سابقا، نجح الحزب في بناء قاعدة ليست بسيطة من الداعمين في الحركة النقابية، وخاصة في اتحاد النقابات العمالية الهولندي (FNB) القريب من حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي (Jorritsma [جوريتسما] / Valk [فالك]، 2007). ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن العديد من الأطباء التحقوا بالحزب بسبب تركيزه على القضايا الصحية. حتى أن الرئيس السابق للرابطة الوطنية للممارسين العموميين (LHV) فاز بمقعد للحزب الاشتراكي في المجلس الأول للبرلمان.

■ الصورة الشعبية للحزب الاشتراكي: البرامج والحملات والشخصيات القيادية

لا تتمتع القضايا البرنامجية في أغلب الأحوال بالأولوية المطلوبة في الحملات الانتخابية. فالأحزاب تستخدم الصور والكلمات المفتاحية المصاغة بمهارة للنجاح في السوق الانتخابي التنافسي القاسي. لكن في حالة الحزب الاشتراكي، الهيكل الكامل لاستراتيجيات الاتصال السياسي متميز بشكل واضح عما يتبناه منافسوه. فحتى برامجه الانتخابية موجزة وقصيرة نسبيا. ففي كل قسم يتناول قضية معينة، نجد المطالب مدرجة في صورة نقاط بعد مقدمة موجزة. هناك أيضا كتيب متعلق بالحملة تُحسب فيه الوعود المالية للحزب الاشتراكي بوضوح على أساس الإحصائيات. وقد تم هذا منذ أربع سنوات، حينما كان الحزب الاشتراكي يختبر بنجاح صورته الجديدة كليا وبرنامجه الانتخابي المماثل لهذا.

في انتخابات 2010 كان الشعار ”هولندا أفضل بنقود أقل“ وذلك بعد أن تم تطويره من شعار سابق هو ”بنفس النقود“. فقد كانت الآثار الكارثية للأزمة المصرفية العالمية تعتبر توكيدا على ما يتضمنه برنامج الاشتراكيين. ولهذا نجد في صدارة البرنامج الانتخابي قسما كبيرا عن هذا الموضوع. وذلك بعد القسم الخاص بالديمقراطية الذي يأتي كأول موضوع في البرنامج، بالضبط كما في البرنامج السابق. وينوه الحزب الاشتراكي لوجود فجوة بين المواطنين والدولة وي طرح أنه يمكن القضاء عليها بالقيام بمبادرات واستفتاءات تصحيحية، فيجب ألا تعين الملكة عمدة البلديات وإنما يجب انتخابهم من قبل مجالس البلديات. لكن هذا يتطلب تعديل الدستور، وإلى حين حشد الأغلبية اللازمة لهذا، يطالب الحزب الاشتراكي بأن تكون المجالس على الأقل قادرة على تقديم توصيات بالتعيينات في هذه المناصب لوزارة الداخلية. الحزب الاشتراكي - الذي يعارض في الحالات الأخرى شغل نفس الشخص مناصب

متعددة - ينحاز لترك شاغلي المناصب الوطنية يترشحون للبرلمان الأوروبي بحيث يطلعون الجمهور على القضايا الأوروبية بشكل أفضل عن طريق إعطائهم إمكانية التصويت للمرشحين المعروفين لهم. ومن المهم جدا بالنسبة للحزب الاشتراكي، أن تدعم الدولة التنظيم الذاتي للمواطنين وأن يتم تعزيز مبدأ اعتمادية المركز على المستويات الأدنى. فمجالس القرى والأحياء يجب أن يتم انتخابها ديمقراطيا أينما كان هذا ممكنا، ويجب أن تضطلع بمسؤوليات أكبر. ويجب أن تصبح الأحزاب مرة أخرى هيئات نشطة يمارس فيها المواطنون صنع القرار. ومن ثم، يرفض الحزب الاشتراكي أي توسع في تمويل الدولة للأحزاب، وهذا أمر لا يدعو للدهشة نظرا لأنه يتمتع بقاعدة تمويلية قوية.

بالنسبة للسياسات الصحية والاجتماعية، والتي كانت من الدعامات الأساسية للحزب، يناهض الحزب الاشتراكي التوجه المتزايد للخصخصة وينحاز لإلغاء المشاركة في تكلفة التأمين الصحي، وجعل سن التقاعد عند 65 سنة، واستعادة تمويل الطلبة. من ناحية أخرى، ينحاز الحزب الاشتراكي لتخفيض الدعم المقدم للطبقة المتوسطة. فلا يمكن الاستمرار في السماح لمن يكسبون دخولا أعلى بتخفيض الضرائب على أقساط رهنهم العقارية أو الحصول على إعانات لرعاية الأطفال. لكن الحزب ابتعد عن مطالبه السابقة بمعدل ضريبة على الدخل يساوي 72% لأصحاب أعلى الدخل، ورغم أن هذا القانون كان مطبقا أثناء السبعينيات فإن ترويجه بأسلوب شديد الجذرية أثناء انتخابات 2003 جعل الحزب يفقد شعبيته مرة أخرى في الصناديق.

من الجدير بالملاحظة أن القسم الخاص بالسياسة الإدماجية انتقل لموقع أقرب لصدارة البرنامج. في سنة 1984، نشر الحزب كتيباً بعنوان "العمال الضيوف ورأس المال" وصفه أعداؤه من اليسار السياسي بالعنصرية. فقد ذكر في هذا الكتاب أن كل عامل مهاجر يجب أن يُدفع له مبلغاً من المال لترك هولندا، وبدون الدخول في تفاصيل هذه الورقة التي كُتبت منذ 25 سنة، يتضمن هذا القسم في البرنامج الحالي ملاحظات أولية مفادها أن الحزب الاشتراكي كان أول حزب يساري في هولندا يتناول قضية الإدماج. ويعارض الحزب الاشتراكي بقوة تكوين غيتوهات في ضواحي المدن الكبرى، ويسعى لتعزيز سياسة للاندماج الإثني، وخاصة في المدارس - التي عادة ما تكون مصنفة في هولندا - بأنها سوداء أو بيضاء. ويدعو لتطبيق فصول اللغة واختبارات التجنيس على المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي أيضاً.

الحزب الاشتراكي يعتبر مفوضية الاتحاد الاوروي القوة الراعية لفكرة الدولة الكبرى التي من شأنها تدمير المقدرات الوطنية، ومن ثم الديمقراطية الهولندية. وهذه النقطة محل خلاف كبير بينه وبين الأحزاب اليسارية الأخرى. فالحزب الاشتراكي يرفض بشكل عام تحويل المزيد من الحقوق الوطنية لبروكسل، حتى أن رفض الدستور الأوروبي في استفتاء يونيو 2005 بهولندا بنسبة 61.6% يُعتبر إلى حد كبير نتيجة الحملة التي شنها الحزب الاشتراكي. ولا توجد أي إشارات لنية الحزب الاشتراكي مراجعة سياساته بخصوص أوروبا. ومن المطالب الأخرى الهامة للحزب الاشتراكي بخصوص السياسة الخارجية الانسحاب السريع للقوات الهولندية من أفغانستان. ولحسن الحظ، لا يتضمن البرنامج الحالي الكثير من الشبه ببرامج الأيام الخوالي، حين كان الحزب يذهب للحملة الانتخابية بكتيبات تحمل عبارات شديدة الأدلجة ومن الصعب قراءتها. وقد سمي عالم السياسة من إقليم جرونينجين جيريت فويرمان (Gerret Voerman) عملية تحول برنامج الحزب للاعتدال خلال الثمانينيات بعملية تخفيف الماوية واللينينية (فويرمان ، 2009). كان ماريچينسين وأنصاره يعلمون أن الحزب عليه تناول الكثير من القضايا الخلافية التي تؤثر على كل المواطنين لكي يصبح الحزب (الذي يعتبره معظم الناخبين أشبه بطائفة) أكثر جاذبية للمؤيدين المحتملين. ولهذا نجد اللغة التبسيطية - بل والشعبوية أحيانا- مستمرة حتى اليوم.

في 1994، نجح الحزب الاشتراكي لأول مرة في الفوز بمقاعد في المجلس الثاني للبرلمان بحملة مبتكرة تهدف لـ"إعادة البناء الاجتماعي" لهولندا. ابتكر الحملة مستشار الحزب للعلاقات العامة نيكو كوفيمان (Niko Koffeman) الذي شارك في عملية العلاقات العامة للحزب حتى 2005. في انتخابات 2006، عمل كوفيمان لدى حزب حقوق الحيوان (PvdD) الصغير الذي التحق به ونجح أيضا في إدخاله للمجلس الثاني. في 1994، أصبح الديمقراطيون الاجتماعيون هدف حملة الحزب الاشتراكي التي أطلقها كوفيمان، وخاصة بسبب ازدياد تبنينهم لسياسات السوق في إطار ما سُمي بالائتلاف القرمزي بقيادة رئيس الوزراء ويم كوك (Wim Kok). وهذه المرة، تم ابتكار شعار ترويجي (لوجو) جديد عبارة عن خلفية زرقاء عليها ثمرة طماطم حمراء براقية يتم رميها. علاوة على ذلك، حملت ملصقات الحزب كلها شعار "صوّت ضده. صوّت للحزب الاشتراكي". وهذا الربط السلبي الاحتجاجي حدد صورة الحزب حتى سنة 2002 حين تم تغيير شعار الحزب إلى "صوّت له". ولا تزال ثمرة الطماطم الهولندية شعار الحزب، لكن تم تجديدها من أجل انتخابات 2006 عن طريق شركة ثونيك (Thonik)، فلا تُلقى الثمرة

الآن على أي شيء وإنما لها فرع مرسوم وكأنه نجمة بيضاء وخلفيتها البيضاء تمحها تناقضا أكثر تميزا. الشعار المكتوب على الملصقات في هذه الانتخابات كان مختصرا وموجزا: "الحزب الاشتراكي الآن" بحروف كبيرة. وهناك تصميم آخر يتضمن الشعار بدون أي نص آخر. في الحملات الانتخابية، يكون نشاط الحزب الاشتراكي ملحوظين في الشارع بستراتهم الحمراء ورمز ثمرة الطماطم. وفي الفعاليات والتحرركات الكبرى للمرشحين الأساسيين، كان يتم توزيع شورية طماطم في صحن عليها شعار الحزب. ومن الأمور الأخرى المميزة للحزب الاشتراكي الاستخدام الواعي جدا للموسيقى. فعلى سبيل المثال، كان المطرب المعروف بوب فوسكو (Bob Fosko) يكتب لعدة سنوات أغاني محفزة لحملات الحزب الاشتراكي.

حاول أيضا المرشح الهام ماريچينسين القادم من الجزء الجنوبي الكاثوليكي من البلاد إضافة لمسة مسيحية على حملته. فكان الموقع الأخير في القائمة في سنة 2006 والذي يذهب وفقا للعادة لشخصية مشهورة من نصيب هوب أوستيرهوس (Huub Oosterhuis) وهو عالم لاهوت طرده الكنيسة الكاثوليكية منذ سنوات وشارك بنشاط في الفعاليات الانتخابية للحزب الاشتراكي في مختف أنحاء البلاد (van Dijk [فان ديچك]، 2006). لكن بكل تأكيد، مثل دعم مارسيل فان دام (Marcel van Dam) نائب الأمين السابق للحزب الديمقراطي الاجتماعي قيمة معنوية كبيرة. ففان دام، المعلق الحاد على المشهد اليساري، أعلن في مقاله في جريدة Volkskrant (جريدة الشعب) اليومية أنه لا يستطيع التصويت بعد الآن لحزب العمل الديمقراطي الاجتماعي بسبب سياساته الليبرالية الجديدة، وأنه قرر التصويت للحزب الاشتراكي.

كانت صورة الحزب الاشتراكي في السنوات الأخيرة مرتبطة بشخص چان ماريچينسين وحده تقريبا، وهو الذي رأس الحزب لمدة ثلاث سنوات. ولد چان ماريچينسين سنة 1952، وهو شخص دمث لديه حس دعابة جيد، ويتصرف أيضا كرجل دولة عند الضرورة. ماريچينسين حريص على إظهار اعتزازه بأصوله الإقليمية ونمط حياته البسيط. في أواخر الستينيات، مثل كثيرين في جيله، انفصل عن نمط الحياة الكاثوليكي المقيد الذي كان يتبناه المحيطين به. ولم يحصل على شهادة إتمام التعليم المدرسي بعد التنقل بين العديد من المدارس، ثم أصبح يكسب رزقه كعامل في مصانع السحق وورش الحديد في بلده أوس. درس النصوص الماركسية بنفسه دراسة دؤوبة، فصار لديه رؤية يسارية متماسكة للعالم. ونتيجة لهذا، انطلق في مساره الثوري العملي، الذي انعكس في نفس الوقت في سلسلة من المحطات الناجحة في

تاريخ الحزب، أولا في أوس، ثم على المستوى الإقليمي في برابانت الشمالية، وأخيرا على المستوى الوطني.

يفضل ماريچينسين أن يعقد لقاءاته التلفزيونية في غرفة معيشته في أوس، والتي لا يزال يعيش فيها مع أسرته، وهو بالفعل نجم شعبي لحزبه، ويفتخر بأنه صاحب رقم قياسي في كسر اللوائح واستدعائه للانضباط في البرلمان حتى أنه استخدم أحد التعبيرات التي استخدمت لتوبيخه كعنوان لكتاب يضم مجموعة مقالاته. لكن من المعروف جيدا أن ماريچينسين ليس مجرد شاب لطيف، لكنه يمسك بالحزب الاشتراكي بقبضة حديدية (Pegtel [بيجتيل]، 2007).

تقاعد ماريچينسين من منصبه الحزبي على مراحل: ترك قيادة المجموعة البرلمانية، ثم تولى منصبا غير رسمي كقائد سياسي للحزب في يونيو 2008، ثم رفض الترشح للبرلمان في 2010، وهو ما كان خطوة خطيرة بالنسبة للحزب رغم أنها كانت متوقعة بسبب مشاكله الصحية. لكنه بقي يحتفظ رسميا بمنصب رئيس الحزب.

خليفته "أنجز كانت" لم تبقى في المنصب سوى لسنة ونصف. كانت طبيبة متخصصة في علم الأوبئة ولديها هي الأخرى مسيرة ناجحة في العمل السياسي المحلي في مدينة دويسبورج لكن أسلوبها كان مختلفا تماما عما كان معتادا من الاشتراكيين. وكانت قد حظت بشعبية كبيرة بين الداعمات للحزب الاشتراكي، لكنها أيضا كانت شخصية مثيرة للجدل. فوسائل الإعلام كانت تتناول نمط قياداتها وأسلوبها في الحوار المتسم بالعناد بل والهستريا. ورغم ذلك، كانت تحظى باحترام كبير بين الأطباء والصيدالة كخبيرة محترفة ومتميزة في مجال الرعاية الصحية.

كانت استقالتها المفاجئة في اليوم التالي على الانتخابات المحلية أمرا مدهشا، والأكثر هو انسحابها التام من السياسة. في آخر مناظرة تلفزيونية لها (قبل الانتخابات في مارس 2010)، وصفت السياسي الشعبوي اليميني جيرت وايلدرز بأنه "تهديد للمجتمع الهولندي"، وهو ما جلب لها الكثير من التوبيخ العلني من زملائها الرجال القياديين في المجلس. لقد كان انتقاد الزعيم السياسي للحزب علانية من داخله هكذا أمرا غير معتاد حتى ذلك الوقت، فحدث تحول سريع نحو إميل رومر (Emile Roemer) الذي برز بعدها بساعات فقط باعتباره المرشح الوحيد لقيادة المجموعة البرلمانية، وبعدها بوقت قصير باعتباره المرشح الأساسي في الانتخابات البرلمانية في يونيو، وهذا بدا أمرا مريبا إلى حد ما. لكن

من ناحية أخرى، أوضح الانتقال السلس إلى حد كبير لقيادة الحزب أن التنظيم الحزبي منضبط وأن هناك تقدير للسمات القيادية لرويمر.

مثل ماريچينسين، أتى رويمر من إقليم برابانت الشمالية، وكان عضواً في مجلس إدارة بلده بوكسمير. قبل دخوله المجلس الثاني في البرلمان في 2006، عمل مدرساً في مدرسة ابتدائية ذات توجه إصلاحي. وقد أثبت رويمر، الذي يحظى باحترام واسع في المجلس، نفسه كخبير مطلع ومدقق في النقل. رويمر يشبه سلفه ماريچينسين، فهو أيضاً جاء من بلدة إقليمية كاثوليكية ويتصرف بطريقة شعبية وكلامه به بقايا من لهجته المحلية. وقد نجح رويمر خلال ثلاثة أشهر فقط في زيادة مستوى الاعتراف به بشكل لافت. وقد تمكن في العديد من المناظرات التلفزيونية أثناء الحملة الانتخابية من صد هجمات أعدائه السياسيين عليه بهدوء وسجل العديد من النقاط خاصة ضد جيرت وايلدرز.

■ ناخبو الحزب الاشتراكي

السلوك المتغير بقوة للناخبين في السنوات الأخيرة يجعل من الصعب الوصول لتعميمات ثابتة عن قاعدة تأييد الحزب الاشتراكي. لكن هناك عدد قليل من العوامل الثابتة يمكن طرحه هنا.

من الناحية الجغرافية، الحزب لديه قواعد قوية في الأقاليم الهولندية الجنوبية في ليمبورج وبرابانت الشمالية، والتي تعتبر معاقل كاثوليكية ومنها أوس (مدينة رئيس الحزب ماريچينسين التي كانت لسنوات طويلة تصوت للحزب الاشتراكي بنسب مرتفعة في كل الانتخابات)، وبوكسمير (التي هي بلدة رويمر الأصلية والتي حقق فيها الحزب الاشتراكي نتائج أفضل من أوس في انتخابات يونيو 2010 وصلت لـ 33.7%). وهذان الإقليمان هما أيضاً أكثر إقليمين يحظى فيهما الحزب بأعضاء في المجالس المحلية ويعملون في إدارة العديد من البلديات. ولدى الحزب تأييد قوي في قلب البلاد، أي في المنطقة الكوزموبوليتانية كثيفة السكان وبها مدن أمستردام ولاهاي وروتردام وأوترخت والتي يطلق عليها Randstad [راندستاد]، ويحصل فيها على نتائج أعلى من متوسطه الانتخابي العام. وقد كانت هذه المنطقة سابقاً قاعدة تأييد قوية لحزب العمل الديمقراطي الاجتماعي، بينما كان حزب الشعب الكاثوليكي، ولاحقاً حزب النداء الديمقراطي المسيحي، يهيمنان على الأقاليم الجنوبية الكاثوليكية. لدى الحزب الاشتراكي أيضاً العديد من الأنصار في البلديات الريفية قليلة السكان في إقليم جرونينجين الشرقية ومنطقة فريسيا،

حيث نجح في كسب أرضية في المعادل الشيوعية والديمقراطية الاجتماعية القديمة. أما أسوأ النتائج، فحصل عليها الاشتراكيون فيما يسمى بحزام الكتاب المقدس، وهو شريط من الأحياء تهيمن عليها العديد من طوائف الإصلاح الهولندية الأرثوذكسية. بالنسبة للبنية الاجتماعية، قاعدة الحزب الأساسية هي الناخبون الشباب ومتوسطو العمر. ووفقا لبيانات منظمة التحليل الانتخابي الوطني (NKO)، حقق الحزب الاشتراكي نتائج متوسطة سنة 2006 بين الناخبين الشباب ونتائج ضعيفة بين الناخبين فوق سن الـ 65 فقط. فقد كان دعمه الأكبر (25% من الأصوات) في الفئة العمرية من 25 إلى 34، و33% في الفئة العمرية من 45 إلى 54، أي الناخبون الذين نشأوا في العقد الأحمر في السبعينيات (CBS [هيئة الإحصاءات المركزية، 2007]). لم يكن هناك أي فجوة نوعية وإن كانت نسبة الناخبات الإناث أعلى بقليل. وكما تسود الفئة العمرية الوسطى، المستوى التعليمي المتوسط هو السائد أيضا. فناخبو الحزب الاشتراكي الذين ليس لديهم سوى شهادة دراسية ابتدائية بالضبط كالناخبين أصحاب التعليم العالي نسبتهم كانت أقل من المتوسط (14% فقط). علاوة على ذلك، اتضح في الانتخابات البرلمانية في 2006 أن الحزب الاشتراكي كان الحزب الأقوى بين الناخبين أصحاب الدخول الأقل من المتوسط، متقدما على حزب العمل الديمقراطي المسيحي وحزب النداء الديمقراطي المسيحي. أما المعتقد الديني فلم يعد مهما في هولندا، فشح واحد فقط من بين خمسة أشخاص يعبر عن انحياز ديني. وفي سنة 2006، صوّت 16% من الكاثوليك للحزب الاشتراكي وهي مسألة يمكن إيجاد تفسير جغرافي لها. من ناحية أخرى، نادرا ما يصوت البروتستانتيون المتدينون للاشتراكيين. علاوة على ذلك - وهو الأمر الجدير بالملاحظة - يحظى الحزب بتأييد كبير جدا بين المهاجرين وخاصة من غير الدول الغربية (22%).

الأرقام التي نشرها معهد سينوفات (Synovate) لاستطلاعات الرأي بعد الانتخابات البرلمانية لسنة 2010، والتي خسر فيها الحزب الاشتراكي حوالي 40% من داعميه، تؤيد إلى حد كبير تلك الصورة عن الناخب المتوسط للحزب الاشتراكي. فالحزب الاشتراكي فقد إلى حد ما بعض الناخبين في الراندستاد أكثر مما خسر في الجنوب. وهذه الخسائر جاءت لصالح الديمقراطيين الاجتماعيين واليسار الأخضر وكذلك حزب الحرية بزعامة وايلدرز. وبشكل عام، أظهرت استطلاعات الرأي أنه لا يوجد اختلافات كبيرة بين الناخبين الذين استمروا في الالتزام بالحزب لاشتراكي والذين هجروه. فالسمات الأبرز لا تزال هي انخفاض المستوى التعليمي والأجور وارتفاع الفئة العمرية.

■ خاتمة

أثناء عمره المكون من 38 سنة، تمكن الحزب الاشتراكي من توسيع مكانته بثبات في النظام الحزبي الهولندي، وإن كان مع بعض التراجع في الانتخابات الأخيرة والذي يبدو الآن تراجعاً مؤقتاً. هذا أمر مدهش - على الأقل من النظرة الأولى - بالنظر لأصوله الأيديولوجية الصلبة، فعدد قليل جداً من الأحزاب ذات الأصول الماوية تمكن من النجاح في دخول البرلمان الوطني.

لقد قطعت عملية التفكيك المجتمعي للانقسامات الرأسية الصلبة - والتي أخذت وقتاً طويلاً في هولندا - الأواصر التقليدية لدى غالبية الناخبين، وجعلتهم مشردين فيما يتعلق بالسياسة الحزبية. وسياسات السوق "السليمة" التي يتبناها حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي فتحت بشكل خاص فجوة تمثيلية تمكن الحزب الاشتراكي من ترسيخ موقعه فيها. كذلك، صار العديد من أعضاء وناخبي الحزب الشيوعي الهولندي والحزب الاشتراكي دعاة السلام يشعرون أن مواقفهم السياسية لا يمثلها المنهج البيئي واليساري التحرري لليسار الأخرى. وحتى بعض الأنصار السابقين للديمقراطيين المسيحيين، وخاصة في جنوب البلاد الكاثوليكي، يميلون الآن نحو الحزب الاشتراكي. من الواضح أن المجتمع الهولندي - وخاصة الشرائح المحرومة فيه - يضمرون حيناً لإحياء القيم الاجتماعية والتضامنية والتكافلية وأيضاً للسلطة والوضوح. وكانت نتائج انتخابات 2006 راجعة بدرجة كبيرة إلى الشخصية الناجحة للمرشح الرئيسي ماريچينسين وتبني الحزب لحملة انتخابية مبدعة. لكن عوامل مثل الشخصية والصورة الذهنية التي تمتع بها الحزب لم تكن قادرة على تحقيق هذا النجاح لولا ما سبق من سنوات من العمل القاعدي الدؤوب لنشطاء الحزب المخلصين. ومن العوامل التي حققت وحدة الحزب، والتي ميزته كثيراً عن منافسيه في الطيف الحزبي، استمرارية لغته وبرنامجه. فمثل الأحزاب الأخرى، كثيراً ما راجع الحزب الاشتراكي أوراق مواقفه ووثائقه الأساسية وتكيف مع الحوار المجتمعي. لكن إعادة البناء الاجتماعي لهولندا مثلت - على الأغلب - أكثر من مجرد شعار للحزب وأعضائه وناخبيه.

النظام الاجتماعي الهولندي تعرض لكثير من الدمار أثناء فترة الائتلاف القرمزي عند نهاية الألفية الثانية وبداية الثالثة، وهي العملية التي استمرت في ظل حكومات بالكينيندي (Balkenende) أثناء العقد التالي. فمع المشاركة اللاحقة للديمقراطيين الاجتماعيين، تمت خصخصة أقسام كبيرة من النظام الصحي. وأثناء هذه العملية، انسحبت الدولة من مسئوليتها العامة عن المجتمع. وتم تحرير

المرافق العامة الكبيرة أيضا من سيطرة الدولة، وأصبحت الآن قادرة على العمل باعتبارها شركات مستقلة إلى حد كبير وفقا لمبدأ تعظيم الربح. غزت الليبرالية الجديدة أيديولوجيا كل المجالات السياسية تقريبا، ومن ثم جميع مجالات الحياة اليومية للمواطنين، مما جعل العديدين يشعرون بالضرورة بأنهم متروكون ومهجورون. قاوم الحزب الاشتراكي باستمرار هذه الميول على مدار السنين، وعبر بقوة عن سخط الشعب. كذلك عارض بعناد التيار السائد في الحياة السياسية في استخدامه للغة حيث رفض استخدام الألفاظ البلاستيكية غير المعبرة التي يميل منافسوه السياسيين لاستخدامها. غالبا ما يعتبر المراقبون الناقدون للحزب (سواء كانوا سياسيين من أحزاب أخرى أو صحفيين أو حتى أكاديميين) مواقف الاشتراكيين في القضايا المختلفة مواقف شعبية. وقد لاحظ الحزب الاشتراكي منذ بدايته وجود فجوة تتسع بازدياد بين النخبة السياسية والناس البسطاء، حتى أنه كثيرا ما يسمي الأشخاص داخل الحكومة بمنفخي الجيوب.

يستخدم الحزب الاشتراكي غالبا لغة تبسط وتبالغ في الأمور، لغة تميل أحيانا للتناظر والجدل. ويعارض الحزب الاشتراكي أيضا حروب حلف الناتو العدوانية، كما يعارض تماما السياسات الليبرالية الجديدة للاتحاد الأوروبي. وغالبا ما يشير إلى أن سياسات الائتلافات عابرة القومية نادرا ما ستوافق عليها أغلبية الشعب، ويستخدم هذا الطرح كحجة لتأييد تسهيل المبادرات والاستفتاءات الشعبية. يدفع المنطق الجدالي للحزب الاشتراكي الأكاديميين الذين يعرفوه جيدا لوضعه في فئة الشعبويين مع المتطرفين اليمينيين. في نفس الوقت، هؤلاء المراقبون المتخصصون يعرفون أن الحزب الاشتراكي خفف مؤخرا من خطابه بخصوص العديد من القضايا (Lucardie [لوكاردي]، 2003 و Voerman، 2009). فمطالب مثل الانسحاب من حلف الناتو أو إلغاء الملكية في البلاد لم تعد أهدافا صريحة في برنامجه الرسمي، كما أعلن ماريجينسن أثناء انتخابات 2006. هذه المقولات تبين العملية الطويلة لإحداث التوازن (والذي يبدو غالبا كتناقض) بين الوثائق الأساسية طويلة المدى والبرامج الانتخابية التي تساهم في نجاح الحملات على المدى القصير ومن ثم تعظيم المكاسب الانتخابية. باختصار، سهولة قراءة برامج الحزب وتركيزه على قضايا تهم فعلا الناس البسطاء تبين أن الحزب الاشتراكي هو حزب متجذر بقوة في الحياة اليومية.

ولأول مرة في تاريخهم الحزبي، اختبر الاشتراكيون خسائر حادة في الأصوات والمقاعد في المجلس الثاني من البرلمان حيث هاجمه من اليسار الأحزاب التي شاركت في السباق بمرشحين كبار لهم شعبية ومن اليمين وايلدرز المعادي للإسلام

والمتصاعد بسرعة. ورغم ذلك يبقى الحزب راسخا في المشهد السياسي الهولندي بسبب مكامن القوة والاستمرارية لديه من كوادرو وقواعد يتمتع بها الحزب. فلديه أكثر من 40 ألف عضو وأكثر من 250 عضوا في المجالس المحلية، ويشارك في أكثر من 24 إدارة محلية وهو ما يثبت أن دعائم مستقبل الحزب آمنة.

دراسات ومقالات في دوريات

Aarts, Kees / van der Kolk, Henk / Rosema, Martin: Een verdeeld electoraat, Utrecht 2007.

Azmanova, Albena: The mobilisation of the European Left in the Early 20-First Century, in: European Journal of Sociology, 2004, 45.

Becker, Frans /Cuperus, René: Die Wahlen am 22. November 2006 und die Unruhe in der niederländischen Wählerschaft, in: Jahrbuch für Niederlande-Studien, Münster 2007, pp. 83-101.

Het Nationaal Kiezersonderzoek / Centraal Bureau voor de Statistiek: Opzet, uitvoering en resultaten, Voorburg/Heerlen 2008.

Kagie, Rudie: De Socialisten: Achter de schermen van de SP, Amsterdam 2004.

Lepszy, Norbert / Wilp, Markus: Das politische System der Niederlande, in: Die politischen Systeme Westeuropas 4., updated and revised edition, Wiesbaden 2009, pp. 405-449.

Lucardie, Paul: Das Parteiensystem der Niederlande, in: Niedermayer, Oskar / Stöss, Richard / Haas, Melanie (eds.): Die Parteiensysteme Westeuropas, Wiesbaden 2006, pp. 330-350.

Lucardie, Paul: Populismus im Polder: Von der Bauernpartei bis zur Liste Pim Fortuyn, in: Werz, Nikolaus (ed.): Populismus. Populisten in Übersee und Europa, Opladen 2003, pp. 177-194.

Mao Tse-Tung : The Words of Chairman Mao Tse-Tung, 1st edition, Peking 1967.

March, Luke: Parteien links der Sozialdemokratie in Europa. Vom Marxismus zum Mainstream?, Bonn 2008.

Slager, Kees: Het geheim van Oss. Een geschiedenis van de SP, Amsterdam/Antwerp 2001.

Voerman, Gerrit: De „Rode Jehova´s“. Een geschiedenis van de Socialistiese Partij, in: Jaarboek Documentatiecentrum Nederlandse Politieke Partijen 1986, Groningen 1987, pp. 124-150.

Voerman, Gerrit: Van Mao tot marketing. Over het populisme van de SP, in: Socialisme en Democratie, 2009, 9, pp. 26-32.

Voerman, Gerrit/Lucardie, Paul (2007): De sociaaldemokratisering van de SP, in: Becker, Frans/Cuperus, René (ed.): Verloren slag. De PvdA en de verkiezingen

van 2006, Amsterdam, pp. 139-169.

Weissbach, Cornelia: The emancipative Left in the Netherlands, in: Daiber, Birgit / Hildebrandt, Cornelia (ed): The Left in Europe. Analyses of Left Parties and Party Alliances, Berlin 2009.

Wielenga, Friso: Die Niederlande. Politik und politische Kultur im 20. Jahrhundert, Münster 2008.

مقالات صحفية

Jorritsma, Elsje / Valk, Guus: Activistische SP verover de FNV, in: NRC Handelsblad, March 30 2007, pp.1/3.

Pegtel, Alice: De lange arm van Jan Marijnissen, in: HP / De Tijd, November 23 2007, pp. 29-34.

Van Dijk, Marc: Oosterhuis verwoordt wat de SP'er denkt, in: Trouw, November 13 2006.

Van Raak, Ronald / Ivens, Laurens: Regels SP zijn wettig en terecht, in: De Volkskrant, August 9 2007, pp. eleven.

Voerman, Gerrit: SP moet partijorganisatie aanpassen, in: NRC Handelsblad, June 16 2007b, p. 7.

مواقع على الإنترنت

<http://www.sp.nl>

موقع الحزب الاشتراكي، ومتصل بأعداد مجلة العضوية (Tribune) في السنوات الأخيرة، ودراسات أصدرتها الأقسام الأكاديمية للحزب. وبه روابط لكل المسؤولين المنتخبين بالحزب ومجموعاته البرلمانية في كل المستويات، وأرشيف إعلامي كبير.

<http://www.parlement.com>

"Parlement & Politiek" هو موقع مركز التوثيق البرلماني بجامعة لايدن، ويتضمن معلومات شاملة عن النظام البرلماني بهولندا والأحزاب السياسية وسير كافة أعضاء البرلمان بما في ذلك المعلومات التاريخية.

<http://www.rug.nl/dnpp>

وهو أبرز مركز بحوث عن (DNPP) موقع مركز توثيق الأحزاب السياسية الهولندية الأحزاب بهولندا بجامعة جرونينجن، ويتضمن برامج جميع الأحزاب وتقارير عضويتها Archipol. السنوية ومربوط بالأرشيف الإلكتروني.

<http://www.verkiezingsuitslagen.nl>

ويتضمن كافة الإحصائيات الانتخابية الرسمية حتى على (Kiesraad) موقع المجلس الانتخابي
المستوى البرلماني في قاعدة بيانات سهلة الاستخدام

<http://www.cbs.nl>

موقع هيئة الإحصاءات المركزية ويتضمن مواداً مثل تقرير السلوك الانتخابي (المسح
الانتخابي الوطني 2006 (Nationaal Kiezersonderzoek).

ملاحظات

